الظواهر اللغوية

في

قراءة الإمام نافع

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

خليل، مصطفى شعبان علي

الظواهر اللغوية في قراءة الإمام نافع / د. مصطفى شعبان علي خليل

ط1- القاهرة: الوادي للثقافة والإعلام 2018.

384 ص، 24سم.

تدمك 4 57 6515 977 978

1- القراءات أ- العنوان 228

تاريخ الإصدار: 1439هـ - 2018م

حقوق الطبع: محفوظة

الطبعة: الأولى

رقم الإيداع: 10234/ 2018م

الترقيم الدولي: ISBN: 978 – 977 – 6515 – 57 – 4

الكود: 519/ 2



دار النشر للجامعات

ص.ب (130 **محمد فريد) القاهرة** 11518

E-mail: darannshr@hotmail.com

الظواهر اللغوية

في

قراءة الإمام نافع

تأليف

د. مصطفى شعبان علي خليل

قدم له

د. خالد فهمي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ۝٤﴾

صدق الله العظيم

[سورة المزمل: من الآية/ 4]

بين يدي الكتاب

أ.د. خالد فهمي

«اللّٰهم جلَّ ثناؤك، وعزّ جارك، تبارك اسمك، ولا إله غيرك».

[من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في كتاب الدعوات الكبير، للبيهقي، تحقيق: بدر عبد الله بدر، مركز المخطوطات، الكويت، (35) سنة 1409هـ = 1989م]، وبعد:

فهذا كتاب عكف عليه صاحبه زمنًا، وتأخر صدوره حتى أذن المولى سبحانه بظهوره، وهو يمنح الدليل -من جديد- على استمرار النظر إلى الكتاب العزيز بوصفه مركز إنتاج المعرفة اللسانية في جزء كبير من خريطة الاشتغال المعاصر بها، بعد أن ظلت لفترة طويلة جدًّا وقفًا عليه في تاريخ علم اللغة وفقهها في حضارة العلم عند العرب والمسلمين.

وهو يمنح الدليل من جديد أيضًا على ما يسكن بنية القراءات من معلومات متسعة المدى، ومتنوعة المستويات، قادرة على تطوير الدرس اللساني للعربية.

ثم هو يمنح الدليل من جديد -كذلك- على أن الاشتغال باللسانيات التراثية من منظور المنهجيات والأدوات المعاصرة يمكنه أن ينهض بعدد من التفسيرات المقنعة لكثير من الظواهر اللسانية في أعلى نصوص مصادر الاحتجاج وثاقةً.

1/ مادة الكتاب:

وهذا الكتاب -الذي كان في أصله أطروحة نال بها صاحبها درجة الماجستير في علم اللغة- يبقى صالحًا للتداول المعاصر من جانب، ويبقى دليلًا ظاهرًا على نمط من العناية العلمية اللازمة بلغة العرب، بوصفها لغة الكتاب العزيز.

ويضم الكتاب حزمة من القضايا والظواهر والمسائل المهمة، تظهر فيما يلي:

1- ترجمة الإمام نافع.

2- الهمز والتخفيف.

3- الفتح والإمالة.

4- الإظهار والإدغام.

5- المد والقصر.

6- التفخيم والترقيق.

7- اختلاف الصيغ.

8- مسائل نحوية.

2/ الانتماء المعرفي للكتاب:

وفحص مادة هذا الكتاب تعكس خدمته لعدد من الانتماءات المعرفية، يمكن الإشارة إلى أظهرها فيما يلي:

أولا: حقل اللسانيات أو علم اللغة:

ينتمي هذا الكتاب إلى حقل علم اللغة، وهو الانتماء المعرفي الأساسي؛ بحكم الغاية التي سعى إليها، وتمثلت في الدراسة اللسانية لقراءة نافع، وبحكم المنهج الذي اتبعه د. مصطفى شعبان، وبحكم الإجراءات والأدوات البحثية التحليلية، وبحكم الجهاز الاصطلاحي الذي حمل إلى القارئ مفاهيم الكتاب.

ثانيًا: حقل علوم القراءات:

وينتمي هذا الكتاب إلى حقل علوم القراءات من منظوري النظر إلى الكتاب العزيز بوصفه كتابًا منزلًا وبوصفه كلامًا.

لقد ثبت هذا الانتماء من تحليل مادة الكتاب، وهي القراءة المتواترة لنافع، والقراءة المتواترة سنة متبعة، موصولة النسب الأكبر بالنبي ﷺ، ومنقولة عنه بالتواتر، الذي لم يعرف أي نوع من الانقطاع، ولا أحاط به أي نوع من الحقب المعتمة.

ثم ثبت هذا الانتماء من تحليل مادة الكتاب؛ بما هو «كلام» استدعى فحص مستوياته اللغوية المختلفة.

ثالثًا: حقل الفيلولوجيا:

وينتمي هذا الكتاب -من جانب آخر- إلى حقل دراسات الفيلولوجيا؛ بوصفه يدرس نصًّا بعينه، وهو قراءة نافع، وهذا النمط من الدراسة وثيق الصلة بدراسات «النقد الأدبي» الذي يعكف على النص الأصلي، ويستجلي بعض خصائصه وسماته.

3/آفاق استثمار هذا الكتاب:

إن إخراج هذا الكتاب إلى النور يسهم -عن طريق استثماره- في خدمة عدد من المجالات والقضايا، يمكن تلخيصها في رءوس الأقلام التالية:

1/3 دعم دراسات مصادر الاحتجاج من باب تطبيقي، يعيد تأكيد منزلة القراءات القرآنية على خريطة اللسانيات العربية. وهي المنزلة الرفيعة التي يعلي من شأنها أساتذة هذا الاختصاص.

2/3 دعم دراسات اللسانيات التاريخية؛ تأسيسًا على نوع من الوثائق اللغوية ثابتة النسبة من جانب، ومحفوفة بالعناية والرعاية التراثية من جانب آخر.

3/3 دعم نتائج الدراسات اللسانية التراثية، فيما يتعلق بامتداد اللهجات القديمة في لهجات الشعوب العربية المعاصرة.

4/3 تأكيد صحة مسار الدراسات اللسانية المعتمدة على الواقع والنصوص اللغوية، بعيدًا عن الافتراضات غير المدعومة بالنصوص، وبعيدًا عن التهويمات غير المواءمة لطبيعة اللسان العربي ذي الخصوصية المتمايزة.

5/3 تأكيد صلاحية قطاع من القوانين التي طبقت في تاريخ اللسانيات التاريخية -للاستمرار والاستثمار المعاصر.

6/3 تأكيد قاعدة تأسيس اللسانيات العربية التراثية على خلفية خدمة لغة الكتاب العزيز في المستويات المختلفة؛ صوتيًّا وصرفيًّا ومعجميًّا وتركيبيًّا ودلاليًّا وخطيًّا ... إلخ.

هذه بعض آفاق يمكن الزيادة عليها؛ لكنها تكشف عن حدود ممتازة لتوظيف هذه الدراسة في المجال العلمي اللساني المعاصر.

4/ في مدح العمل:

إن مدح عمل، هو جزء من المفهوم النقدي الواسع، الذي يروم الكشف عن الموائز بقدر ما يروم ترشيد العمل، وتسديد النظر إلى مسائله، وتقويمها.

والحقيقة أن هذا العمل -وإن جاء تقليديًّا وفيًّا للسانيات التراثية؛ بحكم التكوين العلمي (الأزهري في الأساس)- يحوز عددًا من الفضائل، يمكن الدلالة عليها فيما يلي:

أولًا: اتساع نطاق المعالجة؛ لتغطي عددًا من مستويات الدرس اللغوي (الصوتية والصرفية والنحوية).

ثانيًا: اعتماد المراجع الأصيلة.

ثالثًا: استصحاب نطاق تطبيقي تحليلي؛ يروم التفسير، والتدليل على الظواهر اللغوية.

رابعًا: الانطلاق من هوية منتمية حاكمة في الدرس اللغوي، تدعم تيار ما أسميه «ثقافة الولاء» في تطوير الدرس اللساني على خلفية غير غربية الموضوعات.

خالص التحية للصديق العزيز الدكتور مصطفى شعبان خليل -سليل البيت القرآني- على هذا المولود الجديد.

أ.د. خالد فهمي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله الذي أنزل القرآن وتعهد بحفظه، فقال بأسلوب العظمة والجلال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: 9].

وأثنى سبحانه وتعالى على من كان دأبُهم تلاوة القرآن، ووعدهم بوفاء الأجر وزيادة الفضل، فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ ۝٢٩ لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦٓ إِنَّهُۥ غَفُورٌ شَكُورٌ ۝٣٠﴾[فاطر: 29-30].

وأصلي وأسلم على من نزل عليه القرآن، خاتم الأنبياء وسيد الفصحاء والبلغاء، مقرئ الأئمة وإمام القراء، سيدنا محمد، النبي الأمي الذي حضَّ على حفظ القرآن ودوام تلاوته، فقال:

«مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجّة؛ ريحها طيب وطعمها طيب، ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن مثل التمرة؛ لا ريح لها وطعمها طيب حلوة، ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن مثل الريحانة؛ ريحها طيب وطعمها مر، ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كمثل الحنظلة ليس لها ريح وطعمها مر) (1).

وعن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله ﷺ: (الماهرُ بالقرآن مع السفرة (2) الكرام البررة، والذي يقرأ القرآن ويتتعتع (3) فيه، وهو عليه شاق له أجران) (4).

---

(1) صحيح مسلم بشرح النووي 6/ 331، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضيلة حافظ القرآن.

(2) **السفرة:** الرسل، وقيل: الكتبة والبررة المطيعون.

(3) أي: يتردد في تلاوته؛ لضعف حفظه.

(4) صحيح مسلم بشرح النووي 6/ 332، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل الماهر بالقرآن.

كما دعت السنة الشريفة أيضًا إلى تحسين الصوت أثناء قراءة القرآن الكريم، وقد كان صوته -عليه الصلاة والسلام- أثناء قراءته للقرآن من أجمل الأصوات.

فعن البراء بن عازب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في العشاء: والتّين والزيتون، فما سمعت أحدًا أحسن صوتًا أو قراءة منه [1].

وعن البراء بن عازب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: حسَّنوا القرآن بأصواتكم؛ فإنَّ الصوت الحسن يزيد القرآن حسنًا [2].

أما بعد:

فإنَّ القرآن هو الدستور الحي، والمفخرة الكبرى للمسلمين، وهو أعلى نص عربي فصيح؛ فقد تحدى الله به العرب -وهم في قمة بلاغتهم وفصاحتهم- أن يأتوا بعشر سور من مثله، فعجزوا عن المجيء حتى بسورة أو آية منه.

أما الذي أعجزهم فهو (مزايا ظهرت لهم في نظمه، وخصائص صادفوها في سياق لفظه، وبدائع راعتهم من مبادئ آيه ومقاطعها، ومجاري ألفاظه ومواقعها، وفي مضرب كل مثل، ومساق كل خبر، وصورة كل عظة وتنبيه، وإعلام وتذكير، وترغيب وترهيب، ومع كل حجة وبرهان، وصفة وتبيان، وبهرهم أنهم تأملوه سورة سورة، وعشرًا عشرًا وآية آية، فلم يجدوا في الجميع كلمة ينبو بها مكانها، ولفظة ينكر شأنها، أو يرى أن غيرها أصلح هناك أو أشبه، أو أحرى أو أخلق؛ بل وجدوا اتساقًا بهر العقول، وأعجز الجمهور، ونظامًا والتئامًا، وإتقانًا وإحكامًا، لم يدع في نفس بليغ منهم -ولو حك بيافوخه السماء- موضع طمع، حتى خرست الألسن عن أن تدعي وتقول، وخذيت القروم [3] فلم تملك أن تصول) [4].

(1) فتح الباري بشرح صحيح البخاري 13/ 518، كتاب التوحيد، باب قول النبي ﷺ الماهر بالقرآن.
(2) مشكاة المصابيح 1/ 678، كتاب فضائل القرآن، باب آداب التلاوة.
(3) **القروم:** جمع قرم، وهو فحل الإبل الذي يترك عن الركوب والعمل.
(4) دلائل الإعجاز/ 39.

فلا جرم أن القرآن هو سر السماء، وهو نور الله في أفق الدنيا حتى تزول، ومعنى الخلود في دولة الأرض إلى أن تدُول، وكذلك تمادى العرب في طغيانهم يعمهون، وظلت آياته تلقف ما يأفكون، فوقع الحق وبطل ما كانوا يعملون [1].

وقد اهتزت قلوب العرب له، وتداعت إليه أسماعهم (فنقلهم من الذلة إلى العزة، ومن الشقاء إلى السعادة؛ بل من الموت إلى الحياة، ورفعهم من أمة محقورة، لا تكاد تحفل بها أمة، ولا يأبه لها شعب، إلى سادة في الأرض، وملوك على رقاب الناس.

جاء القرآن فهذَّب أخلاقهم، ورقَّى أفكارهم، ووجَّه أنظارهم إلى مثل أعلى، هو المثل الأعلى، ودفعهم -بعد أن لقنهم الفضيلة في أسمى صورها وأجمل معانيها- إلى الأمم يغزونها، في إيمانهم قوة الحق والسيف؛ فإما اهتدت فكان لها ما لهم، وعليها ما عليهم، وإما أبت فبسطوا عليها سلطانهم، ونشروا نفوذهم، فدانت لهم الدنيا، وانقاد العالم، وتخلصوا هم من محل البداوة العاصف إلى ظل الحضارة الوارف) [2].

وقد نال القرآن الكريم من اهتمام المسلمين ما لم ينله أي كتاب سماوي آخر من أهله وأصحاب ملته؛ فقد دافع المسلمون عنه بأعز ما يملكون، وكانوا في أبحاثهم ودراساتهم في فلكه يدورون، وكان من نتيجة هذا الاهتمام وهذه الدراسات أن القرآن الكريم (قد أنجب كثيرًا من العبقريات التي أفاءت على الإنسانية خير نتاج في الميادين الشرعية، والأخلاقية والعقلية، والإنسانية، والاجتماعية، والفلكية، وأوجد الخطباء والوعاظ وكذا أوجد علماء القراءات، والنحو، والبلاغة، والأصول، والفقه، والكلام، وهيأ العقول لفهم حضارات الأمم الأخرى وفلسفتها، ونقلها عبر القرون مزيدة مهذبة) [3].

ولقد صدق ابن مسعود حين قال: (من أراد علم الأولين والآخرين فليتل القرآن) [4].

---

(1) انظر: إعجاز القرآن للرافعي/ 31.

(2) أثر القرآن الكريم في اللغة العربية/ 10.

(3) الجمع الصوتي الأول للقرآن الكريم أو المصحف المرتل/ 17.

(4) انظر: روح المعاني للألوسي 1/ 7.

وإذا كانت كل العلوم قد تشرفت بشرف دراسة القرآن الكريم، فإن هناك علمًا قد نال الشرف العظيم، والمقام الكريم، وكان من بين هذه العلوم في الذروة والسنام، هذا العلم هو علم القراءات؛ فقد كان لهذا العلم فضل كبير (في ضبط لغات القرآن، وتحرير كلماته، ومعرفة مخارج حروفه، وعددها، وعدد كلماته وآياته، وسوره وأحزابه وأنصافه وأرباعه، وعدد سجداته وعدد الكلمات المتشابهة، والآيات المتماثلة، كما دارت بحوثهم حول أسانيده وطرق أدائه، ووجوه قراءته، ونظام رسمه والاحتجاج له) [1].

وقد بذل القراء جهودًا مضنية في سبيل خدمة كتاب الله، وكان سلاحهم في ذلك علمهم الغزير، وخلقهم الجميل، فتلقوا وضبطوا وحرروا؛ (ومن المعروف أن الأمة العربية التي شوفهت بالقرآن، كانت قبائل كثيرة، وكان بينها اختلاف في اللهجات، ونبرات الأصوات، وطريقة الأداء، وشهرة بعض الألفاظ في بعض المدلولات، على الرغم من أنها كانت تجمعها العروبة، ويوحد بينها اللسان العربي العام) [2].

وعلى سبيل المثال، فإن من العرب من كان يُميل ومنهم من كان يفتح، ومنهم من كان يخفف الهمز ومنهم من كان يحققه، ومنهم من كان يدغم ومنهم من كان يظهر، وهكذا، إلى آخر كيفيات النطق المختلفة.

(ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلًا وناشئًا وكهلًا، لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل اللسان، وقطع العادة، فأراد الله -برحمته ولطفه- أن يجعل لهم متسعًا في اللغات ومتصرفًا في الحركات؛ كتيسيره عليهم في الدين، حين أجاز لهم -على لسان رسوله ﷺ- أن يأخذوا باختلاف العلماء من صحابته في فرائضهم وأحكامهم، وصلاتهم، وصيامهم، وزكاتهم وحجهم، وسائر أمور دينهم) [3].

---

(1) راجع: الجمع الصوتي الأول للقرآن/ 24، وفي علوم القرآن مدخل ودراسة وتحقيق/ 1.
(2) مناهل العرفان في علوم القرآن 1/ 145.
(3) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة 1/ 39-40.

وقد استجاب المولى -عز وجل- لطلب نبيه -عليه الصلاة والسلام- بأن يهون على أمته، وييسر لها سبل قراءة القرآن الكريم؛ ومما يعزز ذلك ما يأتي:

1- عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: «كنت في المسجد فدخل رجل يصلي، فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعًا على رسول الله ﷺ، فقلت إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ودخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فأمرهما رسول الله ﷺ فقرآ، فحسن النبي ﷺ شأنهما، فسقط في نفسي من التكذيب، ولا إذ كنت في الجاهلية، فلما رأى رسول الله ﷺ ما قد غشيني ضرب في صدري، فَفِضْتُ عرقًا، وكأنما أنظر إلى الله -عز وجل- فَرَقًا، فقال لي: يا أُبي، أُرْسِلَ إِلَيَّ أن أقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه أن هَوِّن على أمتي، فرد إِلَيَّ الثانية: اقْرَأْهُ على حرفين، فرددت إليه أن هون على أمتي، فرد إِلَيَّ الثالثة: اقْرَأْهُ على سبعة أحرف؛ فلك بكل ردة رَدَدْتُكَهَا مسألة تَسْأَلْنِيهَا، فقلت: اللّهم اغفر لأمتي، اللّهم اغفر لأمتي، وأخرت الثالثة ليوم يرغب إِلَيَّ الخلق كلُّهُم، حتى إبراهيم ﷺ»[1].

2- عن عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أنه قال: سمعتُ هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرِئْنِيها رسولُ الله ﷺ، فكدت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتى سلم، فلبَّبْتُه بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقلت: كذبت، أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال: أرسله، اقرأ يا هشام، فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ كذلك أُنزلت، ثم قال رسول الله ﷺ: اقرأ يا عمر، فقرأتُ، فقال: كذلك أُنزلت؛ إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه[2].

---

(1) صحيح مسلم بشرح النووي 6/ 349-350، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف.

(2) فتح الباري بشرح صحيح البخاري 13/ 520، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: (فاقرأوا ما تيسر منه)؛ وانظر جامع البيان 1/ 13.

3- عن أُبي بن كعب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال: لقي رسول ﷺ جبريل، فقال: يا جبريل إني بعثت إلى أمة أميين، منهم العجوز، والشيخ الكبير والغلام، والجارية، والرجل الذي لم يقرأ كتابًا قط، قال: يا محمد، إنَّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف [1].

4- عن عمرو بن العاص رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، أن رجلًا قرأ آية من القرآن الكريم، فقال له عمرو: إنما هي كذا وكذا، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال: إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف، فأي ذلك قرأتم أصبتم، فلا تماروا فيه [2].

وإذا كان العلماء قد اختلفوا في تأويل قوله -عليه الصلاة والسلام- إن القرآن أنزل على سبعة أحرف [3]، فإنهم قد اتفقوا على أن المراد منه التيسير والسعة في قراءة القرآن الكريم.

يقول ابن الجزري: فأما سبب وروده على سبعة أحرف، فللتخفيف على هذه الأمة، وإرادة اليسر بها، والتهوين عليها؛ شرفًا لها، وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها، وإجابة لقصد نبيها أفضل الخلق وحبيب الحق. ثم يقول ابن الجزري أيضًا: وكما ثبت صحيحًا أن القرآن نزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف، وأن الكتاب قبله كان ينزل من باب واحد على حرف واحد؛ وذلك لأن الأنبياء -عليهم السلام- كانوا يُبعثون إلى قومهم الخاصين بهم، والنبي ﷺ بُعث إلى جميع الخلق؛ أحمرها وأسودها، عربيها وعجميها، وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، لغاتهم مختلفة، وألسنتهم شتى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها، ومن حرف إلى آخر؛ بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك، ولا بالتعليم والعلاج، ولاسيما الشيخ والمرأة، ومن لم يقرأ كتابًا قط، كما أشار إليه ﷺ، فلو كُلفوا العدول عن لغتهم، والانتقال عن ألسنتهم، لكان من التكليف بما لايستطاع، وما عسى أن يتكلف المتكلف وتأبى الطباع [4].

(1) مشكاة المصابيح 1/ 681، كتاب فضائل القرآن، باب اختلاف القراءات وجمع القرآن.
(2) فتح الباري بشرح صحيح البخاري 9/ 26، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف.
(3) انظر في هذا الاختلاف: الإتقان 1/ 61-66.
(4) النشر 1/ 22.

ولما كانت القراءات القرآنية من أغنى مصادر البحث في الدراسات النحوية واللغوية؛ لذلك فقد رأيت أن يكون هذا الكتاب، متعلقًا بإحدى هذه القراءات القرآنية، وآثرت أن تكون هذه القراءة هي قراءة الإمام نافع، إمام القراء في مدينة رسول الله ﷺ.

وقد جعلت عنوان الكتاب: (الظواهر اللغوية في قراءة الإمام نافع)، ويرجع اختياري لقراءة الإمام نافع إلى الأسباب الآتية:

1- أن الإمام نافعًا كان أحد القراء السبعة الذين اشتهرت إمامتهم، وطال عمرهم في الإقراء، وارتحل الناس إليهم من البلدان.

قال مكي بن أبي طالب في سبب اشتهار هؤلاء السبعة دون غيرهم: إنَّ الرواة عن الأئمة من القراء كانوا في العصر الثاني والثالث كثيرًا في العدد، كثيرًا في الاختلاف، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة وحسن الدين وكمال العلم، قد طال عمره، واشتهر أمره، وأجمع أهل مصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما يقرأ، ولم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم، فأفردوا من كل مصر وجه إليه عثمان مصحفًا إمامًا هذه صفته، وقراءته على مصحف ذلك المصر، فكان أبو عمرو من أهل البصرة، وحمزة وعاصم من أهل الكوفة وسوادها، والكسائي من أهل العراق [1]، وابن كثير من أهل مكة، وابن عامر من أهل الشام، ونافع من أهل المدينة.

2- أن قراءة الإمام نافع جمعت أركان القراءة الصحيحة، وهذه الأركان هي: موافقة العربية ولو بوجه، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرًا، وتواتر نقلها، قال ابن الجزري بعد أن ذكر هذه الأركان: (والذي جمع في زماننا هذه الأركان هو قراءة الأئمة العشرة، التي أجمع الناس على تلقيها بالقبول، وهم: أبو جعفر، ونافع، وابن كثير،

(1) من المعروف أن حمزة وعاصم والكسائي هم قراء الكوفة.

وأبو عمرو، ويعقوب، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، أخذها الخلف عن السلف، إلى أن وصلت إلى زماننا [1].

وقال الزِّرِكْشِي: (وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة، وأنها سنة متبعة، ولا مجال للاجتهاد فيها، وإنما كان كذلك لأن القراءة سنة متبعة مروية عن رسول الله ﷺ، ولا تكون القراءة بغير ما روي) [2].

3- أن قراءة الإمام نافع قد اشتملت على كثير من الظواهر، مثل الفتح والإمالة، وتحقيق الهمز وتخفيفه، والإظهار والإدغام، والمد والقصر، والكثير من الظواهر النحوية والصرفية، وغير ذلك من الظواهر الجديرة بالدراسة والبحث [3].

4- أن الإمام نافعًا كان له منهج متميز في التلقي والإقراء؛ فقد ورد عنه أنه قال: قرأت على سبعين من التابعين، فما اتفق عليه اثنان أخذته، وما شك فيه واحد تركته.

كما ورد أيضًا أنه كان يقرئ الناس بكل ما قرأ به.

5- لم تخل قراءة الإمام نافع من بعض الاعتراضات التي وجهت إليها من بعض النحويين، وقد ذكرت هذا في مواضعه.

وقد قمت بجمع الظواهر المختلفة في قراءة الإمام نافع من أمهات كتب القراءات القرآنية وكتب التفسير، وقمت بتحليلها ودراستها وعرضْتُها على النحاة، واللغويين، ونقلت آراءهم فيها، وناقشتها، وبفضل الله وتوفيقه أمكنني استيعاب ذلك، واستخلاص الآراء والوجوه الصحيحة، وسيبدو هذا جليًّا للقارئ الكريم إن شاء الله تعالى.

وقد رأيت أن يقسم هذا الكتاب إلى مقدمة وثمانية فصول وخاتمة.

***

---

(1) الإبانة 86/ 87.

(2) منجد المقرئين 15-16.

(3) البرهان 1/ 322.

أما المقدمة: فقد ذكرت فيها أسباب اختياري لهذا الموضوع وخطته.

***

والفصل الأول: كان موضوعه التعريف بالإمام نافع:

وتحدثت فيه عما يتصل بالإمام نافع؛ من نسبه والكنى التي كني بها، ومولده، وولائه ومكانته وأقوال العلماء في قراءته، ومنهجه في التلقي والإقراء، وصلته برواية الحديث، وتراثه العلمي، ووفاته.

ثم ذكرت أشهر شيوخه وأسانيد قراءته، وكيف اتصلت برسول الله ﷺ، ثم ذكرت بعض تلاميذه في الأمصار المختلفة، ثم تحدثت عن أشهر تلاميذه وراويي قراءته، وهما ورش وقالون.

***

والفصل الثاني: خصصته للحديث عن ظاهرة الهمز والتخفيف في قراءة الإمام نافع، وبدأته بذكر معنى الهمز في اللغة والاصطلاح، ثم ذكرت الاختلاف بين القدماء والمحدثين في تحديد مخرج الهمزة وصفتها.

ثم انتقلت للحديث عن مذهب الإمام نافع في الهمز والتخفيف، فذكرت مذهبه في الهمز المفرد في جميع أقسامه، وكذا مذهبه في الهمزتين المجتمعتين في كلمة وفي كلمتين.

ثم تحدثت عن مذهبه في نقل الحركة؛ ثم أنهيت هذا الفصل بالربط بين الهمز والتخفيف في قراءة الإمام نافع ولغة أهل الحجاز.

***

والفصل الثالث: خصصته لدراسة الفتح والإمالة في قراءة الإمام نافع؛ وتحدثت فيه عن معنى الفتح وأقسامه، وتعريفات القراء والنحاة للإمالة، ثم ذكرت أقسام الإمالة ومعنى الفتح والإمالة عند المحدثين، ثم أوردت أسباب الإمالة وفائدتها.

ثم انتقلت للحديث عن مذهب نافع في الفتح والإمالة، فذكرت مذهبه في ذوات الياء وذوات الواو، وذوات الراء، ورءوس الآي، وفواتح السور، ثم وضحت نوع الإمالة التي كانت سائدة في قراءة الإمام نافع، ثم أنهيت هذا الفصل بالربط بين الفتح والإمالة في قراءة الإمام نافع ولغة أهل الحجاز.

***

والفصل الرابع: وكان لدراسة الإظهار والإدغام في قراءة الإمام نافع؛ عرفت فيه كلًّا من الإظهار والإدغام في اللغة والاصطلاح. وذكرت أقسام الإدغام وأحكامه عند القراء، وأقسام الإدغام الصغير.

ثم تناولت -بالتفصيل- الإدغام الجائز؛ لأنه هو الذي شاع بين جمهور القراء، وكان محل اختلافهم، وبينت مذهب الإمام نافع فيه، والمسوغات الصوتية لما ورد عنه من إدغام في هذا النوع؛ ثم ختمت هذا الفصل بالربط بين الإظهار والإدغام في قراءة الإمام نافع ولغة أهل الحجاز.

***

والفصل الخامس: كان موضوعه المد والقصر في قراءة الإمام نافع، وبدأته بتعريف كل من المد والقصر في اللغة والاصطلاح، ثم ذكرت الحروف التي يدخلها المد، ثم تحدثت عن الصلة في هاء الضمير وميم الجمع. ثم انتقلت للحديث عن أقسام المد، وأسباب المد الفرعي، وبينت أقسام المد بسبب الساكن الذي يأتي بعد حرف المد؛ كما بينت أقسام المد بسبب الهمز الذي يأتي قبل أو بعد حرف المد، موضحًا مذهب الإمام نافع في كل قسم من هذه الأقسام، ثم ربطت بين المد والقصر في قراءة الإمام نافع ولغة أهل الحجاز.

***

والفصل السادس: وخصصته لدراسة التفخيم والترقيق في قراءة الإمام نافع:

وتناولت في هذا الفصل معنى التفخيم والترقيق في اللغة والاصطلاح، والحروف المفخمة والمرققة، وتفخيم الراء وترقيقها، ومعنى ذلك عند المحدثين.

ثم انتقلت للحديث عن مذهب الإمام نافع في تفخيم الراء وترقيقها؛ ثم تحدثت عن مذهبه في تغليظ اللام وترقيقها.

***

والفصل السابع: تناولت فيه ظاهرة اختلاف الصيغ في قراءة الإمام نافع؛ إذ إنني لاحظت أن قراءة الإمام نافع قد اشتملت على كثير من الألفاظ التي جاءت على وزن مغاير لما جاءت عليه نفس الألفاظ في القراءات الأخرى، فقمت بدراسة هذا اللون من اختلاف القراءات؛ بقصد التعرف إلى الفروق المعنوية بين دلالات هذه الصيغ، وأثر ذلك على معاني الآيات الوارد فيها الخلاف. فبدأت بدراسة صيغ الأسماء، ثم بدراسة صيغ الأفعال.

***

والفصل الثامن: كان عنوانه: مسائل نحوية متفرقة في قراءة الإمام نافع؛ إذ إنني وجدت في قراءة الإمام نافع -ومن وافقه في ذلك من القراء- كثيرًا من المسائل الجديرة بالبحث في هذا النوع من اختلاف القراءات؛ ككسرهم همزة إنّ في بعض المواضع وفتحها في أخرى، وتثقيل إن وأن ولكن في بعض المواضع، وتخفيفهن في أخرى، واستعماله -ومن معه- «كان» ناقصة في بعض المواضع وتامة في أخرى، ورفعه -ومن معه- ألفاظًا في بعض المواضع، أو نصبها أو جزمها أو خفضها أو تنوينها أو عدم تنوينها، وقراءته -ومن معه- بعض الأفعال المضارعة بالتاء وبالياء وبالنون؛ وكذا قراءته ومن معه في بعض المواضع أسماء مفردة أو مثناه أو مجموعة. ففي جميع هذا قد خالف سائر القراء ما قرأ به نافع ومن معه.

وقد حاولت -في كل ما تناولته- التعليل لقراءة الإمام نافع -ومن معه- وإثبات الوجه الصحيح لها.

أما الخاتمة، فقد ذكرت فيها عرضًا موجزًا لأهم ما تضمنه هذا الكتاب، والنتائج التي أسفر عنها، ثم ألحقت به ثبتا لأهم مراجعه، ثم فهرسًا عامًّا لموضوعاته، والله الموفق، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

المؤلف

الفصل الأول
التعريف بالإمام نافع

التعريف بالإمام نافع

نسبه: هو الإمام نافع بن أبي نُعَيْم (1).

قال ابن مجاهد: أخبرني بنسبه أبو بكر محمد بن الفرج المقرئ، قال: حدثنا محمد بن إسحاق بن محمد بن عبد الله المسيبي عن أبيه بذلك (2).

الكنى التي كني بها: كان للإمام نافع عدة كنى وهي: أبو رُويم، وأبو عبد الرحمن (3) وأبو الحسن وأبو عبد الله، وأبو نعيم (4)، وأبو محمد (5).

وقيل إن أشهر هذه الكنى هي أبو رويم (6).

ميلاده: اختلف العلماء في السنة التي ولد فيها الإمام نافع، فقيل: هي سنة 70هـ (7)، وقيل: سنة بضع وسبعين في خلافة عبد الملك بن مروان (8).

والإمام نافع أصبهاني الأصل، قال الأصمعي: سمعت نافع بن أبي نعيم مقرئ المدينة يقول: أصلي من أصبهان (9).

---

(1) انظر: معرفة القراء الكبار 1/ 89، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال 3/ 1404، وغاية النهاية في طبقات القراء 2/ 330، والتاريخ الكبير 8/ 87، ومشاهير علماء الأمصار/ 141، والأعلام 8/ 5.

(2) السبعة/ 53.

(3) شذرات الذهب 1/ 270، وتهذيب الكمال 3/ 1404.

(4) وفيات الأعيان 5/ 369.

(5) سير أعلام النبلاء 7/ 336.

(6) معرفة القراء الكبار 1/ 89، وطبقات القراء (مخطوط) 1/ 86.

(7) انظر: لطائف الإشارات (مخطوط) 32/ ب، والقرآن وعلومه في مصر/ 184.

(8) سير أعلام النبلاء 7/ 336.

(9) ذكر أخبار أصبهان 2/ 327، وانظر المعارف لابن قتيبة 320، وتهذيب التهذيب 10/ 407 وأصبهان تنطق بفتح الهمزة وكسرها، وبالباء والفاء، وهي من أشهر بلاد الجبال، وإنما أطلق عليها هذا الاسم، لأنها كانت =

ولاؤه: كان الإمام نافع من الموالي، ولكن اختلف في ولائه، فقيل: كان مولى لجَعْوَنة ابن شعوب الليثي، حليف حمزة بن عبد المطلب [1]، عم رسول الله ﷺ، وقيل: حليف أخيه العباس [2]، وقيل: حليف بني هاشم [3] وجَعْوَنَة بن شعوب هو من ولد الأسود بن عبد شمس بن مالك بن جَعْوَنَة بن عويرة بن شجع بن عامر بن ليث، وشعوب امرأة من خزاعة، وهي أم الأسود، وكان الأسود حليفًا لأبي سفيان بن حرب، وشهد معه أحدًا، وهو الذي أنقذه يوم أُحد حين قُتل حنظلة الغسيل، وسمع جَعْوَنَة بن شعوب من عمر بن الخطاب [4]. وقيل إنه كان مولى لجَعْوَنَة بن شعوب الشِّجعي، والشِّجعى بكسر الشين المعجمة وسكون الجيم وبعدها عين مهملة، هذه النسبة إلى بني شجع، وهم بنو عامر بن ليث [5].

وقيل: إنه كان مولى لبني ليث [6]، قال ابن العماد الحنبلي عندما عرَّف بالإمام نافع: (الليثي مولاهم) [7]، وقال الزركلي: الليثي بالولاء [8].

=

تسمى بالعجمية سباهان؛ وسبا: أي العسكر، وهان: أي الجمع، وكانت جموع عساكر الأكاسرة تجتمع إذا وقعت لهم واقعة في هذا الموضع، مثل عسكر فارس وكرمان والأهواز وغيرها، ثم عرب فقيل: أصبهان وأصفهان، وقد خرج منها جماعة في كل فن قديمًا وحديثًا، وصنف في تاريخها كتب عدة قديمًا وحديثًا. راجع: الأنساب للسمعاني 1/ 284، ووفيات الأعيان 1/ 92.

(1) السبعة/ 53 وغاية النهاية في طبقات القراء 2/ 330.

(2) معرفة القراء للكبار 1/ 89، سير أعلام النبلاء 7/ 336.

(3) الثقات 5/533، ومشاهير علماء الأمصار/ 141.

(4) الطبقات الكبرى 5/ 61.

(5) وفيات الأعيان 5/ 368-369. (وليث بن بكر: بطن من كنانة بن خزيمة من العدنانية، وهم: بنو ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن نصر بن نزار بن محمد بن عدنان). معجم قبائل العرب 3/ 1019-1020.

(6) تهذيب الكمال 3/ 1404، وتهذيب التهذيب 10/ 407، وتقريب التهذيب 2/ 295.

(7) شذرات الذهب 1/ 270.

(8) الأعلام 8/ 5.

أخلاقه: كان الإمام نافع من أفاضل أهل المدينة، وممن عُني بالقرآن حتى صار علمًا يرجع إليه، ومركزًا يدار عليه فيه (1).

وكان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ محتسبًا، ومع أنه كان أسود، شديد السواد (2)، إلا أنه كان صبيح الوجه، حسن الخلق، فيه دعابة (3)، وقال قالون: كان نافع من أطهر الناس خلقًا، ومن أحسن الناس قراءة، وكان زاهدًا جوادًا، صلى في مسجد النبي ﷺ ستين سنة (4).

وكان الإمام نافع إذا تكلم تشم من فيه رائحة المسك، فقيل له: يا أبا عبد الله أو يا أبا رويم، أتتطيب كلما قعدت تقرئ الناس؟ قال: ما أمس طيبًا، ولا أقرب طيبًا، ولكني رأيت فيما يرى النائم النبي ﷺ وهو يقرأ في فيَّ، فمن ذلك الوقت أشم من فيّ هذه الرائحة (5)؛ ولهذا فقد وصفه الإمام الشاطبي في منظومته بقوله:

فأمـا الكَـرِيمُ الـسرّ في الطيـبِ نـافعٌ ... فَـذَاك الـذي اختَـارَ المدِينَـةَ مَنْـزِلا (6)

وقال المسيبي لنافع: ما أصبح وجهك وأحسن خلقك! فقال: كيف لا أكون كذلك وقد صافحني النبي ﷺ، وقرأت عليه القرآن، يعني في النوم (7).

وحكى محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه عن نافع، قال: كنت أقرأ جالسًا، فمر بي عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، فقال: يا ابن أخي، متى تقرأ قائمًا؟!، إذا كبرت؟!، إذا سقمت؟! قال: فما قرأت بعد ذلك قاعدًا إلا خيل لي أنه تمثل بين عيني (8).

---

(1) مشاهير علماء الأمصار/ 141.

(2) وفيات الأعيان 5/ 368.

(3) الأعلام 8/ 5.

(4) غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 333.

(5) انظر: معرفة القراء الكبار 1/ 90، وغاية النهاية في طبقات القراء 2/ 332، وسير أعلام النبلاء 7/ 337.

(6) إبراز المعاني/ 26، وسراج القارئ/ 9.

(7) راجع: لطائف الإشارات/ 32أ، وغاية النهاية في طبقات القراء 2/ 332، 333.

(8) غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 333.

وقال الأصمعي: كان الإمام نافع من القراء الفقهاء العباد [1]، كما ذكر الذهبي أنه كان طيب الخلق، يباسط أصحابه [2].

مكانته وأقوال العلماء في قراءته:

لم يكد الإمام نافع يبلغ أشده حتى كان قد أجاد دراسة القرآن، إلى درجة استطاع معها أن يختار لنفسه قراءة خاصة ذات خصائص معينة، واستمع الناس إلى قراءة نافع، فأُعجبوا بها، وصاروا إليها، وتمسكوا بها، وأقبلوا عليها يتعلمونها ويرونها، ولم يمض زمن طويل حتى احتلت قراءة نافع مركز الصدارة في المدينة، وانتهت رئاسة الإقراء هناك إليه، وأصبح إمامهم بها، وتجاوزت شهرة نافع المدينة، وطارت إلى آفاق العالم الإسلامي[3].

قال ابن خلكان: كان إمام أهل المدينة، والذين صاروا ورجعوا إلى اختياره، وهو من الطبقة الثالثة بعد الصحابة -رضوان الله عليهم- [4].

وقال سعيد بن منصور: سمعت مالكًا يقول: قراءة أهل المدينة سنة، قيل له: قراءة نافع؟ قال: نعم [5].

وقال ابن مجاهد: حدثني محمد بن أحمد بن شاهين، قال: حدثنا روح بن الفرج، قال: حدثنا عبد الغني بن عبد العزيز، المعروف بالعسال، قال: سمعت عبد الله بن وهب يقول: قراءة أهل المدينة سنة، قيل له: قراءة نافع؟ قال: نعم، وعلى قراءة نافع اجتمع الناس بالمدينة، العامة منهم والخاصة [6].

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال 3/ 1404، وتهذيب التهذيب 10/ 407.
(2) سير أعلام النبلاء 7/ 338.
(3) انظر: القرآن وعلومه في مصر/ 184.
(4) وفيات الأعيان 5/ 368.
(5) معرفة القراء الكبار 1/ 90.
(6) السبعة/ 62، وانظر جمال القراء (مخطوط) 157/ ب.

وقال عنه ابن خالويه: (إنه أحد الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل، وإتقان الحفظ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ) [1].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي: أي القراءة أحب إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة، فإن لم يكن فقراءة عاصم.

وقال الإمام مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نافع إمام الناس في القراءة [2].

وقال الليث بن سعد: أدركت أهل المدينة وهم يقولون قراءة نافع سنة [3].

وهذه المكانة الرفيعة التي أخذها الإمام نافع كانت عن جدارة واستحقاق، ويكفيه فخرًا وشرفًا أنه وصل إلى هذه المكانة في حياة مشايخه الذين أخذ عنهم القراءة، وفي هذا شرف كبير له.

قال ابن مجاهد: حدثني عبد الله بن الصقر أبو العباس السكري، قال: حدثنا محمد بن إسحاق، قال: سمعت أبا خليد الدمشقي يحدث عن الليث بن سعد، أنه قدم المدينة سنة عشر ومائة، فوجد نافعًا إمام الناس في القراءة لا ينازع، قال المسيبي: وشيبة يومئذ حي[4]، وسيأتي أن شيبة هو أستاذ نافع، وقال الذهبي: إن نافعًا أقرأ مع وجود أكبر مشايخه، وقال بعد ذلك: إنه رأس في حياة مشايخه [5].

كما ذكر ابن مجاهد أنه الإمام الذي قام بالقراءة بمدينة رسول الله ﷺ بعد التابعين[6].

---

(1) الحجة لابن خالويه/ 61.

(2) طبقات القراء 1/ 86، 87، ومعرفة القراء الكبار 1/ 90.

(3) الثقات 7/ 533.

(4) السبعة/ 62.

(5) سير أعلام النبلاء 7/ 337.

(6) السبعة/ 53.

منهجه في التلقي والإقراء:

لم يكن الإمام نافع في تلقيه للقراءة يلتزم شيخًا واحدًا، ولكنه كان ينتقل من شيخ إلى آخر داخل المدينة، كما أنه استخدم طريقًا مختلفًا عن غيره؛ فهو لا يسمع فقط، ولكنه يسأل أساتذته عن قراءتهم، وممن أخذوها، ثم يتتبعها، وقد استخدم هذا الطريق حتى حصل على قراءته التي اختارها لنفسه.

يقول سبط الخياط: إن ورشًا قرأ على نافع بعد أن حصَّل القراءة، قال: أبو بكر: فسألتهم عن معنى ذلك، فقالوا: إن نافعًا كان يتخير القراءات، فحصل على هذه القراءة[1].

وروي عن نافع أنه قال: تركت من قراءة أبي جعفر سبعين حرفًا، وعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، قال: كنا فقرأ على أبي جعفر القارئ، وكان نافع يأتيه فيقول: يا أبا جعفر ممن أخذت حرف كذا وكذا؟ فيقول: من رجل قارئ من مروان بن الحكم، ثم يقول له: ممن أخذت حرف كذا وكذا؟ فيقول: من رجل قارئ من الحجاج بن يوسف، فلما رأى ذلك نافع تتبع القراءة يطلبها، وقال إسحاق المسيبي: قال نافع: قرأت على هؤلاء، فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته، وما شذ فيه واحد تركته، حتى ألفت هذه القراءة [2]، وفي رواية أخرى عن نافع أيضًا، قال: فنظرت إلى ما اجتمع عليهم عامتهم فأخذته، وما شذ فيه واحد تركته، حتى ألفت هذه الحروف التي اجتمعوا عليها [3].

وقد ورد عن الإمام نافع أيضًا أنه قال: (قرأت على سبعين من التابعين، فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شك فيه واحد تركته، حتى اتبعت هذه القراءة [4].

---

(1) المبهج (مخطوط) 13.
(2) معرفة القراء الكبار 1/ 91، وطبقات القراء 1/ 88.
(3) المبهج/ 19.
(4) الإبانة عن معاني القراءات/ 49.

ويعلق أحد الباحثين المحدثين على هذا المنهج الذي اتبعه الإمام نافع، فيقول: (فهذا نص يفصل فصلًا تامًّا بين المقبول في نظر نافع، والشاذ الذي تركه على أساس من الرواية، ومدى صدقها باجتماع الناس أو انفراد أحدهم بها، فمثل المفردات روايات آحاد، أو حروف، تروى ولا يقرأ بها في نظر نافع، وقد تكون صحيحة لدى غيره من القراء، فتدخل ضمن قراءته، ويلاحظ في حديث نافع هذا إطلاقه وصف الشاذ على رواية الآحاد، دون أن يجعل أساس الشذوذ مخالفة رسم مصحف عثمان، وإن كان في عمله موافقة أساسية وضمنية له. وربما كان حديث نافع هذا من أقدم النصوص التي أشارت إلى شذوذ القراءة، ووضعت له مقياسًا، وقد ظل مقياس الإسناد هو المقياس الوحيد لصحة القراءة أو شذوذها مدة طويلة بعد ذلك، وفي حدود الرسم العثماني [1].

ما سبق كان منهج الإمام نافع في تلقيه للقراءة، وعندما أصبح الإمام نافع (عالما بوجوه القراءات، متبعًا لآثار الأئمة الماضيين ببلده) [2]، وأخذ في إقراء الناس، نراه يتخذ لنفسه منهجًا يكاد يقترب من المنهج الذي اتخذه في تلقيه للقراءة؛ فقد ورد أنه كان يجيز كل ما قرئ عليه، إلا أن يسأله إنسان أن يقفه على قراءته، فيقفه عليها [3].

وقال الأعشى: كان نافع يسهل القراءة لمن قرأ عليه، إلا أن يقول له: أريد قراءتك [4].

وقال مكي بن أبي طالب القيسي: روي عن نافع أنه كان يقرئ الناس بكل ما قرأ به، حتى يقال له: نريد أن نقرأ عليك باختيارك مما رويت [5].

ويذهب أبو دحية المعلى بن دحية بن قيس بكتاب من الليث بن سعد من مصر إلى الإمام نافع في المدينة؛ ليقرأ عليه، وكان أبو دحية يعتقد أن نافعًا يقتصر في القراءة على حرفه، فلا يقرئ من يتتلمذ عليه إلا به؛ ولكنه وجد أن الإمام نافعًا يقرئ الناس بجميع

---

(1) الدكتور عبد الصبور شاهين: انظر تاريخ القرآن/ 201.
(2) السبعة/ 54، وغاية النهاية في طبقات القراء 2/ 331.
(3) طبقات القراء 1/ 87-88، ومعرفة القراء الكبار 1/ 90-91.
(4) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 333، وجمال القراء 1/ 15 ب.
(5) الإبانة/ 84.

القراءات، فهتف بالأستاذ مستفسرًا: يا أبا رويم ما هذا؟ أتقرئ الناس بجميع القراءات؟ فأجابه العالم الورع المتواضع قائلًا: سبحان الله العظيم، أأحرم في نفسي ثواب القرآن؟ أنا أقرئ الناس بجميع القراءات، حتى إذا جاء من يطلب حرفي أقرأته به [1]، وهو في كل ذلك لا يخرج عن منهاج العربية، فقد سأله الأصمعي عن الذيب والبير، فأجابه بقوله: إن كانت العرب تهمزها فاهمزها [2].

هذا هو المنهج الذي اتبعه الإمام نافع في الإقراء، والذي استمر (دهرًا طويلًا نيفًا عن سبعين سنة) [3].

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على تمكنه، وأنه أصبح (فصيحًا عالمًا بالقراءات ووجوهها) [4].

الإمام نافع محدثًا:

لم يكن الإمام نافع إمامًا للقراء في المدينة فحسب، ولكنه كان محدثًا أيضًا، وله أحاديث رواها عنه أئمة الحديث في المدينة.

فقد ذكر ابن عدي أن لنافع بن أبي نعيم نسخة عن الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، يرويها عنه ابن أبي فُدَيك [5]، وعنه أحمد بن صالح تبلغ مائة حديث وعشرًا، وله عن الأعرج نفسه -وهو قرأ القرآن على الأعرج، وعنه أخذ القراءة- عن أبي هريرة مائة حديث ثناه بها جعفر بن أحمد بن خالد، عن أحمد بن محمد بن يعقوب الرازي، عن سعيد

(1) راجع القراء/ 158 ب، والقرآن وعلومه في مصر/ 188.

(2) معرفة القراء الكبار 1/ 91.

(3) غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 331، وانظر الأعلام 8/ 5.

(4) لطائف الإشارات 32/ 1.

(5) ابن أبي فديك: هو الحافظ الكبير محدث المدينة، أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك دينار الديلمي، حدث عن سلمة بن وردان، وابن أبي ذئيب، والضحاك، وخلق كثير، وقال غير واحد: كان ثقة، وأما ابن سعد فقال: ليس بحجة، وقال البخاري: مات سنة مائتين -رحمه الله تعالى-. انظر: تذكرة الحفاظ 1/ 345-346.

بن هاشم عن نافع القارئ، قال: سعيد بن هاشم: قلت لنافع بن عبد الرحمن: يا أبا رويم، حدثك الأعرج عن أبي هريرة، فذكرها.

وقال ابن عدي أيضًا: ولنافع من الأحاديث التفاريق مما يحدث به عنه جماعة من أهل البيت قدر خمسين حديثًا، ولم أر في أحاديثه شيئًا منكرًا فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به [1].

وقد قال عنه يحيى بن معين: إنه ثقة [2]، وقال الساجي: صدوق، وقال أبو حاتم: صدوق صالح الحديث [3].

وقال النسائي: ليس به بأس، وأما أحمد بن حنبل فقال كان يؤخذ عنه القرآن، وليس بشيء في الحديث [4]، وعده ابن حبان من الثقات [5]، وقال الذهبي: ينبغي أن يعد حديثه حسنًا [6]، وقد ذكر العلماء أنه لم يخرج له شيء في الكتب الستة [7].

تراثه العلمي:

من المعروف أن من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء؛ إذ لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن إلا بمعرفة الفواصل، وقد قال علي في قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ۝٤﴾ [المزمل: 4] الترتيل: تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف [8].

وقال النكراوي: باب الوقف عظيم القدر جليل الخطر [9].

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال 7/ 2515، وانظر: ميزان الاعتدال 4/ 242، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال 3/ 1404، ومعرفة القراء الكبار 1/ 92.

(2) غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 333، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال 3/ 88.

(3) تهذيب التهذيب 10/ 408.

(4) ميزان الاعتدال 4/ 242، وانظر شذرات الذهب 1/ 270.

(5) الثقات 7/ 532-533.

(6) سير أعلام النبلاء 7/ 338.

(7) معرفة القراء الكبار 1/ 92، غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 333.

(8) منار الهدى في الوقف والابتدا/ 4.

(9) الإتقان 1/ 110.

لذلك فقد كان الإمام نافع من أوائل السلف الصالح الذين حرصوا على معرفة الوقف والابتداء، وتعلمه، والاعتناء به (1).

والمراد بمعرفة الوقف والابتداء معرفة المواضع من الآيات التي يحسن أن يقف القارئ فيها، ثم يتبدئ بها بعدها، وقد كان للأئمة مذاهب في الوقف والابتداء، وقد كان مذهب الإمام نافع في ذلك هو مراعاة تجانسها، أي الوقف والابتداء بحسب المعنى (2).

وقد ذكر الأشموني أن الإمام نافعًا من الذين اشتهر عنهم هذا الفن (3).

وقد ألف الإمام نافع كتابًا في هذا الفن، أسماء (التمام) (4)، أو (وقف التمام) (5).

وبالرغم من أن حاجي خليفة لم يشر إلى هذا الكتاب (6)، إلا أن الداني ذكر أن سقلاب ابن شبيه المصري روى عن شيخه كتاب التمام (7). ويقول الدكتور عبد الله خورشيد: فالذي يبدو أنه أقدم ما ألف من نوعه، ولأهمية هذا الموضوع بالنسبة إلى القارئ، لم يكتف القارئ المصري سقلاب بن شيبة عندما رحل إلى نافع بأن يأخذ القرآن عرضًا عليه؛ بل حرص أن يروي عنه كتابه هذا (8).

وذكر النديم أيضًا ضمن الكتب المؤلفة في عدد آي القرآن ثلاثة كتب لنافع، هي: كتاب عدد المدني الأول، وكتاب العدد الثاني، وكتاب في عواشر القرآن.

كما ذكر كتابًا لنافع أيضًا ضمن الكتب المؤلفة في متشابه القرآن (9).

---

(1) انظر النشر 1/ 225، والإتقان 1/ 110.

(2) راجع في ذلك: النشر 1/ 238، والإتقان 1/ 115، والقرآن وعلومه في مصر/ 189.

(3) منار الهدى في الوقف والابتدا/ 4.

(4) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 308.

(5) الفهرست 1/ 39.

(6) انظر كشف الظنون 2/ 1317-1323.

(7) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 308.

(8) القرآن وعلومه في مصر/ 189.

(9) الفهرست 1/ 39-40.

وفاته:

ذكر ابن الجزري أنه قد اختلف في وفاة الإمام نافع، فقيل: سنة تسع وستين ومائة، وقيل: سبعين، وقيل: سبع وستين، وقيل: خمسين، وقيل: سبع وخمسين رَحِمَهُ ٱللَّهُ [1].

وأرجح الأقوال في ذلك هو القول الأول، وهو أنه مات سنة تسع وستين ومائة؛ وذلك لاتفاق كثير من العلماء على ذلك. وقال محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه، قال: لما حضرت نافعًا الوفاة، قال له أبناؤه: أوصنا، قال: اتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم، وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين [2].

ومن المعروف أنه توفي بالمدينة [3]، ودفن بالبقيع، وقبره بها معروف [4].

أشهر شيوخه وأسانيد القراءة:

1- **أبو جعفر:** هو: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، مولى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي، من أهل المدينة، وكان إمام أهلها في القراءة [5]، قال ابن مجاهد: كان أبو جعفر لا يتقدمه أحد في عصره، أخذ القراءة عن ابن عباس، وعن أبي هريرة -رضي الله تعالى عنهما- وعن مولاه عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي، وكان عبد الله بن عياش، قد قرأ على أبي بن كعب -رضي الله تعالى عنه-، وقرأ أبي على النبي ﷺ [6].

---

(1) غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 333-334.

(2) معرفة القراء الكبار 1/ 92، طبقات القراء 1/ 90، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال 3/ 1404، وتهذيب التهذيب 10/ 407-408، وانظر: لطائف الإشارات 32/ ب، ومرآة الجنان 1/ 358، وميزان الاعتدال 4/ 242، والثقات 7/ 533، وشذرات الذهب 1/ 266 - 270.

(3) التيسير/ 4، والأعلام 8/ 5.

(4) دول الإسلام 1/ 87.

(5) الثقات 5/ 543-544.

(6) السبعة/ 56.

وقال الإمام الذهبي: قال غير واحد إنه قرأ على أبي هريرة وابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، عن قراءتهم على أبي بن كعب [1].

وروى عنه القراءة نافع، وسليمان بن مسلم بن جماز، وعيسى بن وردان، وعبد الرحمن ابن زيد بن أسلم، وأبو عمرو، وإسماعيل ويعقوب ابناه، وميمونة بنته [2].

وقد تصدى أبو جعفر لإقراء الناس دهرًا؛ فقد ورد أنه أقرأ الناس من قبل وقعة الحرة، قال: سليمان بن مسلم بن جماز: أخبرني أبو جعفر أنه كان يُقرئ الناس في مسجد رسول الله ﷺ قبل الحرة، وكانت الحرة سنة ثلاث وستين [3].

وقال سليمان بن مسلم: أخبرني أبو جعفر أنه كان يمسك على مولاه عبد الله بن عياش ابن أبي ربيعة المخزومي المصحف، وكان من أقرأ الناس، قال: فكنت أروي كما يقرأ، وأخذت عنه قراءته.

وقال سليمان: وأخبرني أبو جعفر أنه أُتي به إلى أم سلمة زوج النبي ﷺ وهو صغير، فمسحت على رأسه، ودعت له بالبركة [4].

وقد قدمه ورع المسلمين عبد الله بن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا؛ لِيَؤُم الناس بالكعبة، وصلى ابن عمر وراءه [5].

وقال الإمام مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: كان أبو جعفر رجلًا صالحًا، يقرئ الناس في المدينة، وروى ابن جماز عنه أنه كان يصوم يومًا ويفطر يومًا، وهو صيام داود عَلَيْهِٱلسَّلَامُ، فقال بعض أصحابه في ذلك، فقال: إنما فعلت ذلك أرُوض به نفسي لعبادة الله تعالى.

---

(1) طبقات القراء 1/ 44.
(2) غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 382-383.
(3) معرفة القراء الكبار 1/ 59.
(4) السبعة/ 58.
(5) انظر منجد المقرئين/ 28.

وقد قيل: إنه كان يصلي في جوف الليل أربع تسليمات، يقرأ في كل ركعة بالفاتحة وسورة من طوال المفصل، ويدعو عقيبها لنفسه وللمسلمين، ولكل من قرأ عليه، وقرأ بقراءته قبله وبعده [1].

وقد كان وثيق الصلة بنافع، لكن يبدو أنه حين تركه نافع ليتقن قراءة غيره -كما ذكرت قبل ذلك في منهجه، حتى أصبح بعد ذلك إمامًا في القراءة- لم ينس أبو جعفر أن هذا الإمام كان في يوم من الأيام تلميذه المفضل، فكان يتذكر ذلك بلون من الود. ومما يعزز ذلك ما ذكره سليمان بن مسلم بن جماز، قال: أخبرني أبو جعفر حين كان يمر به نافع يقول:

أترى هذا؟ كان يأتيني وهو غلام، ثم كفر بي، وهو يضحك [2].

أما صلته برواية الحديث، فقد قال ابن مجاهد: حدثوني عن الأصمعي عن ابن أبي الزناد، قال: لم يكن أحد أقرأ للسنة من أبي جعفر، وكان في زمانه يقدم على عبد الرحمن بن هرمز [3].

وقد حدث عنه مالك الإمام، وعبد العزيز الدراوردي، وعبد العزيز بن أبي حازم، وقد وثقه يحيى بن معين والنسائي [4].

قال يحيى بن معين عنه: كان ثقة قليل الحديث، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: صالح الحديث [5].

---

(1) غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 383.

(2) طبقات القراء 1/ 61.

(3) السبعة/ 57.

(4) معرفة القراء الكبار 1/ 59.

(5) غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 383.

وفاته:

اختلف في تاريخ وفاته، فقيل: سنة سبع وعشرين ومائة، وقيل: سنة ثمانية وعشرين، وقيل: سنة اثنتين وثلاثين، وقيل: إحدى وثلاثين، وقيل سنة ثلاث وثلاثين عن نيف وتسعين سنة.

وروى محمد بن إسحاق عن أبيه، قال: حدثني أبي عن نافع، قال: لما غسل أبو جعفر القارئ نظروا ما بين نحره إلى فؤاده، مثل ورقة المصحف، فما شك أحد ممن حضره أنه نور القرآن (1).

وجاء عن سليمان بن أبي سليمان العمري، قال: رأيت أبا جعفر على الكعبة، يعني في المنام، فقلت: أبا جعفر؟ فقال: نعم، أقرئ إخواني السلام، وأخبرهم أن الله جعلني من الشهداء الأحياء المرزوقين (2).

2- مسلم بن جندب:

هو: مسلم بن جندب، أبو عبد الله القارئ المدني، مولى هزيل (3)، وهو تابعي من الفصحاء القراء، وقيل: يعد من النحويين (4).

وقرأ عليه الإمام نافع، قال ابن وهب: حدثني نافع، قال: سألت مسلم بن جندب عن قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ ﴿٤٣﴾﴾[المعارج: 43]، قال: إلى غاية، فسألته عن قوله تعالى: ﴿رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾[القصص: 34]، فقال: الردء: الزيادة (5).

---

(1) طبقات القراء 1/ 49-50، ومعرفة القراء الكبار 1/ 61-62.
(2) غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 384.
(3) معرفة القراء الكبار 1/ 65.
(4) إنباه الرواة للقفطي 3/ 365.
(5) طبقات القراء 1/ 55-56.

وهو الذي أدب عمر بن العزيز، قال عمر: من سره أن يقرأ القرآن غضًّا فليقرأه على قراءة مسلم بن جندب [1].

وقيل: إنه كان يقص في المدينة [2]، وقال ابن حبان: إنه كان قاضي أهل المدينة [3]، وروى محمد بن الضحاك عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: جاء رجل إلى سعيد بن المسيب، فقال: يا أبا محمد: أي الأيام خير؟ قال: سل عن ذلك القاضي مسلم بن جندب، فذهب فسأله، فقال: يوم النحر، ثم رجع إلى سعيد فأخبره، فقال سعيد: أعرابي يعظم الدماء، أعظم هذه الأيام يوم الجمعة [4].

وقد قيل إن أهل المدينة كانوا لا يهمزون حتى همز ابن جندب فهمزوا[5]: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ ١٤﴾[البقرة: 14]، ﴿ٱسْتُهْزِئَ﴾[الأنعام: 10][6].

وقد حدث عن أبي هريرة، وحكيم بن حزام، وابن عمران، وابن الزبير، وغيرهم، وحدث عنه: عبد الله بن مسلم، وزيد بن أسلم، ويحيى بن سعيد الأنصاري وآخرون [7]، وقد قيل: إنه ثقة [8].

وفاته:

اختلف في تاريخ وفاته، فقيل: مات في خلافة هشام بن عبد الملك بعد سنة عشر ومائة تقريبًا [9].

---

(1) غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 297.
(2) السبعة/ 59.
(3) الثقات 5/ 393.
(4) معرفة القراء الكبار 1/ 66.
(5) السبعة/ 60.
(6) وقعت في سورة الأنعام من الآية 10، وسورة الرعد/ من الآية 32، وسورة الأنبياء/ من الآية 41.
(7) طبقات القراء 1/ 55.
(8) الكاشف 3/ 123.
(9) معرفة القراء الكبار 1/ 67، وطبقات القراء 1/ 57.

وقيل: مات سنة ست ومائة [1].

ونقل ابن الجزري عن الأهوازي أن مسلم بن جندب أقام بالمدينة إلى أن مات بها سنة ثلاثين ومائة، في أيام مروان بن محمد [2].

3- عبد الرحمن بن هُرمز:

هو: عبد الرحمن بن هرمز بن كيسان الأعرج، مولى محمد بن أبي ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب [3].

وقيل: هو مولى ربيعة بن الحارث بن عبد الملك الهاشمي المدني [4]، وكان يكنى أبا داود، وقيل: أبا حازم [5].

وأخذ القراءة عرضًا عن أبي هريرة وابن عباس، وعبد الله بن عياش رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وقرأ عليه نافع بن أبي نعيم وغيره [6]، قال: عبيد بن ميمون التِّبان: قال لي هارون بن المسيب: قراءة من تقرأ؟ قال: قلت له: قراءة نافع بن أبي نعيم، قال: فعلى من قرأ نافع؟ قال: قلت: أخبرنا نافع بن أبي نعيم أنه قرأ على الأعرج، وأن الأعرج قال: قرأت على أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه-، وقال أبو هريرة: قرأت على أبي بن كعب، وقال أُبي: عرض عليَّ رسول الله ﷺ القرآن، وقال: أمرني جبريل أن أعرض عليك القرآن [7].

---

(1) الثقات 5/ 393.
(2) غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 297.
(3) الثقات 5/ 107.
(4) تذكرة الحفاظ 1/ 97.
(5) الثقات 5/ 107.
(6) طبقات القراء 1/ 51.
(7) السبعة/ 55.

وقيل: إنه كان يكتب المصاحف [1]، وكان ثبتًا عالمًا مقرئًا [2]، وكان أعلم الناس بأنساب قريش، كما قيل: إنه أول من وضع علم العربية بالمدينة، وقد أخذ عن أبي الأسود، وكان وافر العلم، مع الثقة والأمانة، وقال الذهبي: كان أحد من برز في القرآن والسنة [3].

وروى مالك عن داود بن الحصين، أنه سمع عبد الرحمن بن هرمز الأعرج يقول: ما أدركت الناس إلا وهم يلعنون الكفرة في رمضان، قال: وكان القارئ يقرأ بسورة البقرة في ثماني ركعات، فإذا أقام بها في اثنتي عشرة ركعة، رأى الناس أنه قد خفف [4].

وقد قيل: إن الأعرج أكثر من السنن عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، كما روى أيضًا عن أبي سعيد الخدري وجماعة، وحدث عنه أبو الزناد وابن شهاب وصالح بن كيسان، ويحيى بن الأنصاري وغيرهم [5]، وقد ورد أنه ثقة [6].

وفاته:

ذكر الذهبي أنه خرج إلى الإسكندرية، فأدركه أجله بها سنة سبع عشرة ومائة [7]، وقيل: سنة تسع عشرة ومائة [8].

---

(1) الثقات 5/ 107، والكاشف 2/ 167.

(2) تذكرة الحفاظ 1/ 97.

(3) معرفة القراء الكبار 1/ 64.

(4) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 381.

(5) طبقات القراء 1/ 51-52، ومعرفة القراء الكبار 1/ 63.

(6) تذكرة الحفاظ 1/ 97.

(7) معرفة القراء الكبار 1/ 64، وطبقات القراء 1/ 53، وانظر: الكاشف 2/ 167.

(8) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 381.

4- يزيد بن رومان:

هو: يزيد بن رومان أبو روح، مولى آل الزبير بن العوام، قرأ على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، وهو أحد شيوخ نافع في القراءة [1]، وقد وصفه ابن الجزري بأنه كان ثبتًا فقيهًا قارئًا محدثًا [2].

وقال ابن مجاهد: كان الغالب عليه القرآن [3]، وقال ابن سعد: كان عالمًا ثقة كثير الحديث [4].

وقد روى عن عبد الله بن الزبير وأخيه عروة بن الزبير [5].

وقيل: إنه روى عن أبي هريرة، وقرأ على ابن عباس، غير أن الذهبي قال: إن هذا ليس بشيء [6]، وقد نفى ابن الجزري هذا أيضًا، فقال: ولم يصح روايته عن أبي هريرة، ولا قراءته على أحد من الصحابة [7]، وقد حدث عنه أبو حازم الأعرج، وعبد الله بن عمر، ومالك بن أنس، وغيرهم، وقال الذهبي: هو ثقة وثبت حديثه في الكتب الستة، ووثقه ابن معين وغيره [8].

وفاته:

قيل توفي سنة عشرين ومائة، وقيل: تسع وعشرين، وقيل: سنة ثلاثين ومائة [9].

---

(1) طبقات القراء 1/ 50.

(2) غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 381.

(3) السبعة/ 60.

(4) معرفة القراء الكبار 1/ 50.

(5) الثقات 5/ 545.

(6) طبقات القراء 1/ 50.

(7) غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 381.

(8) معرفة القراء الكبار 1/ 62.

(9) طبقات القراء 1/ 51 وغاية النهاية في طبقات القراء 2/ 381.

5- شيبة بن نصاح:

وهو: شيبة بن نصاح بن سَرْجَس بن يعقوب المدني، مولى أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زوج النبي -عليه الصلاة والسلام-، وكان شيبة قاضي المدينة ومقريها مع أبي جعفر، قرأ القرآن على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة.

قال الذهبي: ووهم من قال إنه قرأ على أبي هريرة وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ فإنه لم يدرك ذلك، وهو أحد شيوخ نافع في القراءة [1]. وذكر ابن مجاهد أن يعقوب بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري قال: كان شيبة وأبو جعفر يقرئان في مسجد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبل الحرة، قال: يعقوب: وكان شيبة قد أدرك عائشة -رضي الله تعالى عنها- وزعم أنها دعت الله له أن يعلمه القرآن [2].

وقال إسماعيل بن جعفر: قرأت على شيبة بن نصاح، مولى أم سلمة، وكان إمام أهل المدينة في القراءة، قال: وأخبرني سليمان بن مسلم أن شيبة أخبره أنه أُتي به إلى أم سلمة وهو صغير، فمسحت رأسه وباركت عليه [3].

وقيل: إنه لما ماتت سكينة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قُدم شيبة بن نصاح، فصلى عليها، وإنما قدم لفضيلة القرآن [4].

وقال ابن مجاهد: حدثني عبد الله بن أبي بكر بن حماد، قال: حدثني أبي عن محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه عن نافع، قال: زوج أبو جعفر ابنته من شيبة بن نصاح، وكان مقلًّا، فقيل لأبي جعفر: زوجت ابنتك شيبة وهو مقل، وقد كان يرغب فيها سَرَوات الموالي، قال: فقال أبو جعفر: إن كان شيبة مقلًّا فسيملأ بيتها قرآنًا، وقال نافع أيضًا: لما تزوج شيبة بنت أبي جعفر، قال الناس: يولد بينهما مصحف [5].

---

(1) معرفة القراء الكبار 1/ 64، وطبقات القراء 1/ 53.

(2) انظر: السبعة 58-59.

(3) طبقات القراء 1/ 54.

(4) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 330.

(5) السبعة/ 59.

وقد روى شيبة عن أبيه، وعن أبي بكر بن عبد الرحمن [1]، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، والقاسم بن محمد، وخالد بن مغيث، وغيرهم [2]، وروى عنه أهل المدينة [3].

قال النسائي: إنه ثقة، ووصفه الذهبي بأنه كان قليل الحديث، صدوقًا، بعيد الصيت في القراءة [4].

وبالإضافة إلى هذا كله فقد ذكر ابن الجزري أن شيبة بن نصاح أول من ألف في الوقوف، وكتابه مشهور [5].

وفاته:

قيل: توفي في سنة ثلاثين ومائة [6] في أيام مروان بن محمد، وقيل: سنة ثمان وثلاثين ومائة في أيام المنصور [7].

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن ذكري لهؤلاء الخمسة لا يتعارض مع ما سبق ذكره من أن نافعًا قد قرأ على سبعين من التابعين؛ لأن هؤلاء الخمسة -كما ذكرت- هم أشهر من أخذ عنهم نافع القراءة، ومما يعزز ذلك ما يأتي:

1- قال ابن مجاهد: حدثني محمد بن الفرج، قال: حدثنا محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه، قال: أدركت هؤلاء الخمسة وغيرهم ممن سمى، فلم يحفظ أبي أسماءهم [8].

---

(1) الكاشف 2/ 15.
(2) طبقات القراء 1/ 53-54.
(3) الثقات 4/ 368.
(4) معرفة القراء الكبار 1/ 64-65.
(5) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 330.
(6) طبقات القراء 1/ 55، والكاشف 2/ 15.
(7) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 330.
(8) السبعة/ 61.

2- قال الإمام الداني: (ورجال نافع الذين سماهم خمسة: أبو جعفر يزيد بن القعقاع القارئ، وأبو داود عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وشيبة بن نصاح القاضي، وأبو عبد الله مسلم بن جندب القاص، وأبو روح يزيد بن رومان، وأخذ هؤلاء القراءة عن أبي هريرة وابن عباس وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، عن أُبي بن كعب، عن النبي ﷺ (1).

3- قال ابن الباذش: قال غير واحد عن نافع: إنه قرأ على سبعين من التابعين، سمى منهم خمسة، ثم ذكر ابن الباذش الخمسة الذين تقدم ذكرهم، ثم قال: وقرأ هؤلاء على أبي هريرة وابن عباس وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، وقرأوا على أبي الطفيل أُبي بن كعب، وقرأ على النبي ﷺ (2).

4- ذكر الإمام الذهبي: أنه قد اشتهرت تلاوته على خمسة، ثم ذكر الذهبي هؤلاء الخمسة، ثم قال: وحمل هؤلاء عن أصحاب أبي بن كعب وزيد بن ثابت، وصح أن الخمسة تلوا على مقرئ المدينة عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي صاحب أُبيّ، وقيل: إنهم قرأوا على أبي هريرة أيضًا وابن عباس؛ لكن الذهبي ذكر أن فيه احتمالًا(3).

5- ذكر ابن الجزري هؤلاء الخمسة أولًا، ثم أضاف إليهم أربعة آخرين، هم: صالح ابن خوات (4) والأصبغ بن عبد العزيز النحوي (5) وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن

---

(1) التيسير/ 8.

(2) انظر: الإقناع 1/ 72-74.

(3) انظر سير أعلام النبلاء 7/ 336، وقد تقدم في التعريف بهم ذكر من أخذ عن أبي هريرة وابن عباس، ومن لم يأخذ عنهما.

(4) هو صالح بن خوات بن جبير بن النعمان الأنصاري المدني، أخذ القراءة عن أبي هريرة، وهو تابعي جليل. راجع غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 332، والطبقات الكبرى لابن سعد 5/ 187.

(5) قال ابن الجزري: الأصبغ بن عبد العزيز النحوي معدود في شيوخ نافع، لا أذكر على من قرأ ذكر ذلك عن سبط الخياط. انظر غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 171.

أبي بكر الصديق، والزهري [1]؛ لكن ابن الجزري قال: وقد تواتر عندنا أنه قرأ على الخمسة الأول [2].

كل هذه النصوص تؤيد ما ذهبت إليه، من أن هؤلاء الخمسة الذين ذكرتهم هم أشهر من أخذ عنهم نافع القراءة، وهم أشهر شيوخه.

وبعد هذا العرض الذي قدمته عن نافع وشيوخه وأسانيد قراءته، يتضح أن قراءة الإمام نافع قد توفر فيها صحة السند بالتواتر، وهو من الشروط الأساسية في صحة القراءة.

تلاميذه: كان للإمام نافع من التلاميذ ما لا يحصى كثرة، أتوا إليه من أقطار شتى، وقد وصفهم الذهبي (بأنهم خلق كثير، وكثير منهم من قرأ عليه، وبعضهم نقل عنه الحرف) [3]، وسوف أذكر هنا بعض تلاميذ الإمام نافع، الذين رحلوا إليه من هذه الأقطار المختلفة، بالإضافة إلى بعض من تتلمذ عليه في مدينة رسول الله ﷺ؛ لأن المقام لا يتسع لذكر كل تلاميذه.

(أ) بعض تلاميذه في المدينة:

1- عيسى بن وردان: وهو: عيسى بن وردان الحذاء، أبو الحارث المدني القارئ، من قدماء أصحاب نافع [4]، وكان من أصحابه أيضًا في القراءة على أبي جعفر [5]، وهو إمام

---

(1) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، أبو بكر الزهري المدني، أحد الأئمة الكبار، وعالم أهل الحجاز والأمصار، قرأ على أنس بن مالك، وعرض عليه نافع فيما حكاه أحمد بن جبير عن إسحاق المسيبي عنه، مات سنة أربع وعشرين، وقيل: سنة ثلاث وعشرين، وقيل: سنة خمس وعشرين. انظر غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 262-263.

(2) غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 330.

(3) معرفة القراء الكبار 1/ 90.

(4) طبقات القراء 1/ 90.

(5) النشر 1/ 179.

مقرئ حاذق، وراو محقق ضابط [1].

وقد قرأ على أبي جعفر القارئ، وشيبة بن نصاح، ثم عرض على نافع بن أبي نعيم، وروى القراءة عنه عرضًا إسماعيل بن جعفر المدني، وقالون، والواقدي وغيرهم [2].

وفاته: قيل إنه توفي في حدود سنة ستين ومائة [3].

2- ابن جُمَّاز: هو سليمان بن مسلم بن جماز، وقيل: سليمان بن سالم بن جماز، أبو الربيع الزهري، مولاهم المدني، مقرئ جليل ضابط، عرض علي أبي جعفر وشيبة، ثم عرض على نافع [4]، وقيل: إنه كان مقصودًا في قراءة أبي جعفر ونافع [5]، وعرض عليه إسماعيل ابن جعفر، وقتيبة بن مهران.

وفاته: قال ابن الجزري: مات بعد السبعين ومائة -فيما أحسب [6].

3- عبد الرحمن بن أبي الزناد: هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان، أبو محمد بن أبي الزناد المدني ثم البغدادي.

أخذ القراءة عرضًا عن أبي جعفر، ثم روى عن نافع القراءة، وله عنه نسخة [7]. وهو أحد العلماء الكبار، وأَخْيَرَ المحدثين لهشام بن عروة، قال عنه ابن معين: ضعيف، ووثقه مالك، قال سعيد بن أبي مريم: قال لي خالي موسى بن سلمة: قلت لمالك: دلني على رجل ثقة، قال: عليك بعبد الرحمن بن أبي الزناد.

---

(1) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 616.

(2) معرفة القراء الكبار 1/ 92.

(3) النشر 1/ 179، وغاية النهاية في طبقات القراء 1/ 616.

(4) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 315.

(5) النشر 1/ 179.

(6) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 315.

(7) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 372.

وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه، قال الذهبي: كان من الحفاظ المكثرين، ولا سيما عن أبيه وهشام بن عروة، وهو إن شاء الله حسن الحال في الرواية [1]. كما ذكر ابن معين أيضًا أنه من أثبت الناس في هشام بن عروة، وقال ابن سعد: كان فقيهًا مفتيًا، وقد احتج به النسائي وأهل السنن.

وفاته: توفي ببغداد سنة أربع وسبعين ومائة [2].

وذكر ابن الجزري أنه مات سنة أربع وستين ومائة، وله أربع وسبعون سنة [3].

4- الإمام مالك: هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصْبحي، أبو عبد الله المدني، أحد أعلام الإسلام، وإمام دار الهجرة [4]، وصاحب المذهب، أخذ القراءة عرضًا عن نافع بن أبي نعيم، وروى القراءة عنه أبو عمرو الأوزاعي، ويحيى بن سعيد [5].

وقد كانت ولادة الإمام مالك في سنة ثلاثة وسبعين [6]، وقيل: في سنة ثلاث وتسعين، عام موت أنس خادم رسول الله ﷺ، قال: عيسى بن عمر: ما رأيت قط بياضًا ولا حمرة أحسن من وجه مالك، ولا أشد بياض ثوب من مالك، ونقل غير واحد أنه كان طُوالًا، جسيمًا عظيم الهامة، أشقر، أبيض الرأس واللحية، وقيل: كان أزرق العينين، وقد نشأ الإمام مالك في صون ورفاهية وتجمل، وطلب العلم وهو ابن بضع عشرة سنة، وجلس للإفادة وله إحدى وعشرون سنة، وحدث عنه جماعة وهو شاب حي طري، وقصده

---

(1) ميزان الحفاظ 1/ 247-248.

(2) تذكرة الحفاظ 1/ 247-248.

(3) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 372.

(4) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال 3/ 3.

(5) غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 35-36.

(6) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 372.

طلاب العلم من الآفاق في آخر دولة أبي جعفر المنصور، وما بعد ذلك، وازدحموا عليه في خلافة الرشيد إلى أن مات [1].

قال الشافعي: إذا ذكر العلماء فمالك النجم، وقال: لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز، وقال أيضًا ما في الأرض كتاب في العلم أكثر صوابًا من موطأ مالك، قال أبو مصعب: سمعت مالكًا يقول: ما أفتيت حتى شهد لي سبعون أني أهل لذلك [2].

وقال الشافعي: مالك حجة الله تعالى على خلقه.

وقال ابن مهدي: ما رأيت أحدًا أتم عقلًا ولا أشد تقوى من مالك [3]، وقد قيل: إنه قد اجتمعت في الإمام مالك مناقب لم تجتمع في غيره، منها:

1- طول العمر وعلو الدراية.

2- الذهن الثاقب والفهم وسعة العلم.

3- اتفاق العلماء على أنه حجة صحيح الرواية.

4- تجمعهم على دينه وعدالته واتباع السنن.

5- تقدمه في الفقه والفتوى وصحة قواعده [4].

وفاته: توفي سنة تسع وسبعين ومائة [5]، ودفن بالبقيع [6].

---

(1) انظر: سير أعلام النبلاء 8/ 49، 55، 69.

(2) تذكرة الحفاظ 1/ 208.

(3) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال 3/ 3.

(4) تذكرة الحفاظ 1/ 212.

(5) غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 36.

(6) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال 3/ 3.

5- إسماعيل بن جعفر: هو: إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، مولاهم المدني أبو إسحاق، أخذ القراءة عرضًا عن شيبة بن نصاح، ثم عرض على سليمان بن مسلم، وعيسى بن وردان، وبرع في القراءة (1)، وكان إمامًا، جليلًا، ثقة عالما، مقرئًا، ضابطًا (2)، وقد تصدر للحديث والإقراء، وكان مقرئ المدينة في زمانه (3).

وقيل إنه نزل بغداد، ونشر بها علمه، وأقرأ بها ، وأخذ عنه القراءة علي بن حمزة الكسائي، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وسليمان بن داود الهاشمي، قال يحيى بن معين: إسماعيل بن جعفر ثقة، مأمون، قليل الخطأ (4).

وقيل: إنه كان يؤدب ببغداد عليًّا وَلَد الخليفة المهدي، فعظمت حرمته لذلك.

وفاته: توفي إسماعيل بن جعفر سنة ثمانين ومائة (5).

6- أبو محمد المسيبي: هو: إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المسيب بن أبي السائب بن عابد بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم بن يقظة بن مر بن كعب المخزومي، أبو محمد المسيبي المدني، إمام جليل، عالم بالحديث، قيم في قراءة نافع، ضابط لها، محقق فقيه، أخذ القراءة عن نافع وغيره (6)،وهو من جلة أصحاب نافع المحققين، أخذ القراءة عنه ولده محمد، وأبو حمدون الطيب من إسماعيل، وخلف بن هشام البزار (7).

وحدث عنه ابن ذكوان، وأحمد بن حنبل، وروى له أبو داود في سننه حديثًا (8).

---

(1) طبقات القراء 1/ 128.

(2) النشر 1/ 179.

(3)سير أعلام النبلاء 8/ 229.

(4) معرفة القراء الكبار 1/ 120.

(5) سير أعلام النبلاء 1/ 230.

(6) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 157.

(7) طبقات القراء 1/ 130.

(8) معرفة القراء الكبار 1/ 121-122.

قال أبو حاتم السجستاني: إذا حدثت عن المسيبي عن نافع، ففرِّغ سمعك وقلبك؛ فإنه أتقن الناس وأعرفهم بقراءة أهل المدينة، وأقرؤهم للسنة، وأفهمهم للعربية.

وفاته: توفي المسيبي سنة ست ومائتين (1).

7- أبو بكر بن أبي أويس الأعشى: هو: عبد الحميد بن أبي أويس، عبد الله بن عبد الله ابن بكر الأصبحي، ابن أخت الإمام مالك بن أنس، ويعرف بالأعشى، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن نافع، وروى القراءة عنه أحمد بن صالح المصري، وإبراهيم بن محمد المدني، وأخوه إسماعيل بن أبي أويس، وقد ورد أنه ثقة، وروى الداني عنه أنه قال: صحبت نافع بن أبي نعيم أربعًا وعشرين، لا أفارقه إلا في منزله.

وفاته: توفي سنة ثلاثين ومائتين (2).

(ب) بعض تلاميذه من البصرة:

1- أبو عمرو بن العلاء: هو: أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين بن الحارث بن جلهمة بن خزاعي بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، وقيل: ابن جلهمة بن حجر بن خزاعي (3).

وقال ابن الجزري: إن اسمه هو: زبان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحسين بن الحارث بن جلهمة بن حجر بن خزاعي بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ابن مر بن أد بن طباخة بن إلياس بن مضر بن معد بن عدنان، الإمام السيد أبو عمرو التميمي المازني البصري، قال: الحافظ أبو العلاء المهزاني: إن هذا هو الصحيح الذي عليه الحذاق من النساب (4)، وهو أحد القراء السبعة، وقد قيل: إنه قد اختلف في اسمه على

(1) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 157-158.

(2) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 360.

(3) السبعة/ 79.

(4) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 288.

أكثر من عشرين قولًا، وأكثر الناس من الحفاظ وغيرهم على أنه زبان، وقد قيل إنه من بني العنبر، وقيل: من بني حنيفة، وحكى القاضي أسد اليزيدي: إنه من فارس من موضع يقال له كازرون [1].

وقد ولد أبو عمرو سنة ثمان وستين، وقيل: سنة سبعين، قال: أبو عمرو الداني: ولد بمكة ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة، أخذ القراءة عن أهل الحجاز وأهل البصرة، وأخذ عنه القراءة والحديث والآداب: أبو عبيدة والأصمعي، وغيرهم، وقد قيل إن أبا عمرو كان قد عرف القراءات، فقرأ من كل قراءة بأحسنها، وبما يختار العرب، ومما بلغه من لغة النبي ﷺ، وجاء تصديقه في كتاب الله –عز وجل– [2].

قال عنه السيرافي: إنه من الأعلام في القرآن، وعنه أخذ يونس بن حبيب، والرواية عنه في القراءة، والنحو، واللغة كثيرة [3].

قال ابن مجاهد: كان مقدمًا في عصره، عالمًا بالقراءة ووجوهها، قدوة في العلم باللغة، إمام الناس في العربية، وكان مع علمه باللغة وفقهه بالعربية متمسكًا بالآثار، لا يكاد يخالف في اختياره ما جاء عن الأئمة قبله، متواضعًا في علمه، قرأ على أهل الحجاز، وسلك في القراءة طريقهم، ولم تزل العلماء في زمانه تعرف له تقدمه، وتقر له بفضله، وتأتم في القراءة بمذهبه [4]، وذكر محمد بن سلام أن أبا عمرو كان أوسع علمًا بكلام العرب ولغاتها وغريبها [5].

---

(1) السابق/ 288-289.

(2) معرفة القراء الكبار 1/ 83-84.

(3) أخبار النحويين البصريين/ 28.

(4) السبعة/ 81.

(5) أخبار النحويين البصريين/ 25-26.

وقال الأصمعي: قال لي أبو عمرو: لو تهيأ لي أن أفرغ ما في صدري في صدرك لفعلت، لقد حفظت في علم القرآن أشياء لو كتبت ما قدر الأعمش على حملها، ولولا ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ لقرأت كذا وكذا وكذا وكذا، وذكر حروفًا [1].

وقال إبراهيم الحربي: كان أبو عمرو من أهل السنة، وقال ابن معين: أبو عمرو ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به.

وفاته: توفي أبو عمرو سنة أربع وخمسين ومائة [2]، وقيل سنة خمس وخمسين، وقيل: سنة سبع وخمسين، وقيل: سنة ثمان وأربعين ومائة [3].

2- **الأصمعي:** وهو: أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي الأصمعي، من أهل البصرة، كان من أئمة أهل اللغة، سلك البراري والبوادي، وصحب الأعراب، وأخذ الأدب من معدنه [4]. روى القراءة عن نافع، وأبي عمرو، وله عنهما نسخة، وروى حروفًا عن الكسائي، وروى عنه القراءة محمد بن يحيى القطعي، وروى عنه الحروف أبو حاتم، ونصر بن علي، وعبد الرحمن بن محمد الحارثي وغيرهم، وهو أحد الأعلام في العربية، والشعر، والأدب، وأنواع العلم [5]، قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: كان الأصمعي أسد الشعر والغريب والمعاني، وكان أبو عبيدة كذلك، ويفضل على الأصمعي بعلم النسب، وكان الأصمعي أعلم منه بالنحو [6].

(1) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 290.
(2) معرفة القراء الكبار 1/ 286-287.
(3) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 292.
(4) الأنساب 1/ 288.
(5) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 470.
(6) أخبار النحويين البصريين/ 58.

وقد قيل: إن الأصمعي كان أحفظ أهل عصره، حتى قال: أحفظ ستة عشر ألف أرجوزة [1].

وقال السيرافي: حدثنا محمد بن سهل الكاتب، قال: حدثنا أبو جعفر أحمد بن عبيد، قال: سمعت ابن الأعرابي قال: شهدت الأصمعي وقد أنشد نحوًا من مائتي بيت، ما فيها بيت عرفناه [2]، ويقال عن الأصمعي أيضًا: إنه كان يحفظ ثلث اللغة [3].

وقد كان أحمد بن حنبل يثني على الأصمعي في السنة، وعلي بن المديني كان يثني عليه أيضًا، وكذلك يحيى بن معين [4].

وقال أبو داود: الأصمعي صدوق، وقال الذهبي: إنه أحد الأخباريين والأئمة الصدوقين [5]، وذكر السيرافي أن الأصمعي كان صدوقًا في الحديث عن ابن عون وحماد ابن سلمة، وحماد بن زيد، وغيرهم [6].

وفاته: توفي الأصمعي سنة خمس عشرة ومائة، أو في التي بعدها [7] وقيل: مات بالبصرة مائتين وسبعة عشر، وكان قد بلغ ثماني وثمانين سنة [8].

3- **أبو قرة:** هو: موسى بن طارق، أبو قرة اليماني السكسي اليماني الزبيدي، روى القراءة عرضًا عن نافع، وهو من جلة الرواة عنه، وروى القراءة عنه ابنه طارق، وعلي بن

---

(1) الأنساب 1/ 289.
(2) أخبار النحويين البصريين/ 60.
(3) السابق/ 52.
(4) الأنساب 1/ 290.
(5) ميزان الاعتدال 2/ 662.
(6) أخبار النحويين البصريين/ 60.
(7) الكاشف 2/ 187.
(8) الأنساب 1/ 290.

زبان [1]، وكان أبو قرة قاضي زبيد، وورد أنه حدث عن موسى بن عقبة وابن جريح، وغيرهما، وحدث عنه أحمد بن حنبل، وأبو حُمه محمد بن يوسف الزبيدي [2].

وسئل عنه أبو حاتم فقال: محله الصدق، وكان أحمد بن حنبل يثني عليه خيرًا، قال: ابن الجزري: وهو القائل: سمعت نافعًا يقول: قرأت على سبعين من التابعين، وقال الداني: لا أعلم أحدًا روى هذا اللفظ عن نافع غيره [3].

قال ابن حبان: كان أبو قرة ممن جمع وصنف وذاكر وتفقه [4].

ج- بعض تلاميذه في الشام:

1- أبو خليد الدمشقي: هو عتبة بن حماد، أبو خليد الحكمي الدمشقي البلاطي القارئ، روى القراءة عن نافع، وله عنه نسخة، وروى عنه القراءة هشام بن عمار، وأحمد ابن عبد العزيز الصوري، وعبد الرحمن بن أحمد بن عبدة [5].

وكان إمامًا للجامع، وحدث عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، ومالك، والليث وغيرهم، وحدث عنه علي بن ميمون الرقي، وقد وثقه أبو علي النيسابوري والخطيب، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال العباس البيروتي: ثنا أبو خليد، قال: قرأت الموطأ على مالك في أربعة أيام، فقال: علم جمعه شيخ في ستين سنة أخذتموه في أربعة أيام!!، لا فهمتم أبدًا [6].

---

(1) غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 319.
(2) سير أعلام النبلاء 9/ 346.
(3) غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 319.
(4) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال 3/ 66.
(5) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 498.
(6) راجع تهذيب التهذيب 7/ 95-96 وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال 2/ 209.

2- أبو مُسْهر الدمشقي: هو: عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى بن مسهر، أبو مسهر الغساني الدمشقي، أخذ القراءة عرضًا عن أيوب بن تميم القارئ، ونافع بن أبي نعيم، وروى القراءة عنه أبو عبيد القاسم بن سلام، وسمع منه أبو زرعة الدمشقي (1).

وقيل إن أبا مسهر كان شيخ أهل الشام وعالمهم، وكان يعرف بأبي دارمة، حدث عن سعيد بن عبد العزيز، وعبد الله بن العلاء، ومالك بن أنس، وغيرهم، وحدث عنه أحمد ابن حنبل، ويحيى بن معين، ودُحيم، ومحمد بن يحيى، وأبو حاتم، وغيرهم.

قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: رحم الله أبا مسهر؛ ما كان أثبته**!!** وقال أبو حاتم: ما رأيت ممن كتبنا أفصح من أبي مسهر.

وقال يحيى بن معين: منذ خرجت من بغداد، إلى أن رجعت، لم أر مثل أبي مسهر، وكان أبو مسهر ممن امتحنه المأمون، وأكرهه على أن يقول القرآن مخلوق، فأصر وصمم، فوضعه في النطع ليضرب عنقه، فأجاب وقال: القرآن مخلوق، فأقيم من النطع، فرجع في الحال، فسجنه المأمون، وجاءه الأجل، فمات في السجن سنة ثماني عشرة ومائتين رَحِمَهُ ٱللَّهُ(2).

(د) بعض تلاميذه في مصر:

1- الليث بن سعد: هو: الليث بن سعد بن عبد الرحمن، أبو الحارث الفهمي المصري، روى القراءة عن نافع، وروى القراءة عن الليث ابنُه شعيب، وابن وهب، والحلواني (3). وقد قيل: إنه كان مولى لبني فهم (4)، وقيل: كان مولى لخالد بن ثابت بن ظاعن، وكان مولده بقرقشنده -وهي قرية من أسفل أعمال مصر- في سنة أربع وتسعين، وقد كان الليث فقيه مصر، ومحدثها، ومحتشمها، ورئيسها، ومن يفتخر الإقليم بوجوده؛ بحيث إن

(1) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 355.

(2) راجع: تذكرة الحافظ 1/ 381، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال 2/ 116.

(3) غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 34.

(4) الكاشف 3/ 12.

متولي مصر، وقاضيها، وناظرها من تحت أوامره، ويرجعون إلى رأيه ومشورته [1]، وكان إذا رابه من أحد منهم أمر كاتب فيه الخليفة فيعزله، وقد طلب منه المنصور أن يعمل نيابة الملك فامتنع. وكان الشافعي يتأسف على فراقه، ويقول: هو أفقه من مالك، إلا أن أصحابه لم يقوموا به، وقال يحيى بن بكير: هو أفقه من مالك، إلا أن الحظوظ لمالك، وقال ابن وهب: لولا الليث ومالك لضللنا.

وقد كان الليث فقيهًا عربي اللسان، يحسن القرآن والنحو، ويحفظ الشعر والحديث وحسن المذاكرة [2].

وقد خرج الليث ليؤدي فريضة الحج سنة 113هـ، وهو بعدُ في العشرين من عمره، فوجد إمام الناس في القراءة بالمدينة هو نافع، فبادر حينذاك، فأخذ القراءة عرضًا عليه، وأصبح منذ ذلك الحين يقرأ بقراءة أهل المدينة، ويحسن القرآن. ويقال إن الليث هو أول من تتلمذ من مصر على نافع، وهو الذي فتح الباب إليه، وشجع زملاءه المصريين على التتلمذ عليه [3].

وقد حدث الليث عن عطاء بن رباح، ونافع العمري، وابن أبي ملكية، والزهري، وأبي الزبير المكي، وخلق كثير [4].

وحدث عنه قتيبة، ومحمد بن رمح، وغيره، وقد ورد أنه كان ثبتًا من نظراء مالك.

وفاته: توفي الليث سنة خمس وسبعين ومائة، عن واحد وثمانين سنة [5]، وكانت وفاته قبل وفاة الإمام مالك بأربع سنين [6].

---

(1) سير أعلام النبلاء 8/ 137،143.

(2) تذكرة الحفاظ 1/ 224، 225 ، 226.

(3) انظر: القرآن وعلومه في مصر/ 185، 188.

(4) تذكرة الحفاظ 1/ 224.

(5) الكاشف 3/ 13.

(6) غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 34.

2- أبو دحية: هو: معلى بن دحية المصري، أبو دحية.

قرأ القرآن وجوَّده على نافع، وقرأ عليه يونس بن عبد الأعلى، وعبد القوي بن كمونة، وأبو مسعود المدني. وسمع منه الحروف هشام بن عمار، قال أبو دحية: سافرت بكتاب الليث بن سعد إلى نافع بن أبي نعيم؛ لأقرأ عليه، فوجدته يقرئ الناس بجميع القراءات، فقلت: يا أبا رويم، ما هذا؟! قال: إذا جاء من يطلب حرفي أقرأْتُه به (1).

3- أبو سعيد المصري: هو: سقلاب بن شيبة، أبو سعيد المصري، قرأ القرآن على نافع، وقرأ على سقلاب: يونس بن عبد الأعلى، ويعقوب بن الأزرق، وغيرهما، وكان سقلاب يقرئ في أيام ورش (2).

وقد روى سقلاب عن شيخه نافع كتاب التمام، وروى يونس بن عبد الأعلى عن سقلاب أنه قال: قال لي نافع: بيِّن النون في هذه الأحرف إذا لقيتها عند الحاء، والخاء، والعين، والغين، والألف، والهاء (3).

وفاته: توفي سقلاب سنة إحدى وتسعين ومائة (4).

هؤلاء هم بعض (5) تلاميذ الإمام نافع الذين شدوا إليه الرحال من الأمصار المختلفة، وقرأوا عليه، ثم عادوا إلى بلادهم، ونشروا قراءته، وأصبحوا أساتذة لمن تفوق في القراءة من بعدهم.

***

(1) طبقات القراء 1/ 142-143، ومعرفة القراء الكبار 1/ 132-133.

(2) معرفة القراء الكبار 1/ 132.

(3) انظر غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 308-309.

(4) طبقات القراء 1/ 142.

(5) سيأتي ذكر ورش وقالون، وهما من أشهر تلاميذه، وراويا قراءته.

راويا قراءته

اصطلح علماء القراءات على أن لكل إمام من أئمة القراءة راويين مشهورين ينقلان عنه القراءة، ويقرآن بها، ويعلمانها للناس، ويكاد يجمع هؤلاء العلماء على أن راويي نافع وأشهر من نقل عنه القراءة هما ورش وقالون [1]. وقد اعتمد عليهما كثير من علماء القراءات في نقل قراءة نافع، وشرحها في مصنفاتهم؛ كالداني [2]، وابن الجزري [3]، والبنا الدمياطي [4].

ومما يؤكد ما ذهبت إليه ما ذكره الإمام الشاطبي في قصيدته، حين قال:

فأما الكريمُ السِّرِّ في الطيبِ نافعٌ فَذَاكَ الذي اختار المدينةَ منزلا

وقالونُ عيسى ثم عثمانُ ورْشَهُمْ بِصُحْبتَه المجدَ الرفيعَ تأثَّلا

ومعنى تأثلا: أي جمعا، والمعنى في البيت الثاني أن قالون وورش هما اللذان جمعا المجد الرفيع، ببركة صحبة نافع، والقراءة عليه [5].

1- ورش: اختلف في نسبه، فقيل هو عثمان بن سعيد بن عدي بن غزوان بن داود بن سابق المصري القفطي.

وقيل: هو عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سليمان بن إبراهيم القرشي، مولى آل الزبير بن العوام.

---

(1) انظر: الإقناع 1/ 57-58، ومرآة الجنان 1/ 358، ومنهج الفرقان في علوم القرآن 1/ 186، وتاريخ القراء العشرة ورواتهم وتواتر قراءتهم/ 7، والإرشادات الجلية/ 8، والمهذب 1/ 9.

(2) انظر: التيسير/ 10، 11.

(3) انظر النشر 1/ 99.

(4) انظر الإتحاف/ 7.

(5) راجع إبراز المعاني/ 26-27، وسراج القارئ/ 9-10، وشرح الشاطبية المسمى إرشاد المريد إلى مقصود القصيد/ 11- 12.

والقفطي نسبه إلى فقط، وهي بلدة بصعيد مصر، وأصله من القيروان، وقيل: من ناحية أفريقية، والأول أشهر [1].

ميلاده: ولد ورش سنة عشر ومائة بمصر [2] في أيام هشام بن عبد الملك [3].

لقبه: أما لقبه الذي عرف به واشتهر، فهو ورش، والذي لقبه بذلك هو أستاذه نافع، وقيل: لقبه بذلك لشدة بياضه، وقيل: إن الورش شيء يصنع من اللبن، وقيل: إن نافعًا لقبه بالورشان، وهو طائر معروف، فكان يقول له: اقرأ يا ورشان، وهات يا ورشان، ثم خففت فقيل ورش، وكان هذا اللقب يعجبه، ويقول: أستاذي نافع سماني به [4]، وقد لزمه هذا اللقب حتى صار لا يعرف إلا به، وقد قيل إن شيخه لقبه بالورشان؛ لأنه كان على قِصَره يلبس ثيابًا قِصَارًا، وكان إذا مشى بدت رجلاه مع اختلاف ألوانه [5].

كنيته: كان لورش عده كنى، فكان يكنى: أبو سعيد، وأبو القاسم، وأبو عمرو، وقيل إن أشهرها أبو سعيد [6].

كان ورش أشقر، أزرق سمينًا مربوعًا، وكان مع ذلك يلبس ثيابًا مقدرة، وكان في أول أمر رآسًا، ثم اشتغل بالقرآن والعربية، فمهر فيهما [7].

وربما كان حسن صوته هو الذي أغراه بالعدول عن الاشتغال ببيع الرءوس إلى الاشتغال بالقراءة، ويبدو أنه أصاب في عمله هذا الجديد نجاحًا، جعله يقرر أن يذهب إلى مدينة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ليتتلمذ على قارئها الشهير نافع، ويتلقى عنه مباشرة أصول القراءة، ويستكمل -على أحسن وجه- أداءه كقارئ، وعلى الرغم من

---

(1) انظر معجم الأدباء 1/ 116.
(2) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 502 والقصد النافع (مخطوط) 12.
(3) معجم الأدباء 1/ 117.
(4) طبقات القراء 1/ 135.
(5) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 502.
(6) معجم الأدباء 1/ 116، 117، والقصد النافع/ 12.
(7) معرفة القراء الكبار 1/ 126.

تزاحم الطلاب حول المعلم الكبير، استطاع الطالب المصري الجاد أن يشق الزحام إليه، ويجلس بين يديه، ويقرأ عليه في زمن قصير نسبيًّا عدة ختمات بصوته القوي، الذي ملأ مسجد رسول الله ﷺ، واستحوذ على إعجاب الحضور [1].

قال مكي بن أبي طالب: إن ورشًا كان أشهر الناس في المتحملين إلى نافع [2]، وقيل: إن ورشًا جود القرآن على نافع وقرأه عده ختمات، وذلك في سنة خمس وخمسين ومائة [3].

وقدوم «ورش» على «نافع» وقراءته عليه له حكاية معروفة، حكاها أكثر من واحد؛ فقد قال محمد بن سلمة العثماني: قلت لأبي سلمة: أكان بينك وبين ورش مودة؟ قال: نعم. قلت: كيف كان يقرأ ورش على نافع؟ قال: قال لي ورش: خرجت من مصر إلى المدينة؛ لأقرأ على نافع، فإذا هو لا يطاق القراءة عليه؛ من كثرة أبناء المهاجرين والأنصار. وإنما كان يقرئ ثلاثين آية، فجلست خلف الحلقة، فقلت لإنسان: من أكبر الناس عند نافع؟ فقال كبير الجعفريين، قال: قلت فكيف لي به؟ قال: أنا أجيء معك إلى منزله، فقام الرجل معي حتى جاء إلى منزل الجعفري، فدق الباب، فخرج إلينا شيخ تام من الرجال، قال: فقلت: أعزك الله، أنا رجل من مصر، جئت لأقرأ على نافع، فلم أصل إليه، وأُخبرت أنك من أصدق الناس له، وأنا أريد أن تكون الوسيلة إليه، فقال: نعم وكرامة، وأخذ طيلسانه، ومضى معنا إلى منزل نافع، وكان نافع له، كنيتان فبأيهما نودي أجاب، وهما أبو رويم وأبو عبد الله، فقال له الجعفري: إن هذا وسلني إليك جاءك من مصر ليقرأ عليك، ليس معه تجارة، ولا جاء لحج، إنما جاء للقراءة خاصة، فقال لصديقه الجعفري: أفلا ترى ما ألقى من وَلَد المهاجرين والأنصار؟!، قال: فقال له صديقه: تحتال له، فقال لي نافع: أيمكنك أن تبيت في المسجد؟ قال: قلت: نعم، إنما أنا إنسان غريب، قال: فبت في المسجد، فلما كان الفجر تقاطر الناس، ثم قالوا: قد جاء نافع، فلما أن قعد قال: ما فعل

(1) انظر: القرآن وعلومه في مصر / 191-192.

(2) الإبانة/ 84.

(3) طبقات القراء 1/ 135، وانظر القصد النافع/ 12.

الغريب؟ قلت: ها أنا -رحمك الله-. فقال: أبتَّ في المسجد؟ قلت: نعم، قال: فأنت أولى بالقراءة، قال: وكنت مع ذلك حسن الصوت مدادًا به، فاستفتحت، فملأ صوتي مسجد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقرأت ثلاثين آية، فأشار لي بيده أن اسكت، فقام إليه شاب من الحلقة، فقال: يا معلم -أعزك الله- نحن معك، وهذا رجل غريب، إنما رحل للقراءة عليك، وأنت تقرئ ثلاثين آية، وأنا أحب -أعزك الله- أن تجعل لي فيه نصيبًا، فقد وهبت له عَشْرا، وأقتصر أنا على عِشْرين، وكان ذلك ابن كبير المهاجرين، فقال له: نعم وكرامة، ثم قال: اقرأ، فقرأت عشرًا، ثم أومأ لي بالسكوت، فسكت، فقام إليه فتى آخر، فقال: يا معلم -أعزك الله- إني أحب أن أهب لهذا الرجل الغريب عشرًا، وأقتصر على عشرين؛ فقد تفضل عليه ابن كبير المهاجرين وأنت تعلم أني ابن كبير الأنصار، فأحببت أن يكون لي أيضًا مثل ما له من الثواب، قال: اقرأ، فلما أن قرأت خمسين آية قعدت، حتى لم يبق أحد ممن له قراءة إلا قال لي اقرأ، فاقرأني خمسين، فمازلت أقرأ عليه خمسين في خمسين حتى قرأت عليه ختمات قبل أن أخرج من المدينة [1].

وقيل: إن ورشًا قرأ على نافع القرآن كله في خمسين يومًا [2]. وقال أبو يعقوب الأزرق: إن ورشًا لما تعمق في النحو اتخذ لنفسه مقرأ يسمى مقرأ ورش [3].

قال ابن الجزري: يعني مما قرأ به على نافع، وذكر عنه تلميذه يونس بن عبد الأعلى أنه كان جيد القراءة، حسن الصوت، إذا قرأ يهمز، ويمد، ويشدد، ويبين الإعراب، لا يمله سامعه [4].

وقد كان ورش بعد قراءته على نافع (شيخ القراء المحققين، وإمام أهل الأداء المرتلين، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه) [5].

---

(1) معجم الأدباء 2/ 119، 120، 121، وانظر معرفة القراء الكبار 1/ 127-128.

(2) منجد المقرئين/ 9.

(3) طبقات القراء 1/ 136.

(4) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 503.

(5) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 502.

وكان من تلاميذه: أحمد بن صالح، وداود بن أبي طيبة، وأبو يعقوب الأزرق وعبد الصمد بن عبد الرحمن بن عبد القاسم، ويونس بن عبد الأعلى، وغيرهم [1].

وفاته: توفي ورش بمصر سنة سبع وتسعين ومائة [2] في أيام المأمون [3]، وذلك عن سبع وثمانين سنة. قال: ابن الجزري: ولما كنت بمصر في بعض رحلاتي أخبرني أصحابنا بقبره، وذهبوا بي إلى القرافة الصغرى، فزرته، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال [4].

2- قالون: وهو: عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد بن عمر بن عبد الله الزرقي، مولى بني زهرة، وكان يكنى أبا موسى، ويلقب بقالون، وكان مقرئ المدينة ونحويها [5].

وقد كان ربيب نافع، وأخص الناس به [6]، وهو الذي لقبه بقالون؛ وذلك لجودة قراءته، وقالون لفظة رومية معناها جيد [7].

قال قالون: كان نافع إذا قرأت عليه يعقد لي ثلاثين، ويقول لي قالون. قالون: يعني جيد بالرومية، وقيل: إنما كان يكلمه بذلك لأن قالون أصله من الروم، كان جَدُّ جَدِّه عبد الله ممن سبي أيام عمر بن الخطاب، فقدم به من أسره، وباعه، فاشتراه بعض الأنصار، فأعتقه، فهو مولى الأنصار.

وقد ولد قالون سنة عشرين ومائة في أيام هشام بن عبد الملك، وقرأ على نافع سنة خمسين ومائة في أيام المنصور [8].

(1) معرفة القراء الكبار 1/ 126.
(2) طبقات القراء 1/ 138، والقصد النافع/ 12.
(3) معجم الأدباء 2/ 117.
(4) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 503.
(5) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 615.
(6) الإبانة/ 84.
(7) معرفة القراء الكبار 1/ 129.
(8) معجم الأدباء 6/ 151، 152.

وقيل: إنه لم يزل يقرأ القرآن على نافع حتى مهر وحذق فيه، وروى الحديث عن شيخه، وعن محمد بن جعفر بن أبي كثير، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، ويقال إنه تبتل لإقراء القرآن والعربية، وطال عمره وبَعُد صِيتُه (1).

قال قالون: قال لي نافع: كم تقرأ عليَّ؟ اجلس إلى اصطوانة حتى أرسل لك من يقرأ عليك (2).

وقد قيل لقالون: كم قرأت على نافع؟ فقال: ما لا أحصيه كثرة، إلا أني جالسته بعد الفراغ عشرين سنة (3).

وقد ورد أن قالون كان أصم لا يسمع البوق، وكان إذا قرأ عليه قارئ ألقم أذنه فاه ليسمع قراءته (4)، وكذا قال علي بن الحسن: فقد قال كان قالون شديد الصمم، فلو رفعت صوتك لا إلى غاية لا يسمع، فكان ينظر إلى شفتي القارئ، فيرد عليه اللحن والخطأ (5).

أما أبو محمد البغدادي فقد قال: كان قالون أصم لا يسمع البوق، وكان إذا قرأ عليه قارئ فإنه يسمعه (6).

وقال بعض العلماء: إن تصدره للإقراء والتعليم وهو أصم إنما يدل ذلك على نبله ودرايته وتفطنه ونباهته، وهو أثبت من قرأ بالمدينة، أي محقق لما قرأه، مثبت لما رواه (7).

---

(1) طبقات القراء 1/ 138.
(2) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 615.
(3) القصد النافع/ 13.
(4) معجم الأدباء 16/ 152.
(5) طبقات القراء 1/ 138-139.
(6) غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 616.
(7) القصد النافع/ 13.

قال الذهبي: قرأ عليه بشر كثير، منهم ولداه محمد وإبراهيم، وأحمد بن يزيد الحلواني، ومحمد بن هارون أبو نشيط، وسمع منه إسماعيل القاضي، وموسى بن إسحاق الأنصاري القاضي، وأبو زرعة الرازي، وغيرهم [1].

وفاته: توفي قالون سنة عشرين ومائتين، وله نيف وثمانون سنة رَحِمَهُ ٱللَّهُ [2].

***

(1) معرفة القراء الكبار 1/ 129.

(2) معرفة القراء الكبار 1/ 129، وطبقات القراء 1/ 139.

الفصل الثاني
الهَمزُ والتخفيف

1- معنى الهمز في اللغة:

جاء في القاموس المحيط أن من معاني الهمز: الغمز والضغط والنخس والدفع والضرب، وأن الهامز والهمزة: الغمّاز [1].

وقال صاحب اللسان: إن الهمز مثل الغمز والضغط، ومنه الهمز في الكلام؛ لأنه يضغط، وقد همزت الحرف فانهمز [2].

ومن معاني الهمز النبر، قال الفيروز آبادي: نبر الحرف ينبره همزه، والشيء: رفعه، وقصائد منبورة ومنبره كمعظمة مهموزة [3].

وقال صاحب اللسان: النبر بالكلام: الهمز، والنبر مصدر نبر الحرف ينبره نبرًا: همزه[4].

2- معنى الهمز في الاصطلاح:

هو صوت صامت حنجري انفجاري [5]، وقد وصفه القدماء بخمس صفات: الجهر والشدة والإصمات والانفتاح والاستفال، وقد جمعها بعضهم في بيت، فقال:

للهمز جهر واستفال ثبتا … فتح وشدة وصمت يا فتى [6]

(1) القاموس المحيط (مادة همز) 2/ 203، طبعة الحلبي، ط 2.
(2) لسان العرب (مادة همز) 6/ 4698، ط دار المعارف.
(3) القاموس المحيط مادة (نبر) 2/ 142،143، 6/ 4698، ط دار المعارف.
(4) لسان العرب (مادة نبر) 6/ 4323.
(5) دراسات في علم اللغة/ 91، علم اللغة العام، القسم الثاني الأصوات/ 142، طبعة دار المعارف.
(6) نهاية القول المفيد/ 65، ط الحلبي، ربيع الثاني 1349هـ.

- اختلاف القدماء والمحدثين في تحديد مخرج الهمزة وصفتها:

اختلف الأقدمون والمحدثون في تحديد مخارج بعض الحروف وصفاتها، وهذا الاختلاف -في أغلب الظروف- ناشئ عن تطور أصوات تلك الحروف على المدى الطويل الذي مرت به اللغة العربية بين الأجيال المتعددة [1]، وبالإضافة إلى ذلك فإن قدرًا ليس باليسير من هذا الاختلاف راجع إلى النهضة العلمية التي أوجدت للمحدثين معامل الأصوات، ويسرت لهم إجراء التجارب، وكشفت لهم عن أدق الأشياء في جهاز النطق الإنساني، وليس معنى ذلك أن الاختلاف كبير بن القدماء والمحدثين في تحديد مخارج وصفات بعض الأصوات؛ فالقدماء مع أنهم كانوا يفتقرون إلى الأجهزة الحديثة، فقد اقتربت نتائجهم كثيرًا من النتائج التي أثبتها البحث الصوتي الحديث، ولا يستطيع أحد أن ينكر الجهود المخلصة للقدماء، أمثال الخليل بن أحمد، وسيبوبه وابن جني، وغيرهم في إرساء قواعد هذا العلم، وهو (علم الصوتيات).

ومما اختلف فيه القدماء والمحدثون (صوت الهمزة)، وجاء اختلافهم في مخرج الهمزة وصفتها.

أولا: من حيث المخرج:

مع أن الخليل بن أحمد تردد في تحديد مخرج الهمزة؛ بنسبتها مرة إلى الهواء (لأنها لا تقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق، ولا من مدارج اللهاة، إنما هي هاوية في الهواء، فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف) [2]. وبنسبتها مرة أخرى إلى أقصى الحلق حيث يقول: (وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق) [3] .. مع هذا التردد في تحديد مخرج الهمزة من الخليل، فإن الأقدمين -بدءًا من سيبويه- قد اتفقت كلمتهم على أن

---

(1) د. عبد الغفار حامد هلال: أصوات اللغة العربية/ 181، ط2/ 1408هـ = 1988.

(2) كتاب العين للخليل بن أحمد 1/ 64، تحقيق: د. عبد الله درويش.

(3) السابق 1/ 58، وانظر علم اللغة العام العام، الأصوات/ 146.

الهمزة من أقصى الحلق، قال سيبويه: ولحروف العربية ستة عشر مخرجًا، فللحلق منها ثلاثة: فأقصاها مخرجًا: الهمز والهاء والألف، ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء، وأدناها مخرجًا من الفم: الغين والخاء [1]، وكل الذين جاءوا بعد سيبويه من النحاة والقراء -أمثال: ابن جني [2]، والمبرد [3]، وابن يعيش [4]، والرضي [5]، وابن عصفور [6] والرازي [7]، وابن الجزري [8]- قد وافقوا سيبويه في تحديد مخرج الهمزة، ولم يضيفوا أي جديد على كلام معلمهم الأول سيبويه، واكتفوا بترديد ألفاظه [9].

أما المحدثون فمنهم من أيد سيبويه في قوله إن الهمزة تخرج من أقصى الحلق [10]، ومنهم من خالف سيبويه، وذهب إلى أن مخرج الهمزة هو الحنجرة وليس أقصى الحلق[11]، ويرى هذا الفريق الأخير أن مخرج الهمزة المحققة هو المزمار نفسه؛ إذ عند النطق بالهمزة تنطبق فتحة المزمار انطباقًا تامًّا، فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثم تنفرج فتحة المزمار فجأة، فيسمع صوت انفجاري، هو ما نعبر عنه بالهمزة [12].

---

(1) الكتاب لسيبويه 4/ 433.

(2) سر الصناعة 1/ 52، ط 1.

(3) المقتضب 1/ 328.

(4) شرح المفصل 9/ 107.

(5) شرح الشافية 3/ 251.

(6) الممتع 2/ 668.

(7) انظر: ثلاثة كتب في الحروف/ 139.

(8) النشر 1/ 199.

(9) الأصوات اللغوية/ 106.

(10) انظر: مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب 1/ 123، وحفني ناصف: تاريخ الأدب/ 16، وعلي عبد الواحد وافي: فقه اللغة/ 166، وصبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة/ 278.

(11) انظر: كمال بشر: علم اللغة العام، الأصوات/ 142، وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي/ 273 - 296.

(12) د. إبراهيم نجا: الأصوات والتجويد/ 69، د./ أنيس: الأصوات اللغوية/ 89، 90.

وعلى هذا فوصف سيبويه للهمزة بأنها تخرج من أقصى الحلق عند هذا الفريق من المحدثين وصف غير دقيق؛ لأنها كما قالوا من الحنجرة، وهي منطقة سابقة للحلق [1]:

وللجمع بين رأي سيبويه ورأي من عارضه، والتوفيق بينهما، يمكن القول إن سيبويه يتسع في معنى الحلق، فيشمل الحنجرة، وعندئذ لا يكون هناك تعارض بين الرأيين. يقول الدكتور كمال بشر: «إن سيبويه ربما أطلق الحلق على منطقة واسعة، تشمل الحنجرة وغيرها، وتكون الحنجرة حينئذ هي المقصودة بأقصى الحلق» [2].

ثانيًا: من حيث الصفة:

ذهب سيبويه في وصفه لصوت الهمزة إلى أن الهمزة صوت مجهور، فقال في كتابه: فأما المجهورة: فالهمزة والألف والعين [3] ... إلخ.

وإلى هذا ذهب ابن جني، فقال في باب الهمزة: «اعلم أن الهمزة حرف مجهور»[4].

وبعض المحدثين وافق سيبويه، وردد قوله في وصف الهمزة بأنها مجهورة [5]، وقد جاء وصف سيبويه ومن تابعه للهمزة بأنها صوت مجهور مبنيًّا على مقياس خاص، وضابط معين، فرق به سيبويه بين المجهور والهموس من الأصوات، وهذا المقياس أو الضابط هو امتناع النفس من الجريان مع الحرف، وذلك في المجهورات، وجريان النفس مع الحرف، وذلك في المهموسات، ويتضح ذلك من تعريف سيبويه لكل من الحرف المجهور والحرف المهموس، فقد عرف سيبويه الحرف المجهور بأنه:

(1) علم اللغة العام، الأصوات/ 146.

(2) السابق والصفحة.

(3) الكتاب 4/ 434 ط2.

(4) سر الصناعة 1/ 78.

(5) انظر: مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب 1/ 126، وحفني ناصف: تاريخ الأدب/ 19، وعلي عبد الواحد وافي: فقه اللغة/ 166، وصبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة/ 281.

حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه، ويجري الصوت، فهذه حال المجهورة؛ أما الحرف المهموس عند سيبويه: فهو حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه [1].

أما من بقي من المحدثين فقد اتفقوا على أن الهمزة ليست صوتًا مجهورًا، ولكنهم اختلفوا بعد ذلك في وصفها، ونتج عن هذا الاختلاف رأيان:

1- الرأي الأول: أن الهمزة صوت مهموس [2].

2- الرأي الثاني: أن الهمزة صوت لا هو بالمجهور ولا بالمهموس [3].

وأصحاب هذين الرأيين (لم يرُقْهم الضابط الذي وضعه القدماء في تعريف الجهر والهمس، واستبان لهم أن للأوتار الصوتية أثرًا قويًّا في ضبط هذين الصنفين) [4]، فجاء مقياس أصحاب الرأيين في التفريق بين الأصوات المجهورة والأصوات المهموسة مبنيًّا على ذبذبة الأوتار الصوتية أو اهتزازها، وذلك في المجهورات، وعدم ذبذبة هذه الأوتار أو اهتزازها، وذلك في المهموسات.

ويتضح ذلك من تعريف هؤلاء لكل من المجهور والمهموس.

فالمجهور: هو الصوت الذي يهتز معه الوتران الصوتيان؛ نتيجة انقباض فتحة المزمار، وضيق مجرى الهواء، واقتراب الوترين الصوتيين اقترابًا، يسمح للهواء بالتأثير فيهما.

---

(1) الكتاب 4/ 434، وانظر: سر الصناعة 1/ 69 ط1، ارتشاف الضرب 1/ 10 ط1، الممتع 2/ 671/ 672 ط4، لسان العرب 1/ 710 (جهر)، 6/ 4699 (همس)، النشر 1/ 202.

(2) من القائلين بهذا الرأي: هيفنر: نقلًا عن: علم اللغة العام، الأصوات/ 143، هامش (1)، عبد الرحمن أيوب: العربية ولهجاتها/ 12ط، تمام حسان: مناهج البحث في اللغة/ 125، د. عبد الصبور شاهين: في التطور اللغوي/ 66، د. رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي/ 56.

(3) من القائلين بهذا الرأي: دانيال جونز: نقلًا عن: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث/ 24؛ ومحمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي/ 157؛ ود. أنيس: الأصوات اللغوية/ 90.

(4) الأصوات والتجويد/ 72.

أما المهموس: فهو الصوت الذي لا يهتز معه الوتران الصوتيان؛ نتيجة انبساط فتحة المزمار، واتساع مجرى الهواء، وابتعاد الوترين الصوتيين عن بعضها ابتعادًا يجعل الهواء حال مروره بينهما غير قوي، فلا يؤثر فيهما باهتزازه [1]. فمن ذهب إلى القول بأن الهمزة صوت مهموس بنى مذهبه «على عدم التذبذب، أو على عدم وجود حالة الجهر» [2]؛ لأنه لا يمكن حال النطق بالهمزة -عند أصحاب هذا الرأي- أن تظل الأوتار الصوتية على ذبذبتها؛ ضرورة أن الانحباس في هذه الحالة يتم بانطباق الأوتار الصوتية انطباقًا تامًّا، وهو أمر يناقض التذبذب [3].

أما من ذهب إلى القول بأن الهمزة صوت لا هو بالمجهور ولا بالمهموس؛ فقد قالوا ذلك «لأن فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقًا تامًّا، فلا تسمع لهذا ذبذبة الوترين الصوتيين، ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلا حين تنفرج فتحة المزمار، ذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة [4].

فوضع الأوتار الصوتية حال النطق بالهمزة -عند أصحاب هذا الرأي- لا يسمح بالقول بوجود ما يسمى بالجهر أو ما يسمى بالهمس [5]، ويوفِّق الدكتور/ عبد الصبور شاهين بين أصحاب الرأي القائل بأن الهمزة صوت مهموس، وبين الرأي القائل بأن الهمزة صوت لا هو بالمجهور ولا بالمهموس، فيقول: «والواقع أنه لا تعارض بين كلا الرأيين؛ فكلاهما قد نفى عن الهمزة صفة الجهر، ولكن كلًّا منهما أصدر حكمه بناء على نظرة إلى الحنجرة تختلف عن نظرة الآخر؛ فجونز [6] قد اعتبر أن للحنجرة ثلاثة أوضاع: الاحتباس وذلك في الهمزة وحدها، والانفتاح دون ذبذبة وذلك في المهموسات، والانفتاح مع الذبذبة وذلك في المجهورات، وبذلك تكون الهمزة صوتًا لا هو بالمجهور

---

(1) الأصوات والتجويد/ 73، الأصوات اللغوية/ 20.

(2) دراسات في علم اللغة/ 93.

(3) د. أيوب: أصوات اللغة/ 184.

(4) الأصوات الغوية/ 90.

(5) علم اللغة العام، الأصوات/ 143.

(6) من أصحاب الرأي القائل بأن الهمزة صوت لا هو بالمجهور ولا بالمهموس.

ولا بالمهموس؛ لأن وضع الحنجرة لحظة النطق بها مغاير لوضعها حالة الجهر أو الهمس. أما جيفنر [1] فقد اعتبر أن للحنجرة وظيفتين: ذبذبة الأوتار الصوتية (وهي صفة الجهر)، وعدم ذبذبتها (وهي صفة الهمس)، ويدخل في حالة عدم الذبذبة حالة الاحتباس في الحنجرة (وذلك في الهمزة)، وحالة الانطلاق فيها، وذلك في بقية المهموسات[2].

مذهب الإمام نافع في الهمز والتخفيف:

أولا: الهمز المفرد:

يأتي الهمز المفرد على ضربين: ساكن ومتحرك.

الضرب الأول: الهمز المفرد الساكن:

ويأتي باعتبار حركة ما قبله على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مضموم ما قبله نحو: يؤمنون.

القسم الثاني: مكسور ما قبله نحو: شئت.

القسم الثالث: مفتوح ما قبله نحو: فأتوهن [3].

وقد وجدت أن قراءة الإمام نافع في الهمز المفرد الساكن المتحرك ما قبله تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

1- القسم الأول:

1- ما اتفقت عليه الروايتان -أعني رواية ورش ورواية قالون- فقرأه نافع بترك الهمز، وقد ورد ذلك في الكلمات الآتية:

(1) من القائلين بأن الهمزة مهموسة.

(2) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث/ 24.

(3) النشر 1/ 390.

أ - يأجوج ومأجوج (1): في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَـٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾[الكهف: 94]. وترك الهمز في يأجوج ومأجوج هو لغة كل العرب، أما الهمز فهو لغة بني أسد (2).

ب - (ضيزى) (3)من قوله تعالى: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ۝٢٢﴾[النجم: 22] (4).

والهمز في ضيزى وتركه لغتان. حكى التوزي وغيره: ضأزه يضأزه: إذا ظلمه، ويقال: ضازه يضوزه ويضيزه. وقد يكون ترك الهمز لإرادة التخفيف، يقول مكي بن أبي طالب: ويجوز أن تكون قراءة من لم يهمز على مثل قراءة من همز، إلا أنه خفف الهمزة، فأبدل منها ياء؛ لانكسار ما قبلها، فتكون القراءتان بمعنى واحد على لغة واحدة (5).

ج - (مؤصدة) (6) من قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّؤْصَدَةٌ ۝٢٠﴾[البلد: 20].

ومعنى مؤصدة: مطبقة: والهمز فيها وتركه لغتان (7)؛ فأهل الحجاز يقولون: أوصدت الباب، وتميم تقول: آصدت الباب (8)، فعلى هذا يجوز أن تكون قراءة (مؤصدة) بترك الهمز مستمدة من اللهجة الحجازية؛ كما يجوز أن تكون (مؤصدة) من غير همز من

---

(1) واشترك معه في ترك الهمز جميع القراء، إلا عاصمًا؛ فقد قرأها بالهمز.
انظر: النشر 1/ 394، السبعة/ 399.
(2) البحر المحيط/ 163.
(3) واشترك معه في ترك الهمز جميع القراء، إلا عاصمًا؛ فقد قرأها بالهمز.
انظر: النشر 1/ 394، السبعة/ 399.
(4) واشترك معه في ترك الهمز جميع القراء، ما عدا ابن كثير: السبعة/ 615، الكافي/ 176، المكرر/ 129.
(5) الكشف 2/ 295، 296.
(6) واشترك معه في ترك الهمز بعض القراء، وهمزها البعض الآخر. النشر 1/ 395، غيث النفع/ 322.
(7) إبراز المعاني/ 724.
(8) المزهر للسيوطي 2/ 77.

(آصدت) بالهمز، وهي لغة تميم -كما سبق- إلا أنه خفف الهمزة، فأبدل منها واو؛ لانضمام ما قبلها، حسب قاعدة ورش، التي رواها عن شيخه نافع في فاء الكلمة [1]، فيكون المقصود من ترك الهمز هنا التخفيف.

القسم الثاني: رواية ورش:

(أ) ما يتعلق بفاء الكلمة:

روى ورش عن نافع إبدال الهمز المفرد الساكن المتحرك ما قبله إذا وقع فاء للكلمة حرف مد من جنس حركة ما قبله، فأبدله ألفًا بعد الفتح، وواوًا ساكنة بعد الضم، وياء ساكنة بعد الكسر [2].

وهذا الإبدال هو قياس تخفيف الهمزة الساكنة إذا تحرك ما قبلها؛ يقول سيبويه: (إنه إذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأردت أن تخفف، أبدلت مكانها الألف، وذلك قولك في رأس وبأس وقرأت: راس وباس وقرات، وإذا كان ما قبلها مضمومًا فأردت أن تخفف أبدلت مكانها واوًا، وذلك قولك في الجؤنة والبؤس والمؤمن: الجونة والبوس والمومن، وإذا كان ما قبلها مكسورًا فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ياء، كما أبدلت مكانها واوًا إذا كان ما قبلها مضمومًا، وألفا إذا كان ما قبلها مفتوحًا، وذلك الذئب والمئرة: ذيب وميرة)[3].

كما ذكر النحاة أيضًا أن الهمزة الساكنة لا تجعل بين بين، ولا تحذف، وإنما فيها الإبدال فقط [4].

---

(1) روى ورش عن نافع إبدال الهمز الساكن أو المتحرك الواقع فاء للكلمة حرف مد من جنس حركة ما قبله، كما سيأتي.

(2) الكافي/ 27، وسراج القارئ/ 72.

(3) الكتاب 3/ 543، 544.

(4) انظر: شرح الشافية 3/ 32.

وقد استثنى ورش من إبدال الهمز المفرد الساكن إذا تحرك ما قبله، ووقع فاءً للكلمة أصلًا مطردًا، وهو كل ما جاء من باب الإيواء (1)، ولفظ الإيواء نفسه لم يقع في القرآن الكريم، وإنما وقع فيه ما تصرف منه، وهو سبعة ألفاظ (2).

1- المأوى: في قوله تعالى: ﴿عِندَهَا جَنَّةُ ٱلۡمَأۡوَىٰٓ ١٥﴾ [النجم: 15].

2- مأواه: في قوله تعالى: ﴿وَمَأۡوَىٰهُ جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ ١٦﴾[النجم: 15].

3- مأواهم: في قوله تعالى: ﴿وَمَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمِهَادُ ١٨﴾[الرعد: 18].

4- مأواكم: في قوله تعالى: ﴿وَمَأۡوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّٰصِرِينَ ٢٥﴾ [العنكبوت: 25].

5- فأووا: في قوله تعالى: ﴿فَأۡوُۥٓاْ إِلَى ٱلۡكَهۡفِ يَنشُرۡ لَكُمۡ رَبُّكُم مِّن رَّحۡمَتِهِۦ﴾ [الكهف: 16].

6- تُئْوِي: في قوله تعالى: ﴿وَتُـٔۡوِيٓ إِلَيۡكَ مَن تَشَآءُ﴾[الأحزاب: 51].

7- تُئْوِيه: في قوله تعالى: ﴿وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِي تُـٔۡوِيهِ ١٣﴾[المعارج: 13].

وقد جاءت رواية ورش بتحقيق الهمز في هذه الألفاظ السبعة، مع أن الهمز في ذلك حقه الإبدال، حسب رواية ورش؛ حيث إن الهمز جاء ساكنًا وتحرك ما قبله ووقع فاء للكلمة. وقد وُجه تحقيق الهمز في هذه الألفاظ بأن وجه إبدال الهمز في: تئوي وتئويه يوجب ثقلًا أشد من ثقل الهمز؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع واوين؛ الأولى ساكنة -وهي المبدلة من الهمزة- والثانية متحركة. ولا شك أن اجتماعهما أثقل في النطق من تحقيق الهمز، فترك الإبدال وحقق الهمز لذلك. ومع أن بقية الألفاظ التي جاءت من باب الإيواء لا يؤدي

(1) التيسير/ 34، 35، تحبير التيسير/ 56.

(2) الوافي/ 99.

إبدال همزها إلى اجتماع واوين فيها، كما حدث في تئوي وتؤويه، إلا أنه أجرى باب الإيواء كله على طريقة واحدة في الهمز [1].

(ب) ما يتعلق بعين الكلمة: أبدل ورش الهمز المفرد الساكن المتحرك ما قبله، إذا وقع عينًا للكلمة في ثلاثة ألفاظ هي: (بئس والبئر والذئب)، وحقق ما عدا ذلك [2]، هذا في غير ما اتفقت عليه الروايتان كما سبق.

أما بئس فأصله بَئِس، على وزن فَعِل بكسر العين، فعل ماض، فخفف بنقل كسرة الهمزة إلى الباء بعد سلب حركتها، ثم أبدلت همزته ياء مبالغة في التخفيف [3].

وقد أبدل ورش الهمزة في (بئس)، سواء اتصلت بها (ما) في آخرها أم كان في أولها واو أو فاء أو لام، أو تجردت عنها هذه الحروف [4]، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى﴾ [الأعراف: 150]، ﴿وَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ ۝٢٩﴾[إبراهيم: 29]، ﴿فَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ۝٨﴾ [المجادلة: 8]، ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ۝٦٣﴾[المائدة: 63]، ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ۝٥٠﴾[الكهف: 50].

أما لفظ البئر فورد في قوله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾[الحج: 45]، وإبدال همزته يجوز أن يكون قصد به التخفيف، فقد ذكر ابن خالويه أن كلمة (البئر) تقرأ بالهمز وبتركه تخفيفًا[5]، كما يجوز أن يكون لغة، وهو ما ذهب إليه أبو شامة؛ حيث ذكر أن الإبدال في بئر وبئس كل ذلك لغة [6].

---

(1) النجوم الطوالع/ 83، 84.
(2) النشر 1/ 391، الإتحاف/ 53، غيث النفع/ 164.
(3) النجوم/ 86.
(4) إبراز المعاني/ 152، الوافي/ 102.
(5) الحجة لابن خالويه/ 354.
(6) إبراز المعاني/ 152.

أما لفظ (الذئب) فورد في قوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾[يوسف: 13]، وقوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّآ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ ۝١٤﴾[يوسف: 14]، وقوله تعالى: ﴿فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾[يوسف: 17].

وقد قيل إن الأصل في (الذئب) الهمز؛ لأنه مأخوذ من تذاءبت الريح إذا أتت من كل ناحية، فكأنه شبه في خفته وسرعة حركته بالريح [1]، وعلى هذا فتكون القراءة بترك الهمز على إرادة التخفيف؛ إذ إن الهمزة ساكنة وقبلها كسر، فأبدلت الهمزة حرف مد من جنس حركة ما قبلها.

(وقد يكون ترك الهمز في لفظ (الذئب) على لغة من قال لا أصل له في الهمز، وقد قال الكسائي: لا أعرف أصله في الهمز، ولم يهمزه في قراءته) [2].

(ج) ما يتعلق بلام الكلمة: لم يأت عن نافع من رواية ورش، ولا من رواية قالون إبدال الهمز المفرد الساكن المتحرك ما قبله إذا وقع لامًا للكلمة، والمعروف عنه في ذلك التحقيق[3].

القسم الثالث: رواية قالون:

روى قالون عن نافع إبدال الهمز المفرد الساكن المتحرك ما قبله في الكلمات الآتية:

1- المؤتفكة: وجاءت في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ ۝٥٣﴾[النجم: 53].

2- المؤتفكات: وقد جاءت في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ بِٱلْخَاطِئَةِ ۝٩﴾[الحاقة: 9].

وقد روى قالون في هاتين الكلمتين وجهًا آخر، هو تحقيق الهمز. قال ابن الجزري: والوجهان عنه صحيحان، بهما قرأت، وبهما آخذ [4].

---

(1) الحجة لأبي زرعة/ 357.

(2) الكشف 1/ 83.

(3) النجوم/ 86.

(4) النشر 1/ 394، الإتحاف/ 55.

ورواية الإبدال التي رواها قالون في الكلمتين جاءت موافقة لما رواه ورش في فاء الكلمة، ومخالفة لما عرف عن قالون من تحقيق الهمز المفرد الساكن في أغلب الأحوال، سواء أكان هذا الهمز فاء أم عينًا أم لامًا.

3- (رئيا) [1] وجاءت في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِءْيًا ﴿٧٤﴾﴾[مريم: 74]. وقراءة (ريا) بدون همز هي قراءة أهل المدينة [2]، والهمز وتركه فيها لغتان؛ وهي إما أن تكون مأخوذة من الرواء، وهو ما يظهر من الزي في اللباس وغيره، فتكون الكلمة بالهمز؛ ولكنه خفف فأبدل منه ياء، ثم أدغمت الياء في الياء، فصارت (ريا) مشددة، وإما أن تكون الكلمة مأخوذة من الري، أي ري الشارب، ويكون المعنى أحسن أثاثًا وأحسن شربًا، فتكون الكلمة بلا همزة [3]، أي لا يكون فيها تخفيف.

الضرب الثاني: الهمز المفرد المتحرك:

وينقسم إلى قسمين: متحرك قبله متحرك، ومتحرك قبله ساكن.

القسم الأول: الهمز المتحرك المتحرك ما قبله. وجاءت قراءة الإمام نافع بتخفيف هذا النوع -سواء كان التخفيف باتفاق الروايتين أو في إحداهما- في الأحوال الآتية:

1- إذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضم: فروى ورش إبدال الهمزة واوًا إذا كانت الهمزة فاء للكلمة، وذلك مثل: يئوده: من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾[البقرة: 255]، ومثل: يؤلف: في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا﴾[النور: 43].

ومثل: مؤجلًا: في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾[آل عمران: 145].

---

(1) السبعة/ 411، 412، غيث النفع/ 200.

(2) معاني القرآن للفراء 2/ 171.

(3) الكشف 1/ 86، 2/ 91، والحجة لأبي زرعة/ 447.

واختلف عن ورش في حرف واحد، وهو (مؤذن)، ووقع في قوله تعالى: ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنُۢ بَيۡنَهُمۡ أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ٤٤﴾[الأعراف: 44]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلۡعِيرُ إِنَّكُمۡ لَسَٰرِقُونَ ٧٠﴾[يوسف: 70].

فروى عنه الأصبهاني [1] تحقيق الهمزة فيه، وكأنه راعى مناسبة لفظ (فأذن)، وهي مناسبة [2] مقصودة عندهم في كثير من الحروف، وروى عنه الأزرق [3] الإبدال على أصله.

أما إذا كانت الهمزة عينًا للكلمة، فقد اختص الأصبهاني عن ورش بإبدالها في (الفؤاد وفؤاد) [4]، وقد وقع لفظ (الفؤاد) مقترنًا بـ (ال) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ٣٦﴾[الإسراء: 36]، وقوله تعالى: ﴿مَا كَذَبَ ٱلۡفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ١١﴾[النجم: 11]. أما لفظ فؤاد المجرد من (ال)، فقد جاء مقترنًا بكاف المخاطب في قوله تعالى: ﴿وَكُلّٗا نَّقُصُّ عَلَيۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَۚ﴾ [هود: 120]. وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ

---

(1) الأصبهاني هو: محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن شبيب بن يزيد بن خالد بن قرة بن عبد الله، أبو بكر الأسدي الأصبهاني، كان إمامًا ضابطًا مشهورًا ثقة، أخذ القراءة عن ورش، وهو صاحب رواية ورش عند العراقيين، قال الإمام الداني: هو إمام عصره في قراءة نافع. رواية ورش عنه لم ينازعه في ذلك أحد من نظرائه. وتوفي الأصبهاني ببغداد سنة ست وتسعين ومائتين. انظر: غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 169-170.

(2) المناسبة هي: مشاكلة الألفاظ بعضها مع بعض.

(3) الأزرق هو: يوسف بن عمرو بن يسار، أبو يعقوب المدني ثم المصري، المعروف بالأزرق، كان ثقة محققًا ضابطًا، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن ورش، وهو الذي خلفه في القراءة والإقراء بمصر، قال الذهبي: إن الأزرق لزم ورشًا مدة طويلة، وأتقن عنه الأداء، وجلس للإقراء، وقال أبو الفضل الخزاعي: أدركت أهل مصر والمغرب على رواية أبي يعقوب عن ورش، لا يعرفون غيرها. توفي الأزرق في حدود الأربعين ومائتين. انظر غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 402.

(4) النشر 1/ 395.

﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا ٣٢﴾ [الفرقان: 32]، وجاء مجردًا من كاف المخاطب في قولـه تعـالى: ﴿وَأَصۡبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًاۖ إِن كَادَتۡ لَتُبۡدِي بِهِۦ لَوۡلَآ أَن رَّبَطۡنَا عَلَىٰ قَلۡبِهَا لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١٠﴾ [القصص: 10].

وهذا الإبدال الذي ورد في رواية ورش هو إبدال قياس؛ لأن قياس تخفيف الهمزة المفتوحة بعد الضم هو بإبدالها واوًا (1).

أما رواية قالون فقد جاءت بتحقيق هذا النوع على الأصل (2)، والملاحظ في رواية ورش أنه يخفف الهمز المفرد إذا وقع فاء للكلمة، سواء كان الهمز ساكنًا أو متحركًا، وقد علل مكي بن أبي طالب ذلك، فقال: إن فاء الفعل حكمها أن تكون في أول الكلام؛ لأنها أول الوزن، فحقها أن تكون محققة أبدًا، إلا أن يدخل عليها زائد، فتصير ثانية أو زائدان فتصير ثالثة، وربما كانت الهمزة رابعة بدخول ثلاثة زوائد عليها، فتثقل، فتخفف حينئذ؛ فلذلك خفف -أي ورش- فاء الفعل؛ لأنها ثانية أو ثالثة أو رابعة، مثل يؤمن، سيؤمن، استأمن، فلما بعدت الهمزة من أول الكلام ثقلت فخففت، كما يذكر مكي -بالإضافة إلى ما سبق- أن التخفيف هو لغة أهل الحجاز، وهو أخف على القارئ (3).

2- إذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها كسر: فجاءت رواية ورش بإبدال الهمزة ياء في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا﴾(4)، وقد ورد هذا اللفظ في القرآن في ثلاثة مواضع هي قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: 150]، وقوله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: 165]، وقوله: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الحديد: 29].

---

(1) الكتاب 3/ 543، شرح الشافية 3/ 45، شرح المفصل 9/ 112.
(2) النجوم/ 84.
(3) الكشف 1/ 81.
(4) إبراز المعاني/ 153، سراج القارئ/ 76، والبدور الزاهرة/ 52.

والإبدال في (لئلا) هو مما اختص به الأزرق عن ورش.

ويذكر ابن الجزري أن الأصبهاني عن ورش أبدل الهمزة ياء في (خاسئًا) في قوله تعالى: ﴿خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ۝٤﴾ [الملك: 4]، وناشئة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْـًٔا وَأَقْوَمُ قِيلًا ۝٦﴾[المزمل: 6]، وملئت في قوله تعالى: ﴿مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا ۝٨﴾ [الجن: 8].

كذلك أبدل الأصبهاني عن ورش الهمزة ياء في قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ﴾ حيث وقع منسوقًا بالفاء، نحو قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۝١٣﴾ [الرحمن: 13]، واختلف عنه فيما تجرد عن الفاء، نحو قوله تعالى: ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾[لقمان: 34]، فروي عنه الإبدال، وروي عنه تحقيق الهمزة [(1)] وإبدال الهمزة المفتوحة المكسور ما قبلها ياء -الذي ورد في القراءة- هو قياس تحقيقها [(2)].

3- إذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها فتح: فقرأ الإمام نافع بتسهيل الهمزة بين بين في (رأيت)، إذا وقعت بعد همزة الاستفهام، نحو:

أرأيتكم: في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ﴾[الأنعام: 40].

أرأيت: كما في قوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ﴾[الفرقان: 43].

أرأيتم: في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ﴾[الأنعام: 46].

أفرأيتم: في قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ۝٦٣﴾[الواقعة: 63].

(1) النشر 1/ 396-397.

(2) الكتاب 3/ 543، شرح المفصل 9/ 112..

وقد روى ورش وجهًا آخر في هذه الهمزة، هو إبدالها ألفًا، وفي هذا الوجه يمد -لالتقاء الساكنين- مدًّا مشبعًا [1].

ومن المعروف أن قياس تخفيف الهمزة المفتوحة ما قبلها، هو تسهيلها بين بين، فتكون متوسطة في إخراجها بين الهمزة والألف [2]، أما تخفيفها بإبدالها ألفًا فهو سماعي [3]؛ لأن الهمز المتحرك لا يبدل حرف مد إلا سماعًا [4].

وقد غلط البعض البدل الوارد في رواية ورش؛ لكن مكيًّا قال: إن إبدال الهمزة ألفًا هو أحرى في الرواية؛ لأن النقل والمشافهة إنما هو بالمد عنه، وتمكين المد إنما يكون مع البدل، وقال مكي أيضًا: إن حسن جواز البدل في الهمزة وبعدها ساكن أن الأول (الألف) حرف مد ولين، فالمد الذي يحدث مع السكون يقوم مقام حركة يتوصل بها إلى النطق بالساكن[5].

وبالإضافة إلى ما ذكره مكي في الدفاع عن هذه القراءة، فإن إبدال الهمزة ألفًا سماعًا هو لغة قريش، كما ذكر أبو عمر بن العلاء، وقرأ به نافع في قوله تعالى: ﴿تَأۡكُلُ مِنسَأَتَهُۥ﴾، فقرأ منساته، أي بألف بعد السين، وهذه الألف بدل من الهمزة، وهو مسموع على غير قياس [6]، كما قرأ به الإمام نافع أيضًا في قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ﴾، فقرأ سال بألف ساكنة، بدلًا من الهمزة، والبدل مسموع [7]. وإلى جانب ما سبق فقد روى أبو عبيد القاسم بن سلام أن أبا جعفر ونافعًا -وغيرهما من أهل المدينة- يسقطون

(1) النشر 1/ 397، 398.
(2) الكتاب 3/ 541، 542، شرح المفصل 9/ 112.
(3) الكتاب 3/ 554، شرح الشافية 3/ 47.
(4) إبراز المعاني/ 652.
(5) النشر 1/ 398.
(6) النشر 2/ 349، 350.
(7) السبعة/ 650، غيث النفع/ 301.

الهمزة، غير أنهم يدعون الألف خلفًا منها؛ فهذا يشهد للبدل، وهو مسموع من العرب، حكاه قطرب وغيره[1].

4- إذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها كسر وبعدها واو [2]: فقرأ الإمام نافع بحذف الهمزة، وضم ما قبلها من أجل الواو، وذلك في (الصابئون) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[المائدة: 69] .

وذكر الصفاقسي أن حذف الهمزة جاء بعد نقل حركتها إلى الباء وسلب حركة الباء[3].

5- إذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها كسر وبعدها ياء: فقرأ الإمام نافع بحذف الهمزة في (الصابئين) [4] من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾[البقرة: 62]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ﴾[الحج: 17].

ويتضح من كلام أبي شامة أن التخفيف في (الصابئون والصابئين) بإبدال الهمزة، وليس بحذفها، فيقول: (يقال: صبأ يصبأ إذا خرج من دين إلى آخر، وأبدل نافع الهمز، فكأنه من صبا بلا همز كرمى ورعى، فقرأ الصابون والصابين، كقولك: الداعون والداعين، ومثل هذا البدل لا يكون إلا سماعًا؛ لأنه همز متحرك بعد متحرك) [5].

وقيل إن القراءة بدون همز في (الصابئون والصابئين) عند الإمام نافع تحتمل وجهًا آخر (هو أن الكلمتين مأخوذتين من صبا يصبو، أي لا همز في الكلمة، أي مال إلى دينه،

(1) لطائف الإشارات/ 181أ، النشر 1/ 398.
(2) النشر 1/ 397، الإتحاف/ 156.
(3) غيث النفع/ 107.
(4) النشر 1/ 397، سراج القارئ/ 153.
(5) إبراز المعاني/ 329.

وحجته قوله: ﴿ وَإِلَّا تَصۡرِفۡ عَنِّي كَيۡدَهُنَّ أَصۡبُ إِلَيۡهِنَّ ﴾ [يوسف: ٣٣]. أي أمل إليهن، ومنه سمي الصبي صبيًّا؛ لأن قلبه يصبو إلى كل لعب؛ لفراغ قلبه) [1].

القسم الثاني: الهمز المفرد المتحرك الساكن ما قبله:

إذا وقع قبل الهمز المفرد المتحرك حرف ساكن، فقد وضح ذلك ابن الجزري، فقال: (وأما المتحرك الساكن ما قبله فلا يخلو الساكن من أن يكون ألفًا أو ياء أو زايًا) [2].

أولًا: إذا كان الساكن ألفًا، فقد اختلف القراء في الكلمات الآتية:

إسرائيل وكأين وهأنتم واللائي.

وقد ورد عن الإمام نافع تحقيق الهمزة في إسرائيل وكأين [3].

أما هأنتم فقد جاءت في قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ﴾[آل عمران: 66]، وقوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمۡ وَلَا يُحِبُّونَكُمۡ﴾[آل عمران: 99]، وقوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلۡتُمۡ عَنۡهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾[النساء: 109]، وقوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ تُدۡعَوۡنَ لِتُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[محمد: 38].

وقد ورد عن الإمام نافع تسهيل الهمزة الثانية في هأنتم بين بين [4].

وأنبه هنا إلى أن العلماء قد اختلفوا في أصل هأنتم، فورد عنهم في ذلك احتمالان:

الاحتمال الأول: هو أن أصلها أأنتم، فأبدل من الهمزة الأولى -التي للاستفهام- هاء؛ لأنها أختها، وهذا ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء وأبو الحسن الأخفش، واستحسنه النحاس [5].

---

(1) بتصرف من: الحجة لابن خالويه/ 81.
(2) النشر 1/ 399.
(3) النشر 1/ 399-400.
(4) النشر 1/ 400.
(5) انظر: البحر 2/ 486.

الاحتمال الثاني: هو أن أصلها أنتم، دخلت عليها ها التي للتنبيه، ثم خففت همزة أنتم بين بين [1].

فعلى الأول يكون الإمام نافع قد أبدل الهمزة الأولى هاء، وسهل عنه قالون الهمزة الثانية بين بين، مع الإدخال والفصل بينهما بألف، على قاعدته في الهمزتين من كلمة -كما سيأتي- وسهل عنه ورش الهمزة الثانية من غير فصل، ولورش وجه آخر، هو إبدالها ألفًا على قاعدته في الهمزتين المتفقتين في الفتح -كما سيأتي- وعلى الاحتمال الثاني -وهو أن الأصل أنتم بهمزة واحدة دخلت عليها ها التنبيه، وهي مركبة من حرفين؛ الهاء والألف- فأثبت قالون ألفها بين الهاء والهمزة المسهلة، وحذفها ورش في وجه البدل؛ لالتقاء الساكنين، وأما على وجه التسهيل، فكان حقه أن يثبتها؛ لكنه حذفها على لغة من يحذف ألف ها التنبيه؛ تخفيفًا وتقوية للاتصال [2].

وقد ذكر أبو شامة أن قراءة أهل المدينة في هأنتم غير مهموزة في جميع القرآن [3]، ومن المعروف أن قراءة الإمام نافع في هأنتم -حيث وقعت في القرآن الكريم- جاءت بالمد من غير همز [4].

وأما اللائي فقوله تعالى: ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ ۚ وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔى تُظَٰهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ [الأحزاب: 4]، وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: 2]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: 4].

---

(1) الكشف 1/ 246.
(2) النجوم/ 201-202.
(3) إبراز المعاني/ 391.
(4) انظر: أنوار التنزيل 1/ 165.

وقد قرأ الإمام نافع بحذف الياء الساكنة التي بعد الهمزة في اللائي، أما الهمزة التي بعد الألف فقد ورد عنه فيها روايتان؛ رواية قالون: وجاءت بتحقيق الهمزة، ورواية ورش: وجاءت بتسهيل هذه الهمزة بين بين (1)، أي بين الهمزة المكسورة (2)، وإثبات الياء التي بعد الهمزة وحذفها، وتحقيق الهمزة التي بعد الألف وتسهيلها وإبدالها، كلها لغات مسموعة في اللائي، وأصله بهمزة وياء بعدها؛ لأنه بمنزلة اللاتي، فالهمزة بإزاء التاء (3). قال العكبري: فالأصل إثبات الياء، ويجوز حذفها اجتزاء بالكسرة، ويجوز تليين الهمزة وقلبها ياء (4)، ولغة قريش هي إبدال الهمزة التي بعد الألف ياء ساكنة، وهو إبدال مسموع لا مقيس(5)، وقد جاء التسهيل بين بين الذي روي عن نافع في (ها أنتم واللائي) على القياس، وعلى ما يجب من أصول التخفيف المعروفة؛ إذ إن قبل الهمزة المتحركة ألفًا، وقياس تخفيف الهمزة المتحركة المسبوقة بألف هو تسهيلها بين بين (6)، فإذا كانت الهمزة مفتوحة نطقت بين الهمزة والألف، وإذا كانت مضمومة نطقت بين الهمزة والواو، وإذا كانت مكسورة نطقت بين الهمزة والياء (7).

ثانيًا: إذا كان الساكن ياء: فقد جاءت قراءة الإمام نافع بتخفيف الهمز في لفظ النسيء فقط. وقد وقع هذا اللفظ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾[التوبة: 37]، فروى ورش عنه إبدال الهمزة في هذا اللفظ ياء، وإدغام الياء التي قبلها، فتصير ياء واحدة مشددة (8)، ومن المعروف أن الإمام نافعًا كان يحقق الهمز المفرد المتحرك الواقع

---

(1) النشر 1/ 404، الإتحاف/ 57/ 58، غيث النفع/ 252.

(2) سراج القارئ/ 281.

(3) الكشف 2/ 193.

(4) إملاء ما من به الرحمن 2/ 190.

(5) البحر 7/ 211.

(6) الكافي/ 31، شرح الشافية/ 39،40.

(7) شرح المفصل 9/ 109.

(8) النشر 1/ 405، التيسير/ 119، البدور الزاهرة/ 165، واشترك معه في ذلك أبو جعفر.

لامًا للكلمة، إلا في لفظ النسيء؛ فإنه أبدله تخفيفًا. وإبداله جار على القياس؛ لأن قبله ياء ساكنة زائدة (1)، وقد ذكر النحاة أن هذا هو القياس في تخفيفها (2).

ثالثًا: إذا كان الساكن زايا؛ فقد جاء ذلك في لفظ واحد هو (جزء)، ووقع هذا اللفظ في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع: موضعان بالنصب، هما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾ [البقرة: 260]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا﴾ [الزخرف: 15]، وموضع بالرفع، وهو قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ ﴿٤٤﴾﴾ [الحجر: 44]، وقد قرأ الإمام نافع بتحقيق الهمز في هذا اللفظ (3).

ثانيًا: اجتماع الهمزتين في كلمة:

تأتي الأولى من الهمزتين المجتمعتين في كلمة للاستفهام ولغيره، ولا تكون إلا متحركة، ولا تكون همزة الاستفهام إلا مفتوحة، وتأتي الثانية منهما متحركة وساكنة؛ فالمتحركة همزة قطع وهمزة وصل، وتأتي همزة القطع المتحركة بعد همزة الاستفهام على ثلاثة أقسام: مفتوحة ومضمومة ومكسورة. والمفتوحة يأتي بعدها ساكن ومتحرك، والساكن يكون صحيحًا وحرف مد (4)، ولمزيد من التوضيح أقول:

أولًا: دخول همزة الاستفهام على همزة القطع المفتوحة، وقد جاءت صور ذلك كما يأتي:

(أ) أن يقع بعدهما ساكن صحيح، مثل (أأنذرتهم) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾﴾ [البقرة: 6]، و(أأرباب) في قوله تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴿٣٩﴾﴾ [يوسف: 39].

---

(1) النجوم/ 86.

(2) راجع: الكتاب 3/ 547، وشرح الشافية 3/ 43.

(3) واشترك معه في ذلك جميع الأئمة إلا أبا جعفر؛ فإنه قرأ بحذف الهمزة وتشديد الزاي، على أنه حذف الهمزة بنقل حركتها إلى الزاي تخفيفًا، ثم ضعَّف الزاي، راجع النشر 1/ 406.

(4) النشر 1/ 362.

(ب) أن يقع بعدهما ساكن (حرف مد): ووقع ذلك في كلمتين؛ أحدهما هي (أآلهتنا)، وجاءت في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ ۝٥٨﴾[الزخرف: 58]، والثانية هي (أأمنتم)، وجاءت في قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرۡعَوۡنُ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾[الأعراف: 123]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ ءَامَنتُمۡ لَهُۥ﴾[طه: 71] في الموضعين [1].

وقد اتفق القراء على قراءة الكلمة الأولى بالاستفهام، أما الكلمة الثانية فاختلف فيها القراء بين الاستفهام والخبر، وجاءت قراءة الإمام نافع من رواية قالون -وكذا من رواية ورش من طريق الأزرق- بالاستفهام، ومن طريق الأصبهاني بالإخبار [2].

(ج) أن يقع بعدهما متحرك: مثل (أألد) في قوله تعالى: ﴿قَالَتۡ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٞ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عَجِيبٞ ۝٧٢﴾[هود: 72]، ومثل (أأمنتم) في قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ۝١٦﴾ [الملك: 16]. وليس في القرآن متحرك بعد الهمزتين المفتوحتين في كلمة إلا في هذين الموضعين [3]، وقد جاءت قراءة الإمام نافع في الهمزتين المفتوحتين المجتمعتين في كلمة بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الهمزة الثانية، وروى عنه قالون إدخال ألف بين الهمزة المحققة والمسهلة، كما روى عنه ورش وجهًا آخر، هو إبدال الهمزة الثانية ألفًا [4].

والمراد بتسهيل الهمزة هنا هو التسهيل بين بين، أي بجعل لفظها بين الهمزة والألف[5]. وتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الهمزة الثانية هي قراءة أهل المدينة، وهي لغة قريش وسعد بن بكر [6]. أما إدخال الألف بين الهمزة المحققة والمسهلة -الذي رواه قالون عن نافع- فقد أجازه أبو حاتم، فقال: ويجوز أن تدخل بينهما ألفًا وتخفف الثانية،

(1) الموضعان هما على الترتيب: سورة طه/ من الآية/ 71.
(2) وراجع النشر 1/ 364، 368، 369.
(3) سراج القارئ/ 61.
(4) انظر: جامع البيان/ 58، والتيسير/ 32، والكافي/ 22-23، والبحر المحيط 1/ 47.
(5) إبراز المعاني/ 128، النشر 1/ 363.
(6) الجامع لأحكام القرآن 1/ 161.

وأبو عمرو ونافع يفعلان ذلك كثيرًا [1]، وقد وجه إدخال الألف بأنه لما كانت الهمزة المخففة بزنتها محققة، فقدر بقاء الاستثقال على حاله مع التخفيف، فأدخل بينهما ألفًا؛ ليحول بين الهمزتين بحائل يمنع اجتماعهما [2]، ويبعد المثل عن المثل فيخف اللفظ [3]، وقد ورد أن إدخال الألف بين الهمزة المحققة والمسهلة هو لغة لبعض أهل الحجاز؛ لأنهم كرهوا التقاء الهمزة -والذي هو بين بين- فأدخلوا الألف، كما أدخلته بنو تميم في التحقيق[4].

أما إبدال الهمزة الثانية من الهمزتين المفتوحتين ألفًا، فهو وإن كان على غير قياس؛ إلا أنه سمع وروي، فجاز استعماله في المسموع والمروي، كما ذكر الداني [5]، فهو إبدال سماعي.

وقد ذكرت قبل ذلك أن الهمز المتحرك لا يبدل حرف مد إلا سماعًا [6]، ووجه البدل هنا المبالغة في التخفيف؛ فرارًا من الهمزة كلها وبعضها، إلى ما هو خفيف جدًّا، وهو الألف اللينة [7].

وقد أنكر الزمخشري الإبدال هنا، وذكر أنه لحن وخروج عن كلام العرب، فقال في معرض الكلام على قوله تعالى: (أأنذرتهم): قرئ بتحقيق الهمزتين، والتخفيف أعرب وأكثر، وبتخفيف الثانية بين بين، وبتوسيط ألف بينهما محققتين، وبتوسيطها والثانية بين بين، وبحذف حرف الاستفهام، وبحذفه وإلقاء حركته على الساكن قبله، كما قرئ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾[المؤمنون: 1]. فإن قلت: ما تقول فيمن يقلب الثانية ألفًا؟ قلت: هو لاحن، خارج

---

(1) السابق والصفحة.
(2) الكشف 1/ 74.
(3) حجة القراءات لأبي زرعة/ 86.
(4) الكتاب 3/ 551.
(5) جامع البيان/ 85.
(6) وانظر: إبراز المعاني/ 219.
(7) النجوم/ 69.

عن كلام العرب خروجين؛ أحدهما: الإقدام على جمع الساكنين على غير حده، وحده أن يكون الأول حرف لين والثاني حرفًا مدغمًا، نحو قوله: (الضالين - وخويصة).

والثاني: إخطاء طريق التخفيف؛ لأن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها أن تخرج بين بين؛ فأما القلب ألفًا فهو تخفيف الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها، كرأس [1]. وقد دافع أبو حيان عن هذه القراءة، ورد على الزمخشري فقال: وما قاله هو مذهب البصريين، وقد أجاز الكوفيون الجمع بين الساكنين على غير الحد الذي أجازه البصريون، وقراءة ورش صحيحة النقل، لا تدفع باختيار المذاهب [2].

وأنبه هنا إلى أنه إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة القطع المفتوحة، ووقع بعدهما ساكن حرف مد، مثل قوله تعالى: (ءآلهتنا)، وقوله تعالى: (ءآمنتم)؛ فإن قالون قد خالف أصله في رواية إدخال الألف بين الهمزة المحققة والمسهلة، فلم يأت عنه أو عن أحد من القراء إدخال ألف بينهما؛ وذلك (لئلا يصير اللفظ في تقدير أربع ألفات؛ الأولى: همزة الاستفهام، والثانية: الألف الفاصلة، والثالثة: همزة القطع، والرابعة: المبدلة من الهمزة الساكنة، وذلك إفراط في التطويل وخروج عن كلام العرب) [3]. قال العكبري: (والفصل بينهما بألف بعيد؛ لأنه يصير في التقدير كأربع ألفات) [4]، هذا بالإضافة إلى أنه ثقيل، لا يقدر على اللفظ به[5]. كذلك لم يأت عن ورش إبدال الهمزة الثانية ألفًا في

(1) الكشاف 1/ 104، 105، الطبعة الأخيرة، وأنوار التنزيل 1/ 20.

(2) البحر 1/ 47، 48.

(3) النشر 1/ 365/ 369، وغيث النفع/ 132.

وأصل ءآلهتنا وءآمنتم قبل الإدخال: أألهتنا وأأمنتم، بهمزتين مفتوحة فساكنة، فالمفتوحة زائدة والساكنة فاء الكلمة، فأبدلت الساكنة على القاعدة المشهورة، وهي إذا اجتمع همزتان في كلمة والثانية ساكنة، فإنها تبدل حرف مد من جنس حركة ما قبلها، نحو آدم، ثم دخلت همزة الاستفهام فاجتمع همزتان في اللفظ؛ الأولى: للاستفهام، والثانية: هي الزائدة، وأما الثالثة: فهي فاء الكلمة المبدلة ألف، وقد سهل نافع الهمزة الثانية هنا بين بين فقط. (النجوم/ 70).

(4) إملاء ما من به الرحمن 1/ 282.

(5) الكشف 2/ 261.

الكلمتين السابقتين، وهو ما عرف بروايته في المفتوحتين، فلم يأت عنه في هاتين الكلمتين إلا التسهيل بين بين؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، باجتماع الألفين وحذف إحداهما [1].

ثانيًا: دخول همزة الاستفهام المفتوحة على همزة القطع المكسورة، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ﴾[الأنعام: 19]، وقوله تعالى: ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ۝٤١﴾ [الشعراء: 41]، وقوله تعالى: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝١٦﴾ [الصافات: 16].

فقرأ الإمام نافع بتسهيل الهمزة الثانية بين بين، أي بين الهمزة والياء، وروى عنه قالون الفصل بين الهمزة المحققة والمسهلة بالألف [2].

قال أبو حيان: في قوله تعالى: (أَئِنَّكُمْ): قرئ بهمزتين محققتين، وبإدخال ألف بينهما، وبتسهيل الثانية، وبإدخال ألف بين الهمزة الأولى والهمزة المسهلة، روى هذه القراءة الأخيرة الأصمعي عن أبي عمرو ونافع [3].

ثالثًا: دخول همزة الاستفهام المفتوحة على همزة القطع المضمومة، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ﴾ [آل عمران: 15]، وقوله تعالى: ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾[ص: 8]، فقرأ الإمام نافع بتسهيل الهمزة الثانية، وروى عنه قالون إدخال الألف بين الهمزة المحققة والمسهلة [4]، والتسهيل هنا بين بين، أي بين الهمزة والواو [5].

---

(1) النشر 1/ 365، 369، الإتحاف 45 – 47.
(2) النشر 1/ 370.
(3) البحر 4/ 92.
(4) النشر 1/ 374، 375، الإتحاف/ 49.
(5) إبراز المعاني/ 128.

ويلاحظ الباحث أن وجه الإبدال جاء في الهمزة الثانية المفتوحة دون غيرها من الأنواع التي سبق ذكرها، أعني أنه لم يأت إبدال همزة القطع المكسورة ولا المضمومة إذا تقدمتها همزة الاستفهام. وقد علل البعض ذلك (بأنه إنما خص الثانية من المفتوحتين بالإبدال دون المضمومة والمكسورة؛ لأن النطق بالألف أخف من النطق بالواو والياء)[1].

رابعًا: اجتماع همزتين في كلمة، والأولى للاستفهام والثانية للوصل:

تأتي همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام على قسمين؛ مفتوحة ومكسورة:

(أ) دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة: وجاء ذلك في ثلاث كلمات، اتفق القراء على الاستفهام [2] فيها، وهذه الكلمات هي (آلذكرين) من قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾في موضعين من سورة الأنعام [3]، والكلمة الثانية هي (آلآن) في قوله تعالى: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ﴾ في موضعين من سورة يونس [4] والكلمة الثالثة هي (آلله) وجاءت في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴿٥٩﴾﴾[يونس: 59]، وفي قوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [النمل: 59].

(1) النجوم/ 69.

(2) وهناك كلمة أخرى اختلف القراء فيها بين الاستفهام والخبر، وهي (أآلسحر) من قوله تعالى: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾ [يونس: 81]، وقرأها نافع بهمزة وصل على الخبر، واشترك معه في ذلك جميع القراء، ما عدا أبو عمرو وأبو جعفر؛ فقد قرآها بالاستفهام. النشر 1/ 377، 378.

(3) وهما على الترتيب: من الآية/ 143، ومن الآية/ 144.

(4) هما على الترتيب: من الآية/ 51، ومن الآية/ 91.

وقد أجمع القراء على عدم حذف همزة الوصل، وإثباتها مع همزة الاستفهام؛ فرقًا بين الاستفهام والخبر، وأجمعوا على عدم تحقيقها؛ لكونها همزة وصل، وهمزة الوصل لا تثبت إلا ابتداء، وأجمعوا على تليينها، واختلفوا في كيفيته، فجاء عنهم في ذلك وجهان:

الأول: إبدالها ألفًا خالصة، وقد ذكر الداني أن هذا قول أكثر النحويين، وهو قياس ما رواه المصريون أداء عن ورش عن نافع، يعني في نحو (أأنذرتهم).

الثاني: تسهيلها بين بين، أي بين الهمزة والألف؛ لثبوتها في حالة الوصل وتعذر حذفها فيه، فهي كالهمزة اللازمة، وليس إلى تخفيفها سبيل، فوجب أن تسهل بين بين؛ قياسًا على سائر الهمزات المتحركات بالفتح إذا وليتهن همزة الاستفهام، قال الداني: والوجهان جيدان[1]، وقد أخذ بهما كل القراء، إلا أن الوجه الأول هو المقدم لهم في الأداء [2]، وهو الوجه القوي المفضل [3].

كما أنه الأرجح عند النحاة [4]، والسبب في أفضلية البدل على التسهيل راجع إلى أن حذف همزة الوصل يؤدي إلى التباس الاستفهام بالخبر، وتحقيقها يؤدي إلى إثبات همزة الوصل وصلًا، وهو لحن، والتسهيل فيه شيء من لفظ المحققة، ففضل البدل، وكان ألفًا؛ لأنها مفتوحة [5].

وأجمع من أجاز التسهيل في همزة الوصل أنه لا يجوز إدخال ألف بين همزة الاستفهام المحققة وهمزة الوصف المسهلة، كما جاز ذلك في همزة القطع المسهلة إذا تقدمتها همزة الاستفهام المحققة؛ وذلك لضعف همزة الوصل عن همزة القطع [6].

---

(1) جامع البيان/ 89، النشر 1/ 377.
(2) غيث النفع/ 123، النجوم/ 79، الوافي/ 87.
(3) نهاية القول المفيد/ 183.
(4) شرح الأشموني 4/ 277، 278.
(5) الإتحاف/ 50.
(6) النشر 1/ 378، غيث النفع/ 123.

(ب) دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل المكسورة: وذلك مثل قوله تعالى: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾[سبأ: 8]، وقوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾[المنافقون: 6]، وقوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾ [الصافات: 153].

وقد ورد أن همزة الوصل المكسورة تحذف بعد همزة الاستفهام؛ من أجل عدم الالتباس، ويؤتى بهمزة الاستفهام وحدها [1].

خامسًا: اجتماع همزتين في كلمة، والأولى لغير الاستفهام:

إذا اجتمعت همزتان في كلمة، وكانت الأولى لغير الاستفهام، فإن الثانية تكون متحركة وساكنة، فإذا كانت متحركة فلا تكون إلا بالكسر، وهي كلمة واحدة هي (أئمة)، وجاءت في خمسة مواضع، هي قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: 12]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾[الأنبياء: 73]، وقوله تعالى: ﴿وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً﴾[القصص: 5]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾[القصص: 41]. وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً﴾ [السجدة: 24].

وجاء عن الإمام نافع في الهمزة الثانية من (أئمة) وجهان:

الوجه الأول: تسهيلها بين بين [2]، قال الزمخشري: أي بين مخرج الهمزة والياء [3].

الوجه الثاني: إبدالها ياء محضة [4].

---

(1) النشر 1/ 178، الإتحاف/ 50.

(2) النشر 1/ 378، الإتحاف/ 50، غيث النفع/ 141.

(3) الكشاف 2/ 177.

(4) البحر 5/ 15، البدور الزاهرة/ 163، الوافي/ 89.

ومع أن الإبدال هو الأرجح والأشهر عند النحاة [1]، إلا أن الزمخشري ترك مذهب النحاة واختار مذهب القراء، فقال: فإن قلت كيف لفظ أئمة؟ قلت: همزة بعدها همزة بين بين، أي بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن مقبولة عند البصريين، وأما التصريح بالياء فليس قراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بها فهو لاحن محرف [2]، وقد عقب أبو حيان على كلام الزمخشري، ودافع عن قراءة الإبدال، فقال: كيف يكون ذلك لحنًا وقد قرأ به رأس البصريين النحاة أبو عمرو بن العلاء، وقارئ مكة ابن كثير، وقارئ مدينة الرسول ﷺ نافع [3]؟!

ويرد ابن الجزري على الزمخشري أيضًا، ويذكر أن الإبدال ثابت عن العرب، صحيح في الرواية، فيقول: وهذا مبالغة منه -أي من الزمخشري- والصحيح ثبوت كل من الوجوه الثلاثة، أعني التحقيق، وبين بين، والياء المحضة عن العرب، وصحته في الرواية، ولكل وجه في العربية سائغ قبوله، والله تعالى أعلم [4].

وإذا كان الإبدال قد ثبت في قراءة الإمام نافع، وصححه ابن الجزري، فإن الرضي يكون قد جانبه الصواب حين قال إنه لم يأت في القراءة قلب الهمزة الثانية في أئمة ياء صريحة، كما هو الأشهر عند النحاة؛ بل لم يأت فيها إلا التحقيق أو تسهيل الثانية [5].

وقد روي عن نافع الفصل بين الهمزة المحققة والهمزة المسهلة بين بين في أئمة بالألف، والفصل هنا مبني على أن الهمزة الثانية في نية همزة محققة، فشبهت بأئنا وأئذا، وذلك الشبه

---

(1) الحجة لأبي علي الفارسي 1/ 268، 269، شرح الشافية 3/ 59، والسبب في ذلك أن النحاة نظروا إلى أصل الهمزة -وهو السكون- وذلك يقتضي الإبدال مطلقًا. قال أبو شامة: وتعينت الياء هنا لانكسارها الآن. إبراز المعاني/ 138.

(2) الكشاف 2/ 177.

(3) البحر 5/ 15.

(4) النشر 1/ 380.

(5) شرح الشافية 3/ 59.

إنما يكون في حالة التحقيق أو التسهيل بين بين، أما في حالة الإبدال فإن ذلك يمتنع أصلًا وقياسًا (1).

كما روي عنه عدم الفصل في أئمة (2)، ووجه ذلك بأنه مبني على اعتبار سكون الهمزة في الأصل، والفصل يكون بين الهمزتين المتحركتين، لا بين متحركة وساكنة (3).

أما إذا كانت الأولى لغير الاستفهام، وكانت الثانية ساكنة، فإن الأولى تأتي متحركة بالفتح أو الضم أو الكسر، وذلك نحو: (آسى) في قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ ﴿٩٣﴾﴾ [الأعراف: 93]، ومثل: (أوتيتم) في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ [الإسراء: 85].

ومثل (ايت) في قوله تعالى: ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾ [يونس: 15].

ومن المعروف أن الهمزة الثانية منهما تبدل في ذلك كله حرفًا من جنس حركة ما قبلها، فتبدل ألفًا بعد المفتوحة، وواوًا بعد المضمومة، وياء بعد المكسورة، إبدالًا لازمًا واجبًا لجميع القراء، ليس عنهم في ذلك خلاف (4).

ثالثًا: اجتماع الهمزتين في كلمتين:

تأتي الهمزتان المجتمعتان في كلمتين على قسمين: متفقتين ومختلفتين.

أولًا: الهمزتان المجتمعتان من كلمتين المتفقتان في الحركة:

---

(1) بتصرف: النشر 1/ 381.

(2) البدور الزاهرة/ 163، الوافي/ 89.

(3) وإذا قيل بأنه لو امتنع الفصل من أجل سكون الهمزة في الأصل امتنع التسهيل بين بين، مع أن الإمام نافع سهلها، فقد أجيب عن ذلك بأن ترك الفصل مبني على اعتبار سكون الهمزة في الأصل، والتسهيل مبني على اعتبار حركتها في الحال. النجوم/ 71.

(4) انظر: النشر 1/ 381.

وهما على ثلاثة أقسام [1]:

1- متفقتان بالكسر، نحو قوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ [البقرة: 31]، وقوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾﴾ [هود: 71]، وقوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ﴾ [الأحزاب: 32].

2- متفقتان بالفتح: نحو قوله تعالى: ﴿ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ﴾ [النساء: 5]، وقوله تعالى: ﴿جَآءَ أَحَدَكُمُ﴾ [الأنعام: 61]، وقوله تعالى: ﴿تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: 47].

3- متفقتان بالضم: وجاء ذلك في موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف: 32].

أولًا: رواية قالون عن نافع في الهمزتين المتفقتين:

وجاءت قراءة الإمام نافع من رواية قالون في الأقسام الثلاثة المتقدمة بإسقاط الأولى من المفتوحتين، وتسهيل الأولى من المكسورتين بين بين، أي بين الهمزة والياء، وتسهيل الأولى من المضمومتين بين بين، أي بين الهمزة والواو [2]، ويلاحظ أن التخفيف في قراءة نافع من رواية قالون جاء متعلقًا بالهمزة الأولى، وقد عُلل ذلك بأن الأولى وقعت آخرًا والأواخر محل التغيير غالبًا [3]، أما الهمزة الثانية في رواية قالون فهي محققة، وهناك وجه آخر رواه قالون في المكسورتين؛ لكنه خصه بثلاثة مواضع:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ﴾ [يوسف: 53].

---

(1) النشر 1/ 382.

(2) التيسير/ 33، سراج القارئ/ 69، 70.

(3) إبراز المعاني/ 140، الحجة لأبي زرعة/ 92، الكافي 23/ 24.

فورد عن قالون أنه كان يبدل الهمزة الأولى في (بالسوء) واوًا، ويدغم الواو التي قبلها فيها، فتصير واوًا واحدة مشددة، هذا بالإضافة إلى تسهيلها بين الهمزة والياء، وهو الوجه المعروف عنه في المتفقتين بالكسر [1].

قال أبو شامة: ولا يمنع التسهيل بين بين كون الواو ساكنة قبلها؛ فإنها لو كانت ألفًا لما امتنع جعلها بين بين لغة [2]، والإبدال هو الوجه المختار رواية، مع صحته في القياس [3]، وهو أحد وجهين جاءت بهما لغة العرب في تخفيف مثل هذه الهمزة؛ أما الوجه الآخر فهو إلقاء حركة الهمزة على الواو قبلها وحذف الهمزة [4].

وورد أن قالون قرأ بنقل الحركة، وقرأ به ابن الجزري عنه؛ لكنه قال: وهو مع قوته في القياس ضعيف رواية [5].

وقد قيل إن قالون اختار الإبدال على وجه نقل الحركة؛ لأن النقل يؤدي هنا إلى أن تنكسر الواو بعد ضمه، فتصير مثل قُوِل وهو مرفوض في اللغة [6].

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿ إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأحزاب: 50].

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

---

(1) سراج القارئ/ 69، الوافي/ 92 الإتحاف/ 51.
(2) إبراز المعاني/ 142.
(3) النشر 1/ 383.
(4) شرح المفصل 9/ 108/ 109، إبراز المعاني/ 142.
(5) النشر 1/ 383.
(6) إبراز المعاني/ 142.

فروى قالون في هذين الموضعين إبدال الهمزة الأولى ياء وإدغام الياء التي قبلها فيها[1]، وقد جاء إبدال الهمزة في (النبيء) على القياس [2].

ولقالون -كما سبق- وجه آخر، هو تسهيلها بين بين، قال: بعضهم لا يمنع من ذلك كون الياء ساكنة قبلها؛ فإنها لو كانت ألفًا لما امتنع جعلها بين بين لغة، قال ابن الجزري: وهذا ضعيف جدًّا، والصحيح قياسًا ورواية ما عليه الجمهور من الأئمة قاطبة، وهو الإدغام، وهو المختار عندنا الذي لا نأخذ بغيره، والله أعلم [3].

ومن الجدير بالذكر أن الإمام نافعًا كان يحقق الهمز في لفظ (النبيء)، وما جاء منه إلا في هذين الموضعين؛ وذلك (لاجتماع همزتين مكسورتين من جنس واحد) [4].

ويتضح مما سبق أن الإبدال في المواضع الثلاثة هو الأقوى رواية وقياسًا، وأنه جاء مخالفًا لأصل قالون؛ فقد عرف عنه أنه يقرأ بالتسهيل في ذلك -كما ذكرت سابقًا- وأرجع البعض السبب في ذلك أن التسهيل في المواضع الثلاثة المتقدمة يؤدي إلى الجمع بين الساكنين، وبيان ذلك أن التسهيل بين بين يقرب الهمزة من الساكن، فيقربها من الياء الساكنة وقبلها واو ساكنة، فيجتمع ساكنان في (بالسوء)، ويقربها من الياء الساكنة، وقبلها ياء ساكنة، فيجتمع ساكنان في (للنبيء والنبيء) [5].

ثانيًا: رواية روش عن نافع في الهمزتين المتفقتين:

إذا كان التخفيف في رواية قالون جاء متعلقًا بالهمزة الأولى، فإنه في رواية ورش جاء متعلقًا بالهمزة الثانية؛ قيل (لأنها جلبت معظم الثقل) [6]، وقد ورد عنه فيها وجهان:

(1) الإتحاف/ 51، غيث النفح/ 254، البدور الزاهرة/ 312، المكرر/ 104.
(2) الكتاب 3/ 547، وشرح الشافية 3/ 4.
(3) النشر 1/ 383.
(4) السبعة/ 157.
(5) النجوم/ 74-75.
(6) الحجة لأبي زرعة/ 92.

الوجه الأول: تسهيلها بين بين، فكان يسهل الثانية من المفتوحتين بين الهمزة والألف، ومن المكسورتين بين الهمزة والياء، ومن المضمومتين بين الهمزة والواو.

الوجه الثاني: إبدالها حرفًا ساكنًا من جنس حركتها، فكان يبدل الثانية من المفتوحتين ألفًا، ومن المكسورتين ياء ساكنة، ومن المضمومتين واوًا ساكنة [1]. والإبدال هنا للمبالغة في التخفيف، وهو سماعي [2]، والقياس تسهيلها بين بين؛ لأنها متحركة قبلها متحرك [3]. وهناك موضعان خصهما ورش بوجه ثالث، هو إبدال الهمزة الثانية منهما ياء خفيفة الكسر، أي مختلسة الكسرة [4]، وهذان الموضعان هما قوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾﴾ [البقرة: 31]، وقوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ [النور: 33].

فيكون لورش في هذين الموضعين هذا الوجه بالإضافة إلى الوجهين السابقين اللذين يقرأ بهما في هذين الموضعين وفي غيرهما.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه إذا كان بعد الهمزة الثانية المفتوحة ألف -وذلك مثل قوله تعالى: ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحِجر: 60]، وقوله تعالى: ﴿جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ [القمر: 41]- فقد اختلف عن ورش في الإبدال وعدمه؛ فقيل: لا يبدلها في ذلك؛ لأن بعدها ألفًا، فيجتمع ألفان [5]، واجتماعهما متعذر، فوجب لذلك أن تكون بين بين لا غير؛ لأن همزة بين بين في رتبة المتحركة.

---

(1) انظر: الكافي/ 24، وإبراز المعاني/ 142، والنشر 1/ 384-385.

(2) الإتحاف/ 51.

(3) راجع: الكتاب 3/ 541-542، وشرح المفصل 9/ 112.

(4) سراج القارئ/ 70، والنجوم/ 73.

(5) أي على وجه إبدالها، وهما الألف المبدلة منها والألف التي بعدها، وهما ساكنان (الوافي/ 94).

وقيل: يبدلها، ثم يجوز فيها بعد البدل وجهان؛ أحدهما: أن تحذف للساكنين، والثاني: ألا تحذف، ويزاد في المد، فتفصل تلك الزيادة بين الساكنين، وتمنع من اجتماعهما [1].

ثانيًا: الهمزتين المجتمعتين من كلمتين المختلفتين في الحركة:

تقتضي القسمة العقلية وجود ستة أنواع للهمزتين المجتمعتين من كلمتين والمختلفتين في الحركة، لكن لم يرد في القرآن الكريم إلا خمسة أنواع، هي:

1- أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مضمومة، ولم يرد هذا النوع إلا في موضع واحد هو قوله تعالى: ﴿جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا﴾ [المؤمنون: 44].

فقرأ الإمام نافع بتحقيق الهمزة الأولى، وتسهيل الهمزة الثانية بين بين، أي بين الهمزة والواو.

2- أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة: مثل قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة: 133]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلْفَحْشَآءَ إِنَّهُۥ﴾ [يوسف: 24].

فقرأ نافع بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية بين الهمزة والياء [2].

3- أن تكون الأولى مضمومة والثانية مفتوحة، مثل قوله تعالى: ﴿ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ﴾ [البقرة: 13]، وقوله تعالى: ﴿وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى﴾ [هود: 44]، فقرأ الإمام نافع بتحقيق الأولى، وإبدال الثانية واوًا مفتوحة.

4- أن تكون الأولى مكسورة والثانية مفتوحة: مثل قوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ﴾ [النساء: 51]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ أَتَقُولُونَ﴾ [الأعراف: 28]، فقرأ الإمام نافع بتحقيق الأولى وإبدال الثانية ياءً مفتوحة [3].

(1) جامع البيان/ 94، والنشر 1/ 389، 390.
(2) جامع البيان 94، 95، النشر 386، 388، الإتحاف/ 52، 53.
(3) التيسير/ 33، 34، والكافي/ 25، الإتحاف/ 51.

قال الإمام الداني: ولا يجوز في هذين القسمين -أي الثالث والرابع- غير البدل؛ لأنه لو عدل عن ذلك فيهما، وجُعلت بين بين كما يجب في المفتوحة المتحركة، لصارت بين الهمزة والألف، ولا يكون ما قبلها مضمومًا أو مكسورًا، وكذلك لا يكون قبل ما قرب بالتسهيل منها، وهذا مذهب النحويين أجمعين، ولا أعلم بينهم خلافًا [1].

5- أن تكون الأولى مضمومة والثانية مكسورة: مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ إِذَا﴾ [آل عمران: 47]، وقوله تعالى: ﴿ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [فاطر: 15].

وقد اختلف الأئمة في كيفية تخفيف الهمزة الثانية في هذا القسم، فقيل: تسهل بين بين، أي بين الهمزة والياء على حركتها؛ لأنها أولى بأن تسهل عليها من غيرها؛ لقربها منها، وهذا مذهب أئمة النحو؛ كالخليل وسيبويه، وهو الأوجه في القياس.

وقيل: تبدل واوًا خالصة مكسورة، على حركة ما قبلها؛ لأنها أثقل من حركتها، والثقيل هو الحاكم على الخفيف في الطبع والعادة؛ فلذلك نبر بها في التسهيل، وهذا مذهب أكثر أهل الأداء، ومذهب جمهور القراء من أئمة الأمصار قديمًا، وهو آثر في النقل[2].

وقد اتفق قالون وورش على القراءة بهذين الوجهين عن نافع؛ لكن الإبدال هو المقدم لهما؛ لكونه مذهب أكثر أهل الأداء، وأقوى في الرواية [3].

ومن المعروف أن قلب الثانية واوًا في هذا النوع هو مذهب الأخفش [4]، وذهب إليه أيضًا الفارسي [5].

---

(1) جامع البيان/ 94.
(2) بتصرف: جامع البيان/ 94، النشر 1/ 388.
(3) النجوم/ 78.
(4) شرح الشافية 3/ 46، شرح المفصل 9/ 112، والأخفش (سعيد بن مسعده النحوي).
(5) الحجة 1/ 271.

وأشير هنا إلى أن عبد الله محمد بن شريح الرعيني الأندلسي ذكر وجهًا ثالثًا في تخفيف الهمزة في هذا النوع، وهو تسهيلها بين الهمزة والواو، وذكر أن هذا أحسن من إبدالها واوًا(1)، وكذا ذكره ابن القاصح، وقال إنه مذهب القليل من القراء (2).

وقد وصف الرضي التسهيل في هذا الوجه بأنه بعيد ونادر (3). وخطأه ابن الجزري، فقال في معرض رده على ابن شريح في هذا: وقد أبعد وأغرب ابن شريح في كافيه؛ حيث حكى تسهيلها كالواو، ولم يصب من وافقه على ذلك؛ لعدم صحته نقلًا، وإمكانه لفظًا؛ فإنه لا يتمكن منه إلا بعد تحويل كسر الهمزة ضمة، أو تكلف إشمامها الضم، وكلاهما لا يجوز، ولا يصح، والله تعالى أعلم (4).

- أما النوع السادس الذي لم يرد في القرآن الكريم، فهو أن تكون الأولى مكسورة والثانية مضمومة، ومثاله في الكلام: على الماء أُمم (5)، وقيل: إن لفظه لم يرد في القرآن وإنما ورد معناه، وهو قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ ﴾ [القصص: 23]. فقيل إن معناه: وجد على الماء أُمة (6).

رابعًا: نقل حركة الهمزة:

وهو نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد، وقد اختص ورش بكثرة روايته عن نافع، أما قالون فقليلًا ما جاء النقل في روايته، والغرض من النقل هو التخفيف. قال مكي بن أبي طالب: إنه لما ثقُلت الهمزة، وبعُد مخرجها، وصعُب التلفظ بها وكثُرت في الكلام، وأمكن أن تُلقى حركتها على ما قبلها، فتقوم حركتها مقامها، وتذهب صعوبة لفظها، آثر ذلك

---

(1) الكافي/ 25.

(2) سراج القارئ/ 72.

(3) شرح الشافية 3/ 46.

(4) النشر 1/ 388، 389.

(5) النجوم/ 77.

(6) النشر 1/ 388.

ورش، مع روايته ذلك عن أئمته، فهو إذا ألقى حركة الهمزة على ما قبلها لم يخل بالكلام، وخفف الثقل الذي في الهمزة [1].

وقد جاءت رواية ورش بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها بالشروط الآتية:

1- أن يكون الساكن آخر الكلمة الأولى.

2- أن يكون الهمز أول الكلمة الثانية.

3- ألا يكون الساكن الذي في آخر الكلمة الأولى حرف مد ولين [2].

وبعد نقل حركة الهمز فإنه يحذف من اللفظ؛ لأن بقاءه ساكنًا أثقل منه متحركًا، وربما يكون بعده ساكن، كما في قوله تعالى: ﴿قَدَ أَفۡلَحَ﴾ [المؤمنون: 1]، فيؤدي إلى الجمع بين الساكنين [3]، قال: الإمام القسطلاني: إن سقوط الهمز بعد نقل حركته هو اللغة الفصحى في النقل [4]، وقد أجاز الكوفيون قياسًا قلب الهمزة المفتوحة ألفًا بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها، نحو: المراة والكماة [5]، وحكى سيبويه ذلك، وقال: إن مثله قليل [6].

وكما جاء في شروط النقل، فإن الساكن المنقول إليه حركة الهمزة يكون آخر الكلمة الأولى، كما أن الهمزة تكون أول الكلمة الثانية، وقيل في علة ذلك إنهما أطراف، والأطراف أنسب للتغيير، كما اشترط في الساكن أن يكون صحيحًا، وليس حرف مد ولين؛ لأن حرف المد -لما فيه من المد- بمنزلة المتحرك، فلم ينقل إليه، كما لم ينقل إلى المتحرك [7].

---

(1) الكشف 1/ 89.

(2) التيسير/ 35، النشر 1/ 408.

(3) إبراز المعاني/ 156.

(4) لطائف الإشارات/ 18.

(5) شرح الشافية 3/ 41.

(6) الكتاب 3/ 545.

(7) إبراز المعاني/ 155.

أما إذا كان الساكن الذي في آخر الكلمة حرف لين [1]، فإن الرواية جاءت بالنقل إليه، مثله في ذلك مثل سائر الحروف الصحاح؛ (لأن معظم المد زال عنه بانفتاح ما قبله) [2].

وقال أبو علي الفارسي: فرق الإمام نافع بين الحرف اللين إذا كانت حركة ما قبله منه، وبينه إذا لم تكن حركة ما قبله منه؛ فخفف بعد ما لم تكن حركته منه، نحو قوله تعالى: ﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ﴾ [البقرة: 14]، وقوله تعالى: ﴿نَبَأَ ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: 27]، فألقى حركة الهمزة من إلى إلى الواو من خلو، وحركة الهمزة من آدم على ياء التثنية من ابني، وليست حركة ما قبل كل واحد منهما منه، وحقق الهمزة بعد الواو والياء إذا كانت حركة ما قبلهما منهما؛ لأنه لو خفف ولم يحقق في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَنصِتُواْ﴾ [الأحقاف: 29] لاختل بالتخفيف زيادة المد التي في الواو إذا ألقى عليها حركة الهمزة، فأحب أن يسلم المد ولا يخل به، وخفف في قوله تعالى: ﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ﴾، وقوله: ﴿ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾؛ لأنه ما لم تكن حركة ما قبلهما منهما أمن اختلال المد بالتخفيف [3].

كما يرى مكي أن حرفي اللين لما انفتح ما قبلهما وتغيرا نقصا عن شبه الألف؛ إذ الألف لا يتغير ما قبلها أبدًا، فلما فارقا الألف في قوة الشبه دخلا في مشابهة سائر الحروف التي تتغير حركة ما قبلها، فحسن إلقاء الحركة عليهما كسائر الحروف [4].

فإذا تحققت شروط النقل الثلاثة السابقة، فإن ورشًا ينقل حركة الهمز إلى الساكن قبله ويحذف الهمز، فيصير الحرف الساكن مضمومًا إن كانت حركة الهمز ضمة، ويصير مفتوحًا إن كانت حركة الهمز فتحة، ويصير مكسورًا إن كانت حركة الهمز كسرة [5].

---

(1) حرفا اللين هما الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما.

(2) النجوم/ 89.

(3) الحجة لأبي علي الفارسي 1/ 298.

(4) الكشف 1/ 90.

(5) الوافي/ 104.

كما أن الرواية جاءت بالنقل إلى الساكن، سواء كان ذلك الساكن تنوينًا [1] -مثل قوله تعالى: ﴿وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٍ ﴿٤٤﴾﴾ [يس: 44]، وقوله تعالى: ﴿مُّبِينٌ ﴿٢﴾ أَنِ ٱعْبُدُوا۟﴾ [نوح: 2-3]؛ لأن التنوين معدود حرفًا؛ لأنه نون لفظًا، وإن لم تثبت له صورة في الخط [2]- أم كان لام تعريف؛ لأنها منفصلة مما بعدها، فهي وهمزتها كلمة مستقلة [3]، وذلك نحو (الأرض) في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ [البقرة: 22]، و (الأبرار) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾﴾ [الانفطار: 13].

وذكر مكي أن الألف واللام اللذين للتعريف ككلمة منفصلة مما بعدها؛ لأنهما دخلا بعد أن لم يكونا، ولأن حذفهما جائز، ولأن الكلام مع عدمهما مستقل مفهوم، فصار ذلك بمنزلة ما هو من كلمتين، فأجراه في إلقاء الحركة على الساكن مجرى ما هو من كلمتين [4].

وقد جاء تخفيف الهمزة بنقل حركتها إلى لام التعريف قبلها على القياس.

قال الفارسي: (أما إلقاء نافع حركة الهمزة على لام المعرفة في نحو: الأرض والآخرة والأسماء، فذلك قياس مستمر في الهمزة المتحركة إذا خففت وقبلها ساكن غير الألف)[5].

وإذا خففت الهمزة فألقيت حركتها على لام المعرفة الساكنة، ثم حذفت، كان في الكلمة لغتان:

1- حذف همزة الوصل، فتقول: لحمر.

---

(1) التيسير/ 35، وتحبير التيسير/ 57.

(2) إبراز المعاني/ 156.

(3) سراج القارئ/ 77.

(4) الكشف 1/ 90.

(5) الحجة للفارسي 1/ 297.

2- عدم حذف همزة الوصل، وإن تحرك ما بعدها، فتقول: الحمر [1].

فمن أثبت همزة الوصل مع تحرك اللام نوى سكونها؛ إذ كانت الحركة للهمزة عارضة في اللام، فلم يعتد بها، ومن حذف الهمزة فإنه اعتد بالحركة؛ لأن الداعي إلى الهمزة إنما هو ضرورة سكون اللام، واللام قد تحركت، فوقع الاستغناء عنها [2].

وحكى الكسائي والفراء أن من العرب من يقلب الهمزة لامًا في: الأحمر والأرض، فيقولون: اللحمر واللرض، ولا ينقل الحركة؛ محافظة على سكون لام المعرفة [3]، إلا أن الأكثر مع لام المعرفة إبقاء همزة الوصل، وحذفها في غير ذلك؛ لأن هذه اللام موضوعة على السكون، لا تعتورها الحركة إلا بسبب عارض؛ فالسكون فيها أقوى [4]، وقال أبو شامة إن هذا الوجه هو المختار لغة وقراءة [5].

وهذان الوجهان -وهما إبقاء همزة الوصل وعدم الاعتداد بالعارض: الرض، وحذفها اعتدادًا بالعارض: لرض- جائزان في حال الابتداء في كل ما ينقل إليه من لامات التعريف لكل من يقرأ بالنقل. قال ابن الجزري: (وبهما قرأنا لورش وغيره على وجه التخيير، وبهما نأخذ له) [6].

كما ينقل ورش حركة الهمز إلى الساكن الصحيح قبله إذا كان حرفًا آخر من سائر حروف المعجم [7]، غير ما تقدم، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾

---

(1) السابق والصفحة.

(2) شرح المفصل 9/ 115.

(3) شرح الشافية 3/ 52.

(4) شرح المفصل 9/ 115، 116.

(5) إبراز المعاني/ 163.

(6) النشر 1/ 415،416.

(7) تجبير التيسير/ 57، وانظر: شرح النظم الجامع/ 52.

[العنكبوت: 1-2]، وقوله تعالى: ﴿ ٱرۡجِعۡ إِلَيۡهِمۡ ﴾ [النمل: 37]، وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَتۡ أُولَىٰهُمۡ ﴾ [الأعراف: 39].

لكني أنبه هنا إلى أن هناك حرفين من الحروف الساكنة الصحيحة امتنع النقل إلى أحدهما، واختلف في الآخر.

أما الحرف الذي امتنع النقل إليه فهو ميم الجمع، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَمِنۡهُمۡ أُمِّيُّونَ ﴾ [البقرة: 78]، فلم يقرأ نافع في رواية ورش أو غيره بنقل حركة الهمزة إلى ميم الجمع قبلها؛ وذلك لأنه يصل ميم الجمع بواو، فيكون قبل الهمزة حرف مد ولين، وهو الواو التي هي صلة الميم، فلا ينقل إليها حركة الهمزة [1].

قال ابن الجزري: (وكذلك ورش -وغيره من رواة النقل- عن نافع، كلهم لم يقرأ في ميم الجمع بغير الصلة، ووجدت نص من يعتمد عليه من الأئمة صريحًا في عدم جواز النقل في ميم الجمع، فوجب المصير إلى عدم النقل فيها، وحسن المصير إلى الصلة دون عدمها؛ جمعًا بين النص الذي يمنع النقل فيها، وبين القياس في الأخذ بالصلة دون الإسكان [2].

وأما الحرف الذي اختلف فيه بين النقل إليه وعدم النقل، فهو الهاء في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبِيَهۡ ١٩ إِنِّي ظَنَنتُ ﴾ [الحاقة: 19-20]، فروي عن ورش في حال الوصل نقل حركة الهمزة إلى الهاء قبلها، وروي عنه عدم النقل، أي إسكان الهاء وتحقيق الهمزة [3]. وقد ورد أن إسكان الهاء وترك النقل هو الأصح القوي في الرواية والعربية، وهو رواية الجمهور عن ورش [4].

---

(1) إبراز المعاني/ 155.
(2) النشر 1/ 418.
(3) الإتحاف/ 60، الوافي/ 109/ 110.
(4) غيث النفع/ 301.

ولعل قوة تحقيق الهمز وترك النقل في ذلك راجع إلى أن هذه الهاء هاء سكت، وحكمها السكون، لا تحرك إلا في ضرورة الشعر، وأيضًا فإنها لا تثبت إلا في الوقف، فإذا خولف الأصل فأثبت في الوصل -إجراء له مجرى الوقف لأجل ثباتها في خط المصحف- فلا ينبغي أن يخالف الأصل من جهة أخرى، وهو تحريكها، فتجتمع في حرف واحد مخالفتان[1].

وقد ذكرت أن هناك رواية لورش، بنقل حركة الهمزة إلى هاء السكت. وقد ذكر مكي أن علة ورش في ذلك هي أنه أجرى هاء السكت مجرى كل ساكن يقع قبل الهمزة غير حروف المد واللين، فألقى على الهاء الحركة لسكونها [2]. وقال أبو شامة: (روي عن ورش نقل حركة همزة (إني) إلى هاء (كتابيه)؛ لأنه ساكن آخر صحيح) [3].

كما أنبه أيضًا إلى أنه إذا كان النقل يتم بين كلمتين -كما ذكرت في شروط النقل- فإن الإمام نافعًا قد خالف ذلك، فجاءت الروايتان عنه بالنقل في (ردءا) من قوله تعالى: ﴿رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾ [القصص: 34]، أي أنه كان ينقل حركة الهمزة إلى الدال قبلها، ويحذف الهمزة [4]، وقد قيل في سبب ذلك إن هذه الكلمة أشبهت في اللفظ لفظ كلمتين منفصلتين مفهومتين؛ فـ (رد) كلفظ الأمر من (ورد يرد)، والهمزة والتنوين كأن الناصبة الخفيفة في اللفظ، فصار لفظها كلفظ كلمتين مفهومتين، فألقى فيها الحركة، وبناها على ما هو من كلمتين [5].

وإذا كان النقل قد ندر في رواية قالون -كما ذكرت قبل ذلك- إلا أنه اتفق مع ورش على النقل في (ردءًا) -كما سبق-.

---

(1) النشر 1/ 409، إبراز المعاني/ 165.
(2) الكشف 1/ 93.
(3) إبراز المعاني/ 165.
(4) الكافي/ 36، غيث النفع/ 241، البدور الزاهرة/ 293، البحر 7/ 118.
(5) بتصرف: الكشف 1/ 84،89، النجوم/ 91.

كذلك اتفق قالون وورش على النقل في (آلآن) [1] من قوله تعالى: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم﴾ [يونس: 51]، وقوله تعالى: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [يونس: 91]، والنقل في هذه الكلمة قصد به التخفيف [2].

واتفق قالون وورش أيضًا على نقل حركة الهمزة المضمومة إلى اللام، وإدغام التنوين قبلها فيها [3] في حالة الوصل، وذلك في قوله تعالى: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ ۝٥٠﴾ [النجم: 50].

ووجه القراءة بالنقل في هذا الموضع الأخير أن الإمام نافعًا (من الروايتين) كان يقرأ في حالة الوصل بإدغام تنوين عادًا في اللام من الأولى واللام ساكنة، ولا يدغم في ساكن، فنقل ضمة الهمزة إلى لام التعريف، واعتد بها، ثم أدغم التنوين في اللام تخفيفًا [4].

وقد أنكر كثير من النحاة هذا الإدغام الوارد في قراءة نافع، والتي شاركه فيها أبو عمرو، وعدها بعضهم من اللحن، ومنعها المبرد، ووجه الاعتراض أنهم أدغموا التنوين في حرف ساكن، والساكن لا يدغم فيه؛ لأن المدغم لا يكون إلا ساكنًا، فامتنع أن يكون المدغم فيه ساكنًا أيضًا؛ فحركة الهمزة التي على اللام لا يعتد بها هؤلاء الذين أنكروا هذه القراءة؛ لأنها عارضة، فاللام في حكم الساكنة، والساكن لا يدغم فيه، من هنا جاء إنكار هذه القراءة، وقد أجيب عن ما سبق بأن الممتنع في هذا النوع من الإدغام هو ما يدغم في ساكن حقيقي؛ أما ما هو ساكن تقديرًا فلا، كما أنه ليس كل عارض لا يعتد به، ولا ذلك بمجمع عليه؛ فقد حكى المازني وغيره من قول العرب (لحمر جاء)، ويعنون الأحمر، فاعتدوا بحركة اللام، وابتدأوا بها، واستغنوا بها عن همزة الوصل، ولو كانت في تقدير السكون لكان يجب ألا تحذف الهمزة، فإذا كانت حركة اللام معتدًّا بها في (عاد الأولى)

---

(1) التيسير/ 122، والإتحاف/ 60، الوافي/ 107.

(2) الحجة لابن خالويه/ 184.

(3) النشر 1/ 410، الأتحاف/ 60.

(4) النجوم/ 91.

جاز إدغام التنوين فيها؛ لأنه إدغام ساكن في متحرك، وقد حكى أبو عمرو بن العلاء إدغام مثل ذلك في قول العرب: (رأيت زيادًا لعجم) في (زيادًا الأعجم) (1).

وذكر الرضي أنه قد اعتد بحركة اللام، وإن كان على الوجه الأقل؛ لغرض التحفيف بالإدغام في هذه القراءة (2).

ومما تجدر الإشارة إليه أن نقل الحركة، بالإضافة إلى كونه نوعًا من أنواع تخفيف الهمز المفرد - فإنه لغة لأهل الحجاز، قال سيبويه: (وتقول "اقري باك" السلام، بلغة أهل الحجاز؛ لأنهم يخففونهما معًا، فإنما قلت اقري، ثم جئت بالأب، فحذفت الهمزة وألقيت الحركة على الباء) (3)، وقيل: لغة لأهل المدينة (4).

الهمز والتخفيف بين قراءة الإمام نافع ولغة أهل الحجاز:

كان ما سبق عرضًا لظاهرة تخفيف الهمز وتحقيقه عند الإمام نافع، وقد ظهر من خلال هذا العرض أن مجموع الكلمات المهموزة التي خففها الإمام نافع أكثر مما حققها، وقد ثبت ذلك من الروايتين؛ رواية ورش ورواية قالون، غير أن التخفيف جاء في رواية ورش أكثر منه في رواية قالون، وقد استخدم الإمام نافع ألوانًا متعددة في التخفيف، مثل: التسهيل بين بين، وإدخال ألف بين الهمزة المحققة والمسهلة، والإسقاط، والإبدال، ونقل الحركة.

ولعل كثرة التخفيف الوارد في القراءة راجعة إلى أن الإمام نافعًا حجازي، ومن المتعارف عليه أن مجموع أهل الحجاز يخففون الهمز، ويعزز هذا ما يأتي:

---

(1) بتصرف من: الكشف 1/ 92، ومشكل إعراب القرآن 2/ 334، والبيان في غريب إعراب القرآن 2/ 401، وإبراز المعاني/ 162.

(2) شرح الشافية3/ 52.

(3) الكتاب 3/ 550.

(4) في اللهجات العربية/ 112.

1- ذكر مكي بن أبي طالب أن التخفيف هو لغة أهل الحجاز [1].

2- قال أبو زيد: أهل الحجاز وهزيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون، وقف عليها عيسى بن عمر، فقال: ما آخذ من قول تميم إلا بالنبر، وهم أصحاب النبر، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا [2].

وقد فسر الدكتور/ إبراهيم أنيس هذا الاضطرار الوارد في قول عيسى بن عمر بأنهم كانوا يهمزون حين يلجأون إلى اللغة النموذجية، وفي المجال الجدي من القول، فحينئذ يخرجون عن عادتهم وسليقتهم في تسهيل الهمز [3].

3- روي عن أمير المؤمنين سيدنا علي -كرم الله وجهه- أنه قال: نزل القرآن بلسان قريش، وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جبرائيل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ نزل بالهمزة على النبي ﷺ ما همزنا [4].

4- قال صاحب كتاب المباني في نظم المعاني: فأما الهمز فإن من العرب من يستعمله -وهم تميم ومن يوافقها في ذلك- ومنهم من يقل استعمالهم له -وهم هذيل وأهل الحجاز[5].

5- قال أبو عمر بن عبد البر: قول من قال: نزل القرآن بلغة قريش معناه عندي في الأغلب؛ لأن لغة غير قريش موجودة في جميع القرآن؛ من تحقيق الهمز ونحوها، وقريش لا تهمز [6].

---

(1) الكشف 1/ 80.

(2) لسان العرب 1/ 26 (حرف الهمزة).

(3) في اللهجات العربية، د. أنيس/ 79.

(4) شرح الشافية 3/ 32.

(5) مقدمتان في علوم القرآن/ 282.

(6) البرهان في علوم القرآن 1/ 284.

6- ورد أن جبريل من غير همز كقنديل هي لغة أهل الحجاز، وهي قراءة نافع، أما جبرئيل بالهمز -كعنتريس- فهي لغة تميم وقيس وكثير من أهل نجد [1].

7- روى ابن منظور أنه لما حج المهدي قدّم الكسائي يصلي بالمدينة، فهمز، فأنكر أهل المدينة عليه، وقالوا: تنبر في مسجد رسول الله ﷺ بالقرآن [2]؟!

من هذا كله يتضح أن هذه الكثرة الواردة في تخفيف الهمز في قراءة الإمام نافع جاءت متمشية مع ميل البيئة الحجازية -التي ينتمي إليها الإمام نافع- إلى تخفيفه في نطقها.

***

(1) البحر 1/ 318.

(2) لسان العرب 6/ 4323 (مادة نبر).

الفصل الثالث
الفتح والإمالة

وهما ظاهرتان لغويتان وردتا في القراءات القرآنية، وتناقلهما القراء؛ كما أنهما (لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم) [1].

أولًا: الفتح: وهو أحد الحركات الثلاثة في اللغة العربية، وهي الفتح والضم والكسر. وجاء في القاموس أن (فتح كمنح: ضد أغلق) [2].

وعرفه القراء بأنه (عبارة عن فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف، وهو فيما بعده ألف أظهر)[3]، ومن المعروف أن وضع اللسان مع الفتحة يكاد يكون مستويًا في قاع الفم، مع ارتفاع خفيف في وسطه)[4].

أقسام الفتح: ينقسم الفتح عند علماء القراءات إلى قسمين:

القسم الأول: الفتح الشديد: وهو نهاية فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف، والقراء يعدلون عنه ولا يستعملونه، وأكثر ما يوجد في ألفاظ أهل خراسان، ومن قرب منهم، وهو في القراءة مكروه ومعيب.

القسم الثاني: الفتح المتوسط: وهو ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة، وهو الذي يستعمله أصحاب الفتح من القراء [5].

---

(1) النشر 2/ 30.

(2) القاموس المحيط 1/ 239، مادة فتح.

(3) النشر 2/ 29.

(4) انظر أصوات اللغة العربية، د. عبد الغفار هلال/ 140، وعلم اللغة العام، القسم الثاني: الأصوات/ 197.

(5) الموضح 3/ أ، وإبراز المعاني/ 203-204.

ويطلق على الفتح: النصب [1]، وذكر ابن الجزري أنه يقال للفتح في القسم الثاني: الترقيق، وقد يقال له: التفخيم، بمعنى أنه ضد الإمالة، أما الفتح في القسم الأول فهو التفخيم المحض، أي الممنوع في القراءة [2].

ثانيًا: الإمالة: وهي في اللغة: مصدر أملت الشيء إمالة، إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها، من مال الشيء يميل ميلًا، إذا انحرف عن القصد [3].

أما في الاصطلاح فقد عرفها القدماء من القراء والنحاة بأكثر من تعريف، فعرفها الإمام الداني [4] وأبو شامة [5] بأنها تقريب الفتحة من الكسرة، والألف الساكنة من الياء، وعرفها مكي بن أبي طالب [6] بأنها تقريب الألف نحو الياء والفتحة التي قبلها نحو الكسرة، وعرفها القسطلاني [7] وابن الجزري [8] بأنها أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، وعرفها المبرد [9] بأنها أن تنحو بالألف نحو الياء، وعرفها ابن الحاجب [10] والجرجاني [11] بأنها أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة.

---

(1) الكتاب 4/ 129، والحجة للفارسي 1/ 288.

(2) انظر النشر 1/ 30.

(3) شرح التصريح 2/ 446.

(4) الموضح 3/ 1.

(5) إبراز المعاني/ 152.

(6) الكشف 1/ 168.

(7) لطائف الإشارات 1/ 233.

(8) النشر 2/ 30.

(9) المقتضب 3/ 42.

(10) الشافية 3/ 4.

(11) التعريفات/ 31.

وليس هناك فرق بين هذه التعريفات؛ فبعضهم عبر (بتقريب)، وبعضهم عبر (بأن تنحو)، ولا فرق بينهما، ويؤيد ذلك -من وجه آخر- ما ورد من أنه (لا يمكن أن ينحى بالألف نحو الياء حتى ينحى بالفتحة قبلها نحو الكسرة؛ حتى يحصل التناسب) [1].

أقسام الإمالة: تنقسم الإمالة عند علماء القراءات إلى قسمين:

القسم الأول: إمالة شديدة: وهي تقريب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء من غير قلب خالص، ولا إشباع مبالغ فيه.

القسم الثاني: إمالة متوسطة: وهي ما بين الفتح المتوسط والإمالة الشديدة [2]، ويطلق على الإمالة في القسم الأول: الكبرى [3]، والبطح، والإضجاع[4]، والمحضة، وفي القسم الثاني: التقليل، والتلطيف، وبين بين [5]، والصغرى [6]، وذكر الإمام الداني أن المصنفين من القراء المتقدمين -وغيرهم- قد يعبرون عن هذين الضربين من الممال بالكسر مجازًا واتساعًا، كما ذكر الداني أيضًا أن ذلك كله حسن مستعمل؛ بدليل تسمية العرب الشيء باسم ما هو منه، وما قاربه، وكان بسبب منه وتعلق [7] به.

والإمالة في كلا القسمين جائزة في القراءة، وجارية في لغة العرب [8].

---

(1) ارتشاف الضرب 1/ 238، والهمع 2/ 200.

(2) الموضع 3/ 1، وإبراز المعاني/ 204.

(3) الوافي/ 140.

(4) (تسمى بالبطح والإضجاع لأنك لما قربت الفتحة من الكسرة والألف من الياء، فكأنك بطحت الفتحة والألف، أي رميتها وأضجعتها إلى الكسرة). انظر: النجوم/ 116، وأصل بطح الشيء: إلقاؤه ورميه، ويلزمه إمالته). حاشية الصبان على شرح الأشموني 4/ 220.

(5) النشر 1/ 30.

(6) الإتحاف/ 74.

(7) الموضح 3/ 1.

(8) النشر 1/ 30، وانظر: إبراز المعاني/ 204.

الفتح والإمالة عند المحدثين من علماء الأصوات:

ذكر الدكتور/ إبراهيم أنيس أن الفتح والإمالة صوتان من أصوات اللين، سواء أكانا قصيرين أم طويلين، ولا فرق بين القصيرة والطويلة إلا في الكمية؛ فمخرج الفتحة ووضع اللسان معها هو نفسه مخرج ألف المد ووضع اللسان معها، والفرق بينهما فرق في الكمية، وكذلك الكسرة وياء المد متماثلتان في المخرج، ووضع اللسان، فلا فرق إذن بين أن تمال الفتحة أو تمال ألف المد؛ لأن العملية العضوية في الحالتين واحدة [1].

واللسان مع الفتح -كما ذكرت سابقًا- يكاد يكون مستويًا في قاع الفم؛ فإذا أخذ في الصعود نحو الحنك الأعلى، بدأ حينئذ ذلك الوضع الذي يسمى بالإمالة، وأقصى ما يصل إليه أول اللسان نحو الحنك الأعلى هو ذلك المقياس الذي يسمى عادة بالكسرة -طويلة كانت أو قصيرة-؛ فهناك إذن مراحل بين الفتح والكسر، لا مرحلة واحدة. من أجل ذلك كان القدماء يقسمون الإمالة إلى نوعين: إمالة خفيفة، وإمالة شديدة، فالفرق بين صاحب الفتح وصاحب الإمالة ليس إلَّا اختلافًا في وضع اللسان مع كل منهما حين النطق بهذين الصوتين، واللسان في حالة الإمالة أقرب إلى الحنك الأعلى، منه في حالة الفتح [2].

حكم الإمالة من حيث الوجوب والجواز:

ذهب كثير من القراء والنحاة إلى أن الإمالة جائزة لا واجبة، وجعلوا أسبابها مجوزة لا موجبة، ذاهبين إلى أن كل ممال يجوز تفخيمه؛ فممن ذهب إلى ذلك من القراء ابن القاصح[3]، ومن النحاة الرضي [4] وابن يعيش [5] والأشموني [6] والسيوطي [7].

---

(1) في اللهجات العربية/ 64.

(2) السابق/ 64-65.

(3) انظر: سراج القارئ/ 102.

(4) انظر: شرح الشافية 3/ 5.

(5) انظر: شرح المفصل 9/ 54.

(6) انظر: شرح الأشموني 4/ 221.

(7) انظر: الهمع 2/ 200.

ويبدو الحكم بجواز الإمالة واضحًا في مجال القراءات القرآنية؛ فكثير من الأئمة الذين أُخذت عنهم القراءات القرآنية قد ورد عنهم الوجهان في كثير مما روي عنهم، ومن هؤلاء الإمام نافع، وسيتضح ذلك عند عرض مذهبه في الفتح والإمالة -إن شاء الله-، أما بعيدًا عن مجال القراءات القرآنية، فقد أنكر أحد الباحثين المحدثين الحكم بجواز الإمالة، فقال: (لا نستطيع أن نتصور كيف جعل النحاة الإمالة من الأمور الجائزة؛ فقد قرروا أن كل ممال يجوز فتحه، ولو صح هذا القول لأمكن أن تتصور أن من القبائل من كانوا يميلون ويفتحون كما تشاء لهم أهواؤهم، وذلك أمر لا يقبله اللغوي الحديث؛ إذ ليس الأمر أمر مواضعة مقصودة متعمدة، وإنما هو عادة لكل قبيلة، فتلك التي تميل لا تستطيع غير الإمالة، وتلك التي تفتح لا تطاوعها ألسنتها بغير الفتح، فالمسألة لا تعدو أن تكون عادة ككل العادات اللغوية، يتوارثها الخلف عن السلف دون شعور بها، فكان واجب النحاة أن يقولوا إن الإمالة لا مفر منها عند تلك القبيلة التي تميل في كلامها، والفتح واجب عند من لا يستطيعون غيره، كمعظم الحجازيين، أما إذا كان النحاة قد أرادوا بجواز الإمالة أنه يجوز لنا حين نقرأ القرآن الإمالة أو الفتح، فهذا شيء آخر، لا نعرض له بشيء هنا) (1).

أسباب الإمالة:

قال ابن الجزري: (قالوا: هي عشرة، ترجع إلى شيئين؛ أحدهما: الكسرة، والثاني: الياء) (2)، وهذه الأسباب العشرة هي:

1- إمالة من أجل كسرة متقدمة، نحو: كتاب وحساب.

2- إمالة من أجل ياء متقدمة، سواء لاحقت الألف أم فصل بينهما بحرف أو بحرفين، نحو: الحياة وشيبان، ويدنا.

3- إمالة من أجل كسرة متأخرة عن الألف، نحو: عابد، وقد تكون الكسرة عارضة، نحو: من الناس، وفي النار؛ لأن حركة الإعراب غير لازمة.

(1) الدكتور/ إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية/ 69.
(2) النشر 2/ 32.

4- إمالة من أجل ياء متأخرة عن الألف، نحو: مبايع.

5- إمالة من أجل كسرة مقدرة في المحل الممال، نحو: خاف، وأصله خوف -بكسر عين الكلمة وهي الواو- فقلبت الواو ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

6- إمالة من أجل الياء المقدرة في المحل الممال، نحو: يخشى والهدى، تحركت الياء في ذلك وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا.

7- إمالة من أجل كسرة تعرض في بعض أحوال الكلمة، نحو: طاب وجاء؛ لأن الفاء تكسر من ذلك إذا اتصل بها الضمير المرفوع من المتكلم والمخاطب ونون جماعة الإناث.

8- إمالة من أجل ياء تعرض في بعض الأحوال، نحو: تلا وغزا، والألف فيهما منقلبة عن واو (التلاوة والغزو)، وإنما أميلت في لغة من أمالها لأنك تقول إذا بنيت الفعل للمفعول تُلي وغُزي.

9- إمالة من إجل الإمالة، نحو إمالة (تراءا)، أمالوا الألف الأولى من إجل إمالة الألف الثانية المنقلبة عن الياء، وكإمالة الضحى والقوى؛ بسبب إمالة رءوس الآي قبل وبعد.

10- إمالة من أجل الشبه؛ كإمالة ألف التأنيث في نحو (الحسنى)، وألف الإلحاق في نحو (أَرطى)؛ لشبه ألفيهما بألف الهدى المنقلبة عن الياء [1].

وذكر ابن الجزري سببين آخرين من أسباب الإمالة، هما:

1- الإمالة من أجل كثرة الاستعمال؛ كإمالتهم الحجاج علمًا لكثرته في كلامهم.

2- الإمالة من أجل الفرق بين الاسم والحرف؛ كقولهم باء وتاء في حروف المعجم، أي بالإمالة؛ لأنها أسماء ما يلفظ به، وليست مثل ما ولا، وغيرها من الحروف المبنية على

---

(1)انظر: النشر 2/ 32-34.

السكون، وإنما جاءت كسائر الأسماء (1). وذكر الدكتور/ إبراهيم أنيس أن قواعد النحاة في باب الإمالة يمكن إرجاعها إلى عاملين رئيسين، هما:

1- الأصل اليائي.

2- الانسجام بين أصوات اللين.

كما ذكر أن القدماء من علماء العربية قد اعترفوا بالانسجام بين أصوات اللين، وسموه في باب الإمالة بالتناسب (2).

فائدة الإمالة:

الإمالة ضرب من ضروب التأثر الذي تتعرض له الأصوات حين تتجاور أو تتقارب(3)، وتظهر فائدتها في تناسب الأصوات، وتقريب بعضها من بعض، وصيرورتها من نمط واحد(4)؛ وذلك لأن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان؛ فلهذا أمال من أمال، وأما من فتح فإنه راعى كون الفتح أمتن، أو أنه الأصل (5).

كما أن الإمالة أو الانسجام بين الأصوات يؤدي إلى توفير الجهد العضوي؛ (لأن الانتقال من الكسر إلى الفتح -أو بالعكس- يتطلب مجهودًا عضويًّا أكبر مما لو انسجمت أصوات اللين بعضها مع بعض بأن تصبح متشابهة (6).

موانع الإمالة:

الحروف التي تمنع الإمالة ثمانية أحرف، هي أحرف الاستعلاء السبعة، المجموعة في قولهم: (خص ضغط قظ)، أما الحرف الثامن فهو الراء غير المكسورة (7):

(1) انظر: النشر 2/ 32، 34، 35

(2) انظر: في اللهجات العربية/ 68.

(3) اللهجات العربية في القراءات القرآنية/ 134.

(4) انظر: شرح المفصل 9/ 145، وشرح الأشموني 4/ 233، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 4/ 220.

(5) النشر 2/ 35.

(6) في اللهجات العربية/ 67.

(7) انظر شرح الأشموني 4/ 226.

أولًا: حروف الاستعلاء: وتمنع هذه الحروف إمالة الألف في الحالات الآتية:

1- إذا وقع حرف قبل الألف، والألف تليه، نحو قاعد، وغائب، وخامد، وصاعد، وطائف، وضامن، وظالم. قال سيبويه: ولا نعلم أحدًا يميل هذه الألفات إلا من لا يؤخذ بلغته [1]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن حرف الاستعلاء المتقدم يكف سبب الإمالة، ما لم يكن مكسورًا أو ساكنًا إثر كسر -كما سيأتي- [2].

2- إذا وقع حرف الاستعلاء بعد الألف واتصل بها، نحو: ناقد، وعاطس، وعاصم[3].

3- إذا وقع حرف الاستعلاء بعد الألف، وفصل بينه وبين الألف بحرف، نحو: ناقخ، ونابغ، وناهض. قال سيبويه: اعلم أن هذه الألفات لا يميلها أحد إلا من لا يؤخذ بلغته[4].

4- إذا وقع حرف الاستعلاء بعد الألف وفصل بينه وبين الألف بحرفين، نحو: مناشيط ومنافيخ، ومعاليق، ومواعيظ. وقد نقل سيبويه الإمالة في ذلك؛ لتراخي المانع؛ لكنه قال إنها لغة قليلة [5]. وقد جزم المبرد بالمنع في ذلك [6]؛ لكنه محجوج بنقل سيبويه[7].

وقد ذكر سيبويه السبب في عدم إمالة الألف مع حروف الاستعلاء، فقال:

(وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها، كما غلبت الكسرة عليها في مساجد ونحوها، فلما

---

(1) الكتاب 4/ 228-229.
(2) وانظر: شرح الأشموني 4/ 227، والتوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل 2/ 459.
(3) الكتاب 4/ 129.
(4) الكتاب 4/ 129، وانظر: شرح الأشموني 4/ 227.
(5) بتصرف من الكتاب 4/ 130، ارتشاف الضرب 1/ 239، وشرح الأشموني 4/ 227.
(6) المقتضب 3/ 47، وارتشاف الضرب 1/ 239.
(7) شرح الأشموني 4/ 227.

كانت الحروف مستعلية وكانت تستعلي، وقربت من الألف، كان العمل من وجه واحد أخف عليهم، كما أن الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم، فيدغمونه [1]).

وقال ابن الأنباري: إن الإمالة تقتضي الانحدار، وهذه الحروف تقتضي التصعيد، وذلك صعب ثقيل [2]، كما ذكر الأشموني أن هذه السبعة تستعلي إلى الحنك، فلم تمل الألف معها؛ طلبًا للمجانسة[3].

بقي أن أذكر أن الألف تمال مع حرف الاستعلاء، وذلك فيما يأتي:

1- إذا وقع حرف الاستعلاء قبل الألف بحرف، وكان مكسورًا، نحو: القفاف، والطناب، والضعاف، والقباب. قال سيبويه في تعليل ذلك: لأنه ليس بمنزلة ما يكون بعد الألف؛ لأنهم يضعون ألسنتهم في موضع المستعلية، ثم يصوبون ألسنتهم، فالانحدار أخف عليهم من الإصعاد [4].

2- إذا كان أول الحرف مكسورًا وبين الكسرة والألف حرفان؛ أحدهما ساكن، والساكن أحد حروف الاستعلاء. قال سيبويه في تعليل ذلك: لأنك كنت ستميل لو لم يدخل الساكن للكسرة، فلما كان قبل الألف بحرف مع حرف تمال معه الألف، صار كأنه هو المكسور. وقد ذكر سيبويه النصب في ذلك، قال: لأن حرف الاستعلاء جاء ساكنًا غير مكسور، وبعده الفتح، فلما جاء مسكنا تليه الفتحة، صار بمنزلته لو كان متحركًا بعد الألف، ثم قال سيبويه: وكلاهما عربي له مذهب [5]. كما ذكر الرضي في ذلك أيضًا أن

(1) الكتاب 4/ 129.
(2) أسرار العربية/ 408.
(3) شرح الأشموني 4/ 226.
(4) انظر: الكتاب 4/ 130.
(5) انظر: الكتاب 4/ 130-131.

بعض العرب لا يعتد بحرف الاستعلاء؛ لكونه بالسكون كالميت المعدوم، فيميل، وبعضهم يعتد به؛ لكونه أقرب إلى الألف من الكسرة الطالبة للإمالة [1].

ثانيًا: الراء: وصوت الراء صوت مكرر؛ (لأن التقاء طرف اللسان بحافة الحنك الأعلى مما يلي الثنايا العليا يتكرر في النطق بها، كأنما يطرق طرف اللسان حافة الحنك طرقًا يسيرًا لينًا مرتين أو ثلاثًا) [2].

وقد نبه لذلك سيبويه، فقال: (إنك إذا تكلمت بالراء خرجت كأنها مضاعفة، والوقف يزيدها إيضاحًا) [3]، والراء تمنع إمالة الألف؛ لكن يشترط فيها لكي تكون مانعة من الإمالة أن تكون غير مكسورة [4]؛ وذلك (لأن الراء حرف مكرر؛ فضمتها كضمتين، وفتحتها كفتحتين، وكسرتها ككسرتين، فصارت غير المكسورة كحرف الاستعلاء؛ لأن تكرر الضم والفتح خلاف الإمالة، فتقول: هذا راشد، وهذا فراش، وهذا حمار، ورأيت حمارًا، فيغلب غير المكسورة سبب الإمالة، أي الكسرة المتقدمة والمتأخرة) [5].

أما إذا كانت الراء مكسورة فتمال الألف حينئذ، سواء كان أول الكلمة مكسورًا أو مفتوحًا أو مضمومًا، وذلك مثل: من حِمارك، ومن عَوار، ومن المُعار [6].

مذهب الإمام نافع في الفتح والإمالة: يكاد ينحصر ما ورد عن الإمام نافع في هذه الظاهرة فيما يأتي:

أولًا: ذوات الياء: والمراد بها كل ألف انقلبت عن الياء، أو ردت إليها، أو رسمت بها[7]، وتعرف ذوات الياء من الأسماء بالتثنية، ومن الأفعال بإسناد الفعل إلى المتكلم أو

---

(1) انظر: شرح الشافية 3/ 17-18.
(2) الأصوات اللغوية/ 66.
(3) انظر: الكتاب 4/ 136.
(4) انظر: شرح الأشموني 4/ 228.
(5) شرح الشافية 3/ 20-21.
(6) انظر: الكتاب 4/ 136.
(7) الإتحاف/ 80.

المخاطب، فإذا ظهرت الياء فهي أصل الألف، وإذا ظهرت الواو فهي الأصل، فاليائي من الأسماء مثل المولى والفتى، تقول في تثنيته المولیان والفتيان، والواوي من الأسماء مثل الصفا وعصا، تقول في تثنيته صفوان وعصوان، واليائي من الأفعال مثل: أتى ورمى، تقول حين إسناده: أتيت ورميت، والواوي من الأفعال مثل: دعا وعفا، تقول فيه: دعوت وعفوت[1].

وقد ذكر القراء أن ذوات الياء تشمل ما يأتي:

1- كل ألف متطرفة منقلبة عن ياء في الأسماء والأفعال؛ فمثالها في الأسماء الهدى، والهوى، والأعلى، ومثالها في الأفعال: أتى، وسعى، ورمى [2].

2- إذا زاد الواوي على ثلاثة أحرف فإنه يصير بتلك الزيادة يائيًّا، وذلك كالزيادة في الفعل بحروف المضارعة وآلة التعدية، وغيره، نحو: ترضى، ويزكي، وفأنجاه. ومن ذلك أفعل في الأسماء، نحو: أزكى، وأعلى؛ لأن لفظ الماضي من ذلك كله تظهر فيه الياء إذا رددت الفعل إلى نفسك، وأما فيما لم يسم فاعله نحو يدعى؛ فلظهور الياء في دعيت ويدعيان [3].

3- ألفات التأنيث: وهي كل ألف زائدة رابعة فصاعدا، دالة على مؤنث حقيقي أو مجازي، وتكون في موزون (فعْلى) بضم الفاء أو كسرها أو فتحها، نحو: طوبى، وإحدى، والسلوى [4]. وقد ألحق القراء بمضموم التاء كلمة موسى، وبمفتوحها كلمة يحيى، وبمكسورها كلمة عيسى.

قال أبو شامة: (وقد التحق بهذا الباب موسى وعيسى ويحيى، وهو مذهب القراء اعتمادًا على أنها فُعلى وفِعلى وفَعلى) [5]، وقد ورد أن هذه الألفاظ الثلاثة أعجمية لا توزن،

---

(1) انظر: النشر 2/ 36، والإتحاف/ 75.

(2) النشر 2/ 35-36.

(3) النشر 1/ 36، وانظر: النجوم 120-121.

(4) الإتحاف/ 75.

(5) إبراز المعاني/ 208.

إلا أن بعضهم ذكر أنها قد توزن؛ لكونها قربت من العربية بالتعريب، فجرى عليها شيء من أحكامها، وعليه يحمل القول بأنها على وزن فُعلى وفِعلى وفَعلى [1]. ومما يقوي الإمالة في هذه الألفاظ الثلاثة رسمها بالياء، فقد ذكر البنا الدمياطي: (أنها مندرجة عند حمزة ومن معه تحت أصل ما رسم بالياء) [2].

كذلك تكون ألف التأنيث في موزون (فعالى)، سواء كان مضموم الفاء نحو كسالى أو مفتوحها، نحو: اليتامى والأيامي [3].

وقد دخلت الإمالة ألفات التأنيث (لأنها في منزلة ما هو من بنات الياء؛ لأنها تئول إلى الياء في التثنية والجمع، فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء، تقول في سكرى وأخرى: سكريان وأخريان، وسكريات وأخريات، فتظهر الياء في التثنية والجمع) [4]، كما ورد أن ألف التأنيث تمال لأن التأنيث له الكسر [5]، وذكر الفارسي أن إمالة ألف التأنيث وترك إمالتها جميعًا كثيران [6].

4- كل ما رسم في المصحف بالياء من الألفات، وإن لم تكن الياء أصله؛ اتباعًا للرسم، ولأنها قد تعود إلى الياء في صورة [7]، ويشمل ذلك ما يأتي:

(أ) الألف المنقلبة عن واو المرسومة في المصحف ياء: وذلك مثل القوى في قوله تعالى: ﴿ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴿٥﴾ ﴾ [النجم: 5].

والضحى في قوله تعالى: ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ﴿١﴾ ﴾ [الضحى: 1].

---

(1) انظر: الإتحاف/ 75-76.

(2) الإتحاف/ 75، وانظر: الوافي/ 141.

(3) النشر 2/ 36، والوافي/ 141.

(4) بتصرف من: الكتاب 4/ 120، والموضح 6/ ب، 7/ أ، وشرح الأشموني 4/ 222.

(5) القصد النافع/ 98.

(6) الحجة 1/ 288.

(7) إبراز المعاني/ 209.

وسجى في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢﴾ [الضحى: 2].

وضحاها في قوله تعالى: ﴿وَأَغۡطَشَ لَيۡلَهَا وَأَخۡرَجَ ضُحَىٰهَا ۝٢٩﴾ [النازعات: 29].

والأمثلة السابقة قد وقعت رءوس آيات، أما مثال ما لم يقع رأس آية، فهو ضحى -حين الوقف عليه- وجاء في قوله تعالى: ﴿ضُحًى وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ۝٩٨﴾ [الأعراف: 98]، والألف في الأمثلة السابقة أصلها الواو، ورسمت في المصحف[1] بالياء.

قال مكي في علة إمالة هذا النوع: (إن لغة كثير من العرب أن يثنوا ما كان من الأسماء من ذوات الواو مضموم الأول أو مكسورة بالياء، فيقولون في تثنية ضحى: ضحيان، والعرب تفر من الواو إلى الياء في كثير من الكلام، نحو: ميت وهين وشبهه كثير، فأمالوا هذه الأفعال من ذوات الواو والأسماء؛ فرارًا من الواو إلى الياء، فأتوا بلفظ يدل على الياء، وهو الإمالة [2]، وأضاف ابن الجزري سببًا آخر لإمالة ما وقع منها رأس آية، فذكر أنها أميلت للتناسب [3].

(ب) الألف المجهولة الأصل، المرسومة في المصحف ياء، كالألف في متى وبلى وأنى الاستفهامية، وتعرف بصلاحية كيف أو أين أو متى مكانها [4]، وأمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلۡفَتۡحُ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ۝٢٨﴾ [السجدة: 28]، وقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ وَهُوَ ٱلۡخَلَّٰقُ ٱلۡعَلِيمُ ۝٨١﴾ [يس: 81]، وقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ شِئۡتُمۡ﴾ [البقرة: 223]، وقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: 37].

---

(1) انظر: النجوم/ 121، 126.
(2) الكشف 1/ 190-191.
(3) بتصرف من النشر 2/ 37.
(4) النجوم/ 121، وشرح النظم الجامع/ 61.

وأود هنا أن أنبه إلى شيء مهم، هو أن الإمالة تقع غالبًا في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة؛ وذلك لقوة الأسماء وتصرف الأفعال، أما الحروف فإنها لا تمال؛ لجمودها وضعفها، وأن ألفاتها غير منقلبة عن شيء، وما أميل من الحروف فهو قليل جدًّا؛ بحيث لا ينقاس؛ بل يقتصر فيه على مورد السماع [1]، أما الأسماء غير المتمكنة فهي لعدم تصرفها تكون كالحرف، إن سمي بها كانت كالحروف المسمى بها، إن كان فيها سبب الإمالة أميلت[2].

وقال سيبويه: (ومما لا يميلون ألفه (حتى وأما وإلا)، فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء نحو: حبلى وعطشى، قال الخليل: لو سميت رجلًا بها وامرأة جازت فيها الإمالة) [3].

ومن الحروف القليلة جدًّا التي دخلتها الإمالة (بلى)، وهي مع كونها مرسومة في المصحف بالياء -كما ذكرت سابقًا- إلا أنَّ الإمالة دخلتها مع أنها حرف؛ (لجواز السكوت عليها، وتضمنها معنى الجملة؛ إذ تقول في جواب من قال: أما قام زيد: بلى، أي: بلى قام)[4]، فلما نابت (بلى) عن الجمل صار لها بذلك مزية على غيرها [5]، وقال الإمام الداني: إنها أشبهت الاسم في جواز الوقف عليها في الجواب، ووجود الفائدة مع ذلك، كما يوقف على الاسم كقول القائل: ألست أخاك؟، وأليس زيد في الدار؟، فيقول المجيب: بلى، كما تقول: من أخوك؟ ومن في الدار؟ فيقول المجيب: زيد، فلما أشبهت الاسم أميلت؛ لتدل إمالتها على تلك المشابهة، وليكون فرقًا بينها وبين ما كان من حروف المعاني، نحو: إلا وما ولا، وما أشبهه [6].

---

(1) انظر: الموضح 7/ أ، ولطائف الإشارات/ 233/ ب.
(2) انظر: شرح الشافية 3/ 27.
(3) الكتاب 4/ 135.
(4) شرح الشافية 3/ 26-27.
(5) انظر: شرح الأشموني 4/ 232.
(6) انظر: الموضح 63/ أ، ب.

وذكر الكوفيون أن إمالة بلى لأن الألف التي في آخرها للتأنيث بمنزلتها في حبلى وسكرى [1].

وقال مكي: (فأما بلى فهي حرف لكن أصلها بل، ثم زيدت الألف؛ للوقوف عليها، فأشبهت ألف التأنيث، فأميلت كما تمال ألف التأنيث، وقد قيل: إنها ألف تأنيث على الحقيقة، دخلت لتأنيث الأداة، أو لتأنيث الكلمة، أو لتأنيث اللفظة) [2].

وأما متى وأنى فمع كونهما أسماء غير متمكنة، وهما للاستفهام، إلا أنهما يمالان، وإن لم يُسم بهما؛ لإغنائهما عن الجملة؛ وذلك لأنك تحذف معهما الفعل، كما تقول: متى؟ لمن قال: سار القوم [3]. قال مكي: إن متى وأنى ظرفان، فهما أدخل في الأسماء من كونهما في الحروف، ولما كتبا في المصحف بالياء أميلا؛ لتدل الإمالة على أن حكمهما حكم الأسماء الممالة، وأنهما في الخط بالياء [4].

وذكر الداني أن الإمالة في (أنى) لأن ألفها للتأنيث [5]، وقال أبو شامة: (فأما أنى فكان ابن مجاهد يختار أن يكون وزنها (فَعْلى)، فقال الداني: وزنها (فَعْلى)، وهو كقولهم ليلة غمى، إذا كان على السماء غيم) [6].

(ج) الألف في (يا ويلتي) من قوله تعالى: ﴿قَالَ يَـٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَـٰذَا ٱلْغُرَابِ﴾ [المائدة: 31]، وفي (يا أسفى) من قوله تعالى: ﴿وَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَـٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: 84]، وفي (يا حسرتى) من قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَـٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّـٰخِرِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [الزمر: 56].

---

(1) الموضح 63/ ب.
(2) الكشف 1/ 198.
(3) انظر: شرح الشافية 3/ 27.
(4) الكشف 1/ 190.
(5) الموضح 75/ أ، ب.
(6) إبراز المعاني/ 208.

فهذه الألفاظ الثلاثة جاءت ألفاتها مرسومة في المصاحف بالياء [1]، قال: أبو شامة: وهي مع كونها مرسومة بالياء، فإنها منقلبة عن ياء الإضافة، فقويت الإمالة فيها [2].

ومما تجدر الإشارة إليه أن القراء قد استثنوا من المرسوم بالياء في المصحف خمس كلمات، ذكروا أنهنَّ مفتوحات بإجماع، وهذه الكلمات هي: لدى، وزكى، وحتى، وإلى، وعلى [3]. فالاسم (لدى) ألفه مجهولة الأصل [4]، وقد جاء في موضعين؛ رسم في أحدهما[5] بالألف، وهو قوله تعالى: ﴿لَدَا ٱلْبَابِ﴾ [يوسف: 25]، ورسم بالياء في ثانيهما، وهو قوله تعالى: ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: 18]، وكان اتباعًا لرسم المصحف ألا يمال في الموضع الأول ويمال في الموضع الثاني، ولكنه لم يمل في كليهما [6]؛ وذلك حتى يجري مجرى واحدًا [7].

أما الفعل (زكى) فجاء في قوله تعالى: ﴿مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: 21]، وهو من ذوات الواو؛ بدليل قولك زكوت، فلم يمله أحد تنبيهًا على ذلك [8].

أما (حتى وإلى وعلى) فهي حروف، وقد ذكرت أن الإمالة في الحروف قليلة جدًّا؛ (فهي لا حظ لها في الإمالة بطريق الأصالة) [9].

---

(1) انظر: النشر 2/ 37، وسراج القارئ/ 104.
(2) إبراز المعاني/ 210، وانظر: القصد النافع/ 93.
(3) انظر: التيسير/ 46، وتحبير التيسير/ 67.
(4) لطائف البيان في رسم القرآن/ 51.
(5) انظر: شرح النظم الجامع/ 62.
(6) انظر: رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات/ 71.
(7) إبراز المعاني/ 210، والنجوم/ 121.
(8) انظر: سراج القارئ/ 104، والوافي/ 143.
(9) إبراز المعاني/ 210.

كما ورد أن عدم إمالتها لأن ألفها لا تكون عن ياء، ولا تجاور كسرة، فإن سمي بها أميلت [1]؛ لأنها في هذه الحالة تكون قد خرجت من حكم الحرفية، يوجبها ما يوجب الإمالة للأسماء، ويمنعها ما يمنع الإمالة للأسماء [2].

وبعدُ، فجميع ما كان من ذوات الياء، سواء انقلبت ألفه عن الياء أو ردت إليها أو رسمت بها -ما عدا ما تقدم استثناؤه من المرسوم في المصحف بالياء- فقد جاء عن نافع من رواية ورش فيه وجهان: الفتح والإمالة بين بين [3]. قال أبو شامة: (والوجهان جاريان له في ذوات الياء، والصحيح وجه بين بين، وعليه الأكثر) [4].

وقد روى قالون الإمالة عن نافع في ذلك أيضًا، ويؤيد ذلك ما ذكره ابن مجاهد من (أنهم اختلفوا في قوله بالهدى، فكان نافع لا يفتح ذوات الياء، ولا يكسر مثل قوله الهدى، والعمى، واستوى وما أشبه ذلك، كانت قراءته وسطًا في ذلك كله، وكذلك يحيى وموسى وعيسى والأنثى. وقال المسيبي: كان نافع يفتح ذلك كله، والأول قول قالون وورش عن نافع) [5].

وأنبه هنا أن محل جواز الوجهين السابقين ما لم تكن الكلمة رأس آية، أو فيها راء؛ فلهذا حكم آخر سيأتي إن شاء الله [6].

ثانيًا: ذوات الواو: إذا تطرفت الألف وكانت ثالثة، وكان أصلها الواو، فقد جاءت قراءة نافع من رواية ورش بالفتح في ذلك قولًا واحدًا، سواء كانت الألف في اسم نحو: (الصفا) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 158].

---

(1) شرح الأشموني 4/ 232.

(2) انظر: شرح المفصل 9/ 65.

(3) انظر: النشر 2/ 49-50، وسراج القارئ/ 109، والإتحاف/ 80، وشرح النظم الجامع/ 59-60.

(4) إبراز المعاني/ 222.

(5) السبعة/ 145، وانظر: الحجة للفارس 1/ 282.

(6) انظر: النجوم/ 122.

و(سنا) في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٣﴾﴾ [النور: 43]، أم في فعل نحو: (خلا) في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴿٢٤﴾﴾ [فاطر: 24]، و(عفا) في قوله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: 43]، و(بدا) في قوله تعالى: ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُوا۟﴾ [الزمر: 48].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الحكم في ذوات الواو يثبت للإمام نافع من رواية ورش ما لم تكن الكلمة رأس آية [1]؛ فإن لهذا حكمًا سيأتي ذكره إن شاء الله، كذلك يثبت له هذا الحكم ما لم تكن الألف أصلها الواو؛ ولكنها رسمت في المصحف بالياء، وذلك مثل ضحى في قوله تعالى: ﴿ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩٨﴾﴾ [الأعراف: 98]، فقد سبق أن له في ذلك وجهين: الفتح والإمالة بين بين.

وأنبه هنا إلى أن النحاة قد اختلفوا في إمالة الألف الثالثة المتطرفة التي أصلها الواو، سواء أكانت في اسم أم في فعل؛ فأجازها بعضهم ومنعها آخرون، مما هو موضح في كتبهم[2].

ثالثًا: ذوات الراء:

وتشمل ما يأتي:

(أ) كل ألف متطرفة وقعت بعد الراء واتصلت بها، سواء أكانت في فعل نحو ترى، اشترى، تتمارى، يتوارى؛ أم في اسم للتأنيث، نحو: بشرى، ذكرى، القرى، أسارى. فكل ما كان كذلك فقد أماله نافع من رواية ورش بين بين. ويشمل هذا الحكم ما كان من

(1) انظر: إبراز المعاني/ 225، وسراج القارئ/ 109 والنجوم/ 126، 127.

(2) يراجع في ذلك: الكتاب 4/ 119، والمقتضب 3/ 43-44، وشرح الشافية 3/ 11-12، وشرح المفصل 9/ 57، وشرح الأشموني 4/ 222، والهمع 2/ 200، 201.

ذوات الياء وفيه راء [1]. قال ابن الجزري: أجمع من روى الفتح في اليائي عن الأزرق على إمالة (رأى) وبابه، مما لم يكن بعده ساكن قولًا واحدًا؛ إلحاقًا له بذوات الراء [2].

وهذا اللفظ (رأى) يأتي بعده متحرك ويأتي بعده ساكن، فالذي بعده متحرك يكون ظاهرًا ومضمرًا، والذي بعده ظاهر سبعة مواضع، هي قوله تعالى: ﴿رَءَا كَوۡكَبٗا﴾ [الأنعام: 76]، وقوله تعالى: ﴿رَءَآ أَيۡدِيَهُمۡ﴾ [هود: 70]، وقوله تعالى: ﴿رَءَا قَمِيصَهُۥ﴾ [يوسف: 28]، وقوله تعالى: ﴿رَّءَا بُرۡهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: 24]، وقال تعالى: ﴿رَءَا نَارٗا﴾ [طه: 10]، وقوله تعالى: ﴿مَا كَذَبَ ٱلۡفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ١١﴾ [النجم: 11]، وقوله تعالى: ﴿لَقَدۡ رَأَىٰ مِنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ ١٨﴾ [النجم: 18].

وأما الذي بعده ضمير، فهو ثلاث كلمات في تسعة مواضع، هي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [الأنبياء: 36]، وقوله تعالى: ﴿رَءَاهَا تَهۡتَزُّ﴾ [النمل: 10] في النمل [3] والقصص [4]، وقوله تعالى: ﴿رَءَاهَا﴾ في النمل [5] وفاطر [6] والصافات [7] والنجم [8] والتكوير [9] والعلق [10].

---

(1) يراجع في ذلك: سراج القارئ/ 108، 109، والإتحاف/ 78-79، والنجوم 177-118.
(2) النشر 2/ 51.
(3) من الآية/ 10.
(4) من الآية/ 31.
(5) من الآية/ 40.
(6) من الآية/ 8.
(7) من الآية/ 55.
(8) من الآية/ 13.
(9) من الآية/ 23.
(10) من الآية/ 7.

وبالإضافة إلى إمالة الألف المتطرفة في (رأى)، فقد روى ورش أيضًا إمالة فتحة الراء والهمزة من هذه الأفعال التسعة التي وقع بعدها ضمير، ومن الأفعال السبعة المتقدمة التي لم يقع بعدها ضمير بين بين، وأخلص الباقون الفتح في ذلك كله (1).

وبإمالة فتحة الراء والهمزة تكون جميع الحروف في (رأى) ممالة لنافع من رواية ورش. قال مكي في سبب ذلك: (فهذا يمال لأن الألف التي بعد الهمزة أصلها الياء؛ ألا ترى أنك تقول: رأيت رأيًا، وهو رأي العين، ولم تتمكن إمالة الألف إلى الياء إلا بإمالة فتحة الهمزة التي قبلها إلى الكسرة، ثم أمالوا الراء (2)؛ لما وقع بعدها من الإمالة؛ ليعمل اللسان عملًا واحدًا في الثلاثة الأحرف (3).

وعلى هذا فإمالة الراء والهمزة من الإمالة للإمالة؛ لأن فتحة الراء أميلت لإمالة فتحة الهمزة التي أميلت لإمالة الألف بعدها (4).

وقد ورد أن إمالة فتحة الراء في هذا اللفظ (هي إمالة مخصوصة عند ورش بـ (رأى)، إذا لم يكن بعده ساكن، سواء اتصل به ضمير أم لا، فلا تمال الراء عنده من رمى، ولا النون من نئا، وإنما خصت الراء من رأى بذلك؛ حملًا على مضارعه، وهو (يرى) في إمالته اتفاقًا، بخلاف رمى ونئا؛ فإن مضارع الأول لا إمالة فيه، ومضارع الثاني في إمالته خلاف، ولحمل رأى على مضارعه ألحقت الإمالة فيه بذوات الراء، فأميلت من غير خلاف، مع أن الراء منه لم تتصل بالألف؛ بل فصلت بالهمزة) (5).

وقد اختلف الأئمة في إمالة الألف المتطرفة الواقعة بعد الراء والمتصلة بها لنافع من رواية ورش في لفظ واحد، وهو (أراكهم)، وجاء في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا

---

(1) انظر: النشر 2/ 44، 46.

(2) المراد بإمالة الراء في نص مكي: إمالة فتحة الراء؛ بدليل قوله: ليعمل اللسان عملًا واحدًا.

(3) الكشف 1/ 188.

(4) القصد النافع/ 93.

(5) النجوم/ 118.

﴿لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [الأنفال: 43]، فجاء عن ورش في هذا اللفظ وجهان: الفتح والإمالة بين بين، ووجه الفتح بُعد الألف عن الطرف لكثرة الحروف المُفْصلة بها بعدها [1]، أما وجه الإمالة (فلأن أصل ألفه الياء، فدل بالإمالة على أصله، ولا بد عند إمالة الألف منه أن ينحى بالفتحة التي قبل الألف نحو الكسرة) [2].

وأنبه هنا إلى أن جميع ما ذكرته في هذا النوع هو من رواية ورش عن نافع؛ أما قالون عن نافع فقد روى الإمالة في هذا النوع أيضًا، فجاء عنه في لفظ (التوراة) -حيث وقع في القرآن الكريم- وجهان: الإمالة بين بين، والفتح، والوجهان عنه صحيحان، مقروء بهما له [3].

وقد روى ورش التقليل في هذا اللفظ بلا خلاف [4]، وقد اختلف في هذا اللفظ، فقيل: إنه اسم عربي مشتق من ورى الزناد -بكسر الراء وفتحها- إذا قدح فظهر منه النار؛ لأنها ضياء ونور تجلو ظلمة الضلال، ووزنها عند البصريين (فَوْعَلة) كحوقلة، فأصلها عندهم وورية، فأبدلت واوها الأولى تاء، كما قالوا: تولج، وأصله: وولج، وأبدلت الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقال الفراء: أصلها تورية على (تَفْعِلة)، كتوصية، ثم أبدل من الكسرة فتحة، فانقلبت الياء ألفًا للتخفيف، كما قالوا في توصية: توصاة، وكما قالوا أيضًا في ناصية: ناصاة، وهي لغة لبعض العرب [5].

ولم يوافق الزجاج على ما ذهب إليه الفراء في ذلك، فقال: (وقال بعضهم: يصلح أن يكون (تَفْعِلة) مثل توصية، ولكن قلبت من (تفعِلة) إلى (تفعَلة)، وكأنه يجيز في توصية توصاة، وهذا رديء، ولم يثبت في توفيَة توفاة، ولا في توقية توقاة) [6].

---

(1) إبراز المعاني/ 222.

(2) انظر: الكشف 1/ 186.

(3) يراجع في ذلك: شرح النظم الجامع/ 73، والنجوم/ 133.

(4) البدور الزاهرة 74.

(5) بتصرف من: إملاء ما من به الرحمن 1/ 122-123، والنجوم/ 133.

(6) معاني القرآن وإعرابه للزجاج 1/ 375.

وقال الكوفيون -خلا الفراء-: إن توراة يصلح أن يكون تَفْعَلَة من وَرَيْتُ بك زِنَادي، فالأصل عندهم تورية، إلا أن الياء قلبت ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها [1].

وتبعًا لما سبق، فقد جازت الإمالة في التوراة؛ (لأن أصل ألفه ياء) [2]، قال مكي: (وعلة إمالته ما ذكرنا من محاولة تقريب الألف إلى أصلها، وهو الياء، ولا يتمكن ذلك إلا بتقريب فتحة الراء إلى الكسرة) [3].

وقيل إن لفظ التوراة لا يتأتى فيه اشتقاق ولا وزن؛ لأنه أعجمي كلفظ الإنجيل، وإنما يشتق ويوزن العربي، وقول البصريين والكوفيين باشتقاقه ووزنه إنما هو على تقدير كونه عربيًّا، وهذا القول هو الظاهر، ووجه إمالة ألفه لورش وقالون على هذا القول شبهها بألف التأنيث؛ لوقوعها رابعة متطرفة تقديرًا، مع كون اللفظ -لواقعة فيه- يشبه المشتق المنقلبة ألفه عن الياء [4].

وقد ذهب أبو شامة إلى أن هذا اللفظ أعجمي، وأيد هذا القول الأخير، فقال: (وأميلت ألف التوراة لأنها بعد راء، وقد وقعت رابعة فأشبهت ألف التأنيث كتترى والنصارى، وقيل: الألف منقلبة عن ياء، وأصلها تورية من ورى الزند، وهذا تكلف ما لم تدع إليه حاجة، ولا يصح؛ لأن إظهار الاشتقاق إنما يكون في الأسماء العربية، والتوراة والإنجيل من الأسماء الأعجمية) [5].

(ب) كل ألف متوسطة بعدها راء متطرفة مكسورة: نحو: الدار، والغار، والنهار، والفجار:

---

(1) معاني القرآن وإعرابه للزجاج 1/ 374.
(2) إملاء ما من به الرحمن 1/ 123.
(3) الكشف 1/ 183.
(4) النجوم/ 133.
(5) إبراز المعاني/ 381.

فقرأ نافع -من رواية ورش- كل ما جاء من هذا النوع بالإمالة بين بين [1]. ويثبت هذا الحكم سواء تجردت الراء من الضمير -كما سبق- أو اتصل بها ضمير مخاطب أو غائب؛ لأن الضمائر منفصلة تقديرًا؛ باعتبار مدلولها، فلم تخرج الراء عن كونها طرفًا، وذلك مثل: أبصارهم، وديارهم وحمارك، وأشعارها، وأوبارها [2].

وإمالة الألف هنا من أجل الكسرة [3]؛ لأنه لما وقعت الكسرة بعد الألف قربت الألف نحو الياء؛ لتقرب من لفظ الكسر؛ لأن الياء من الكسر، ولم يمكن ذلك حتى قربت الفتحة التي قبل الألف نحو الكسر، وحسن ذلك؛ ليعمل اللسان عملًا واحدًا متسفلًّا، وذلك أخف من أن يعمل متصعدًا بالفتحة والألف، ثم يهبط متسفلًا بكسرة الراء [4].

وقد اختلف عن ورش في لفظين من هذا النوع؛ أحدهما: (الجار)، وجاء في قوله تعالى: ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ﴾ [النساء:36]، والثاني: (جبارين)، وجاء في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: 22]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴿١٣٠﴾﴾ [الشعراء: 130]، فجاء عن ورش في هذين اللفظين وجهان: الفتح والإمالة بين بين، وكلاهما صحيح عن ورش [5].

أما قالون عن نافع فقد جاء عنه في لفظ (هار) من قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: 109]، وجهان: الفتح والإمالة، وكلاهما صحيح عن قالون [6]، لكنني أنبه إلى أن الإمالة التي رواها قالون عن نافع في هذا اللفظ هي الإمالة الكبرى، ولم يرو قالون عن

(1) انظر: النشر 2/ 54-55، وسراج القارئ/ 111-112، والإتحاف/ 83.
(2) إبراز المعاني/ 232، 234، والنجوم/ 128.
(3) النشر 2/ 72.
(4) راجع: الكشف 1/ 170-171.
(5) النشر 2/ 56-58، وسراج القارئ/ 112، والإتحاف/ 83-84.
(6) النشر 2/ 57، والإتحاف/ 84.

نافع الإمالة الكبرى في القرآن الكريم إلا في هذا اللفظ (1)، وهذا اللفظ (هار) كانت راؤه لامًا، فجعلت عينًا بالقلب؛ وذلك أن أصله هاير، أو هاور، من هار يهير أو يهور، وهو الأكثر، فقدمت اللام إلى موضع العين، وأخرت العين إلى موضع اللام، ثم فعل به ما فعل في قاض، فالراء حينئذ ليست بطرف؛ ولكنها بالنظر إلى صورة الكلمة طرف، وكذا إلى لفظها الآن، فهي بعد الألف متطرفة؛ فلذلك ذكرت هنا، وعلى تقدير الأصل ليست كذلك؛ بل بينهما حرف مقدر (2). قال الزجاج: (ومعنى هار: هائر، وهذا من المقلوب، كما قالوا: شاك السلاح، وشائك) (3).

وقد ورد أيضًا أن (هارٍ) لا قلب فيه ولا حذف؛ بل إن أصله هور أو هير، على وزن (فَعِل)، ككَتِف، فلما تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله قلب ألفًا (4).

(ج) ما تكررت فيه الراء: وأعني بذلك وقوع الألف بين راءين؛ الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، وهي طرف الكلمة، وذلك مثل الأبرار في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ [المطففين: 18]، والأشرار في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ﴿٦٢﴾﴾ [ص: 62]، والقرار في قوله تعالى: ﴿دَارُ ٱلْقَرَارِ ﴿٣٩﴾﴾ [غافر: 39].

وقد جاءت قراءة نافع من رواية ورش بإمالة هذا النوع بين بين (5)، ومع أن الراء وقعت مفتوحة قبل الألف في هذا النوع؛ إلا أنها لم تمنع إمالة الألف عند القراء. قال مكي: إن (انفتاح الراء قبل الألف يُضعف الإمالة فيه؛ لكن لما أوجبت إمالة الألف أن يُنحى بفتحة الراء إلى الكسر حسُن قليلًا الإمالة فيه) (6)، وذكر الفارسي أن إمالة ما تكررت فيه الراء مستقيم في قياس العربية، وظاهر الوجه، وذلك أن الراء المكسورة إذا

(1) راجع: النجوم/ 132، الوافي/ 152، البدور الزاهرة/ 171، شرح النظم الجامع/ 72.
(2) النشر 2/ 57، إبراز المعاني/ 233.
(3) معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2/ 521.
(4) بتصرف من إملاء ما من به الرحمن 2/ 22، والنجوم/ 132.
(5) انظر: النشر/ 58، وإبراز المعاني/ 234، تحبير التيسير/ 70.
(6) الكشف 1/ 172.

غلبت المستعلي في نحو: طارد وقارب، فجازت الإمالة، فأَنْ تغلب الراء المفتوحة في نحو: من الأشرار أولى؛ لأن الراء لا استعلاء فيها [1].

ومن الملاحظ قبل أن نترك ذوات الراء أن الإمالة انتشرت في ألفاتها، سواء أكانت الألف بعد الراء أو قبلها، أم وقعت الألف بين راءين، كما هو واضح مما تقدم. وهذا التلازم بين الراء والإمالة له ما يبرره من الناحية الصوتية؛ وذلك لأن الراء صوت متوسط، ويشترك في هذه الصفة مع الياء [2]، ومن المعروف أن الحروف المتوسطة هي المجموعة في قولهم: (لم يروعنا) [3]، وقد ذكر سيبويه وجهًا آخر للتقارب بينهما، وهو أن الألثغ يجعل الراء ياء [4].

وبالإضافة إلى ما سبق، فهناك كثير من النصوص أشارت إلى حسن الإمالة مع الراء، وأنها كانت منتشرة بين العرب، ومن هذه النصوص:

1- رُوي عن أبي عمرو أنه قال: أدركت أصحاب ابن مجاهد وهم لا يكسرون شيئًا من القرآن، إلا نحو: (وما أدراك، وأفترى، وترى) [5].

2- قال ابن خالويه: إن للعرب في إمالة ما كانت الراء في آخره مكسورة، رغبة ليست في غيرها من الحروف [6].

3- ذكر أبو شامة أن العرب كانت تستحسن إمالة الألف قبل الراء وبعدها، مثل ترى، والنار، ما لا تستحسنه في غير ذلك [7].

---

(1) الحجة للفارسي 1/ 302-303.

(2) انظر: سر الصناعة 1/ 69، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء)/ 174.

(3) راجع: سر الصناعة/ 70.

(4)الكتاب 4/ 137، وانظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء)/ 74.

(5) إبراز المعاني/ 219.

(6) الحجة لابن خالويه/ 66.

(7) إبراز المعاني/ 217.

رابعًا: رءوس الآي:

ورءوس الآي هي الفواصل، والفواصل -كما قال الجعبري-: هي كلمات أواخر الآي، بمنزلة قوافي الشعر؛ فرءوس الآي والفواصل لفظان مترادفان (1)، وقد أخذها الصحابة عن الرسول ﷺ، وجعل الأئمة معرفتها من تمام معرفة معاني القرآن. قال الأشموني: إن الصحابة قد أخذوا عن رسول الله ﷺ رءوس الآي آية آية (2). وقال ابن الأنباري: (من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء؛ إذ لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن إلا بمعرفة الفواصل) (3).

وقد جاء مذهب الإمام نافع في رءوس الآي كما يأتي:

1- إذا كانت رءوس الآي غير مؤثنة (أي ليس فيها ها مؤنث بعد الألف) -سواء أكانت من ذوات الياء، مثل الهوى في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣﴾ [النجم: 3]، ويغشى في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١﴾ [الليل: 1]، أم من ذوات الواو، مثل سجى في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢﴾ [الضحى: 2]، والقوى في قوله تعالى: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥﴾ [النجم: 5]- فقد قرأها الإمام نافع من رواية ورش بالإمالة بين بين (4).

وقد سوى الإمام نافع بين رءوس الآي سواء أكانت من ذوات الياء أم من ذوات الواو في الإمالة -كما سبق-، ولم يجئ فيها وجه الفتح -كما هو معروف عنه في ذات الواو ووضحته فيما تقدم-؛ (إرادة أن تتفق ألفاظها ولا يختلف ما يقبل الإمالة منها؛ وذلك أن منها ما فيه راء، نحو: الثرى في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ ۝٦﴾ [طه: 6]، والكبرى في

(1) النجوم/ 123.

(2) منار الهدى/ 17.

(3) نهاية القول المفيد/ 152.

(4) راجع: النشر 2/ 48، وسراج القارئ/ 109، والنجوم/ 127، والوافي/ 148.

قوله تعالى: ﴿لَقَدۡ رَأَىٰ مِنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ ١٨﴾ [النجم: 18]، وذلك ممال لورش بلا خلاف، فأجرى الباقي مجراه؛ ليأتي الجميع على نمط [1] واحد. قال الإمام الشاطبي:

وذو الـراءِ وَرْشٌ بـينَ بـينَ وفي أرا ... كَهُـمْ وذواتِ اليـا لَـهُ الخلـفُ جَمِّـلا

ولكـن رءوس الآيِ قـد قَـلَّ فَتْحُهَـا ... لَـهُ غـيرَ مـا هَـا فيـهِ فاحْضُرْ مُكَمِّلا [2]

2- إذا كانت رءوس الآي مؤنثة، وليس فيها راء -سواء أكانت يائية، مثل بناها في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا ٢٧﴾ [النازعات: 27]، و(سواها) في قوله تعالى: ﴿رَفَعَ سَمۡكَهَا فَسَوَّىٰهَا ٢٨﴾ [النازعات: 28]، أم كانت واوية، مثل دحاها في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ٣٠﴾ [النازعات: 30]، وتلاها في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ٢﴾ [الشمس: 2]- فقد ورد عن الإمام نافع من رواية ورش في ذلك وجهان: الفتح والإمالة بين بين [3]. ويلاحظ أن الإمام نافعًا فرق بين رءوس الآي غير المؤنثة والمؤنثة؛ فأمال الأولى، واختلف عنه في الثانية، قال أبو شامة: (وجه المغايرة بين ما فيه ضمير المؤنث وغيره من رءوس الآي، أن الألف في (ضحاها) ونحوه ليست طرفًا للكلمة، يحصل بإمالتها مشاكلة رءوس الآي؛ بل المشاكلة حاصلة بضمير المؤنث، فلم تكن حاجة إلى إمالة الألف قبله، فصارت الكلمة كغيرها مما ليس برأس آية، فجرى فيها الخلاف)[4].

3- إذا كانت رءوس الآي مؤنثة وفيها راء، مثل ذكراها في قوله تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكۡرَىٰهَآ ٤٣﴾ [النازعات: 43]، فقد قرأها الإمام نافع من رواية ورش بالإمالة بين بين [5] قولًا

---

(1) انظر: إبراز المعاني/ 225-226.

(2) انظر: الوافي/ 148.

(3) النشر 2/ 48-49، والإتحاف/ 79، وشرح النظم الجامع/ 69.

(4) إبراز المعاني/ 226-227.

(5) النشر 2/ 49، وسراج القارئ/ 109، والإتحاف 79.

واحدًا؛ وذلك لوقوع الألف فيها بعد الراء [1]، فإمالة الألف في هذه الكلمة مع وجود ضمير المؤنث فيها (لأجل الراء التي قبلها، فتدخل في ذوات الراء) [2].

ومما تقدم في رءوس الآي يتضح أن الإمالة دخلت أنواعها الثلاثة السابقة في قراءة الإمام نافع، وقد حسنت الإمالة فيها (لأنها بمنزلة القوافي، في أنها مواضع وقوف، كما أن أواخر البيوت كذلك، فاستحبوا الملاءمة بين بعض الفواصل وبعضها، كما استحبوا ذلك في القوافي) [3].

وقال ابن يعيش: إن المشاكلة في الألفاظ كانت من مطلوبهم؛ ألا ترى أنهم قالوا أخذه، ما قدُم وما حدُث، فضموا فيهما، ولو انفرد لم يقولوا إلا حدَث مفتوحًا، ومنه الحديث «ارْجِعْنَ مَأْزُوراتٍ غَيْرَ مأْجُورَاتٍ»، والأصل موزورات، فقلبوا الواو ألفًا مع سكونها لتشاكل مأجورات، ولو انفرد لم يقلب. ثم قال ابن يعيش: وكذلك الضحى إذا انفرد لم يمل، وإنما أميل لازدواج الكلام حين اجتمع مع ما يمال [4]، ومن المعروف أن الإمالة في رءوس الآي من الإمالة للإمالة، قال ابن الجزري: (وقيل في إمالة الضحى والقوى وضحاها وتلاها، أنها بسبب إمالة رءوس الآي قبل وبعد، فكانت من الإمالة للإمالة»[5].

خامسًا: فواتح السور:

وأعني بذلك (إمالة الألف في أسماء حروف الهجاء الواقعة في فواتح السور) [6]، وحروف الهجاء التي في أول السور عبارة عن أحرف مقطعة محكية، لا تعرب، إلا أن تخبر عنها، أو تعطف بعضها على بعض، فتقول: هذا ألف، وألفك حسنة، والعطف مثل: في الكتاب ألف ولام [7]. وقد ذهب سيبويه إلى جواز الإمالة في ذلك، فقال: (وقالوا: با وتا

(1) شرح النظم الجامع/ 69.
(2) النجوم/ 124.
(3) الحجة للفارسي 1/ 288.
(4) انظر: شرح المفصل 9/ 64.
(5) النشر 2/ 34.
(6) النجوم/ 130.
(7) مشكل إعراب القرآن 1/ 15، والبيان في غريب إعراب القرآن 1/ 43.

-يعني الإمالة- في حروف المعجم؛ لأنها أسماء ما يلفظ به، وليس فيها ما في قد ولا، وإنما جاءت كسائر الأسماء، لا لمعنى آخر) [1].

وقال مكي: إن علة إمالة هذا النوع أن الألف التي من هجاء (را) في تقدير ما أصله الياء؛ لأنها أسماء ما يكتب به، ففرق بينهما وبين الحروف التي لا تجوز إمالتها نحو ما، ولا وإلا، وهذا مذهب سيبويه في إجازة إمالة هذه الحروف التي في أوائل السور؛ فإن سميت بشيء من هذه الحروف جازت الإمالة [2].

ومن المعروف أن العلماء قد عدوا من أسباب إمالة الألف: التفريق بين الاسم والحرف، كما في (را)، وما أشبهها من فواتح السور [3].

هذا وقد سميت الحروف المقطعة التي في أوائل السور بفواتح السور؛ لأن السور استفتحت بها [4].

وقد جاءت قراءة الإمام نافع في فواتح السور، والتي اختلف الأئمة في إمالتها وفتحها، كما يأتي:

1- الألف من (را) في قوله تعالى: (الر)، أول سورة يونس وهود ويوسف وإبراهيم والحجر، ومن (المر) أول الرعد.

وقد ورد عن نافع في هذه الألف وجهان: الإمالة بين بين من رواية ورش [5]، والفتح من رواية قالون [6].

2- الألف من (ها) و(يا) في قوله تعالى: (كهيعص) أول سورة مريم، وقد اختلف عن نافع في هذه الألف، فقيل يميلها بين بين [7]، وهذا ما ذهب إليه الشاطبي حين قال:

---

(1) الكتاب 4/ 135، وانظر: شرح الأشموني 4/ 235، والنشر 2/ 35.

(2) الكشف 1/ 186-187.

(3) انظر: شرح الأشموني 4/ 235.

(4) إبراز المعاني/ 503.

(5) إبراز المعاني/ 504، والنجوم/ 130، والوافي/ 285.

(6) تحبير التيسير/ 119.

(7) الكشف 1/ 187، وتحبير التيسير/ 138.

وذُو الـرَّا لِـوَرشٍ بـينَ بـينَ ونـافِع لَدى مريمٍ هَا يَا وحَا جِيده [1] حَلا

أما ابن الجزري فقد ذكر له في هذه الألف وجهان: الإمالة بين بين والفتح [2].

3- الألف من (طا) من قوله تعالى: (طه) أول سورة طه، ومن قوله تعالى: (طسم) أول الشعراء والقصص، ومن قوله تعالى: (طس) أول النمل، فجاءت قراءة الإمام نافع بالفتح في هذه الألف [3].

4- الألف من (ها) من قوله تعالى: (طه) أول سورة طه، فقرأها نافع من رواية ورش بالإمالة المحضة، وروى ورش الإمالة بين بين في هذه الألف أيضًا [4]، وقيل: إن ورشًا لم يمل إمالة كبرى في القرآن الكريم إلا في هذا الحرف [5]. قال الصفاقسي: إن وجه الإمالة المحضة هو المشهور ومذهب الجمهور، أما قالون فقد جاءت روايته بالفتح في ذلك [6].

5- الألف من (يا) في قوله تعالى: (يس) في قوله تعالى: (يس) أول سورة ياسين، فقرأها الإمام نافع بالفتح، وهو مذهب الجمهور عن نافع [7].

6- الألف من (حا) في قوله تعالى: (حم) في فواتح السور السبع، وهي: غافر وفصلت والشورى والزخرف والدخان والجاثية والأحقاف: قرأها الإمام نافع من رواية ورش بالإمالة بين بين [8]، ومن رواية قالون بالفتح [9].

---

(1) انظر: إبراز المعاني/ 504، سراج القارئ/ 222-223.

(2) راجع: النشر/ 67، 68، 69، 71، والإتحاف/ 89، 90.

(3) تحبير التيسير/ 139 - 150، والوافي/ 184، 285.

(4) النشر 2/ 68، والإتحاف/ 90.

(5) شرح النظم الجامع/ 67، والوافي/ 285.

(6) انظر: غيث المنفع/ 204.

(7) النشر 2/ 70، والإتحاف/ 90، والنجوم/ 130، وانظر: تحبير التيسير/ 164.

(8) الكشف 1/ 188، وإبراز المعاني/ 504، وشرح النظم الجامع/ 67، والوافي/ 285، والبدور الزاهرة/ 338.

(9) تحبير التيسير/ 170.

نوع الإمالة التي وردت في قراءة نافع:

من خلال العرض السابق يتضح أن الإمالة التي وردت في قراءة الإمام نافع هي الإمالة المتوسطة، والتي تسمى (بين بين)، ما عدا لفظ (هار) وألف ها من (طه)؛ فقد ورد عن الإمام نافع فيهما الإمالة المحضة -كما سبق- وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإمالة المتوسطة هي المفضلة عند القراء والنحاة، قال الداني في معرض الكلام على أنواع الإمالة: (واختلف علماؤنا في أي هذه الأوجُه أوجَه وأولى، قال: واختار الإمالة الوسطى التي هي بين بين؛ لأن الغرض من الإمالة حاصل بها، وهو الإعلام بأن أصل الألف الياء، أو التنبيه على انقلابها إلى الياء في موضع، أو مشاكلتها للكسر المجاور لها أو الياء)(1).

وورد عن الفراء أنه قال: أفرط عاصم في الفتح، وأفرط حمزة في الكسر، وأحب أن تكون القراءة بين ذلك، ثم قال: وكذلك ينبغي أن تكون القراءة بين الفتح والكسر (2).

وقد فضلها الفارسي، وذكر سبب اختيار الإمام نافع لها، فقال: (وأما قصده -يعني نافع- في الإمالة بالألف نحو الياء وتوسطه، فلأنه كره أن يبالغ في الانتحاء نحو الياء، فيصير كأنه عائد إلى الياء التي كرهوها، حتى أبدلوا منها الألف، ثم قال الفارسي: وهكذا ينبغي أن تكون الألف الممالة) (3).

الفتح والإمالة بين قراءة الإمام نافع ولغة أهل الحجاز:

إذا كان العلماء قد ذكروا أن الفتح هو لغة أهل الحجاز، وأن الإمالة هي لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس (4)، وأن أشدهم حرصًا عليها هم بنو تميم (5) - فإن ورود

---

(1) الموضح 3/ ب، وانظر: لطائف الإشارات/ 236/ ب، والنشر 2/ 30.

(2) راجع شرح المفصل 9/ 54، وإبراز المعاني/ 222.

(3) الحجة للفارسي 1/ 287.

(4) انظر: الموضح 2/ ب، البحر 1/ 59، والنشر 2/ 30، والإتحاف/ 74، والنجوم/ 117، وشرح المفصل 9/ 54.

(5) شرح الشافية 3/ 4.

الإمالة في قراءة الإمام نافع -الذي ينتمي إلى البيئة الحجازية- له ما يبرره من وجوه عدة، منها:

1- أن الإمالة ثبتت عن الرسول ﷺ وتواترت، ومما يؤيد ذلك أن صفوان بن عسال سمع رسول الله ﷺ يقرأ (يا يحيى)، فقيل له: يا رسول الله، تميل وليست هي لغة قريش؟! فقال: هي لغة الأخوال بني سعد (1).

كما ورد أن حذيفة بن اليمان سمع رسول الله ﷺ يقول: «اقرءوا القرآن بألحان العرب -وفي رواية بلحون العرب وأصواتها- وإياكم ولحون أهل الفسق وأهل الكتابين». قال الإمام الداني: فالإمالة لا شك من الأحرف السبعة، ومن لحون العرب وأصواتها؛ لأن لحونها وأصواتها هي مذاهبها وطباعها، فقد ثبت بها الخبر، وصحت القراءة بها عن رسول الله ﷺ، كما ثبت الخبر بالفتح، وصحت به القراءة عنه ﷺ (2).

وعلى هذا فالفتح والإمالة نزل بهما القرآن، وقرأ بهما رسول الله ﷺ (3).

2- أن هذه القراءة المتواترة عن الرسول ﷺ استدعت من الإمام نافع -وإن كان من البيئة الحجازية التي غلب عليها الفتح- أن يذكر الناس ويعلمهم هذه الوجوه التي وردت عن رسول الله ﷺ، وتلقاها الإمام نافع من أساتذته أيضًا، ولعل ما يؤيد ذلك ما يأتي:

(أ) أنه عاش في مدينة الرسول ﷺ وفي جواره، والمدينة -رعى الله مبناها ومعناها- هي مهجر الرسول، وفيها قبره ومزاره، يقصده الحجيج من جميع الأقطار الإسلامية؛ أداءً لسنة الصلاة في مسجده، ثم زيارة قبره الشريف، والتماسًا للمأمول من شفاعته، وفيهم مشتغلون بالقراءات والإقراء، والإمام نافع برئاسته للإقراء في المدينة، يقصده هؤلاء يقرءون عليه بما قرأوا في بلادهم، ويجدون من طبيعة نفسه ورغبته في ثواب القرآن ما يعينهم على ذلك (4).

---

(1) الإتقان 1/ 120.

(2) الموضح 4/ ب، وانظر: إبراز المعاني/ 204، والإتقان 1/ 120.

(3) انظر: النجوم/ 117.

(4) بتصرف من: في الدراسات القرآنية واللغوية، الإمالة في القراءات واللهجات العربية/ 174.

(ب) أن الإمام نافعًا كان عالمًا بوجوه القراءات [1] .

(ج) أنه كان يقرئ الناس بكل ما قرأ به، حتى يقال له: نريد أن نقرأ عليك باختيارك مما رويت [2].

3- هناك من النصوص ما يثبت أن الإمالة، وإن كانت قليلة؛ لكنها كانت موجودة في البيئة الحجازية، ومن هذه النصوص:

(أ) ذكر سيبويه: أن مما يميلون ألفه كل شيء كان من بنات الياء والواو، مما هما فيه عين، إذا كان أول فعلت مكسورًا، نحوا نحو الكسر، كما نحوا نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء، وهي لغة لبعض أهل الحجاز [3].

(ب) ذكر الأشموني: أنه نقل عن بعض الحجازيين إمالة خاف وطاب وفاقا لبني تميم[4].

(ج) ورد أن الإمالة في (الناس) في موضع الخفض، هي لغة أهل الحجاز [5].

(د) كما ذكر أبو حيان [6] والقسطلاني [7] والأشموني [8] والسيوطي [9] أن الحجازيين يميلون في مواضع قليلة.

---

(1) غاية النهاية في طبقات القراء/ 2/ 331.

(2) الإبانة/ 84.

(3) الكتاب 4/ 120.

(4) شرح الأشموني 4/ 221.

(5) الموضح 22/ ب، والنشر 2/ 63.

(6) ارتشاف الضرب 1/ 238.

(7) لطائف الإشارات/ 236/ ب.

(8) شرح الأشموني 4/ 221.

(9) الهمع 2/ 200.

الفصل الرابع
الإظهار والإدغام

أولًا: الإظهار: ومعناه في اللغة: البيان.

وفي الاصطلاح: فصل الحرف الأول من الثاني من غير سكت عليه [1].

وقيل إن معناه: إخراج كل حرف من مخرجه [2].

ثانيًا: الإدغام:

ومعناه في اللغة: الإدخال، أو إدخال شيء في شيء [3].

وورد في اللغة أيضًا بمعنى إدخال حرف في حرف، يقال: أدغمت الحرف وادَّغمته على افتعلته [4].

وقيل: إنه مأخوذ في اللغة من: إدخال اللجام في أفواه الدواب، جاء في اللسان: أدغم الفرس اللجام: أدخله في فيه، وأدغم اللجام في فمه كذلك.

قال ساعدة بن جؤية:

بِمُقْرَبــــاتٍ بأَيْــــدِيِهِمْ أَعِنَّتُهُــــا خــوصٍ إذا فِزَعُــوا أُدْغِمْــنَ بــاللُّجُم

وقال الأزهري: وإدغام الحرف في الحرف مأخوذ من هذا.

وقال بعضهم: ومنه اشتقاق الإدغام في الحروف.

وقيل: بل اشتقاق هذا من إدغام الحروف، وذكر ابن منظور أن كليهما ليس بعتيق؛ بل هو كلام نحوي [5].

---

(1) النجوم/ 97.

(2) الأصوات والتجويد/ 106، وأصوات اللغة العربية/ 300.

(3) راجع: الكشف 1/ 143، وشرح الشافية 3/ 235، وشرح الأشموني 4/ 345.

(4) لسان العرب (مادة دغم)، المجلد الثاني/ 1391، والقاموس المحيط (مادة دغم) 4/ 114.

(5) انظر: لسان العرب (مادة دغم)، المجلد الثاني/ 1391.

أما معناه في الاصطلاح: فقد ذكر له القراء أكثر من تعريف، فعرفه مكي بن أبي طالب بقوله: (والإدغام معناه: إدخال شيء في شيء، فمعنى أدغمت الحرف في الحرف: أدخلته فيه، فجعلت لفظه كلفظ الثاني، فصارا مثلين، والأول ساكن، فلم يكن بد من أن يلفظ بهما لفظة واحدة، كما يصنع بكل مثلين اجتمعا والأول ساكن) [1].

وعرفه ابن القاصح بقوله: (وحقيقة الإدغام أن تصل حرفًا ساكنًا بحرف متحرك، فتصيرهما حرفًا واحدًا مشددًا، يرتفع اللسان عنه ارتفاعة واحدة، وهو بوزن حرفين) [2].

كما عرفه البنا الدمياطي وغيره بأنه: اللفظ بساكن فمتحرك بلا فصل من مخرج واحد[3].

ويلاحظ أن المراد بالإدغام في هذه التعريفات هو الإدغام الصغير، الذي يكون أول الحرفين فيه ساكنًا كما سيأتي.

أما ابن الجزري فقد عرف الإدغام بأنه (اللفظ بالحرفين حرفًا كالثاني مشددًا) [4]، وقد قيل إن هذا التعريف -على قصره- مشتمل على عمليات الحذف والقلب والإدغام، فاللفظ بحرفين كالثاني يقتضي ضرورة حذف الحركة عند وجودها، ثم قلب الأول من مثل الثاني، وإلا فلن يكون الصوت مشددًا [5].

أما الإدغام في اصطلاح النحاة فهو: (أن تصل حرفًا ساكنًا بحرف مثله متحرك، من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران -لشدة اتصالهما- كحرف واحد، يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة، فيصير الحرف الأول كالمستهلك لا على حقيقة التداخل والإدغام، وذلك نحو شد ومد ونحوهما) [6].

---

(1) الكشف 1/ 143.
(2) سراج القارئ/ 35.
(3) الإتحاف/ 20، والنجوم/ 97.
(4) النشر 1/ 274، والإتقان 1/ 123.
(5) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء)/ 127.
(6) شرح المفصل 10/ 121.

وذكر بعضهم أن الإدغام (وصل حرف ساكن بحرف مثله متحرك، بلا سكتة على الأول، بحيث يعتمد بهما على المخرج اعتمادة واحدة) [1].

وظاهرة الإدغام هي ظاهرة التقريب عند ابن جني؛ حيث ذكر أن الإدغام المألوف المعتاد هو تقريب صوت من صوت، كما ذكر أيضًا أن الإدغام الأصغر هو تقريب الحرف من الحرف، وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك، وقد ساق ابن جني أمثلة كثيرة لهذا التقارب [2].

وقد سُمي الإدغام بهذا الاسم، لخفاء الساكن عند المتحرك؛ كخفاء الداخل في المدخول فيه، فهو ليس داخلًا فيه على الحقيقة؛ لأن الحرفين ملفوظ بهما على الصحيح [3]، وهذا ما ذهب إليه ابن الجزري، حين قال (فإذا وجد الشرط والسبب وارتفع المانع، جاز الإدغام، فإن كانا مثلين أسكن الأول وأدغم، وإن كانا غير مثلين قلب كالثاني وأسكن، ثم أدغم وارتفع اللسان عنهما دفعة واحدة، من غير وقف على الأول، ولا فصل بحركة ولا روْم، وليس بإدخال حرف في حرف، كما ذهب إليه بعضهم؛ بل الصحيح أن الحرفين ملفوظ بهما -كما وصفنا-؛ طلبًا للتخفيف) [4].

الإدغام عند المحدثين:

ذكر المحدثون من علماء اللغة أن الإدغام لون من ألوان تأثر الأصوات بعضها ببعض حين تتجاور [5]، وسمى المحدثون هذه الظاهرة بالمماثلة [6]، وذكروا أن شرط تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض أن تكون متشابهة في المخرج أو الصفة، فإذا اجتمع

---

(1) الشافية 3/ 235.

(2) راجع: الخصائص 2/ 139-145.

(3) النجوم/ 98، وشرح الأشموني 4/ 345.

(4) النشر 1/ 279-280.

(5) انظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية/ 126.

(6) انظر: التطور النحوي لبرجشتراسر/ 28، وعلم الأصوات لبرتيل مالمبرج/ 144، ودراسة الصوت اللغوي/ 332.

صوتان متماثلان -كل المماثلة أو بعضها- ترتب على هذا أن يؤثر أحد الصوتين في الآخر تأثيرًا تختلف نسبته؛ تبعًا للظروف اللغوية الخاصة بلغة من اللغات [1].

ومن المعروف أن الأصوات في تأثرها تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينها؛ ليزداد مع مجاورتها قربها في الصفات والمخارج، ويمكن أن يسمى هذا التأثر بالانسجام الصوتي بين أصوات اللغة، وهذه ظاهرة شائعة في كل اللغات عامة، غير أن اللغات تختلف في نسبة التأثر وفي نوعه [2].

وقد قسم المحدثون تأثر الأصوات إلى قسمين:

1- رجعي، وفيه يتأثر الصوت الأول بالثاني.

2- تقدمي، وفيه يتأثر الصوت الثاني بالأول [3].

والتأثر التقدمي مثل قلب تاء الافتعال دالًا بعد الزاي، في نحو: ازدجر، التي أصلها ازتجر، جهرت التاء تحت تأثير الزاي المجهورة، فتحولت إلى مقابلها المجهور، وهو الدال[4]، وكذلك صيغة افتعل من دعا، وذكر وزاد هي في الأصل ادتعى، واذتكر، وازتاد؛ فاجتمع في كل من هذه المثل صوتان متجاوران؛ الأول فيهما مجهور، والثاني مهموس، فتأثر الثاني بالأول، وانقلب إلى صوت مجهور أيضًا؛ ليجتمع صوتان مجهوران، ولأن التاء المهموسة حين يجهر بها تصير دالًا أصبحت هذه المثل: ادعى، واذدكر، وازداد، وهذا تأثر تقدمي؛ لأن الثاني تأثر بالأول [5].

(1) في اللهجات العربية/ 70.

(2) الأصوات اللغوية/ 178.

(3) في اللهجات العربية/ 70.

(4) دراسة الصوت اللغوي/ 325.

(5) الأصوات اللغوية/ 180-181.

وقد أطلق بعض المحدثين على التأثر في النوع الأول التأثر المدبر، وعلى التأثر في النوع الثاني التأثر المقبل [1].

وهذا وقد اشتملت اللغة العربية على هذين النوعين من التأثر، وإن كان النوع الأول أكثر شيوعًا فيها، ولم يعرض القراء في كتبهم إلا للنوع الأول، أي التأثر الرجعي، وهو الذي فيه يتأثر الصوت الأول بالثاني تأثرًا كاملًا، يترتب عليه أن يفنى الصوت الأول في الثاني؛ بحيث ينطق بالصوتين صوتًا واحدًا كالثاني، وقد سموا هذا التأثر في كتبهم بالإدغام [2].

ويعلل أحد الباحثين لشيوع التأثر الرجعي عند القراء، وعدم معرفتهم إلا بهذا النوع من التاثر بقوله: إن القراء ملزمون بما ورد في القرآن من أمثلة دون زيادة، فهم أتباع رواية، على حين أن كلا من اللغويين والنحاة يعالج الظاهرة في حدود ما سمع من العرب، وذلك ميدان رحب متنوع، وهو يساعد على استقصاء جوانب الظاهرة اللغوية، استقصاء يسمح بوضع قوانين دقيقة لها من الناحيتين الصوتية والنحوية [3].

فائدة الإدغام:

تعود فائدة فائدة الإدغام إلى تيسير عملية النطق، والاقتصاد في الجهد العضلي؛ وذلك لأن اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه، ثم عاد مرة أخرى إلى المخرج بعينه، ليلفظ بحرف آخر مثله، صعب ذلك، وشبهه النحويون بمشي المقيد؛ لأنه يرفع رجلًا، ثم يعيدها إلى موضعها أو قريب منه، وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين، وذلك ثقيل على السامع، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ ﴾ [البقرة: 247]. ويقوي حسن الإدغام في هذا النوع أن الأول إذا سكن لم يكن بد من الإدغام [4]، نحو قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ﴾ [النساء: 63].

---

(1) انظر: التطور اللغوي للدكتور/ رمضان عبد التواب/ 22.

(2) في اللهجات العربية/ 70.

(3) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء)/ 182.

(4) انظر: الكشف 1/ 134.

وقد أشار الشيخ محمد مكي نصر إلى هذه الفائدة، فقال: (وفائدته تخفيف اللفظ؛ لثقل عود اللسان إلى المخرج الأول أو مقاربه، فاختار العرب الإدغام؛ طلبًا للخفة؛ لأن النطق بذلك أسهل من الإظهار، كما يشهد به الحس والمشاهدة) [1]، كما ذكر السخاوي أن اللسان في الإظهار يرتفع ارتفاعتين؛ أما في الإدغام فيرتفع ارتفاعة واحدة [2].

أقسام الإدغام:

قسم القراء الإدغام باعتبار حركة الحرف المدغم أو سكونه إلى قسمين:

القسم الأول: الإدغام الكبير: وهو ما كان أول الحرفين فيه متحركًا، سواء أكانا مثلين أم جنسين أم متقاربين.

وسمي كبيرًا لكثرة وقوعه؛ إذ الحركة أكثر من السكون، وقيل: لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه، وقيل: لما فيه من الصعوبة، وقيل: لشموله أنواع المثلين والجنسين والمتقاربين[3].

والمشهور برواية هذا النوع من الإدغام هو أبو عمرو بن العلاء، قال الإمام الشاطبي:

وَدُونَــكَ الإدغــام الكبــيرَ وقُطْبُــهُ ... أبــو عمــرو البــصريُّ فيــه تَحَفَّــلَا

قال أبو شامة في شرح هذا البيت: أراد بذلك أن مدار الإدغام [4] على أبي عمرو، فمنه أخذ وإليه أسند، وعنه اشتهر من بين القراء السبعة [5]، وقد ورد عن أبي عمرو أنه قال: الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها، ولا يحسنون غيره [6].

---

(1) نهاية القول المفيد/ 104.

(2) راجع: جمال القراء/ 178/ ب.

(3) النشر 1/ 274-275، والإتقان 1/ 123.

(4) أي الكبير.

(5) إبراز المعاني/ 77.

(6) جمال القراء/ 180/ أ، والنشر 1/ 275.

لكني أنبه هنا إلى أن القراء -ومن بينهم الإمام نافع- قد شاركوا الإمام أبا عمرو، فجاء عنهم الإدغام الكبير في موضعين، هما:

1- تأمنا من قوله تعالى: ﴿مَا لَكَ لَا تَأۡمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: 11]. وقد جاء عن القراء الإدغام مع الإشمام في هذا الموضع (1)، والمراد بالإشمام هنا: ضم الشفتين عقب إدغام الحرف الأول في الثاني؛ للإشارة إلى حركة الحرف المدغم (2)، قال ابن الأنباري في تأمنا: (أصله تَأْمَنُنَا، فاجتمع حرفان متحركان من جنس واحد، فاستثقلوا اجتماعهما فسكنوا الأول منهما، وأدغموه في الثاني، وبقي الإشمام يدل على ضمة الأولى) (3)، وقد جاءت قراءة الأئمة في هذا اللفظ مطابقة لخط المصحف؛ (لأنه رسم بنون واحدة) (4).

2- مكني، من قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيۡرٞ﴾ [الكهف: 95].

قرأه ابن كثير بنونين ظاهرتين على أصله، وقرأه الباقون بنون مشددة على الإدغام؛ استخفافًا لاجتماع مثلين متحركين في كلمة. قال مكي: وكذلك هي في أكثر المصاحف بنون واحدة، وهو الاختيار؛ لأن الجماعة عليه (5).

كما أنبه إلى أن حمزة قد شارك أبا عمرو في بعض المواضع -غير ما تقدم مما أجمع عليه أكثر الأئمة- (6).

القسم الثاني: الإدغام الصغير: وهو الذي يكون أول الحرفين فيه ساكنًا (7).

---

(1) البحر المحيط 5/ 285، والبدور الزاهرة/ 196-197.

(2) الوافي/ 294، ومن المعروف أن الإشمام عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، وقال بعضهم: أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضمة. قال ابن الجزري: وكلاهما واحد، ولا تكون الإشارة إلا بعد سكون الحرف. النشر 1/ 121.

(3) البيان في غريب إعراب القرآن 2/ 34.

(4) راجع: البحر 5/ 285، وإبراز المعاني/ 531.

(5) راجع: الكشف 2/ 78.

(6) راجع: إبراز المعاني/ 77-78.

(7) النشر 1/ 275.

أحكام الإدغام:

ذكر القراء للإدغام شرطًا وسببًا ومانعًا:

أولا: شرطه:

فشرطه في المدغم أن يلتقى الحرفان خطًّا ولفظًا، أو خطًّا لا لفظًا، ليدخل نحو (إنه هو) فلا تمنع الصلة التي هي الواو الملفوظ بها في (إنه)، ويخرج نحو ﴿أَنَا۠ نَذِيرٌ﴾ [العنكبوت: 50]؛ لوجود الألف خطًّا وإن لم يكن يلفظ به، وشرطه في المدغم فيه كونه أكثر من حرف، إن كانا من كلمة واحدة، ليدخل نحو ﴿خَلَقَكُمْ﴾، ويخرج نحو ﴿نَرْزُقُكَ﴾(1).

ثانيًا: سببه:

أما سببه فهو التماثل أو التجانس أو التقارب، وبيانها كالآتي:

(أ) التماثل: هو أن يتفق الحرفان مخرجًا وصفة؛ كالباء في الباء، والتاء في التاء، وكذا باقي المتماثلين (2)، وعرف بعضهم التماثل بأنه الاتحاد في الاسم والرسم؛ كالكاف في الكاف؛ فإن اسمها واحد وذاتها في الرسم واحدة (3).

(ب) التجانس: وهو أن يتفق الحرفان مخرجًا، ويختلفا صفة؛ كالذال في الثاء، والتاء في الدال.

(ج) التقارب: وهو أن يتقارب الحرفان مخرجًا أو صفة، أو مخرجًا وصفة (4).

ومعنى التقارب في الصفة أن يتفقا في أكثرها؛ كالتاء والثاء في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾ [الشمس: 11]؛ فإنهما متقاربتان صفة؛ لأنهما مهموستان، منفتحتان، مستفلتان، مرققتان، مصمتتان، مشتركتان في انتفاء الاستطالة، والصفير، والتكرير، والتفشي،

---

(1) راجع: النشر 1/ 278، والإتحاف/ 21، ونهاية القول المفيد/ 104.

(2) النشر 1/ 278.

(3) النجوم/ 103.

(4) النشر 1/ 278، والإتحاف/ 21.

والخفاء، إلا أن التاء شديدة، والثاء رخوة، ومثال المتقاربين في المخرج الدال والسين، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ [المجادلة: 1].

ومثال المتقاربين في المخرج والصفة اللام والراء (1)، نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: 14].

ثالثًا: موانعه:

أما موانعه فهي قسمان: متفق عليه، ومختلف فيه:

أولا: المتفق عليه، وهي ثلاثة:

1- كون الحرف الأول تاء ضمير، سواء كانت للمتكلم أو للمخاطب (2)، نحو قوله تعالى: ﴿كُنتُ تُرَابًا ﴿٤٠﴾﴾ [النبأ: 40]، وقوله تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ﴾ [الزخرف: 40]، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا ﴿٧١﴾﴾ [الكهف: 71].

قال أبو شامة: والعلة في استثناء تاء المخبر والمخاطب كونهما كناية عن الفاعل أو شبهه، والإدغام تقريب من الحذف، والفاعل لا يحذف (3).

2- كون الحرف الأول منونًا: نحو قوله تعالى: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾ [الأنعام: 54]، وقوله تعالى: ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢١﴾﴾ [النور: 21]، وقوله تعالى: ﴿وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ ﴿١٠﴾﴾ [الرعد: 10].

والعلة في ذلك أن التنوين حاجز قوي، جرى مجرى الأصول، فمنع من التقاء الحرفين(4).

---

(1) راجع: نهاية القول المفيد/ 104.

(2) النشر 1/ 279.

(3) إبراز المعاني/ 81.

(4) الإتحاف/ 21.

3- كون الحرف الأول مشددًا: نحو قوله تعالى: ﴿مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾﴾ [القمر: 48]، وقوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ﴾ [الأعراف: 142].

والعلة في ذلك ضعف المدغم فيه عن تحمل المشدد؛ لكونه بحرفين (1). وقيل إنه يستحيل الإدغام في ذلك بدون حذف أحد الحرفين من المشدد، وقد حكى بعضهم إدغامه على لغة تخفيف المشدد (2).

ثانيًا: المختلف فيه من الموانع:

اختلف الأئمة في الجزم، وقد جاء في المثلين في نحو قوله تعالى: ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ [يوسف: 9]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ [آل عمران: 85].

وفي المتجانسين، في نحو قوله تعالى: ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾ [النساء: 102].

وفي المتقاربين، في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً﴾ [البقرة: 247].

فقيل يعتد به مانعًا مطلقًا، وقيل لا يعتد به مطلقًا، والمشهور الاعتداد به في المتقاربين، وإجراء الوجهين في غيره ما لم يكن مفتوحًا بعد ساكن؛ ولهذا كان الخلاف في قوله تعالى: ﴿يُؤْتَ سَعَةً﴾ ضعيفًا، وفي غيره قويًا (3).

قال ابن الجزري: (واختلف في قلة الحروف، وتوالي الإعلال، ومصيره إلى حرف مد، واختص بعض المتقاربين بخفة الفتحة أو بسكون ما قبله، أو بهما كليهما، أو بفقد المجاور، أو عدم التكرر، واعلم أنه ما تكافأ في المنزلة من الحروف المتقاربة فإدغامه جائز، وما زاد صوته فإدغامه ممتنع؛ للإخلال الذي يلحقه، وإدغام الأنقص صوتًا في الأزيد جائز مختار؛ لخروجه من حال الضعف إلى حال القوة) (4).

---

(1) الإتحاف/ 21.

(2) إبراز المعاني/ 81.

(3) النشر 1/ 279، ونهاية القول المفيد/ 106.

(4) النشر 1/ 279.

(فإذا وجد الشرط والسبب، وارتفع المانع، جاز الإدغام، فإن كانا مثلين أسكن الأول وأدغم في الثاني، وإن كانا غير مثلين قلب كالثاني، وأسكن ثم أدغم، وارتفع اللسان عنهما رفعة واحدة من غير وقف على الأول، ولا فصل بحركة ولا روْم) [1]؛ لأن الإدغام لا يكون إلا عند وصل الكلمة بالتالية [2].

أقسام الإدغام الصغير [3]:

ينقسم الإدغام الصغير إلى واجب وممتنع وجائز:

أولا: الواجب:

إذا التقى حرفان، وسكن أولهما، نحو قوله تعالى: ﴿رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ [البقرة: 16].

وقوله تعالى: ﴿وَإِذ قَالَت طَّآئِفَةٞ﴾ [الأحزاب: 13]، وقوله تعالى: ﴿وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم﴾ [العنكبوت: 38].

فيجب إدغام أول الحرفين في الثاني منهما بثلاثة شروط:

الشرط الأول: ألا يكون أول المثلين هاء سكت، كما في قوله تعالى: ﴿مَالِيَهۡ ۜ (٢٨) هَلَكَ﴾ [الحاقة: 28-29]، والهاء هنا لا تدغم؛ لأن الوقف عليها منوي [4].

وقال الشيخ محمد مكي نصر: إن من أثبت الهاء من القراء، له فيها وجهان: الإظهار والإدغام، والأول أرجح، وقد جاء عن نافع من رواية ورش في ذلك الوجهان [5].

---

(1) الإتحاف/ 21.

(2) نهاية القول المفيد/ 106.

(3) اقتصرت هنا على أقسام الإدغام الصغير؛ لأنه هو الذي شاع بين جمهور القراء، كما أنه هو الذي ورد فيه الخلاف عن جمهورهم -كما سيتضح فيما بعد-؛ ولأن الإدغام الكبير اشتهر بروايته أبو عمرو، ما عدا بعض المواضع، التي اشترك معه فيها جمهور القراء، وقد تقدم ذكر ذلك.

(4) الإتحاف/ 27.

(5) راجع نهاية القول المفيد/ 111.

وقال أبو شامة: إن معنى الإظهار هنا أن يقف القارئ على ماليه وقفة لطيفة، وأما إن وصل فلا يمكن غير الإدغام أو التحريك، وإن خلا اللفظ من أحدهما كان القارئ واقفًا وهو لا يدري لسرعة الوصل [1]، وقد عقب ابن الجزري على هذا الكلام، فقال: (وما قاله أبو شامة أقرب إلى التحقيق، وأحرى بالرواية والتدقيق) [2].

الشرط الثاني: ألا يكون أول المثلين حرف مد [3]، نحو قوله تعالى: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ [التين: 6]، وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى يُوَسۡوِسُ﴾ [الناس: 5]؛ لأن حرف المد هنا واجب الإظهار، فيمد ولا يدغم [4]؛ لئلا يذهب المد بالإدغام [5].

قال أبو علي الأهوازي: المثلان إذا اجتمعا وكانا واوين قبل الأولى منهما ضمة، أو ياءين قبل الأولى منهما كسرة، فإنهم أجمعوا على أنهما يمدان قليلًا، ويظهران بلا تشديد، ولا إفراط في التليين؛ بل بالتجويد والتبيين، ثم قال:

وعلى هذا وجدت أئمة القراءة في كل الأمصار، ولا يجوز غير ذلك، فمن خالف هذا فقد غلط في الرواية، وأخطأ في الدراية، فأما الواو إذا انفتح ما قبلها، وأتى بعدها واو من كلمة أخرى، فإن إدغامها حينئذ إجماع [6].

وذلك مثل قوله تعالى: ﴿عَفَواْ وَّقَالُواْ﴾ [الأعراف: 95]، وقوله تعالى: ﴿عَصَواْ وَّكَانُواْ﴾ [آل عمران: 112].

وقد ذكر سيبويه الإدغام في حرفي اللين، فقال: (كما إذا قلت وأنت تأمر: اخشى ياسرًا واخشو واقدًا، أدغمت؛ لأنهما ليسا بحرفي مد، وهما بمنزلة أحمد داود، واذهب بنا، فهذا

(1) إبراز المعاني/ 194.
(2) النشر 2/ 21.
(3) النشر 2/ 19، ونهاية القول المفيد/ 111.
(4) سراج القارئ/ 97.
(5) الإتحاف/ 27، ونهاية القول المفيد/ 111.
(6) انظر: إبراز المعاني/ 195.

لا تصل فيه إلا إلى الإدغام؛ لأنك إنما ترفع لسانك من موضع هما فيه سواء، وليس بينهما حاجز) [1].

الشرط الثالث: ألا يكون أول الجنسين حرف حلق [2]، نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ ﴾ [الزخرف: 89]؛ وذلك لأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام؛ لقلتها وبعدها عن مخرج الحروف، كما ذكر سيبويه والمبرد [3]. ويذكر الدكتور/ إبراهيم أنيس أن الإدغام بنوعيه عبارة عن فناء الصوت الأول في الثاني؛ بحيث ينطق بالصوتين صوتًا واحدًا كالثاني، وهو جائز الوقوع في كل صوت من أصوات اللغة، غير أنه نادر بين أصوات الحلق؛ لأن هذه الأصوات غير مستعدة بطبيعتها لفناء الأصوات فيها [4].

ثانيًا: الممتنع:

إذا التقى حرفان، وتحرك أولهما، وسكن ثانيهما -سواء أكان ذلك في كلمة نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِن زَلَلۡتُم ﴾ [البقرة: 209]، أم في كلمتين نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ ﴾ [الأعراف: 88]- امتنع الإدغام في ذلك [5]؛ لأن شرط الإدغام تحرك المدغم فيه[6].

ثالثًا: الجائز:

وهو الذي اختلف فيه القراء، وذكر أبو شامة أنه عبارة عن إدغام حرف ساكن في مقاربه المتحرك [7]، وذكر ابن الجزري أن الجائز هو الذي جرت عادة القراء بذكره في كتب الخلاف، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

---

(1) الكتاب/ 4/ 442.

(2) النشر 2/ 19، ونهاية القول المفيد/ 112.

(3) راجع الكتاب 4/ 449 - 451، والمقتضب 1/ 342.

(4) راجع الأصوات اللغوية/ 187.

(5) الإتحاف/ 27.

(6) نهاية القول المفيد/ 112.

(7) إبراز المعاني/ 183.

الأول: إدغام حرف من كلمة في حروف متعددة من كلمات متفرقة، وينحصر في فصول: إذ، وقد، وتاء التأنيث، وهل، وبل.

الثاني: إدغام حرف في حرف من كلمة أو كلمتين حيث وقع، وهو المعبر عنه عندهم بحروف قربت مخارجها.

الثالث: أحكام النون الساكنة والتنوين، وذكر ابن الجزري أن هذا القسم تتعلق به أحكام أخر سوى الإدغام والإظهار من الإخفاء والقلب، والله تعالى أعلم [1].

***

(1) النشر 2/ 2.

القسم الأول

إدغام حرف من كلمة في حروف متعددة من كلمات متفرقة

1- **ذال إذ:**

اختلف الأئمة في إدغامها وإظهارها عند ستة أحرف، هي حروف (تجد) وحروف الصفير [1].

فمثالها مع التاء: قوله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ﴾ [البقرة: 166].

ومثالها مع الجيم قوله تعالى: ﴿إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب: 10].

ومثالها مع الدال قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَٰمًا﴾ [الحجر: 52].

ومثالها مع الزاي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [الأنفال: 48].

ومثالها مع السين قوله تعالى: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُواْ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ ١٢﴾ [النور: 12].

ومثالها مع الصاد قوله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓاْ أَنصِتُواْ﴾ [الأحقاف: 29].

فقرأ الإمام نافع بإظهار ذال إذ عند هذه الحروف الستة، واشترك معه في ذلك بعض القراء، وأدغمها غير واحد [2].

---

(1) حروف الصفير هي الزاي والسين والصاد، وسميت كذلك لأنك إذا ما قلت إز، إس، إص، سمعت لهن صوتًا يشبه صفير الطائر. انظر: نهاية القول المفيد/ 53.

(2) انظر: التيسير/ 42، وإبراز المعاني/ 186، والنشر 2/ 2-3، وسراج القارئ/ 92.

2- **دال قد:**

اختلف الأئمة في إدماغها وإظهارها عند ثمانية أحرف، هي:

1- الجيم: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْهُمْ فَكَذَّبُوهُ﴾ [النحل: 113].

2- الذال: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الأعراف: 179].

3- الزاي: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ﴾ [الملك: 5].

4- السين: نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: 1].

5- الشين: نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: 30].

6- الصاد: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الكهف: 54].

7- الضاد: نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ ضَلُّواْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ﴿١٤٠﴾﴾ [الأنعام: 140].

8- الظاء: نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: 231].

فأظهرها قالون عن نافع عند الحروف الثمانية، وأدغمها ورش عن نافع عند الضاد والظاء فقط، وأظهرها عند باقي الحروف [1].

ووجه إدغام دال قد في الضاد والظاء تقاربهما في المخرج، واشتراكهما في بعض الصفات، مع اتصاف الضاد والظاء بصفات القوة، وهي الجهر والاستعلاء والإطباق التي فيهما، والاستطالة التي في الضاد، فقوي الإدغام فيهما بذلك وحسن [2]، هذا

---

(1) التيسير/ 42، وإبراز المعاني/ 187، والنشر 2/ 3-4.

(2) النجوم/ 100.

بالإضافة إلى أن الدال تزداد قوة عند الإدغام؛ لأنه يبدل منها حرف أقوى منها، مع مشاركة الدال للضاد والظاء في الجهر [1].

وقد أجاز سيبويه -وغيره من النحاة- إدغام الدال في الضاد والظاء [2]، ومن المعروف أن هذه الحروف -وهي (الذال، والثاء، والظاء، والدال، والضاد، والتاء، والطاء، واللام، والنون، والراء، والزاي، والسين، والصاد- تكاد تنحصر مخارجها بين أول اللسان بما فيه طرفه، والثنايا العليا بما فيها أصولها) [3]، وقد ذكر سيبويه أن أصل الإدغام في حروف الفم واللسان؛ لأنها أكثر الحروف، وأكثر حروف اللسان من طرفه [4].

ويعقب أحد الباحثين المحدثين على قول سيبويه، مبينًا السبب في كثرة حروف الفم واللسان، فيقول: (وهذه الملاحظة صادقة؛ لأن أصوات الفم واللسان في مجموعها أكثر من أصوات الحلق والشفتين، وإنما كان ذلك لأن اللسان أقدر أعضاء النطق على الحركة، والناطق يستطيع بواسطة لسانه أن ينتج عددًا من الأصوات بمجرد وضع لسانه في موضع معين، وتغيير صفة نطقه، وهذه المرونة التي يتصف بها اللسان في جزئه الأمامي هي التي أتاحت لمجموعة أصوات الفم هذه الكثرة، ولكن التجاور والتقارب جعلها عرضة دائمًا للتأثر بما يليها من أصوات؛ ولذا أدغم كل منهما في الآخر، ما لم يحل دون ذلك ظرف صوتي آخر) [5].

3- تاء التأنيث:

اختلف الأئمة في إدغامها وإظهارها عند ستة أحرف، هي:

1- الثاء: نحو قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ وَعَادٌۢ بِٱلْقَارِعَةِ ۝٤﴾ [الحاقة: 4].

---

(1) الكشف 1/ 146.

(2) انظر: الكتاب 4/ 466، وشرح الشافية 3/ 382.

(3) الأصوات اللغوية/ 46.

(4) راجع الكتاب 4/ 448، 454، 462.

(5) الدكتور/ عبد الصبور شاهين: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء)/ 214.

2- الجيم: نحو قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: 56].

3- الزاي: نحو قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا ۝٩٧﴾ [الإسراء: 97].

4- السين: نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَعُودُوا۟ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ ۝٣٨﴾ [الأنفال: 38].

5- الصاد: نحو قوله تعالى: ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾ [الحج: 40].

6- الظاء: نحو قوله تعالى: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ ۝١١﴾ [الأنبياء: 11].

فأدغمها نافع من رواية ورش في الظاء فقط، وأظهرها في الباقي؛ أما رواية قالون عن نافع فقد جاءت بإظهارها عند الحروف الستة [1]، وإدغام التاء في الظاء له ما يسوغه؛ فهما متقاربان في المخرج -كما سبق- فمخرج التاء مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا، ومخرج الظاء مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا [2]، وبالإضافة إلى هذا التقارب في المخرج فإن الظاء قد اتصفت بالاستعلاء والإطباق، والجهر، وهي من صفات القوة، فقوي الإدغام بذلك وحسن [3]، وعلى هذا فإن التاء تبدل حرفًا أقوى منها عند إدغامها في الظاء، فتنتقل بالإدغام إلى القوة [4]، وقد أجاز النحاة إدغام التاء في الظاء [5].

أما كيفية الإدغام بين التاء والظاء، فيوضحها لنا الدكتور/ إبراهيم أنيس؛ حيث يقول: (وهنا جهرنا أولًا بالتاء، فصارت دالًا؛ لأن الصوت الثاني -أي الظاء- صوت مجهور، ثم سمح للهواء معها بالمرور، فصارت رخوة، ثم انتقل مخرجها إلى الأصوات المسماة

---

(1) التيسير/ 43، وإبراز المعاني/ 189، وسراج القارئ/ 94.
(2) الكتاب 4/ 433.
(3) راجع النجوم/ 101، والأصوات اللغوية/ 184.
(4) انظر: الكشف 1/ 150.
(5) انظر: شرح المفصل 10/ 145، والممتع 2/ 701.

باللثوية، وبهذا صارت ذالًا، ولا فرق بين الذال والظاء إلا في أن الصوت الثاني من أصوات الإطباق، فالإدغام هنا له ما يبرره من الناحية الصوتية) (1).

4- لام هل وبل:

اختلف الأئمة في إدغامها وإظهارها عند ثمانية أحرف، وليس معنى ذلك أن كل لام من الكلمتين تلتقي مع هذه الثمانية في القرآن العزيز، ولكن الصحيح أن كل واحدة منها تختص ببعض هذه الحروف، وتشترك في الباقي، فمجموع ما لها ثمانية أحرف.

فتختص (هل) بحرف واحد، هو:

الثاء: نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المطففين: 36].

وتختص (بل) بخمسة أحرف، هي:

1- الزاي: نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا ﴿٤٨﴾﴾ [الكهف: 48].

2- السين: نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: 18].

3- الضاد: نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ ضَلُّوا۟ عَنْهُمْ ۚ وَذَٰلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأحقاف: 28].

4- الطاء: نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: 155].

5- الظاء: نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ﴾ [الفتح: 12].

أما الحرفان اللذان يشتركان فيهما معًا فهما:

1- التاء: نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [المائدة: 59]، وقوله تعالى: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾﴾ [الأعلى: 16].

---

(1) الأصوات اللغوية/ 191.

2- النون: نحو قوله تعالى ﴿هَلۡ نَحۡنُ مُنظَرُونَ ﴿٢٠٣﴾﴾ [الشعراء: 203]، وقوله تعالى: ﴿بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ﴾ [الأنبياء: 18].

وقد جاءت قراءة الإمام نافع بإظهار اللام عند هذه الأحرف الثمانية [1].

***

(1) التيسير/ 43، وإبراز المعاني/ 191، والمكرر/ 38، والإتحاف/ 28-29.

القسم الثاني

إدغام حروف قربت مخارجها

والمراد بذلك حروف من كلمات مخصوصة، جاءت مفرقة في كتاب الله تعالى لا تدخل تحت قاعدة، وجملة هذا القسم سبعة عشر حرفًا، اختلف الأئمة في إظهار كل منها وإدغامه [1]، وهذه الحروف هي:

1- الباء الساكنة عند الفاء: وذلك في خمسة مواضع هي قوله تعالى: ﴿أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ﴾ [النساء: 74]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ﴾ [الرعد: 5]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱذْهَبْ فَمَن﴾ [الإسراء: 63]، وقوله تعالى: ﴿فَٱذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ﴾ [طه: 97]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿١١﴾﴾ [الحجرات: 11].

فقرأ الإمام نافع بإظهار الباء الساكنة عند الفاء في هذه المواضع [2]، وإذا كان إدغام الباء في الفاء جائزًا -كما ذكر النحاة [3]- فإن الإظهار أحسن وأقوى؛ لأن الباء أقوى من الفاء؛ حيث قويت الباء بالجهر والشدة، وضعفت الفاء بالهمس والرخاوة، فإذا أدغمت الباء في الفاء أبدلت حرفًا أضعف منها، هذا بالإضافة إلى أن الإظهار هو الأصل [4].

2- الباء عند الميم: في قوله تعالى ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: 284] في قراءة الجزم.

3- الباء عند الميم: في قوله تعالى ﴿ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ [هود: 42].

فقرأ نافع من رواية ورش بإظهار الباء عند الميم في الموضعين، وجاء عنه من رواية قالون وجهان: الإظهار والإدغام، قال ابن الجزري:

---

(1) انظر: النجوم/ 105.

(2) التيسير/ 44، وسراج القارئ/ 98، والإتحاف/ 29.

(3) انظر: الكتاب 4/ 448، والمقتضب 1/ 347.

(4) انظر: الكشف 1/ 155.

والوجهان عن قالون صحيحان [1].

وإدغام الباء في الميم قد أجازه النحاة [2]، وهذا الإدغام له ما يسوغه من الناحية الصوتية؛ حيث إن مخرج كل منهما الشفتان، وأنه لا فرق بين الباء والميم إلا في أن الهواء مع الأولى يتخذ مجراه من الفم، ومع الثانية يتخذ مجراه من الأنف، فعملية الإدغام هنا هي مجرد انتقال الصوت الأول من بين أصوات الفم إلى نظير له بين أصوات الأنف [3].

وقد ذكر ابن خالويه [4] أن حسن هذا الإدغام كحسنه في قوله تعالى: ﴿ وَدَّت طَّآيِفَةٌ ﴾ [آل عمران: 69].

4- الفاء عند الباء: في قوله تعالى ﴿نَخۡسِفۡ بِهِمُ﴾ [سبأ: 9]، وليس في القرآن غيره، فجاءت قراءة الإمام نافع بإظهار الفاء في ذلك، وكذلك قرأ أكثر القراء [5].

وقد كره البصريون إدغام الفاء في الباء؛ لأن التفشي الذي في الفاء يزول مع الإدغام، وأجاز الكوفيون هذا الإدغام، وذكر مكي أن الإظهار في ذلك أحسن؛ لأنه الأصل، ولذهاب التفشي بالإدغام، وأيضًا فإن القراء -غير الكسائي- أجمعوا على الإظهار، وإجماعهم حجة [6].

5- الراء عند اللام: نحو قوله تعالى ﴿وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦ﴾ [مريم: 65]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ ﴾ [الطور: 48]، فقرأ نافع بإظهار الراء في ذلك [7]، وقد وافق بعض

(1) النشر 2/ 10-12، والإتحاف/ 29، ونهاية القول المفيد/ 12-13.
(2) راجع الكتاب 4/ 447، والمقتضب 1/ 347.
(3) الأصوات اللغوية/ 189.
(4) انظر: الحجة لابن خالويه/ 187.
(5) انظر: النشر 2/ 12، ونهاية القول المفيد/ 115.
(6) انظر: الكشف 1/ 156.
(7) النشر 2/ 12-13، والنجوم/ 107، والإتحاف/ 29-30.

النحويين الإمام نافع في قراءته؛ ورفض سيبويه ومعظم البصريين إدغام الراء في اللام؛ بسبب ذهاب التكرير الذي في الراء عند الإدغام [1].

وقال الداني: (قد بلغني عن ابن مجاهد أنه رجع عن الإدغام [2] إلى الإظهار؛ اختيارًا واستحسانًا ومتابعة لمذهب الخليل وسيبويه قبل موته بست سنين) [3].

6- اللام عند الذال: نحو قوله تعالى ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: 231]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾ [آل عمران: 28].

فقرأ نافع وأكثر القراء بإظهار اللام عند الذال في ذلك [4].

7- الدال عند الثاء: وهما موضعان وردا في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلْـَٔاخِرَةِ نُؤْتِهِۦ مِنْهَا ۚ وَسَنَجْزِى ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٤٥﴾﴾ [آل عمران: 145].

فقرأ نافع بإظهار الدال عند الثاء في الموضعين [5]، قال مكي: (وعلة الإدغام ضعيفة؛ لأن الدال أقوى من الثاء؛ للجهر الذي في الدال، فأنت تنقلها بالإدغام إلى أضعف من حالها، فالإظهار أقوى وأولى) [6].

8- الثاء عند الذال في قوله تعالى: ﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ۚ ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ [الأعراف: 176].

---

(1) راجع: الكتاب 4/ 448، والكشف 1/ 157.

(2) أي إدغام الراء في اللام.

(3) النشر 2/ 13.

(4) انظر: نهاية القول المفيد/ 115، والوافي/ 136.

(5) النشر 2/ 13، النجوم/ 106، والوافي/ 137.

(6) الكشف 1/ 157.

اختلف عن نافع، فروي عنه إدغام الثاء في الذال في ذلك، وروي عنه إظهارها [1]، قال ابن الجزري: (إن الذي يقتضيه النظر، ويصح في الاعتبار هو الإدغام، ولولا صحة الإظهار عنهم عندي لم آخذ لهم ولا لغيرهم بغير الإدغام؛ وذلك أن الحرفين إذا كانا من مخرج واحد، وسكن الأول منهما يجب الإدغام، ما لم يمنع مانع، ولا مانع هنا) [2]، ويذكر الدكتور/ إبراهيم أنيس أن الإدغام هنا واضح جلي؛ لأنه لا فرق بين الثاء والذال، إلا في أن الأولى مهموسة والثانية نظيرها المجهور، فمتى جهر بالثاء أصبحت ذالًا، وبذلك يكون الإدغام بين صوتين متماثلين كل المماثلة [3].

9- الذال عند التاء: من اتخذتم وأخذت، وما جاء من لفظه نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذۡتُمُ ٱلۡعِجۡلَ﴾ [البقرة: 51]، وقوله تعالى: ﴿وَأَخَذۡتُمۡ عَلَىٰ ذَٰلِكُمۡ إِصۡرِي﴾ [آل عمران: 81].

فقرأ نافع بإدغام الذال في التاء كما في المواضع السابقة [4]، وهذا الإدغام أجازه النحاة[5]؛ (لأن قوة التاء والذال معتدلة؛ لأن التاء شديدة، والذال مجهورة، والشدة في القوة كالجهر، ولأن التاء مهموسة، والذال رخوة، والهمس في الضعف كالرخاوة، فاعتدلا في القوة والضعف، فحسن الإدغام لذلك؛ إذ لا يدخل على الحرف الأول نقص في قوته بالإدغام، على أنهما اشتركا في المخرج من الفم) [6]. ويتم الإدغام هنا بأن ينتقل مخرج الذال إلى الوراء قليلًا، ثم ينطق بها مهموسة شديدة [7].

10- الذال في التاء: في: ﴿فَنَبَذۡتُهَا﴾، من قوله تعالى: ﴿فَنَبَذۡتُهَا وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتۡ لِي نَفۡسِي ٩٦﴾ [طه: 96].

---

(1) التيسير/ 44، والمكرر/ 39 والإتحاف/ 30.

(2) النشر 2/ 15.

(3) الأصوات اللغوية/ 194.

(4) التيسير/ 44، والإتحاف/ 30، وسراج القارئ/ 99.

(5) انظر: الكتاب 4/ 464، وشرح الشافية 3/ 83، وشرح المفصل 10/ 145.

(6) الكشف 1/ 159.

(7) الأصوات اللغوية/ 197.

11- الذال في التاء: في (عذت)، من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُم مِّن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَّا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٧﴾﴾ [غافر: 27]، ومن قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ أَن تَرْجُمُونِ ﴿٢٠﴾﴾ [الدخان: 20].

فقرأ نافع بإظهار الذال في هاتين الكلمتين [1]. ويعلل مكي لهذه الظاهرة عند الإمام نافع، وهي الإدغام في اتخذت، وما جاء من لفظه، والإظهار في عذت، وفي فنبذتها، فيذكر أن عذت فعل قد حذف عينه للاعتلال، فلو غير لامه لأخل به، وليس ذلك في أخذتم وأخذت.

كما يذكر أن (اتخذتم) كلمة طالت فخففها بالإدغام، وليس كذلك (فنبذتها)، وأيضًا فإن اتخذتم لما كان أولها مدغمًا اتبع آخرها بالإدغام؛ ليتفق أول الكلمة وآخرها، وليس كذلك فنبذتها [2].

وبالإضافة إلى حسن الإدغام في اتخذتم وقوته، فلعل تواتر قراءة النبي ﷺ بالإدغام في قوله تعالى: ﴿لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿٧٧﴾﴾ [الكهف: 77]، وسماع الإمام نافع بهذه القراءة، جعله يقرأ هذا اللفظ كقراءة النبي ﷺ له، فقد روى ابن سفيان عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن أبي بن كعب أن النبي ﷺ قرأ: لتخذت عليه أجرًا مدغمة ساقطة الذال [3].

12- الثاء عند التاء: في: لبثتم، ولبثت -كيف جاء- كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٥٢﴾﴾ [الإسراء: 52]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: 259]، فقرأ نافع بإظهار الثاء [4].

---

(1) تحبير التيسير/ 65، والإتحاف/ 30، وسراج القارئ/ 98.

(2) الكشف 1/ 160.

(3) جمال القراء/ 179/ أ.

(4) النشر 2/ 16، والوافي/ 137.

13- الثاء عند التاء في (أورثتموها) من قوله تعالى: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [الأعراف: 43]، وقوله تعالى: ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [الزخرف: 72].

فقرأ نافع بإظهار الثاء في هذين الموضعين (1).

14- الدال عند الذال: من قوله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ ﴿١﴾ ذِكۡرُ رَحۡمَتِ رَبِّكَ عَبۡدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴿٢﴾﴾ [مريم: 1-2]، فقرأ نافع بإظهار الدال في هذا الموضع (2).

15- النون عند الواو: من قوله تعالى: ﴿يسٓ ﴿١﴾ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ﴿٢﴾﴾ [يس: 1-2].

16- النون عند الواو: من قوله تعالى: ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ﴿١﴾﴾ [القلم: 1].

جاء عن نافع في النون من الموضعين السابقين وجهان: الإظهار والإدغام (3).

وقد أجاز سيبويه إدغام النون في الواو، فقال: (تدغم النون مع الواو بغنة، وبلا غنه؛ لأنها من مخرج ما أدغمت فيه النون) (4).

ثم يقول سيبويه: (وهي -أي النون- مع الراء واللام والياء والواو إذا أدغمت بغنة فليس مخرجها من الخياشيم، ولكن صوت الفم أشرب غنة، ولو كان مخرجها من الخياشيم لما جاز أن تدغمها في الواو والياء والراء واللام؛ حتى تصير مثلهن في كل شيء)(5).

ويرى مكي أن علة إدغام النون الساكنة في الواو وإظهار الغنة هي ما بينهما من التشابه؛ وذلك أن الغنة التي في النون تشبه المد واللين اللذين في الواو، فحسن الإدغام

(1) التيسير/ 44، وتحبير التيسير/ 65.
(2) النشر 2/ 17، وسراج القارئ/ 99، والبدور الزاهرة/ 242.
(3) النشر 2/ 17-18، الإتحاف/ 30-31.
(4) الكتاب 4/ 453.
(5) الكتاب 4/ 454.

لذلك، وأيضًا فإن الواو من مخرج الميم، فأدغمت النون فيها، كما تدغم في الميم؛ لمؤاخاة الميم الواو في المخرج [1].

17- النون عند الميم: من قوله تعالى: (طسم) أول الشعراء والقصص، فقرأ نافع بإدغام النون في الميم في الموضعين [2]، وقد أجاز النحاة هذا الإدغام، فذكر سيبويه أن النون تدغم في الميم؛ لأن صوتهما واحد، وهما مجهوران، وهما متشابهان؛ لخروجهما جميعًا في الخياشيم[3].

وأحب أن أنبه إلى أن القراءة بإدغام النون في الواو، من قوله تعالى: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢﴾ [يس: 1-2]، وقوله تعالى: ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ۝١﴾ [القلم: 1]، وإدغام النون في الميم من قوله تعالى: ﴿طسٓمٓ﴾[4] هي على نية الوصل، أي وصل القراءة.

أما القراءة بإظهار هذه الحروف فعلى نية الوقف عليها؛ لأنها حروف مقطعة غير معربة، فحقها أن يوقف على كل حرف منها، والوقف يستلزم الإظهار [5]، قال ابن الجزري: من لازم السكت الإظهار [6].

***

---

(1) انظر: الكشف 1/ 164.

(2) النشر 2/ 19، والإتحاف/ 31 وسراج القارئ/ 99، والوافي/ 137.

(3) انظر: الكتاب 4/ 452-453.

(4) فاتحة الشعراء والقصص.

(5) راجع: الكشف 2/ 150، 214، 331، ومشكل إعراب القرآن 2/ 220، والبيان في غريب إعراب القرآن 2/ 290، وإبراز المعاني/ 198.

(6) النشر 2/ 19.

القسم الثالث

أحكام النون الساكنة والتنوين

وهذا القسم وإن كان من أقسام الإدغام الصغير الجائز عند القُراء، إلا أنه يتعلق به أحكام أخر غير الإدغام والإظهار، مثل الإخفاء والقلب [1]، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله.

وقبل الحديث عن أحكام النون الساكنة والتنوين عند القراء، يحسن أن أتحدث عن مخرج النون، وكيفية نطقها، وصفتها، ومدى تأثر صوت النون بما يأتي بعده من أصوات، والفرق بين النون الساكنة والتنوين، فأقول:

أما مخرجها، فقد ذكر سيبويه أنه من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فريق الثنايا [2].

أما كيفية نطقها، فإنه عند النطق بصوت النون يندفع الهواء من الرئتين محركًا الوترين الصوتيين، ثم يتخذ مجراه في الحلق أولًا، حتى إذا وصل إلى الحلق هبط أقصى الحنك الأعلى، فيسد بهبوطه فتحة الفم، ويتسرب الهواء من التجويف الأنفي، محدثًا في مروره نوعًا من الحفيف لا يكاد يسمع، فهي في هذا كالميم، غير أنه يفرق بينهما أن طرف اللسان مع النون يلتقي بأصول الثنايا العليا، وأن الشفتين مع الميم هما العضوان اللذان يلتقيان[3]. وعلى هذا فالنون صوت أسناني لثوي أنفي مجهور [4]، كما أن صوت النون متوسط بين الشدة والرخاوة [5].

---

(1) انظر: النشر 2/ 2.

(2) الكتاب 4/ 433.

(3) الأصوات اللغوية/ 66-76.

(4) علم اللغة العام، الأصوات/ 168.

(5) سر صناعة الإعراب 1/ 69، والأصوات اللغوية/ 66.

لكني أنبه هنا إلى أن (النون يعرض لها من الظواهر اللغوية ما لا يشركها فيه غيرها؛ لسرعة تأثرها بما يجاورها من أصوات، ولأنها -بعد اللام- أكثر الأصوات الساكنة شيوعًا في اللغة، والنون أشد ما تكون تأثرًا بما يجاورها من أصوات حين تكون مشكلة بالسكون، حينئذ يتحقق اتصالها بما بعدها اتصالًا مباشرًا) [1].

ومن المعروف أن الصوت اللغوي قد يتأثر بما يجاوره من أصوات، وذلك بأن ينتقل الصوت من مخرجه الأصلي إلى مخرج آخر، فيستبدل به أقرب الأصوات إليه، في هذا المخرج الجديد [2]. لكن هناك شرطًا أساسيًّا لتحقق تأثر الصوت بما يجاوره، وهو أن يكون التقاؤهما مباشرًا، بحيث لا يفصل بينهما أي فاصل، ولو كان هذا الفاصل حركة قصيرة، ولا يتم هذا إلا حين يكون الصوت الأول مشكلًا بما يسمى السكون [3].

وبالنظر لأن صوت النون شديد الحساسية، فإنه يمكن أن ينتقل بمخرجه إلى مخرج الصوت التالي [4]، كما أن صفته يمكن أن تختلف؛ لأنه سريع التأثر بما يجاوره من أصوات، ومما يدل على ذلك ما يأتي:

1- أن صوت النون يكون صوتًا أسنانيًّا، أنفيًّا، مجهورًا، إذا وقع قبل الثاء، والذال، والظاء، وفي هذا الوضع ينتقل مخرج النون إلى مخرج الصوت التالي له، أي بين الأسنان، وذلك مثل إن ثاب، إن ذهب، إن ظلم، ويمكن وصفه بالتفخيم إذا وليه صوت الظاء، وبالترقيق إذا وليه صوت الثاء أو الذال.

2- ويكون صوتًا أسنانيًّا، لثويًّا، أنفيًّا، مجهورًا إذا وقع قبل الدال، والتاء، والطاء من الأصوات الشداد، وقبل الزاي والصاد والسين من الأصوات الرخوة، ويرد كذلك قبل الضاد والظاء العاميتين كما ينطقان في مصر، وهو لهذا إما مرقق أو مفخم، بحسب ما يأتي بعده من هذه الأصوات.

---

(1) الأصوات اللغوية/ 67.

(2) انظر: ظاهرة التنوين في اللغة العربية/ 36.

(3) الأصوات اللغوية/ 183، وظاهرة التنوين في اللغة العربية/ 36.

(4) علم الأصوات لبرتيل مالمبرج/ 123.

3- ويكون صوتًا لثويًّا، أنفيًّا، مجهورًا، ويتحقق ذلك في صوت النون المفردة التي بين صوتي علة، كما في: أنا.

4- ويكون صوتًا غاريًّا، أنفيًّا، مجهورًا، مرققًا، إذا وقع قبل صوت الجيم أو الشين أو الياء، والنون مع هذه الأصوات يتأخر مخرجها إلى حيث مخارجهن.

5- ويكون صوتًا طبقيًّا، أنفيًّا، مجهورًا، إذا وقع قبل الكاف، وحينئذ يتأخر مخرج النون إلى حيث مخرج الكاف.

6- ويكون صوتًا لهويًّا، أنفيًّا، مجهورًا، إذا وقع قبل صوت القاف، وهو يوجد في الفصحى وبعض اللهجات كلهجة عدن، وفي هذا الوضع يتأخر مخرج النون إلى حيث مخرج القاف [1].

مما سبق يتضح أن صوت النون شديد التأثر بما يجاوره من أصوات؛ لكن هذا التأثر يتوقف على عاملين، هما:

1- نسبة قرب المخرج: فالنون أكثر تأثرًا بمجاورة أصوات طرف اللسان ووسطه، وأقل تأثرًا بمجاورة الأصوات التي مخرجها أقصى اللسان.

2- صفة الصوت: فالنون التي هي من الأصوات المتوسطة أقل تأثرًا بأصوات الشدة والرخاوة من تأثرها بمثيلاتها من الأصوات المتوسطة، ولا بد من مراعاة العاملين معًا للحكم على نسبة تأثر النون بما يجاورها [2].

لكني أشير هنا إلى أن هذه الأصوات التي ذكرتها للنون ليست إلا مظاهر مختلفة لفونيم واحد [3].

---

(1) راجع: مناهج البحث في اللغة/ 133-135، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء)/ 227.

(2) الأصوات اللغوية/ 68.

(3) انظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي/ 50.

أما التنوين فهو عبارة عن نون ساكنة أيضًا، كما أن له الصفات الصوتية للنون الساكنة، وإنما خصها النحويون بهذا اللقب، وسموها تنوينًا؛ ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع [1]، قال الخضري في حاشيته: إن التنوين (نون ساكنة زائدة، تلحق الآخر لفظًا لا خطًّا ووقفًا) [2].

وقال السيوطي: إن التنوين نون تثبت لفظًا لا خطًّا، وقال: إن هذا أحسن حدوده وأخصرها؛ إذ سائر النونات المزيدة الساكنة تثبت خطًّا [3].

وعرفه الأشموني بأنه نون تلحق الآخر لفظًا لا خطًّا لغير توكيد [4].

الفرق بين النون الساكنة والتنوين:

ينحصر الفرق بين النون الساكنة والتنوين في الأمور الآتية:

1- أن النون الساكنة تكون في وسط الكلمة، وفي آخرها، والتنوين لا يكون إلا في الآخر.

2- النون الساكنة تكون في الاسم، والفعل، والحرف، والتنوين لا يكون إلا في آخر الاسم.

3- النون الساكنة تكون في الوصل، والوقف، والتنوين لا يكون إلا في الوصل.

4- النون تكون في اللفظ، والخط، والتنوين لا يكون إلا في اللفظ [5].

أحكام النون الساكنة والتنوين:

جاء تأثر النون الساكنة والتنوين بما يأتي بعدهما من أصوات عند القراء منحصرًا في أربعة أحكام، هي الإظهار، والإدغام، والقلب، والإخفاء، وقال البنا الدمياطي: (قيل:

---

(1) انظر: ظاهرة التنوين في اللغة العربية/ 28.

(2) حاشية الخضري على ابن عقيل 1/ 33.

(3) انظر: الجمع 2/ 79.

(4) شرح الأشموني 1/ 30.

(5) النجوم/ 108.

والتحقيق أنها ثلاثة: إظهار، وإدغام محض وغير محض، وإخفاء مع قلب وبدونه، ودليل الحصر استقرائي؛ لأن الحرف الواقع بعدهما إما أن يقرب من مخرجهما جدًّا، أو لا؛ الأول واجب الإدغام، والثاني إما أن يبعد جدًّا أو لا، والأول واجب الإظهار، والثاني واجب الإخفاء، فالإخفاء حال بين الإدغام والإظهار، وقيل: بل خمسة، والاختلاف لفظي) (1).

أولًا: الإظهار: وقد تقدم تعريفه لغة وإصطلاحًا (2)، وقيل إن المراد به هنا: نطق النون الساكنة خالصًا دون تأثر بها بعدها من أصوات، فلا تدغم ولا تُخفى (3).

وقد قرأ الإمام نافع بإظهار النون الساكنة والتنوين عند حروف الحلق الستة، وهي الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء (4).

فمثالها عند الهمزة (ينأون) من قوله تعالى: ﴿وَهُمۡ يَنۡهَوۡنَ عَنۡهُ وَيَنۡـَٔوۡنَ عَنۡهُ﴾ [الأنعام: 26].

وقوله تعالى: ﴿وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٖ ٣٦﴾ [البقرة: 36].

ومثالها عند الهاء قوله تعالى: ﴿مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [الحشر: 9].

وقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ٥﴾ [القدر: 5].

ومثالها عند العين: قوله تعالى: ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: 7].

وقوله تعالى: ﴿عَجُوزٌ عَقِيمٞ ٢٩﴾ [الذاريات: 29].

ومثالها عند الحاء: قوله تعالى: ﴿مَنۡ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة: 22].

وقوله تعالى: ﴿حَكِيمٍ حَمِيدٖ ٤٢﴾ [فصلت: 42].

(1) الإتحاف/ 31.
(2) انظر: ص 107.
(3) ظاهرة التنوين في اللغة العربية/ 38.
(4) وقد اشترك معه في ذلك جميع الأئمة السبعة. انظر: النشر 2/ 22، والإتحاف/ 32، وتحبير التيسير/ 66.

ومثالها عند الغين: قوله تعالى: ﴿مِّنۡ غِلٍّ إِخۡوَٰنًا﴾ [الحجر: 47].

وقوله تعالى: ﴿أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٍ﴾ [النحل: 21].

ومثالها عند الخاء: قوله تعالى ﴿وَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تُقۡسِطُواْ فِي ٱلۡيَتَٰمَىٰ﴾ [النساء: 3].

وقوله تعالى: ﴿يَوۡمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ٢﴾ [الغاشية: 2].

والسبب في إظهار النون الساكنة مع هذه الحروف هو بُعد مخرج حروف الحلق من مخرج النون [1]، قال الشيخ محمد مكي نصر: (إن هذه الحروف من الحلق، والنون من طرف اللسان، والإدغام إنما يسوغه التقارب، ثم إن النون والتنوين سهلان، لا يحتاجان في إخراجهما إلى كلفة، وحروف الحلق أشد الحروف كلفة وعلاجًا في الإخراج، فحصل بينهما وبينهن تباين لم يحسن معه الإخفاء، كما لم يحسن الإدغام؛ إذ هو قريب منه، فوجب الإظهار الذي هو الأصل) [2].

لكني أنبه إلى أنه قد ورد عن قالون والمسيبي عن نافع إخفاء النون الساكنة والتنوين عند الخاء والغين [3]، وقد وجه هذا الإخفاء بأن الخاء والغين من أقرب حروف الحلق إلى الفم، فمن أجراهما مجرى ما تقدمهما من حروف الحلق أظهر النون معهما، ومن أجراهما مجرى ما يليها من حروف الفم -وهو القاف والكاف- أخفى النون معهما، كما يخفيها مع القاف والكاف [4]، وقال الرضي: ومن الناس من يخفي النون قبل الغين والخاء المعجمتين؛ لكونهما قريبتين من حروف الفم [5]. كما يذكر الدكتور/ إبراهيم أنيس أن اختلاف بعض القراء في حكم النون -حين تجاور الغين والخاء بين الإظهار والإخفاء- يوضح لنا أن قرب مخرج الصوت المجاور للنون هو العامل الأساسي في تأثرها؛ لأن

(1) النشر 2/ 23.

(2) نهاية القول المفيد/ 117.

(3) واشترك معه في ذلك أبو جعفر. انظر: النشر/ 22،23.

(4) الممتع لابن عصفور 2/ 699-700.

(5) شرح الشافية 3/ 273.

مخرج هذين الصوتين هو أدنى الحلق إلى الفم، فمن نظر إليهما على أنهما أقرب إلى أصوات الفم أخفى النون معهما، ومن نظر إليهما على أنهما من أصوات الحلق أظهرها [1].

وقد رفض المبرد إخفاء النون مع الخاء والغين؛ لأن حروف الحلق لا يصح معها إلا الإظهار، فقال: (إن أجود القراءتين ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: 14]، وإنما قلت أجود القراءتين لأن قومًا يجيزون إخفاءها مع الخاء والغين خاصة؛ لأنهما أقرب حروف الحلق إلى الفم، فيقول: منخل، ومنغل، وهذا عندي لا يجوز، ولا يكون أبدًا مع حروف الحلق إلا الإظهار) [2].

لكني أنبه إلى أن مخرج النون الساكنة والتنوين عند إخفائها في الخاء والغين، هو الخيشوم فقط، كما ذكر ابن الجزري [3]، وكما سيتضح في الحكم الرابع، وهو الإخفاء.

ثانيًا: الإدغام: وقد تقدم الكلام على تعريفه وشرطه وسببه وموانعه، وأقسامه، لكني أنبه إلى أن إدغام النون الساكنة والتنوين ينقسم هنا -من حيث وجود الغنة وعدم وجودها- إلى قسمين:

القسم الأول: الإدغام الكامل: ويسمى الإدغام المحض، وهو الإدغام من غير غنه مع التشديد التام.

القسم الثاني: الإدغام الناقص: ويسمى الإدغام غير المحض: وهو الإدغام مع الغنة والتشديد الناقص [4].

فإذا ترك الصوت بعد فنائه هنا أثرًا يشعر به -وهو ما يسمى بالغنة- فهو الإدغام الناقص، وإذا لم يترك هذا الأثر فهو الإدغام الكامل، فالغنة هي التي تحدد نوع الإدغام هنا؛ فإن وجدت كان ناقصًا، وإن لم توجد كان كاملًا [5].

---

(1) الأصوات اللغوية/ 69.

(2) المقتضب 1/ 351.

(3) انظر: النشر 2/ 27.

(4) النجوم/ 111.

(5) راجع: ظاهرة التنوين في اللغة العربية/ 45.

وقد ذكر السخاوي أن الإدغام في القسم الثاني -أعني الإدغام الناقص- هو في الحقيقة إخفاء لا إدغام، وإنما يقولون له: «إدغام» مجازًا، قال: (وهو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يبقي الغنة، ويمنع تمحيض الإدغام، إلا أنه لا بد من تشديد يسير فيهما، وهو قول الأكابر، قالوا: الإخفاء ما بقيت الغنة) [1].

لكن ابن الجزري ذكر أن هذا إدغام ناقص، وليس إخفاء، فقال: (والصحيح من أقوال الأئمة أنه إدغام ناقص؛ من أجل صوت الغنة الموجودة معه، فهو بمنزلة الإطباق الموجود مع الإدغام في (أحطت، وبسطت)، والدليل على أن ذلك إدغام وجود التشديد فيه؛ إذ التشديد ممتنع مع الإخفاء) [2].

ومن المعروف أن الغنة التي تتحكم في نوع الإدغام هنا هي عبارة عن صوت يخرج من الخيشوم أقصى الأنف؛ ولذلك لو أمسك المتكلم بأنفه لم يمكن خروجها، وحرفاها النون ولو تنوينًا، والميم، إذا سكنتا ولم تظهرا [3]. وذكر الدكتور/ إبراهيم أنيس أن الزمن الذي يستغرقه النطق بالغنة هو -في معظم الأحيان- ضعف ما تحتاج إليه النون المظهرة، وليس هذا إلا للحيلولة بين النون والفناء في غيرها، فالفرق بين النون المظهرة، ونون الغنة فرق في الكمية من ناحية، وتطور النون وميلها إلى مخرج الصوت المجاور من ناحية أخرى [4].

وقد قرأ الإمام نافع بإدغام النون الساكنة والتنوين في ستة أحرف، هي اللام والراء والميم والياء والواو والنون، وقد جمعها بعضهم في كلمة واحدة هي (يَرْمَلُونَ) [5].

---

(1) النشر 2/ 28.

(2) السابق والصفحة.

(3) تاريخ آداب العرب 1/ 125.

(4) الأصوات اللغوية/ 70.

(5) واشترك معه في ذلك جميع القراء. انظر: الإتحاف/ 32، ونهاية القول المفيد/ 119.

وأمثلة إدغام النون الساكنة والتنوين في هذه الحروف الستة كما يأتي:

1- فمثال إدغامها في اللام: قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ [البقرة: 24].

وقوله تعالى: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ﴾ [البقرة: 2].

2- ومثال إدغامها في الراء: قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥ ﴾ [البقرة: 5].

وقوله تعالى: ﴿مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ﴾ [البقرة: 25].

3- ومثال إدغامها في النون: قوله تعالى: ﴿ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [البقرة: 123].

وقوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ۝٨ ﴾ [الغاشية: 8].

4- ومثال إدغامها في الميم: قوله تعالى: ﴿ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ۝٥٥ ﴾ [المؤمنون: 55].

وقوله تعالى: ﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ ﴾ [البروج: 21].

5- ومثال إدغامها في الياء: قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨ ﴾ [البقرة: 8].

وقوله تعالى: ﴿ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم ﴾ [البقرة: 19].

6- ومثال إدغامها في الواو: قوله تعالى: ﴿ مِن وَالٍ ۝١١ ﴾ [الرعد: 11].

وقوله تعالى: ﴿ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًاۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ﴾ [البقرة: 25].

وقد اختلف القراء في إبقاء الغنة وتركها عند إدغام النون الساكنة والتنوين في هذه الحروف، ويستفاد من كلام ابن الجزري أنه عند إدغام النون الساكنة والتنوين في اللام والراء، فقد جاء عن القراء في ذلك وجهان:

الوجه الأول: ترك الغنة: وهو مذهب الجمهور من أهل الأداء، والجلة من أئمة التجويد، وهو الذي عليه العمل عن أئمة الأمصار في هذه الأعصار، وهو الذي لم يذكر المغاربة قاطبة -وكثير من غيرهم- سواه.

الوجه الثاني: إبقاء الغنة، وهو مذهب أكثر أهل الأداء الذين رووا ذلك عن أكثر أئمة القراءة؛ كنافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وأبي جعفر، وغيرهم.

قال ابن الجزري: وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل من القراء، وصحت من طريق كتابنا نصًّا وأداء عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص، وقرأت بها من رواية قالون وابن كثير وهشام وعيسى بن وردان وروح، وغيرهم (1).

وقد أجاز النحاة إبقاء الغنة وتركها عند إدغام النون في اللام والراء، ومما يدل على ذلك ما ذكره سيبويه من أن النون تدغم مع الراء؛ لقرب المخرجين على طرف اللسان، وهي مثلها في الشدة، وذلك قولك: من راشد، ومن رأيت، وتدغم بغنة وبلا غنة، وتدغم في اللام لأنها قريبة منها على طرف اللسان، وذلك قولك: من لك، فإن شئت كان إدغامًا بلا غنة، فتكون بمنزلة حروف اللسان، وإن شئت أدغمت بغنة؛ لأن لها صوتًا من الخياشيم، فترك على حاله (2). كما ذكر المبرد أيضًا أن إدغام النون في اللام والراء على وجهين: بغنة، وبغير غنة، وإظهار الغنة أحسن؛ لئلا تبطل، وإن شئت أذهبت الغنة كما تخلص ما تدغمه في لفظ الحرف الذي يدغم فيه (3).

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنه لكي يتم إدغام النون في اللام، وتبقى الغنة، فإنه ينبغي تقييد ذلك باللام المنفصلة رسمًا، نحو قوله تعالى: ﴿أَن لَّآ أَقُولَ﴾ [الأعراف: 105]، وقوله تعالى: ﴿أَن لَّا مَلْجَأَ﴾ [التوبة: 118].

---

(1) انظر: النشر 2/ 23-24.

(2) انظر: الكتاب 4/ 452.

(3) المقتضب 1/ 352.

أما المتصلة رسمًا فنحو قوله تعالى: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ [هود: 14]، وقوله تعالى: ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا ﴿٤٨﴾﴾ [الكهف: 48]، ونحوه مما حذفت منه النون، فإنه لا غنة فيه؛ لمخالفة الرسم، قال الإمام الداني: واختار في مذهب من يبقى الغنة مع الإدغام عند اللام ألا يبقيها إذا عدم رسم النون في الخط؛ لأن ذلك يؤدي إلى مخالفته للفظه بنون ليست في الكتاب [1].

أما الواو والياء فقد اختلف القراء في إبقاء الغنة وتركها عند إدغام النون الساكنة والتنوين فيهما، فقرأ نافع وأكثر القراء بإبقاء الغنة فيهما، وهو الأفصح [2].

ووجه إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء: التجانس في الانفتاح والاستفال والجهر، ومضارعتهما النون والتنوين باللين الذي فيهما؛ لأنه شبيه بالغنة؛ حيث يتسع هواء الفم فيهما، وأيضًا فإن الواو لما كانت من مخرج الميم أدغما فيها، كما أدغما في الميم، ثم أدغما في الياء؛ لشبهها بها أشبه الميم، وهو الواو، والحجة للأكثرين في بقاء الغنة عند الواو والياء: ما في بقائها من الدلالة على الحرف المدغم، ويقوي ذلك أنهم مجمعون على بقاء صوت الإطباق مع الطاء إذا أدغمت في التاء، نحو: بسطت وأحطت، فبقاء الإطباق مع إدغام الطاء شبيه ببقاء الغنة مع إدغام النون [3].

وقد أجاز النحاة إدغام النون في الواو والياء بغنة وبلا غنة [4].

ويذكر الدكتور/ إبراهيم أنيس أن الحالة الوحيدة التي يسمح فيها بمرور الهواء من الفم والأنف معًا هي -عند جمهور القراء- حين تلتقي النون بكل من الياء والواو؛ فذلك الصوت الأنفي الذي نسمعه في قراءة أمثال: (مَن يَّقُول - مِن وَّالٍ) ليس نونًا؛ بل هو ياء أنغمية أو واو أنغمية سمح عند النطق بها بأن يمر الهواء من كل من الأنف والفم، والنون

---

(1) انظر: النشر 2/ 28، والإتحاف/ 32.

(2) انظر: الإتحاف/ 32.

(3) نهاية القول المفيد/ 120.

(4) راجع: الكتاب 4/ 453.

في المثال الأول قلبت ياء، وفي الثاني واوًا، ولكن هذه الياء وتلك الواو قد شاب كلًّا منهما شائبة، وهي النطق بهما من الأنف والفم معًا، فهو نوع من القلب تبعه إدغام، ولكنه قلب ناقص؛ إذ لم يتحول الصوت المقلوب إلى كل صفات الصوت المقلوب إليه؛ مما جعل القدماء يسمون هذا النوع من الإدغام إدغامًا ناقصًا [1].

وأنبه هنا إلى أنه إذا اجتمعت النون مع الواو أو الياء في كلمة واحدة، مثل: (صِنْوَانٌ، وَقِنْوَانٌ والدُّنْيَا، وبُنْيَان، فقد أجمع القراء على إظهار النون في ذلك؛ لئلًا يشتبه بالمضعف[2].

قال الإمام الشاطبي:

وعِنْـــدَهُمَا للكُـــلِّ أظهـــرْ بِكِلَمـــةٍ ... مَخَافَـــةَ أَشْـــبَاهِ المُـــضَاعِفَ أثَقْــلا

قال الشارح: والمعنى: إذا وقع بعد النون الساكنة واو أو ياء في كلمة، وأدغمت النون في الواو والياء فإنه يشبه المضاعف الذي يدغم فيه الحرف في مثله، فيصير لفظ صنوان: صوان، ولفظ قنوان: قوان، ولفظ بنيان: بيان، ولفظ دنيا: ديا، وحينئذ يلتبس على السامع، فلا يدري ما أصله النون، وما أصله التضعيف، فأبقيت النون مظهرة؛ مخافة أن يشبه المضاعف في كونه ثقيلًا [3].

أما النون والميم فقد أجمع القراء على بقاء الغنة عند إدغام النون الساكنة والتنوين فيهما[4]. ومن المعروف أن علة إدغام النون الساكنة والتنوين في النون هي اجتماع مثلين والأول ساكن، قال مكي: ولا يجوز هنا الإظهار البتة كما لا يجوز في قوله تعالى: ﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾ [الإسراء: 33]، أما علة إدغامها في الميم، فلمشاركتهن في الغنة، ولتقاربهن في المخرج؛ للغنة التي فيهن؛ لأن مخرج النون الساكنة والتنوين والميم الساكنة

---

(1) الأصوات اللغوية/ 72.

(2) انظر: النشر 2/ 25.

(3) الوافي/ 138.

(4) انظر: نهاية القول المفيد/ 119.

من الخياشيم، فقد تشاركن في مخرج الغنة، فحسن الإدغام، مع أن النون مجهورة شديدة والميم مثلها، فقد تشاركن في الجهر والشدة، فهما في القوة سواء في كل واحد جهر، وشدة، وغنة، فحسن الإدغام وقوي، وبقيت الغنة ظاهرة؛ لئلا يذهب الحرف بكليته، قال مكي: وهذا كله إجماع من القراء والعرب [1].

وقد اختلف القراء في الغنة الظاهرة مع الإدغام في الميم، فذهب بعضهم إلى أنها غنة النون، وذهب الجمهور إلى أنها غنة الميم، قال البنا الدمياطي -وهو الصحيح-: واتفقوا على أنها مع الواو والياء غنة المدغم، ومع النون غنة المدغم فيه [2]، وقيل إن الرأي السائد أنه متى كان المدغم فيه حرفًا أغن كانت الغنة الظاهرة للمدغم فيه كالنون، بخلاف الواو والياء، فإنهما لما كانا حرفين غير أغنين كانت الغنة فيهما للمدغم [3].

ثالثًا: القلب:

ومعناه في اللغة: تحويل الشيء عن وجهه، يقال قلبه أي حوله عن وجهه، وفي الاصطلاح: جعل حرف مكان آخر.

والمراد بالقلب هنا: قلب النون الساكنة والتنوين ميمًا مخفاة قبل الباء الموحدة، مع بقاء الغنة الظاهرة، وهذا إجماع من القراء -نافع وغيره-، سواء أكانت النون مع الباء في كلمة، نحو أنبئهم من قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ ﴾ [البقرة: 33]، أو في كلمتين نحو قوله تعالى: ﴿سَمِيعُۢ بَصِيرٌ ٦١﴾ [الحج: 61]. أما التنوين فلا يكون إلا في كلمتين [4] نحو قوله تعالى: ﴿سَمِيعُۢ بَصِيرٌ ٦١﴾ [الحج: 61].

قال ابن الجزري: إن النون الساكنة والتنوين يقلبان عند الباء ميمًا خالصة من غير إدغام، ولا بد من إظهار الغنة مع ذلك، فيصير في الحقيقة إخفاء الميم المقلوبة عند الباء،

(1) الكشف 1/ 163.
(2) الإتحاف/ 32.
(3) ظاهرة التنوين في اللغة العربية/ 46.
(4) انظر: نهاية القول المفيد/ 122، والنجوم/ 112.

فلا فرق حينئذ في اللفظ بين (أن بورك) وبين (يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ)، إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم ولا في إظهار الغنة [1].

والتفسير الصوتي لهذا القلب أن النون إذا جاورت الباء مجاورة مباشرة، فإن النون تتأثر بالباء، وتقلب إلى صوت أنفي شبيه بالياء في المخرج، وهذا الصوت هو الميم، أي أن النون تفقد مخرجها، ولكن لا تفقد صفتها الأنفية.

أما إخفاء الميم عند الباء فلأن الباء صوت شديد يؤثر في نظائره المجاورة، ورغبة في الاحتراز من فناء الميم في الباء، ظهرت الغنة التي تشعر بوجود الميم، ومن المعروف أن الغنة ليست إلا إطالة للصوت؛ لئلا يفنى في غيره [2].

رابعًا: الإخفاء:

ومعناه في اللغة: الستر: يقال اختفى الرجل عن أعين الناس، بمعنى استتر عنهم.

وفي الاصطلاح: النطق بحرف ساكن عار، أي خال من التشديد على صفة بين الإظهار والإدغام، مع بقاء الغنة في الحرف الأول، وهو النون الساكنة أو التنوين [3].

وقد قرأ نافع وغيره من القراء بإخفاء النون الساكنة والتنوين، وإبقاء الغنة عند خمسة عشر حرفًا، جمعها بعضهم في أوائل كلمات هذا البيت:

صف ذا ثناكم جاد شخص قد سما   دم طيبا زد في تقى ضع ظالما [4]

فمثالها عند الصاد: قوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿٤٣﴾﴾ [الشورى: 43].

وقوله تعالى: ﴿قَوْمًا صَٰلِحِينَ ﴿٩﴾﴾ [يوسف: 9].

---

(1) النشر 2/ 26.

(2) راجع: الأصوات اللغوية/ 73-74.

(3) راجع: النجوم/ 112، 113، ونهاية القول المفيد/ 124.

(4) انظر: نهاية القول المفيد/ 124.

ومثالهما عند الذال: قوله تعالى: ﴿مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿٣٣﴾﴾[فاطر: 33].

وقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: 185].

ومثالهما عند الثاء: قوله تعالى: ﴿مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا﴾ [البقرة: 25].

وقوله تعالى: ﴿قَوْلًا ثَقِيلًا ﴿٥﴾﴾ [المزمل: 5].

ومثالهما عند الكاف: قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانُواْ لَيَقُولُونَ ﴿١٦٧﴾﴾ [الصافات: 167].

وقوله تعالى: ﴿وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٢٦﴾﴾ [النور: 26].

ومثالهما عند الجيم: قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا﴾ [القصص: 71].

وقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: 18].

ومثالهما عند الشين: قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: 185].

وقوله تعالى: ﴿غَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٣٠﴾﴾ [فاطر: 30].

ومثالهما عند القاف: قوله تعالى: ﴿مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴿٢٦﴾﴾ [إبراهيم: 26].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ﴿٥٠﴾﴾ [سبأ: 50].

ومثالهما عند السين: قوله تعالى: ﴿أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: 20].

وقوله تعالى: ﴿قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾﴾ [الأحزاب: 70].

ومثالهما عند الدال: قوله تعالى: ﴿أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الزمر: 8].

وقوله تعالى: ﴿وَكَأْسًا دِهَاقًا ﴿٣٤﴾﴾ [النبأ: 34].

ومثالها عند الطاء: قوله تعالى: ﴿مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ۝١٢﴾ [المؤمنون: 12].

وقوله تعالى: ﴿شَرَابًا طَهُورًا ۝٢١﴾ [الإنسان: 21].

ومثالها عند الزاي: قوله تعالى: ﴿تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ۝٥﴾ [يس: 5].

وقوله تعالى: ﴿غُلَٰمًا زَكِيًّا ۝١٩﴾ [مريم: 19].

ومثالها عن الفاء: قوله تعالى: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: 41].

وقوله تعالى: ﴿خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: 14].

ومثالها عند التاء: قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: 110].

وقوله تعالى: ﴿جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [الحج: 23].

ومثالها عند الضاد: قوله تعالى: ﴿وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ [الإسراء: 15].

وقوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ [الفرقان: 39].

ومثالها عند الظاء: قوله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾ [محمد: 20].

وقوله تعالى: ﴿وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا ۝٥٧﴾ [النساء: 57].

أما وجه الإخفاء عند هذه الحروف، فهو أن النون الساكنة والتنوين لم يقربا من هذه الحروف كقربهما من حروف الإدغام، فيجب إدغامهما فيهن من أجل القرب، ولم يبعدا منهن كبعدهما من حروف الإظهار، فيجب إظهارهما عندهن من أجل البعد، فلما عدم القرب الموجب للإدغام، والبعد الموجب للإظهار أعطيا حكمًا متوسطًا بين الإظهار والإدغام، وهو الإخفاء؛ لأن الإظهار إبقاء ذات الحرف وصفته معًا، والإدغام التام إذهابهما معًا، والإخفاء هنا إذهاب ذات النون والتنوين من اللفظ، وإبقاء صفتهما التي

هي الغنة، فانتقل مخرجهما من اللسان إلى الخيشوم؛ لأنك إذا قلت (عنك)، وأخفيت، تجد اللسان لا يرتفع، ولا عمل له [1].

وقد فسر سيبويه سبب هذا الإخفاء، فقال: (وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفًا خفيًّا، مخرجه من الخياشيم؛ وذلك أنها من حروف الفم، وأصل الإدغام لحروف الفم؛ لأنها أكثر الحروف، فلما وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم كان أخف عليهم أن لا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة، وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهي من الفم؛ لأنه ليس حرف يخرج من ذلك الموضع غيرها، فاختاروا الخفة؛ إذ لم يكن لبس، وكان أصل الإدغام وكثرة الحروف للفم) [2].

وقد نبه ابن الجزري أيضًا إلى أن مخرج النون الساكنة والتنوين مع حروف الإخفاء الخمسة عشر من الخيشوم فقط، ولا حظ لهما معهن في الفم؛ لأنه لا عمل للسان فيهما كعمله فيهما مع ما يظهران عنده، أو ما يدغمان فيه بغنة، كما نبه أيضًا إلى أن النون الساكنة والتنوين عند إخفائهما في الغين والخاء [3] يأخذان نفس هذا الحكم [4].

***

(1) راجع: النشر 1/ 27، ونهاية القول المفيد/ 125.

(2) الكتاب 4/ 454.

(3) وقد تقدم أن ذلك ورد عن الإمام نافع. انظر: ص 34.

(4) انظر: النشر 2/ 27.

الإظهار والإدغام بين قراءة الإمام نافع ولغة أهل الحجاز

وأود من خلال هذا العنوان أن أذكر:

أنني وجدت -من خلال العرض السابق للإظهار والإدغام في قراءة الإمام نافع- أن الإدغام لم يأت في قراءته إلا في قراءات محدودة، مع أن الإدغام في أغلب الأحوال يكون هو الأخف في النطق، والأسهل في اللفظ، كما أن فيه اقتصادًا للجهد العضلي، أما الإظهار فقد وجدت أنه الشائع في قراءته، والغالب عليها، وبالإضافة إلى أن هذا الأمر قد اتضح آنفًا كما ذكرت، فإن الإمام ابن مجاهد قد ذكر ما يدل على ذلك أيضًا، حين قال: (كان نافع لا يدغم إلا ما كان إظهاره خروجًا عن كلام العرب إلا حروفًا يسيرة) [1].

وعلى هذا فإن الإمام نافعًا كان من الذين يؤثرون الإظهار في قراءتهم، ولعل مرجع ذلك إلى ما يأتي:

(أ) البيئة الحجازية التي عاش فيها الإمام نافع، حتى صار إمامًا للقراءة في مدينة الرسول ﷺ، فقد كان لهذه البيئة دور منهم في قراءته؛ لأنها (كانت بيئة استقرار وحضارة نسبيًّا، فيها يميل الناس إلى التأني في النطق، وإلى تحقيق الأصوات، وعدم الخلط بينهما، بعكس البيئات البدوية التي ينتشر فيها الإدغام، أو تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض؛ حيث تتميز هذه البيئات بالسرعة في نطق الكلمات، ومزجها بعضها ببعض، فلا يعطى الحرف حقه الصوتي من تحقيق أو تجويد في النطق به) [2].

وعلى هذا فالذي يناسب البيئة الحجازية هو الإظهار أو الفك؛ أما البيئة البدوية فالذي يناسبها هو الإدغام، ومما يعزز ذلك ما يأتي:

---

(1) السبعة/ 113.

(2) راجع: في اللهجات العربية/ 71-72.

1- ذكر سيبوية أن بني تميم يقولون في (وتد) (ود)، يسكنون التاء ثم يدغمونها، كما ذكر أن (وتد) -أي التي من غير تسكين ولا إدغام- هي الحجازية الجيدة [1].

2- ذكر أبو حيان أن فك الإدغام في (يضركم) من قوله تعالى: ﴿وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمۡ كَيۡدُهُمۡ شَيۡـًٔا﴾ [آل عمران: 120]، هو لغة أهل الحجاز، ولغة سائر العرب الإدغام في هذا [2].

3- استشهد سيبويه على إدغام اللام في الشين بقول طريف بن تميم العنبري:

تقول إذا استهلكت مالًا للذة فكيهة هشيء بكفيك لائق

يريد: هل شيء [3].

ومن المعروف أن طريفًا كان شاعرًا جاهليًّا من بني تميم، لكنه كان شاعرًا مقلًّا، كما أنه كان أحد فرسان بني تميم في الجاهلية [4].

4- ورد أن فك الإدغام في (يضار) من قوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٞ وَلَا شَهِيدٞ﴾ [البقرة: 282]، هو لغة أهل الحجاز، وأن الإدغام هو لغة تميم [5].

5- قال جرير:

فغض الطرف إنك من نمير فلا كعبًا بلغت ولا كلابا

وذكر المبرد أن أهل الحجاز يجرونه على القياس الأصلي، فيقولون اغضض، ويقولون أيضًا: افرر من زيد [6].

---

(1) راجع: الكتاب 4/ 482.

(2) البحر 3/ 43.

(3) الكتاب 4/ 458.

(4) راجع: الأعلام للزركلي 3/ 226.

(5) البحر 2/ 354.

(6) انظر: الكامل 1/ 199.

كما نسب سيبويه الفك في (اردد) إلى أهل الحجاز، وذكر أنها اللغة العربية القديمة الجيدة، كما نسب الإدغام في ذلك إلى بني تميم (1).

وقد جاء قول جرير في البيت السابق على لهجة تميم، وقال الأشموني (2): إن الفك لغة أهل الحجاز، وبها جاء القرآن، نحو قوله تعالى: ﴿إِن تَمۡسَسۡكُمۡ حَسَنَةٞ﴾ [آل عمران: 120]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَحۡلِلۡ عَلَيۡهِ غَضَبِي﴾ [طه: 81]، وقوله تعالى: ﴿وَٱغۡضُضۡ مِن صَوۡتِكَ﴾ [لقمان: 19]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ ٦﴾ [المدثر: 6].

وجاء على لغة تميم في نحو قوله تعالى: ﴿مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ﴾ [المائدة: 54].

وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ [الحشر: 4].

6- قال أبو حيان في (يرتد) من قوله تعالى: ﴿مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ﴾ [المائدة: 54].

قرأ نافع وابن عامر (من يرتدد) بدالين مفكوكًا، وهي لغة الحجاز، والباقون بواحدة مشددة، وهي لغة تميم (3).

7- ذكر الدكتور/ إبراهيم أنيس أن القبائل العربية انقسمت إلى طائفتين؛ الأولى: تؤثر الإدغام، وهي قبائل تميم، وطيئ، وأسد، وبكر بن وائل، وتغلب، وعبد القيس.

والثانية تؤثر الإظهار: وهي قبائل قريش، وثقيف، وكنانة والأنصار، وهذيل (4).

من كل ما سبق أستخلص أن الحجازيين -بوجه عام- (كانوا يميلون إلى الإظهار، ويحترزون من تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض، وهذا لا يتأتى إلا بمراعاة الدقة في

(1) الكتاب 4/ 473.
(2) شرح الأشموني 4/ 252.
(3) البحر 3/ 511.
(4) في اللهجات العربية/ 73.

النطق، والتأني والتؤدة في الأداء، بحيث يظهرون كل صوت، ويعطونه حقه من جهر وهمس أو شدة أو رخاوة) [1].

(ب) بالإضافة إلى ما ذكرته من ميل البيئة الحجازية إلى الإظهار، فقد ورد أن الإظهار هو الأصل، وأن الإدغام فرع عليه [2].

قال مكي: (اعلم أن الإظهار في الحروف هو الأصل، والإدغام دخل لعلة) [3].

(ج) ورد أن الإظهار فيه إيتاء كل حرف حقه؛ من إعرابه أو حركة بنائه التي يستحقها، أما الإدغام [4] فيلبس على كثير من الناس وجه الإعراب ويوهم غير المقصود من المعنى [5]؛ ولذلك فقد كرهه قوم في القرآن، وكرهه حمزة في الصلاة [6].

(د) سماعه من شيوخه، فقد كان أبو جعفر -وهو من أخص شيوخ نافع- من الذين آثروا الإظهار في قراءته [7].

***

(1) راجع: في اللهجات العربية/ 75، واللهجات العربية في القراءات القرآنية/ 127.

(2) راجع: الكشف 1/ 155، و2/ 214، والحجة/ 187.

(3) الكشف 1/ 134.

(4) المراد بالإدغام هنا هو الإدغام الكبير.

(5) إبراز المعاني/ 87.

(6) راجع: جمال القراء/ 178، والإتقان 1/ 126.

(7) انظر: في اللهجات العربية/ 72.

الفصل الخامس
المَد والقصر

أولا: المد ومعناه في اللغة:

الجذب والمطل، ومد الحرف يمده طوله [1]، ومن معانيه الزيادة، كقوله تعالى: ﴿يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم﴾ [آل عمران: 125]، أي يزدكم، وقوله تعالى: ﴿وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَالٍ﴾ [نوح: 12]، أي يزدكم، وتقول العرب: مددت مدًّا، أي زدت زيادة [2].

ومعناه في الاصطلاح: زيادة مط في حروف المد على المد الطبيعي، وهو الذي لا يقوم ذات حرف المد دونه [3]، وذكر البنا الدمياطي أن المد (ليس بحرف ولا حركة ولا سكون، لكنه طول في زمان صوت الحرف، فهو شكل دال على صورة غيره؛ كالغنة في الأغن، فهو صفة للحرف) [4].

ثانيًا: القصر:

وهو في اللغة خلاف المد [5]، ومن معانيه في اللغة: الحبس، يقال: قصر الشيء يقصره قصرا: حبسه، ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ﴿٧٢﴾﴾ [الرحمن: 72]، أي محبوسات [6]، ومن معانيه في اللغة أيضًا: المنع، يقال: قصرت فلانًا عن حاجته، أي منعته عنها [7]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ ﴿٥٢﴾﴾ [ص: 52].

---

(1) لسان العرب/ 6/ 4156، 4157 (مد).
(2) نهاية القول المفيد/ 129.
(3) النشر 1/ 313.
(4) الإتحاف/ 37.
(5) القاموس المحيط 2/ 122 (قصر).
(6) لسان العرب 5/ 3646، 3647 (قصر)، وسراج القارئ/ 53.
(7) نهاية القول المفيد/ 129.

قال الفراء: قاصرات الطرف، أي حور قد قصرن أنفسهن على أوزاجهن، فلا يطمحن إلى غيرهم [1].

ومعناه في الاصطلاح: ترك الزيادة في حرف المد، وإبقاء المد الطبيعي على حاله [2].

الأحرف التي يدخلها المد:

1- يدخل المد الأحرف الثلاثة المعروفة، التي تسمى بأحرف المد واللين، وهي الألف والواو والياء؛ فالألف حرف مدو لين؛ لأنها ساكنة حتمًا مفتوح ما قبلها لزومًا، أما الواو والياء فلا تكونان حرفا مد ولين إلا بشرطين:

الشرط الأول: أن تكونا ساكنتين.

الشرط الثاني: أن تكون حركة ما قبلهما من جنسهما، أي أن يكون ما قبل الواو مضمومًا، وما قبل الياء مكسورًا [3].

وقد ذكر مكي بن أبي طالب أن أصل المد واللين للألف؛ لأنها لا تتغير عن سكونها، ولا يتغير ما قبلها أبدًا عن حركته، والواو والياء قد تتحركان ويتغير حركة ما قبلهما، وإنما شابها الألف إذا سكنا، وكانت حركة ما قبلهما منهما كالألف [4].

وقد سميت هذه الأحرف الثلاثة بحروف المد واللين (لأنها تخرج بامتداد ولين من غير كلفة على اللسان؛ لاتساع مخرجها؛ فإن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت فيه وامتد ولان، وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب، وكل حرف مساو لمخرجه إلا هي؛ فلذلك قبلت الزيادة، وأمكن فيها التطويل والتوسط والقصر، بخلاف غيرها من الحروف) [5].

---

(1) لسان العرب/ 5/ 3647 (قصر).

(2) النشر 1/ 313، والإتحاف/ 37.

(3) إبراز المعاني/ 113، وسراج القارى/ 153.

(4) الكشف 1/ 46.

(5) النجوم/ 46.

وقد نبه ابن جني إلى اتساع مخارج هذه الحروف، فقال: (والحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف ثم الياء ثم الواو، وأوسعها وألينها الألف) [1].

كما أكد علم الصوتيات الحديث أنه عند النطق بهذه الأصوات (يندفع الهواء من الرئتين مارًّا بالحنجرة، ثم يتخذ مجراه في الحلق والفم في ممر ليس فيه حوائل تعترضه، فتضيق مجراه، كما يحدث مع الأصوات الرخوة، أو تحبس النفس ولا تسمح له بالمرور، كما يحدث مع الأصوات الشديدة) [2].

فهذه الحروف تنطلق حين النطق بها مع الهواء دون عائق في أي منطقة من مناطق النطق، سواء في الحلق أو الشفتين، وقد سمى القدماء هذه الأصوات بحروف المد، وسماها المحدثون بالصوائت الطويلة [3].

2- يدخل المد أيضًا حرفا اللين، وهما الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما، نحو: شيء [4]، وسوء، إلا أن المد فيهما أنقص في الرتبة مما في حروف المد [5]، وسأتناول ذلك بشيء من التفصيل عند الكلام عن مد اللين إن شاء الله.

ومما ينبغي التنبيه عليه أن حروف المد واللين تجري عليها أحكام المد والقصر، سواء أكانت لها صورة مرسومة في المصحف أم لم تكن لها صورة مرسومة في المصحف.

فمما لم ترسم له صورة في المصحف: الألف في هأنتم ويآدم، ولم يرسم في كل كلمة سوى ألف هي صورة الهمزة، وألف (ها) و(يا) محذوفة.

---

(1) سر صناعة الإعراب 1/ 8.

(2) الأصوات اللغوية، د. أنيس/ 26.

(3) أصوات اللغة العربية، د. عبد الغفار هلال/ 109.

(4) الكشف 1/ 45.

(5) النشر 1/ 346.

كذلك الصلة في هاء الضمير (وتسمى بهاء الكتابة)، وميم الجمع لم ترسم لأي منهما صورة في المصحف، لكن الأئمة أجروا عليهما أحكام المد والقصر كحرف المد الثابت رسمًا في المصحف [1].

وسأعرض هنا لتعريف كل من هاء الضمير وميم الجمع ومعنى الصلة فيهما، وكيفية وقوعهما في القرآن الكريم، وأحكامهما وما ورد فيهما من لغات العرب، فأقول:

أولًا: هاء الضمير أو الكناية: وهي التي يكنى بها عن الواحد المذكر الغائب [2]. والأصل فيها أن تكون متحركة بالضم، إلا أن يقع قبلها كسر أو ياء ساكنة، فحينئذ تكسر [3].

والمراد بالصلة فيها: إشباع الضمة حتى تصير واوًا ساكنة مدية، وإشباع الكسرة حتى تصير ياء ساكنة مدية، وهذه الصلة تثبت وصلًا وتحذف وقفًا [4].

ووجه الصلة في هاء الضمير قيل هو: (تكثير حروف هذا الضمير؛ لكونه اسمًا على حرف واحد خفي ضعيف فقووه بالصلة) [5]، وقال الزجاج في (ضربتهو يا فتى): والقول في هذه الواو عند أصحاب سيبويه والخليل أنها إنما زيدت لخفاء الهاء؛ وذلك أن الهاء تخرج من أقصى الحلق، والواو بعد الهاء، أخرجتها من الخفاء إلى الإبانة؛ فلهذا زيدت، وتسقط في الوقف [6].

وقد جاءت هاء الضمير في القرآن الكريم على أربعة أحوال:

---

(1) إبراز المعاني/ 114، سراج القارئ/ 53.

(2) النشر 1/ 304، الإتحاف/ 34.

(3) نهاية القول المفيد/ 148، المقتضب 1/ 399.

(4) الوافي/ 68.

(5) النجوم/ 39.

(6) معاني القرآن وإعرابه للزجاج 1/ 13.

(أ) أن تقع بين متحركين: نحو قوله تعالى ﴿ قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ﴾، وقوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا ﴾ [البقرة: 26].

وقد اتفق الأئمة على صلتها بعد الضم والفتح بواو وبعد الكسر بياء [1]، إلا أن هناك بعض الكلمات وقعت فيها الهاء بين متحركين، واختلف فيها الأئمة، وهذه الكلمات هي:

1- (بيده)، ووقعت في أربعة مواضع، هي قوله تعالى:

﴿أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِ ﴾[البقرة:237]، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ ٱغۡتَرَفَ غُرۡفَةَۢ بِيَدِهِۦ ﴾ [البقرة: 249]، وقوله تعالى: ﴿ فَسُبۡحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىۡءٍ ﴾ [يس: 83].

2-(يؤده): ووقعت في موضعين في قوله تعالى: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ وَمِنۡهُم مَّنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ ﴾ [آل عمران: 75].

3- (نؤته): ووقعت في ثلاثة مواضع؛ موضعين في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدۡ ثَوَابَ ٱلدُّنۡيَا نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا وَمَن يُرِدۡ ثَوَابَ ٱلۡأٓخِرَةِ نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا﴾ [آل عمران: 145]، والثالث في قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرۡثَ ٱلدُّنۡيَا نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا﴾ [الشورى: 20].

4، 5-(نوله ونصله): ووقعتا في قوله تعالى: ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: 115].

6- (أرجه): ووقعت في موضعين، هما قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ وَأَرۡسِلۡ فِى ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴿١١١﴾﴾ [الأعراف: 111]، وقوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ وَٱبۡعَثۡ فِى ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [الشعراء: 36].

7- (ترزقانه): ووقعت في قوله تعالى: ﴿ تُرۡزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأۡتُكُمَا بِتَأۡوِيلِهِۦ ﴾ [يوسف: 37].

---

(1) النشر 1/ 304، نهاية القول المفيد/ 148.

8- (يأته): ووقعت في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا﴾ [طه: 75].

9- (يتقه): ووقعت في قوله تعالى: ﴿وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: 52].

10- (فألقه): ووقعت في قوله تعالى: ﴿ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: 28].

11- (يرضه): ووقعت في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: 7].

12- (يره): ووقعت في ثلاثة مواضع، هي قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٧﴾ [البلد: 7].

وقوله تعالى: ﴿خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧﴾ [الزلزلة: 7]، وقوله تعالى: ﴿شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾ [الزلزلة: 8].

وقد ورد عن الإمام نافع في هذه الهاءات التي اختلف فيها الأئمة روايتان:

- الرواية الأولى: أنه كان يصل هذه الهاءات، فكان يصل الهاء المكسور ما قبلها بياء، والمفتوح ما قبلها بواو.

- الرواية الثانية: أنه كان يحرك هذه الهاءات من غير إشباع، ولا بلوغ ياء ولا واو. والرواية الأولى لورش، والثانية لقالون [1].

لكني أنبه إلى أن كلمة (يره) في مواضعها الثلاثة التي تقدم ذكرها قد قرأها الإمام نافع بالصلة من روايتي ورش وقالون [2]؛ كما قرأ بحذف الصلة في قوله: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾، باتفاق الروايتين أيضًا، ولقالون في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَأْتِهِۦ﴾ وجهان: الاختلاس والصلة[3].

(1) السبعة/ 208، 209.

(2) النجوم/ 41.

(3) سراج القارئ/ 51، وشرح النظم الجامع.

(ب) أن تقع بين ساكنين: نحو قوله تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ۝٣﴾ [التغابن: 3]، وقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ﴾ [الكهف: 45].

(ج) أن يتحرك ما قبلها ويسكن ما بعدها: نحو قوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ [التغابن: 1]، وقوله تعالى: ﴿عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: 1].

ولا خلاف في حذف صلة هاء الضمير في هذين الحالين لنافع وغيره؛ لئلا يجتمع ساكنان على غير حدهما [1].

(د) أن يسكن ما قبلها ويتحرك ما بعدها: نحو قوله تعالى: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: 2]، وقوله تعالى: ﴿عَقَلُوهُ وَهُمْ﴾ [البقرة: 75].

فقرأ الإمام نافع -وكذا معظم القراء- بحذف الصلة [2].

وهذه الوجوه التي قرأ بها الأئمة في هاء الضمير هي لغات للعرب، جرت على ألسنتهم وتكلموا بها، فقد ورد أن للعرب في هاء الضمير لغات: إحداها: الضم والصلة بواو مطلقًا، الثانية: الضم من غير صلة مطلقًا، الثالثة: الكسر والصلة بياء إذا وقعت بعد كسرة أو ياء ساكنة، الرابعة: الكسر من غير صلة، إذا وقعت بعد كسرة أو ياء ساكنة أيضًا[3].

ومن المعروف أن لغة أهل الحجاز في هذه الهاء هي الضم [4]، وقد جاء عنهم ضم الهاء ووصلها بواو، حتى ولو تقدمها كسر أو ياء ساكنة، فكانوا يقولون: مررت بهو، ولديهو مال، ويقرأون: (فخسفنا بهو وبدارهو الأرض) [5].

---

(1) الإتحاف/ 34، نهاية القول المفيد/ 49.

(2) النجوم/ 40، والإتحاف/ 34.

(3) النجوم/ 39.

(4) الهمع 1/ 58، 59، وشرح التسهيل 1/ 144.

(5) انظر: الكتاب 4/ 155، والحجة للفارسي 1/ 46، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 1/ 13 (والآية في سورة القصص من الآية/ 81).

كما جاء إسكان هذه الهاء في القراءة واللغة، فقرأ به أبو عمرو وحمزة وأبو بكر عن عاصم في بعض المواضع [1]، وأجازه الفراء، وذكر أنه لغة لبعض العرب [2]. وذكر مكي أن من العرب من يسكن هاء الكناية إذا تحرك ما قبلها، فيقولون: ضربته ضربًا شديدًا، يحذفون صلتها ويسكنونها [3].

إلا أن بعض العلماء غلط هذه القراءة [4]. قال أبو إسحاق: (وهذا الإسكان الذي روي عن هؤلاء غلط بين؛ لأن الهاء لا ينبغي أن تجزم، وإذا لم تجزم فلا يجوز أن تسكن في الوصل)[5].

وقد دافع أبو حيان عن قراءة الإسكان، فقال: (وما ذهب إليه أبو إسحاق من أن الإسكان غلط ليس بشيء؛ إذ هي قراءة في السبعة، وهي متواترة، وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء؛ فإنه عربي صريح، وسامع لغة، وإمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا، وقد أجاز ذلك الفراء، وهو إمام في النحو واللغة، وحكى ذلك لغة لبعض العرب، تجزم في الوصل والقطع، وقد روى الكسائي أن لغة عقيل وكلاب أنهم يختلسون الحركة في هذه الهاء إذا كانت بعد متحرك، وأنهم يسكنون أيضًا، قال الكسائي: سمعت أعراب عقيل وكلاب يقولون: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ۝٦﴾ [العاديات: 6]، بالجزم، ولربه لكنود بغير تمام) [6].

كما ورد أن إسكان هذه الهاء هو لغة لأزد السراة أيضًا [7].

---

(1) إبراز المعاني/ 106، النشر 1/ 5.

(2) معاني القرآن للفراء 1/ 388.

(3) الكشف 1/ 349.

(4) انظر: الحجة لابن خالويه/ 111.

(5) البحر المحيط 2/ 499.

(6) البحر المحيط 1/ 499.

(7) الخصائص 1/ 128، وفقه اللغة، د. وافي/ 126.

وبالإضافة إلى كل ما سبق، فإني أود أن أذكر هنا أن ما عرف عند القراء بالصلة في هاء الكناية وميم الجمع -كما سيأتي- ما هو إلا إشباع للحركة؛ حتى يتولد منها الحرف، وهي فكرة قديمة، كانت موجودة عند العرب، وأشار إليها غير واحد من العلماء، فقد حكى ابن جني أن العرب كانت تشبع الفتحة، فيتولد من بعدها الألف، وتشبع الكسرة، فيتولد من بعدها ياء، وتشبع الضمة، فيتولد من بعدها واو، وقد ساق ابن جني أمثلة عديدة على ذلك [1].

ثانيًا: ميم الجمع: وهي الميم الزائدة الدالة على جمع المذكر [2]، والأصل فيها الضم، والمراد بالصلة فيها إشباع ضمها؛ حتى يتولد منه الواو، كقولهم في أنتم ومنهم: أنتمو ومنهمو [3].

قال سيبويه: إنها في الأصل متحركة بعدها واو، كما أنها في الاثنين متحركة بعدها ألف[4]. وذكر مكي بن أبي طالب أن ميم الجمع قد تحذف صلتها، وتسكن، وذكر أن هذا هو الأكثر في ميم الجمع [5].

وذكر أبو شامة أن كلا من الإسكان والصلة لغة فصيحة، واستشهد على ذلك بقول لبيد: وهمو فوارسها وهم حكامها [6].

وتأتي ميم الجمع قبل ساكن وقبل محرك:

فإذا وقعت قبل ساكن: نحو قوله تعالى: ﴿مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ

---

(1) سر الصناعة 1/ 27.
(2) النجوم/ 34.
(3) إبراز المعاني/ 73.
(4) الكتاب 4/ 193.
(5) الكشف 1/ 349.
(6) إبراز المعاني/ 73.

﴿١١٠﴾ [آل عمران: 110]، ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: 139]، فإنها تضم من غير صلة لكل القراء [1]، وهو ما قرأ به الإمام نافع من روايتي ورش [2] وقالون.

ووجه الضم هنا تحريكها لالتقاء الساكنين، واختير ذلك لأنه حركتها الأصلية، فهي أولى من حركة عارضة، ولم تمكن الصلة؛ لأن إثباتها يؤدي إلى حذفها من أجل الساكن الذي بعدها [3].

أما إذا وقعت قبل محرك: نحو قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾﴾ [البقرة: 3]، وقوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: 7].

فقرأ الإمام نافع من رواية قالون بالوجهين: الإسكان والصلة، ومن رواية ورش بالصلة فيما كان فيه بعد ميم الجمع همزة قطع فقط [4]، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: 6]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴿٤٦﴾﴾ [البقرة: 46].

وقد خص ورش ذلك؛ قيل لحبه للمد وإيثاره له، وقيل للجمع بين اللغتين، وقيل ليستعين بالمد على النطق بالهمز [5].

أي أن الهمزة حرف شديد بعيد المخرج، فضم الميم قبلها، ووصلها بواو؛ ليستعين بذلك على النطق بها [6].

هذا ما ذهب إليه الإمام نافع في ميم الجمع إذا أتت قبل محرك ولم يتصل بها ضمير [7]، وقد ورد أن للعرب في هذه الميم إذا أتت قبل متحرك ثلاث لغات:

---

(1) سراج القارئ/ 34، والوافي/ 51.

(2) النجوم/ 34.

(3) إبراز المعاني/ 75.

(4) المكرر/ 8، تحبير التيسير/ 42، النشر 1/ 273-274.

(5) إبراز المعاني/ 75.

(6) النجوم/ 36.

(7) من المعروف أن ميم الجمع إذا وقعت قبل متحرك واتصل بها ضمير نحو قوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: 28]، وقوله تعالى: ﴿فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [المؤمنون: 110]، فإنها تضم وتوصل بواو لجميع القراء وتجب الصلة =

إحداها: الضم والصلة بواو مطلقًا، الثانية: الإسكان وحذف الصلة مطلقًا، الثالثة: الضم والصلة بواو مع همزة القطع، وإسكانها مع غيرها، واللغة الثالثة هي التي أتت عليها رواية ورش عن نافع [1].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الاختلاف في صلة ميم الجمع وسكونها إنما هو في حال وصل الميم بما بعدها؛ أما إذا وقف عليها فقد أجمعوا على سكونها [2]. ويتضح مما تقدم في هاء الضمير وميم الجمع أن حرف المد الذي لم ترسم له صورة في المصحف، تجري عليه الأحكام من المد والقصر؛ كحرف المد الذي له صورة في المصحف على ما تقتضيه مذاهب القراء [3].

***

=

هنا خطًّا ولفظًا وهي اللغة الفصيحة وعليها جاء الرسم يراجع في ذلك سراج القارئ/ 34، والوافي/ 51، وغيث النفع/ 25 وإبراز المعاني/ 73.

(1) النجوم/ 36.

(2) الوافي/ 52.

(3) وانظر: سراج القارئ/ 54.

أقسام المد

ينقسم المد إلى قسمين: أصلي وفرعي:

القسم الأول: المد الأصلي: وهو المد الطبيعي الذي لا تقوم ذات حرف المد إلا به، ولا يتوقف على سبب؛ بل يكفي فيه وجود أحد أحرف المد الثلاثة المجتمعة في قوله تعالى: ﴿نُوحِيهَآ﴾. وعلامة المد الأصلي أن لا يوجد بعده ساكن ولا همزة، وسمي طبيعيًّا لأن صاحب الطبيعة السليمة لا ينقصه عن حده، ولا يزيد عليه، وحده مقدار ألف وصلًا (1) ووقفًا، ويطلق على المد: المد الذاتي، ومد الصيغة، ويعبرون عنه بالقصر، ويريدون به ترك الزيادة على المد الطبيعي، لا ترك المد بالكلية؛ لأنه يؤدي إلى حذف حرف من القرآن، وهذا لا يجوز (2).

القسم الثاني: المد الفرعي: والمقصود به: زيادة المد على المد الأصلي، وهو الطبيعي الذي لا تقوم ذات حرف المد إلا به، وهذا المد له شرط وسبب؛ فشرطه: وجود أحد حروفه الثلاثة -وهي حروف المد واللين التي سبق ذكرها-، وأما سببه -ويسمى موجبه- فإما لفظي وإما معنوي، واللفظي: إما همز وإما سكون (3).

أولا: السبب اللفظي:

من المعروف أن (طول الصوت اللغوي من أبرز الظواهر اللغوية التي يترتب عليها النطق الصحيح بأي لغة، وأن الصوت اللغوي قد يتأثر -من حيث طوله- بما يجاوره من الأصوات في بعض اللغات) (4).

---

(1) نهاية القول المفيد/ 130.

(2) النجوم/ 47.

(3) الإتحاف/ 37.

(4) الأصوات اللغوية/ 158، 159.

وقد اتضح لعلماء الأصوات -بعد التأمل في الحروف والتعرف عليها حال نطقها- أنها تتفاوت في الزمن الذي تستغرقه، كما أن هناك عوامل تؤثر في الأزمنة التي تستغرقها تلك الحروف [1].

هذا ما قرره المحدثون، ولم يكن هذا الأمر خافيًا على القراء منذ القدم؛ بل اعتنوا به عناية كبيرة، ومن مظاهر هذه العناية أنهم أطالوا زمن النطق بأصوات المد إ ذا أتى بعدها همز أو ساكن. وقد عللت هذه الإطالة مع الهمز عند القدامى بما يأتي:

1- بيان حروف المد: لأن هذه الحروف حروف خفية، والهمزة حرف جلد، بعيد المخرج، صعب في اللفظ، فلما لاصقت حرفًا خفيًّا خيف عليه أن يزداد بملاصقة الهمزة له خفاء، فبين بالمد ليظهر [2].

2- بيان الهمزة: لأنها لما كانت بعيدة في المخرج، ثقيلة في النطق -لكونها حرفًا شديدًا جهريًّا، زيد في المد ليتمكن من النطق بالهمزة على حقها من شدتها وجهرها [3].

قال أبو عمرو: والعلتان -على اختلافهما- صحيحتان، وتظهر ثمرة الخلاف في تقديم الهمز، نحو ءامن وشبهه، فعلى التعليل الأول -وهو بيان الممدود- فينبغي أن يمد لملاصقة الهمزة لحرف المد؛ لئلا يزداد بملاصقة الهمزة خفاء؛ لأن الحاصل من ذلك التعليل إنما هو ملاصقة الهمزة لحرف المد، والملاصقة موجودة مع تقدم الهمزة أو تأخرها، وعلى التعليل الثاني -وهو بيان الهمزة- ينبغي ألا يمد؛ إذ قد أمن من خفاء الهمزة لتقدمها قبل حرف المد، فلا يفيد المد فيها [4].

3- بيان الاثنين معًا: أي أن هذه الإطالة يستعان بها على النطق بالهمزة، وتكون صونًا لحرف المد عن أن يسقط عند الإسراع لخفائه وصعوبة الهمزة [5].

---

(1) الأصوات والتجويد/ 88.

(2) الكشف 1/ 46.

(3) النجوم/ 50.

(4) القصد النافع/ 38، 39.

(5) انظر: نهاية القول المفيد/ 133.

وذهب بعض المعاصرين إلى أن السر في إطالة أصوات اللين مع الهمزة (هو الحرص على صوت اللين؛ لئلا يتأثر بمجاورة الهمزة؛ لأن الجمع بين صوت اللين والهمزة كالجمع بين متناقضين؛ إذ الأول يستلزم أن يكون مجرى الهواء معه حرًّا طليقًا، وأن تكون فتحة المزمار حين النطق به منبسطة منفرجة، في حين أن النطق بالهمزة يستلزم انطباق فتحة المزمار انطباقًا محكمًا، يليه انفراجها فجأة، فإطالة صوت اللين مع الهمزة يعطي المتكلم فرصة ليتمكن من الاستعداد للنطق بالهمزة، التي تحتاج إلى مجهود عضوي كبير، وإلى عملية صوتية تباين كل المباينة الوضع الصوتي الذي تتطلبه أصوات اللين) [1].

أما السبب في إطالة زمن النطق بهذه الأصوات مع الساكن الذي يأتي بعدها فهو (التمكن من الجمع بين الساكنين؛ فكأن المد قام مقام حركة) [2].

وقال مكي: (إن جميع الكلام لا يلفظ فيه بساكن إلا بحركة قبله، ولا يوصل أبدًا إلى اللفظ بساكن بساكن آخر قبله؛ لأنه لا يبتدأ بساكن، ولا يبتدأ إلا بمتحرك، ولا يوقف على متحرك، فلما وقع بعد حروف المد واللين وحرفي اللين حرف مشدد وأوله ساكن، وحروف المد واللين وحرفا اللين سواكن، لم يمكن أن يوصل إلى اللفظ بالمشدد بساكن قبله، فاجتلبت مَدَّة تقوم مقام الحركة؛ يوصل بها إلى اللفظ بالمشدد، وكانت المدة أولى؛ لأن الحرف الذي قبل المشدد حرف مد، فزيد في مدِّه؛ لتقوم المدة مقام الحركة، فيتوصل بذلك إلى اللفظ بالمشدد، وهذا إجماع من العرب ومن النحويين، والعلة في المد للساكن غير المشدد كالعلة في المد للمشدد؛ لأن بالمدة يوصل إلى اللفظ بالساكن بعد حرف المد واللين، فليس في كلام العرب ساكن يلفظ به إلا وقبله حرف متحرك، أو مدة على حرف مد تقوم مقام الحركة) [3].

(1) الدكتور/ إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية/ 158، وانظر: الأصوات والتجويد/ 92.
(2) النشر 1/ 314، والإتقان 1/ 127.
(3) الكشف 1/ 60، 61.

قال ابن الجزري -موضحًا السبب في أن المد للساكن أقوى من المد للهمز-: (وكان الساكن أقوى من الهمز؛ لأن المد فيه يقوم مقام الحركة، فلا يتمكن من النطق بالساكن بحقه إلا بالمد) (1).

وحدة قياس الصوت عند المحدثين والقراء:

عني علماء الأصوات بقياس مدة الصوت اللغوي وطوله، ومعرفة الزمن الذي يستغرقه نطق صوت من الأصوات (2)، مقدرًا عادة بجزء من الثانية (3).

أما القراء فلم تكن آلات القياس الحديثة متاحة أمامهم، كما أتيحت أمام المحدثين؛ لذلك فقد استعلموا في قياس أصوات المد وحدة خاصة بهم، سموها (الألف)، وذكروا أن هذه الألف تقدر بحركتين عربيتين، وقدروا زمن الحركة بالزمن الذي يستغرقه قبض الأصبع أو بسطها، قال الشيخ محمد مكي نصر: (فإن قيل ما قدر الألف؟ فقل: هو أن تمد صوتك بقدر النطق بحركتين) (4).

وقال في موضع آخر: (ثم إن هذه الألفات المذكورات قدر كل ألف منها حركتان عربيتان، وكان مشايخنا يقدرون لنا ذلك تقريبًا بحركات الأصابع قبضًا وبسطًا، وذلك يكون بحالة متوسطة -ليست بسرعة ولا بتأن- فاعلم ضبط ذلك؛ لتكون على يقين في ضبط كل مرتبة) (5).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القراء -وإن كانوا قد اتفقوا على إطالة أصوات المد عند وجود سبب ذلك، إلا أنهم- اختلفوا في نسبة هذه الإطالة، وجعلوا لها مراتب سموها

---

(1) النشر 1/ 351.
(2) علم اللغة العام، د. شاهين/ 111.
(3) الأصوات اللغوية، د. أنيس/ 154.
(4) نهاية القول المفيد/ 130.
(5) نهاية القول المفيد/ 133.

بمراتب المد، (وقد اختلفت عباراتهم في تقدير زيادة كل مرتبة عما دونها، فجعلها بعضهم نصف ألف وبعضهم ألفًا) [1].

قال ابن الجزري -في معرض الكلام على مراتب المد المنفصل-: (وقد اختلفت العبارات في مقدار مده اختلافًا لا يمكن ضبطه، ولا يصح جمعه، فقل من ذكر مرتبة لقارئ إلا وذكر غيرها لذلك القارئ، ما فوقها وما دونها) [2].

غير أن ابن الجزري يذكر أن هذا الاختلاف في تقدير المراتب اختلاف لفظي، تحكمه المشافهة، وتوضحه الحكاية، فيقول: (اعلم أن هذا الاختلاف في تقدير المراتب بالألفات لا تحقيق وراءه؛ بل يرجع إلى أن يكون لفظيًّا؛ وذلك أن المرتبة الدنيا -وهي القصر- إذا زيد عليها أدنى زيادة صارت ثانية، ثم كذلك، حتى تنتهي إلى القصوى، وهذه الزيادة بعينها إن قدرت بألف أو بنصف ألف هي واحدة، فالمقدر غير محقق والمحقق إنما هو الزيادة، وهذا مما تحكمه المشافهة، وتوضحه الحكاية، ويبينه الاختيار، ويكشفه الحسن)[3].

ولعل سبب هذا الاختلاف الشديد عند القراء في نسبة هذه الإطالة، أو فيما سموه بمراتب المد راجع إلى أن القراء ربطوا بين مذاهبهم في قراءة القرآن الكريم وبين مراتب المد، ومما يؤيد ذلك أن الإمام الداني قال -في معرض الكلام على مراتب المد-: (وهذا كله على التقريب من غير إفراط، وإنما على مقدار مذاهبهم في التحقيق والحدر) [4]، وقال مكي بن أبي طالب: (إن القراء في إشباع المد وتطويله على قدر قراءتهم وتمهلهم أو حدرهم، فليس مد من يتمهل ويرتل كمد من يحدر ويسرع) [5].

---

(1) الإتحاف/ 38.
(2) النشر 1/ 319.
(3) النشر 1/ 326، 327.
(4) التيسير/ 31، وتحبير التيسير/ 52.
(5) الكشف 1/ 57، 58.

ومن المعروف أن قراءة القرآن الكريم تنقسم إلى أربعة أقسام: تحقيق وحدر وتدوير وترتيل [1]؛ فمن قرأ بالتحقيق تأنى في قراءته، وكان المد في قراءته أطول من غيره؛ لأن من صفات القراءة بالتحقيق (إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد) [2].

وقيل إن هذا النوع من القراءة هو مذهب ورش من غير طريق الأصبهاني [3]، أما من قرأ بالحدر فإنه يسرع في قراءته، مع مراعاة الأحكام، فيأتي المد عنده أقل طولًا ممن قرأ بالتحقيق؛ لأن الحدر (مصدر من حدر -بالفتح- يحدر بالضم: إذا أسرع، فهو من الحدور الذي هو الهبوط؛ لأن الإسراع من لازمه) [4].

ومن صفات هذه القراءة (السرعة، مع مراعاة أحكام التجويد -من إظهار وإدغام وقصر ومد- وهو قراءة قالون والأصبهاني عن ورش) [5].

أما التدوير فهو عبارة عن التوسط بين المقامين من التحقيق والحدر، قال ابن الجزري: (وهو مذهب سائر القراء، وصح عن جميع الأئمة) [6].

أما الترتيل فهو عبارة عن اتباع الكلام بعضه بعضًا على مكث وتفهم، من غير عجلة، وقيل: إن الترتيل نوع من التحقيق، فكل تحقيق ترتيل، ولا عكس، وفرق بعضهم بينهما بأن التحقيق يكون للرياضة والتعليم، وبأن الترتيل يكون للتدبر والتفكر والاستنباط [7].

أقسام المد الفرعي بسبب الساكن الذي يأتي بعد حرف المد:

قلت -فيما سبق- إن السكون من الأسباب اللفظية للمد الفرعي، وأذكر هنا أن الساكن الواقع بعد حرف المد إما أن يكون سكونه لازمًا أو عارضًا.

---

(1) نهاية القول المفيد/ 14.

(2) النشر 1/ 205.

(3) السابق 1/ 206.

(4) نهاية القول المفيد/ 15.

(5) السابق والصفحة.

(6) النشر 1/ 207.

(7) انظر: نهاية القول المفيد/ 15، 16.

أولًا: الساكن اللازم (وهو الذي لا يتغير وقفًا ولا وصلًا) [1]، فإذا وقع بعد حرف المد ساكن، وكان سكونه لازمًا، أطلق على المد في هذه الحالة (مد لازم ضروري) [2]، وسمي بالمد اللازم لكونه يلزم في كل قراءة على قدر واحد، ويسمى أيضًا مد العدل؛ لأنه يعدل حركة [3].

والساكن اللازم إما مظهر أو مدغم، والمظهر قسمان:

1- حرفي: وهو كل حرف هجاؤه ثلاثة أحرف، أوسطها حرف مد ولين، نحو: (ص، ن).

2- كلمي: وهو ما وقع فيه بعد حرف المد ساكن متصل في كلمة، نحو: محياي، في قراءة من سكن الياء، ونحو: اللائي، في قراءة من أبدل الهمزة ياء [4] ساكنة.

ويطلق على المد في النوع الأول (مد لازم حرفي مظهر «مخفف»، وعلى المد في النوع الثاني (مد لازم كلمي مظهر «مخفف») [5].

واللازم المدغم قسمان أيضًا:

1- حرفي: وهو وقوع المد في صوت حرف من حروف أوائل السور، إذا كان آخر الحرف الممدود مدغمًا فيما بعده، نحو: لام من (الم)، ونحو (ص) من فاتحة مريم، عند من أدغمها في الذال.

2- كلمي: وهو قوع حرف المد في كلمة وبعده في نفس الكلمة حرف مشدد، نحو: الضالين، ودابة [6].

(1) الإتحاف/ 40.
(2) أصوات اللغة العربية، د. عبد الغفار هلال/ 312.
(3) النشر 1/ 317.
(4) الإتحاف/ 40.
(5) انظر: أصوات اللغة العربية/ 312، 313.
(6) انظر: أصوات اللغة العربية. دراسة نظرية وتطبيقية/ 226.

ويطلق على المد في النوع الأول (مد لازم حرفي مدغم «مثقل»)، وعلى المد في النوع الثاني (مد لازم كلمي مدغم «مثقل») [1].

قال ابن الجزري في المد للساكن اللازم: (إن القراء مجمعون على مده مشبعًا [2] قدرًا واحدًا من غير إفراط، لا أعلم بينهم في ذلك خلافًا سلفًا ولا خلفًا).

ومذهب الجمهور التسوية بين مد المدغم والمظهر في ذلك كله؛ إذ الموجب للمد هو التقاء الساكنين، والتقاؤهما موجود [3].

ثانيًا: الساكن العارض: وهو الذي يعرض للوقف أو الإدغام [4]، فإذا وقع بعد حرف المد حرف ساكن سكونًا عارضًا، فالمد في تلك الحالة يسمى (مد فرعي عارض للسكون).

وسمي هذا النوع عارضًا لأن حكمه يزول بالوصل أو ترك الإدغام [5]، والساكن العارض إما مظهر أو مدغم [6].

فالمظهر نحو: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ١﴾ [الرحمن: 1]، و﴿نَسۡتَعِينُ ٥﴾ [الفاتحة: 5]، و﴿يُوقِنُونَ ٤﴾ [البقرة: 4]، في حالة الوقف، والمدغم نحو: ﴿وَقَالَ لَهُمۡ﴾ [البقرة: 248]، ﴿ٱلرَّحِيمِ ٣ مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة: 3، 4].

---

(1) أصوات اللغة العربية/ 313.

(2) قدر المد المشبع بست حركات. انظر: الوافي/ 79.

(3) النشر 1/ 317، وانظر: تحبير التيسير/ 52.

(4) الإتحاف/ 40.

(5) أصوات اللغة العربية/ 313.

(6) الإتحاف/ 40.

وقد جاء عن أهل الأداء من أئمة القراءة في المد للساكن العارض ثلاثة مذاهب:

الأول: الإشباع كاللازم؛ لاجتماع الساكنين؛ اعتدادًا بالعارض، واختاره الشاطبي لجميع القراء، واختاره بعضهم لأصحاب التحقيق كحمزة وورش، ومن نحا نحوهم من أصحاب عاصم وغيره.

الثاني: التوسط [1]؛ لمراعاة اجتماع الساكنين، وملاحظة كونه عارضًا، واختاره بعضهم لأصحاب التوسط وتدوير القراءة؛ كالكسائي وخلف في اختياره، وابن عامر في مشهور طرقه، وعاصم في عامة رواياته.

الثالث: القصر؛ لأن السكون عارض، فلا يعتد به، ولأن الجمع بين الساكنين مما يختص بالوقف.

قال ابن الجزري: والصحيح جواز كل من الثلاثة لجميع القراء؛ لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه عن الجميع [2].

2- أقسام المد الفرعي بسبب الهمز:

قلت -فيما سبق- إن الهمز من الأسباب اللفظية للمد الفرعي، وأذكر هنا أن الهمز إما أن يقع بعد حرف المد، وإما أن يقع قبله؛ فإذا وقع الهمز بعد حرف المد، فإن المد ينقسم -بسبب ذلك- إلى ما يأتي:

1- المد المتصل: والمراد به التقاء الهمز وحرف المد في كلمة واحدة [3].

وقيل: هو الذي اتصل سببه بشرطه: كجاء، وشاء، وسيء، وقروء [4]، وقد اتفق أئمة أهل الأداء من أهل العراق -إلا القليل منهم- وكثير من المغاربة على مده قدرًا واحدًا مشبعًا، من غير إفحاش، ولا خروج عن منهاج العربية [5].

---

(1) قدر المد المتوسط بأربع حركات. انظر: الوافي/ 79.

(2) النشر 1/ 335، 336، وانظر: الإتحاف/ 40، ونهاية القول المفيد/ 141.

(3) إبراز المعاني/ 114، وانظر: النشر/ 313.

(4) نهاية القول المفيد/ 132.

(5) انظر: النشر 1/ 314-315.

وذهب البعض إلى تفاضل المراتب في المد المتصل، فذكر السخاوي عن الشاطبي أنه كان يروى في هذا النوع مرتبتان: طولي لورش وحمزة ووسطي للباقين (1)، وقد قيل إن هذا هو الذي استقر عليه رأي الأمة قديمًا، قال بعضهم: وهو الذي ينبغي أن يؤخذ به، ولا يمكن أن يتحقق غيره، ويستوي في معرفته أكثر الناس (2)، وإذا كان ورش قد روى المد الطويل في المتصل، فإن قالون قد ورد عنه المد المتوسط في ذلك. قال الداني: (إنه قرأ عن الدوري وقالون على جميع شيوخه بمد متوسط في المتصل، لم يختلف عليه في ذلك، قال: وإنما اختلف أصحابنا عنهما في المنفصل) (3).

وقد قدرت المرتبة الطولى التي قرأ بها ورش بثلاث ألفات، أي بست حركات، وقدرت المرتبة الوسطى -التي قرأ بها قالون- بألفين، أي بأربع حركات (4).

2- المد المنفصل: وهو الذي انفصل سببه عن شرطه، بأن يقع حرف المد آخر كلمة والهمز أول كلمة أخرى؛ كقوله تعالى: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: 4]، ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ [الذاريات: 21]، ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: 136]، سواء أكان حرف المد ثابتًا رسمًا أم ساقطًا منه وثابتًا لفظًا، كما في قوله تعالى: ﴿عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [البقرة: 6]، عند من وصل الميم في عليهم، وقوله تعالى: ﴿خَشِيَ رَبَّهُۥ ٨﴾ [البينة: 8]، ﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ﴾ [الزلزلة: 1] عند الوصل بين السورتين (5).

ويطلق على المد المنفصل مد البسط؛ لأنه يبسط بين كلمتين، ومد الفصل؛ لأنه يفصل بين الكلمتين، ومد الاعتبار؛ لاعتبار الكلمتين من كلمة، ومد حرف لحرف، أي مد كلمة لكلمة، والمد الجائز؛ من أجل الخلاف في مده وقصره (6)، وقد روى ورش عن نافع إشباع

---

(1) انظر: سراج القارئ/ 54.
(2) الإتحاف/ 37.
(3) النشر 1/ 316.
(4) انظر: الوافي/ 73.
(5) انظر: نهاية القول المفيد/ 134.
(6) النشر 1/ 319، والإتقان 1/ 128.

المد في المنفصل، أما قالون فروى عنه في ذلك وجهان: القصر والمد [1]، ويبدو أن القصر أشهر في رواية قالون، يؤيد ذلك ما ذكره ابن القاصح أن بعض أهل الأداء لم يذكروا في تصانيفهم عن أبي عمرو وقالون إلا القصر في المنفصل، كما ذكر أيضًا أنه إذا قرأ القارئ على المقرئ نحو قراءة قالون والدوري عن أبي عمرو -يقصد في المد المنفصل- فالأولى أن يقدم القصر، ثم يأتي بالمد بعده [2].

وأنبه هنا إلى أن المد الذي رواه قالون في المنفصل هو المد المتوسط، الذي قدر بأربع حركات [3].

- **وقوع الهمز قبل حرف المد:**

إذا وقع الهمز قبل حرف المد، فإن هذا النوع من المد يسمى عند القراء مد البدل [4].

وذلك نحو: آدم، وأوتوا، وإيمان. وسمي بذلك لأن المد بدل من الهمزة الساكنة، فأصل آدم: أأدم: بهمزة مفتوحة بعدها همزة ساكنة، أبدلت الهمزة الساكنة ألفًا، وأصل أوتوا: أؤتوا: بهمزة مضمومة بعدها همزة ساكنة، أبدلت الهمزة الساكنة واوًا، وأصل إيمان: إئمان: بهمزة مكسورة بعدها همزة ساكنة، أبدلت الهمزة الساكنة ياء [5].

وقد أجمع القراء على القصر في مد البدل، إلا الإمام نافع، فإنه اختص بالمد في هذا النوع، فروى عنه ورش فيه ثلاثة أوجه:

1- القصر كسائر القراء. 2- المد المتوسط. 3- المد الطويل [6].

وقد ذكر مكي بن أبي طالب أن الرواة -غير ورش عن نافع- على ترك مده؛ لكنه كان

(1) النجوم/ 49.

(2) انظر: سراج القارئ/ 54-55.

(3) الوافي/ 74، وانظر: شرح النظم الجامع/ 17.

(4) النجوم/ 53.

(5) نهاية القول المفيد/ 147.

(6) انظر: سراج القارئ/ 55، والنجوم/ 53، وإبراز المعاني/ 116.

كثير الاستعمال بالمغرب، به يتأدبون، وبه يقرءون في محاريبهم، وبه يدرسون [1]. ويثبت المد لورش في هذا النوع، سواء وقع حرف المد بعد همز ثابت أو مغير، والمقصود بالثابت الباقي على لفظه وصورته مثل آمن، وأوتي، وإيتاء، وبعد الهمز في المثال الأول ألف، وفي الثاني ياء، وفي الثالث واو.

أما الهمز المغير فهو ما لحقه نقل أو تسهيل أو بدل، فمثال ما غير بالبدل قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً﴾ [الأنبياء: 99]، فقد قرأها ورش بإبدال همزة آلهة ياء في الوصل وبعدها ألف، فهي حرف مد بعد همز مغير [2].

ومثال ما غير بالتسهيل قوله تعالى: ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر: 61]، وقد قرأها ورش بتسهيل همزة آل بين بين، فالألف من آل حرف مد بعد همز مغير.

ووجه المد بعد الهمز المغير هو ترك الاعتداد بالعارض [3]، وقد ذكر ابن الجزري قاعدة مهمة في ذلك، وهي:

(أنه يجوز المد وعدمه إذا غير سبب المد عن صفته التي من أجلها كان المد، سواء كان السبب همزًا أو سكونًا، وسواء كان تغير الهمز بين بين أو بالإبدال أو بالنقل أو بالحذف، فالمد لعدم الاعتداد بالعارض الذي آل إليه اللفظ، واستصحاب حاله فيما كان أولًا، وتنزيل السبب المغير كالثابت والمعدوم كالملفوظ، والقصر اعتدادًا بما عرض له من التغيير والاعتبار بما صار إليه اللفظ، والمذهبان قويان، والنظران صحيحان، مشهوران، معمول بهما نصًّا وأداءً، قرأت بهما جميعًا) [4].

---

(1) انظر: الكشف 1/ 47-48.

(2) انظر: سراج القارئ/ 55-56، وإبراز المعاني/ 115-116.

(3) إبراز المعاني/ 116.

(4) انظر: النشر 1/ 354.

أما وجه مد البدل عمومًا، فقد ذكرت -فيما سبق- أن أسباب تمكين وإطالة أصوات المد مع الهمز ترجع إما لبيان الممدود (حرف المد)، أو إلى بيان الهمزة، وفي هذه الحالة ينبغي المد، سواء تقدمت الهمزة -كما في مد البدل- أم تأخرت، أو إلى بيان الاثنين معًا [1].

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا أن محل جواز الأوجه الثلاثة التي ذكرتها لورش في مد البدل ما لم يجتمع مع تقدم الهمز سبب آخر أقوى منه؛ كالهمز المتأخر عن حرف المد أو السكون اللازم، نحو قوله تعالى: ﴿رَءَآ أَيْدِيَهُمْ﴾ [هود: 70].

وقوله تعالى: ﴿ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ﴾ [المائدة: 2]، فيجب المد وجهًا واحدًا مشبعًا؛ عملًا بأقوى السببين [2].

المستثنى لورش من مد البدل:

وقد أتى ذلك متفقًا عليه ومختلفًا فيه.

أولًا: المتفق عليه: اتفق أهل الأداء عن ورش على استثناء كلمة واحدة، وأصلين مطردين، فلم يأت فيهم إلا القصر.

أما الكلمة فهي (يؤاخذ) [3] -كيف وقعت- نحو قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَـٰنِكُمْ﴾ [المائدة: 89].

وقوله تعالى: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة:286]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ﴾ [فاطر: 45].

قال الإمام الداني -مبينًا علة استثنائها-: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في قوله: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ، لَا تُؤَاخِذْنَآ، وَلَوْ يُؤَاخِذُ﴾ -حيث وقع- وكأن ذلك

(1) راجع: ص 158، 159.
(2) الإتحاف/ 39.
(3) النشر 1/ 340، وانظر: الوافي/ 76.

عندهم من واخذت غير مهموز [1]، وهذا ما ذهب إليه مكي؛ حيث قال: (ويؤاخذكم قد يمكن أن تكون الواو فيه لا أصل لها في الهمز، وأتت على لغة من قال (واخذته)، فإذا لم يكن للواو في الهمز أصل، لم يجب المد من أجلها) [2].

أما الأصلين المطردين فهما:

1- أن يكون قبل الهمز ساكن صحيح، وكلاهما من كلمة واحدة، نحو: القرآن، والظمآن ومسئول، واختلف في علة استثناء هذا الأصل، فقيل: لأمن إخفاء بعده، وقيل: لتوهم النقل، فكأن الهمزة معرضة للحذف، وقال ابن الجزري: (وظهر لي في علة ذلك أنه لما كانت الهمزة فيه محذوفة رسمًا ترك زيادة المد فيه تنبيهًا على ذلك) [3].

2- إذا كانت الألف التي بعد الهمزة مبدلة من التنوين، نحو: دعاء، ونداء، وغشاء؛ وعلة ذلك أن الألف عارضة في الوقف عوض عن التنوين، فلا يعتد بها [4].

ثانيًا: المختلف فيه: اختلف رواة مد البدل عن ورش في ثلاث كلمات وأصل مطرد؛ أما الكلمات الثلاث فهي:

1- إسرائيل: وقد استثناها بعضهم من المد كالداني [5]، والشاطبي، ومدها آخرون، ووجه استثنائها هو طول الكلمة، وكثرة دورها، وثقلها بالعجمة، مع أنها أكثر ما تجيء مع كلمة (بني) فتجتمع ثلاث مدات، فاستثني مد الياء تخفيفًا [6]، وقال ابن الجزري: إن العلة الصحيحة في استثناء إسرائيل عند من استثناها هي أن الهمزة فيها محذوفة رسمًا [7].

---

(1) النشر 1/ 340، والنجوم/ 56.

(2) الكشف 1/ 53، وقد ذكر الفيروز آبادى هذه اللغة، ولكنه نهى عنها، فقال: (وآخذه بذنبه مؤاخذة، ولا تقل واخذه). القاموس المحيط 1/ 363، مادة (أخذ).

(3) النشر 1/ 340-341.

(4) الكافي/ 18، وانظر: الوافي/ 77.

(5) التيسير/ 31.

(6) النشر 1/ 341.

(7) السابق والصفحة، وانظر: إبراز المعاني/ 7.

2- آلآن: في قوله تعالى: ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ﴾ [يونس: 51]، وقوله تعالى: ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ عَصَيۡتَ قَبۡلُ﴾ [يونس: 91].

وهذه الكلمة فيها مدتان؛ إحداهما: بعد همزة الاستفهام، والثانية: بعد اللام، وهي المرادة هنا، وهي من المغير بالنقل، فاستثناها جماعة من المد، ومدها آخرون، ووجه الاستثناء: استثقال الجمع بين مدتين من هذا النوع المختص بورش في كلمة واحد، ولا نظير لذلك، فمد بعد الهمزة الأولى، وترك المد بعد الثانية المغيرة بالنقل؛ اعتدادًا بالحركة المنقولة؛ أما وجه المد عند من لم يستثنها، فهو عدم الاعتداد بحركة النقل [1].

3- الأولى: في قوله تعالى: ﴿عَادًا ٱلۡأُولَىٰ ۝٥٠﴾ [النجم: 50]، وهي من المغير بالنقل، وقد استثناها جماعة من المد ومدها آخرون [2]، ووجه استثنائها أن ورشًا يقرؤها بإدغام تنوين عادًا في اللام من الأولى بعد نقل حركة الهمزة إلى اللام، فلم يمد الواو من الأولى اعتدادًا بحركة اللام المنقولة من الهمزة في الأولى إليها؛ لأنها صارت كاللازمة من أجل إدغام التنوين فيها، فكأنه لا همز في الكلمة -لا ظاهرًا ولا مقدرًا-، أما وجه مدها وعدم استثنائها فهو عدم الاعتداد بالحركة المنقولة [3].

وقد ذهب ابن الجزري إلى جواز كل من المد والقصر في (آلآن، والأولى) حسب قاعدته التي ذكرتها قبل ذلك، وهي قاعدة الاعتداد بالعارض وعدم الاعتداد به، فذكر أن المد محتمل في هاتين الكلمتين؛ لأن تخفيف الهمز بالتليين أو البدل أو النقل عارض، والعارض لا يعتد به، وعدم المد محتمل أيضًا؛ لعدم وجود همز محقق في اللفظ [4].

أما **الأصل المطرد** الذي اختلف فيه الرواة عن ورش في مد البدل، فهو كل حرف مد وقع بعد همزة الوصل حالة الابتداء، نحو: ايت، ايتوني اوتمن، فاستثنى بعضهم هذا

---

(1) انظر: النجوم/ 58، وإبراز المعاني/ 118.
(2) انظر: الإتحاف/ 39.
(3) انظر: شرح النظم الجامع/ 19.
(4) انظر: النشر 1/ 342.

الأصل من المد، ومده آخرون، ووجه استثنائه كون همزة الوصل عارضة، والابتداء بها عارض، فلم يعتد بالعارض؛ أما وجه مده فهو وجود حرف مد بعد همزة محققة لفظًا، وإن عرضت ابتداء [1].

وقال أبو شامة في تعليل ترك المد في هذا الأصل: (إذا ابتدأت بهذه الكلمات -أي الأمثلة السابقة- وقع حرف المد بعد همز الوصل، وحرف المد في الجميع بدل من الهمزة التي هي فاء الكلمة؛ ولهذا إذا وصلت الكلمة بما قبلها ذهبت همزة الوصل ونطقت بفاء الكلمة همزة في موضع حرف العلة، فوجه ترك المد ظاهر، وهو أن أصل أحرف المد همزة، ولأن همزة الوصل قبله عارضة [2].

مد اللين:

قلت عندما ذكرت الحروف التي يدخلها المد إن المد يدخل حرفي اللين، وهما الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما، وذكرت أن المد فيهما أقل رتبة من المد الذي في حروف المد واللين [3]، والمد في هذين الحرفين يسمى مد اللين [4]. وقد دخل المد حرفي اللين؛ لأن فيهما شيئًا من الخفاء وشيئًا من المد، قال ابن الجزري: (وإنما اعتبر شرط المد فيهما مع ضعفه بتغير حركة ما قبله؛ لأن فيهما شيئًا من الخفاء وشيئًا من المد، وإن كان أنقص في الرتبة مما في حروف المد) [5].

والذي سوغ زيادة المد فيهما سببية الهمز وقوة اتصاله بهما في كلمة، وقوة سببية السكون[6].

وحرف اللين إما أن يأتي بعده همز أو ساكن.

---

(1) انظر: النشر/ 1343-344.

(2) إبراز المعاني/ 117، وانظر: النجوم/ 57.

(3) راجع: ص 150.

(4) شرح النظم الجامع/ 15.

(5) النشر 1/ 346.

(6) السابق والصفحة.

أولا: الهمز:

إذا وقع حرف اللين بين فتح وهمزة في كلمة واحدة، نحو: شيء، السوء، فورد عن ورش في هذا وجهان: إشباع المد والتوسط [1]، وقيل إن الوجهين حسنين جيدين في الوصل والوقف [2]، وقد اتفق كل القراء على القصر في ذلك، ما عدا ورش [3]. قال مكي: أجمع الرواة -غير ورش عن نافع- على ترك المد في ذلك [4]، وقال مكي أيضًا -موضحًا أن هذا النوع من المد صحيح في الرواية وفي وجوه العربية-: (والمد في هذا النوع لا ينكره إلا جاهل بالنقل وبوجوه العربية، لم يختلف أن الياء والواو، وإن انفتح ما قبلهما ففيهما لين، فلا يمتنع المد للهمزة في الحرف الذي فيه لين، مع وجود الرواية بذلك) [5].

ويشترط في مد اللين إذا كان سببه الهمز أن يكون حرف اللين والهمز في كلمة واحدة؛ لأنهما لو انفصلا فكان حرف اللين في كلمة والهمز في كلمة أخرى -نحو: ابني آدم، وخلوا إلى- فلا مد؛ لأن مذهب ورش نقل حركة الهمز إلى حرفي اللين، مع حذف الهمز في ذلك [6].

المستثنى لورش من مد اللين:

وأتى ذلك متفقًا عليه ومختلفًا فيه:

أولًا: المتفق عليه: أجمع الرواة على استثناء كلمتين من هذا النوع، وهما موئلًا، وجاءت في قوله تعالى: ﴿لَّن يَجِدُواْ مِن دُونِهِۦ مَوۡئِلٗا ٥٨﴾ [الكهف: 58].

(1) انظر: النشر 1/ 346، والإتحاف/ 41، والوافي/ 82.
(2) سراج القارئ/ 59.
(3) نهاية القول المفيد/ 147.
(4) انظر: الكشف 1/ 55.
(5) السابق والصفحة.
(6) انظر: الوافي/ 82، والنجوم/ 59.

والموءودة: وجاءت في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ﴿٨﴾﴾ [التكوير: 8]، قال ابن الجزري في هاتين الكلمتين: إنه لم يزد أحد فيهما؛ تمكينًا على ما فيهما من الصيغة [1].

والمراد الواو الأولى في الموءودة، فهي والواو في موئلا لم يأت فيها إلا القصر لورش ولكل القراء، ويكون ورش قد خالف أصله في مد هذا النوع، والباقون على أصولهم في قصر [2].

وعلة استثناء هاتين الكلمتين وقصر الواو فيهما قيل لأن أصل الواو فيهما أن تكون متحركة؛ لأنهما من وأد، ووأل، وإنما سكنت الواو فيهما لدخول الميم، فترك المد لأن السكون عارض، وفاء الفعل أصلها الحركة؛ لأنها أول، فسكونها عارض أبدًا [3].

وقيل إن وجه القصر كون الواو فيهما تفقد وتحذف في بعض تصاريف الكلمة باطراد، وذلك في المضارع يقال: وأل يئل: إذا رجع، ووأد بنته يئدها: إذا دفنها حية، وأصل يئل ويئد يوئل، ويوئد كيعد، أصله يوعد، فوقعت الواو في ذلك بين عدوتيها: الياء والكسرة، فحذفت، فلما سقطت الواو في يئل ويئد، ضعف المد فيهما؛ لعدم لزومهما في جميع تصاريف الكلمة [4].

وذكر أبو شامة وجهًا آخر في قصر الموءودة، فقال: (أجمعوا على ترك المدة في واوها الأولى؛ لأن الثانية بعد الهمزة ممدودة، فلم يجمع بين مدتين، والتزم ذلك فيها) [5].

ثانيًا: المختلف فيه: اختلف الرواة عن ورش في كلمة واحدة هي: (سوآت): في قوله تعالى: ﴿بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا﴾ [الأعراف: 22]، وقوله تعالى: ﴿يُوَٰرِي سَوْءَٰتِكُمْ﴾ [الأعراف: 26]. فاستثناها بعضهم من المد، ومدها آخرون، والخلاف الذي فيها دار بين المد المتوسط

(1) النشر 1/ 347.
(2) ومعروف أن الواو الثانية فيها الأوجه الثلاثة لورش. انظر: سراج القارئ/ 60.
(3) انظر: الكشف 1/ 49-50.
(4) النجوم/ 61-62.
(5) إبراز المعاني/ 126.

والقصر. قال ابن الجزري: وينبغي أن يكون الخلاف هو المد المتوسط والقصر؛ فإني لا أعلم أحدًا روى الإشباع في هذا الباب [1] إلا وهو يستثني (سوآت) [2].

ووجه القصر في هذه الكلمة: النظر إلى أصل ما تستحقه الواو، وهو الفتح؛ لأن ما وزنه (فَعْلة) -بسكون العين- جمعه فعَلات -بفتحها- كتمرات وجفنات، وأُسكن حرف العلة تخفيفًا[3]. ومن المعروف أن أكثر العرب كانوا يسكنون جمع (فَعْلة) المعتل العين، نحو بيضات، ولوزات، وسوآت؛ استثقالًا للحركة على حرف العلة، أما بنو هذيل فكانوا يفتحونه كالصحيح [4]، ولا يستثقلونه، وعلى هذا جاءت قراءة بعضهم [5]: ﴿ثَلَٰثُ عَوَرَٰتٍ لَّكُمْ﴾ [النور: 58]، بتحريك الواو فيها، وكذا في قوله تعالى: ﴿رَوَضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ﴾ [الشورى: 22].

ثانيًا: السكون:

إذا وقع حرف اللين قبل ساكن، فإن هذا الساكن إما أن يكون سكونه لازمًا، وإما أن يكون سكونه عارضًا للوقف.

فإذا كان السكون لازمًا فقد ورد عن جميع القراء في ذلك وجهان، هما: الإشباع والتوسط، وذلك نحو (عين) من فاتحة مريم [6]، والشورى [7]، وقيل إن الوجه الأول هو الراجح، والثاني مرجوح. قال الشاطبي: (وفي عين الوجهان والطول فضلا) [8].

---

(1) يقصد باب مد اللين.
(2) النشر 1/ 347، وانظر: الإتحاف/ 42.
(3) إبراز المعاني/ 125، وانظر: الكشف/ 49.
(4) انظر: النجوم/ 61.
(5) انظر: شرح التصريح 2/ 299.
(6) الآية/ 1.
(7) الآية/ 2.
(8) النجوم/ 63.

وإذا كان السكون عارضًا للوقف، فقد ورد عن القراء في ذلك ثلاثة أوجه:

المد المشبع، والمد المتوسط، والقصر، (أو عدم المد)، وقد وافقهم ورش عليها في الوقف على كل ما لا همز فيه، نحو قوله تعالى: ﴿رَأْيَ ٱلْعَيْنِ﴾ [آل عمران: 13]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: 51]، فيكون له في ذلك الأوجه الثلاثة المذكورة في ذلك، أما ما كان ساكنة همزة نحو: شيء، وسوء، فليس لورش فيه إلا وجهان: المد المشبع، والمد المتوسط. وليس له القصر في ذلك؛ لأن مد ورش هو لأجل الهمزة، لا لأجل سكون الوقف(1).

ثانيًا: السبب المعنوي: وهو السبب الثاني من أسباب المد، والمراد به قصد المبالغة في النفي، وقد قيل إنه سبب مقصور عند العرب، وإن كان أضعف من السبب اللفظي عند القراء، وهو ينقسم قسمين:

أحدهما: مد التنظيم في نحو: لا إله إلا الله، ولا إله إلا هو، ولا إله إلا أنت، وقد ورد هذا المد في هذه المواضع عند أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنى، ويسمى هذا المد أيضًا مد المبالغة؛ لأنه طلب للمبالغة في نفي الألوهية عما سوى الله تعالى. وقد قيل إن هذا مذهب معروف عند العرب؛ لأنهم يمدون ما لا أصل له في المد عند الدعاء أو الاستغاثة، وعند المبالغة في نفي شيء، فالذي له أصل أولى وأحرى، أي أنه اجتمع في مد المبالغة سببان، هما: المبالغة، ووجود الهمزة.

ثانيهما: مد التبرئة في نحو قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: 2]، وقوله تعالى: ﴿لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾ [البقرة: 71]، وقد ذكر ابن الجزري أن هذا المد للمبالغة في النفي في، لا التي للتبرئة، وهو مروي عن حمزة.

والمد للسبب المعنوي وسط، لا يبلغ الإشباع؛ لضعف سببه عن السبب اللفظي (2).

---

(1) إبراز المعاني/ 124، 125، وانظر: سراج القارئ/ 59، والوافي/ 82-83.

(2) بتصرف من نهاية القول المفيد/ 131، والنشر 1/ 344-345، والإتقان 1/ 128، والإتحاف/ 41.

المد والقصر بين قراءة الإمام نافع ولغة أهل الحجاز

من خلال العرض السابق لظاهرة المد والقصر، اتضح أن الإمام نافعًا قد قرأ بالمد في جميع أنواعه التي ذكرتها؛ بل إنه قد انفرد ببعض أنواع المد في القراءة كمد البدل، ومد اللين إذا كان بعد حرف اللين همزة، وقد كثر المد عند الإمام نافع لما يلي:

1- أن القراءة بالمد هي قراءة صحيحة عن رسول الله ﷺ ويدل على ذلك ما يأتي:

(أ) جاء عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سُئل عن قراءة رسول الله ﷺ، فقال: كانت مدًّا، ثم قرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) بمد الله وبمد الرحمن وبمد الرحيم، وفي رواية أن أنَسًا سُئِل عن قراءة النبي ﷺ، فقال: كان يمد صوته مدًّا [1]، قال مكي -معقبًا على ذلك-: إن هذا عموم في كل ممدود، والتأكيد بالمصدر يدل على إشباع المد [2].

(ب) ورد أن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يُقرئ رجلًا، فقرأ الرجل قوله تعالى: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) مرسلة، أي مقصورة، فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقال: كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن؟ قال: أقرأنيها: إنما الصدقات للفقراء والمساكين، فمدها [3].

(ج) جاء عن النبي ﷺ أنه كان يمد صوته قدر الألف والألفين والثلاثة لمن لغته كذلك [4].

2- (سئل الإمام مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن الحدر في القرآن، فقال: من الناس من إذا حدر كان أخف عليه، وإذا رتل أخطأ، والناس في ذلك على ما يخف وذلك واسع، وقال القاضي أبو الوليد الطرطوشي: معنى هذا أنه يستحب لكل إنسان ما يوافق طبعه ويخف عليه، فربما يكلف غير ذلك مما يخالف طبعه، فيشق عليه، ويقطعه ذلك عن القراءة أو

---

(1) انظر: عمدة القارئ/ 16/ 240، باب مد القراءة.

(2) الكشف 1/ 57.

(3) النشر 1/ 315-316، والإتقان 1/ 127، نهاية القول المفيد/ 129.

(4) انظر: منار الهدى/ 6.

الإكثار منها) [1]. وبناء على هذا النص نجد أن الذي يوافق طبع الإمام نافع ويخف عليه هو المد؛ لأن المد عبارة عن (صورة من صور التأني في تلاوة القرآن الكريم) [2]، ومعروف أن الإمام نافعًا حجازي (وقد كانت القبائل الحجازية المتحضرة تذهب إلى التأني، وتحقيق الأصوات، فتستوفي كمية الصائت الطويل حتى تصل إلى الهمزة.

أما قبائل البادية -من تميم وقيس وربيعة وأسد- فكانت تميل إلى السرعة في النطق؛ مما يؤدي بها إلى كثير من الحذف) [3]، ومما يعزز ذلك ما ذكره الفراء من أن المد في (أولاء) لغة الحجاز، والقصر لغة تميم، وزاد غيره أنها لغة بعض قيس وأسد [4].

***

(1) نهاية القول المفيد/ 17.

(2) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلا)/ 116.

(3) انظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية/ 168.

(4) البحر المحيط 1/ 138 وانظر: شرح التصريح 1/ 127.

الفصل السادس
التفخيم والترقيق

1- معنى التفخيم في اللغة والاصطلاح:

التفخيم في اللغة: مصدر فخم، وله عدة معان، منها: التعظيم، يقال: فخم الكلام أي عظمه، ومنها الجزالة، يقال: منطق فخم، أي جزل، والتفخيم في الحروف ضد الإمالة (1).

أما في الاصطلاح فقد عرفه القراء بأنه: عبارة عن سمن يدخل على جسم الحرف حتى يمتلئ الفم بصداه، والتفخيم والتسمين والتجسيم والتغليظ بمعنى واحد؛ لكن المستعمل في الراء التفخيم (2).

وقد فسر أحد الباحثين المحدثين التفخيم بأنه ارتفاع مؤخر اللسان إلى أعلى قليلًا في اتجاه الطبق اللين، وتحركه إلى الخلف قليلًا في اتجاه الحائط الخلقي للحلق؛ ولذلك يسميه بعضهم الإطباق، بالنظر إلى الحركة العليا للسان، ويسميه بعضهم التحليق، بالنظر إلى الحركة الخلفية للسان (3).

حروف التفخيم: ذكر العلماء أن الحروف المفخمة في اللغة العربية هي:

1- حروف الاستعلاء السبعة، المجموعة في قولهم (خص ضغط قظ)، وهذه الحروف كلها مفخمة، لا يستثنى شيء منها في حال من الأحوال، سواء أكانت متحركة أم ساكنة، جاورت مستفلًا أم غيره.

2- الراء واللام والألف من حروف الاستفال، إلا أنها تفخم في بعض الأحوال (4).

---

(1) راجع: لسان العرب 5/ 33362، مادة (فخم).

(2) نهاية القول المفيد/ 93.

(3) الدكتور/ أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي/ 279، وانظر: أصوات اللغة العربية/ 177، هامش 34.

(4) راجع: نهاية القول المفيد/ 94، وتاريخ آداب العرب 1/ 124، والأصوات والتجويد/ 76.

وقد ذكر الشيخ محمد مكي نصر أن الألف المدية تابعة لما قبلها، فإذا وقعت بعد الحرف المفخم تفخم، وإذا وقعت بعد الحرف المرقق ترقق؛ لأن الألف ليس فيه عمل عضو أصلًا حتى يوصف بالتفخيم أو الترقيق [1].

ومثال ما جاءت الألف فيه مفخمة (الصلاة، والزكاة، والحياة)؛ ولهذا ينحى بها نحو الواو، ولهذا كتبت في المصاحف بالواو [2].

ويذكر الدكتور إبراهيم أنيس أن ما يسمى بألف التفخيم هي ألف مد ممالة نحو الضم، كما في قراءة بعض القراء لكلمة (الصلاة) [3].

2- معنى الترقيق في اللغة والاصطلاح:

الترقيق في اللغة: مصدر رقق، ضد غلظ، والرقيق نقيض الغليظ والتخين، والرقة ضد الغلظ [4].

أما في الاصطلاح فقد عرفه القراء بأنه: عبارة عن نحول يدخل على جسم الحرف، فلا يمتلئ الفم بصداه، ومن المعروف أن الحروف المرققة هي حروف الاستفال كلها، ولا يجوز تفخيم شيء منها إلا الراء واللام والألف [5] في بعض الأحوال.

تفخيم الراء وترقيقها:

إن الحديث عن تفخيم الراء وترقيقها يحسن أن يسبقه بيان بمخرج الراء، وكيفية نطقها وصفتها.

أما مخرجها فيذكر سيبويه أنها من مخرج النون، غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلًا؛

---

(1) انظر: نهاية القول المفيد/ 94.

(2) أصوات اللغة العربية/ 178.

(3) الأصوات اللغوية/ 40.

(4) راجع: لسان العرب 3/ 1706، مادة (رق).

(5) انظر: نهاية القول المفيد/ 93-94.

لانحرافه إلى اللام. وقد ذكر سيبويه أن مخرج النون من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الثنايا [1].

أما كيفية نطقها وصفتها فإن صوت الراء يتكون (بأن يندفع الهواء من الرئتين مارًّا بالحنجرة، فيحرك الوترين الصوتيين، ثم يتخذ مجراه في الحلق والفم حتى يصل إلى مخرجه، وهو طرف اللسان، ملتقيًا بحافة الحنك الأعلى، فيضيق هناك مجرى الهواء) [2].

فالراء صوت لثوي مكرر مجهور، ويسمى بالمكرر لتكرر ضربات اللسان على اللثة تكرارًا سريعًا [3]، ومن صفات هذا الصوت أيضًا أنه متوسط مستفل منفتح زلق [4]، وتجدر الإشارة إلى أن القدماء قد فطنوا لهذا التكرير الذي في الراء؛ فقد ذكر ابن جني أنك إذا وقفت على الراء رأيت طرف اللسان يتعثر؛ بما فيه من التكرير، ولذلك احتسب في الإمالة بحرفين [5].

تفخيم الراء وترقيقها من الناحية الصوتية:

ذكرت -فيما سبق- ما ذهب إليه أحد الباحثين المحدثين في تفسير التفخيم، وأذكر هنا أن تفخيم الراء وترقيقها يكمن في وضع مؤخرة اللسان؛ (فإذا ارتفعت مؤخرة اللسان نحو الحنك الأعلى فإن ذلك يؤدي إلى التفخيم، أما إذا انخفضت مؤخرة اللسان إلى قاع الفم فإن ذلك يؤدي إلى ترقيق الراء، وهذا هو الفرق بين الراء المفخمة والمرققة من الناحية الصوتية) [6].

---

(1) الكتاب 4/ 433، وانظر: سر الصناعة 1/ 52.

(2) الأصوات اللغوية/ 66.

(3) راجع: علم اللغة العام، القسم الثاني (الأصوات)/ 166.

(4) الأصوات والتجويد/ 57.

(5) انظر: سر الصناعة 1/ 72.

(6) بتصرف منه: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي/ 48-49، وعلم الأصوات، لبرتيل بالمبرج/ 118.

فالراء المفخمة تعد من الناحية الصوتية أحد أصوات الإطباق، ولكن الرسم العربي لم يرمز لها برمز خاص، يتغير بتغيره معنى الكلمة؛ ولهذا فكلًّا من الراء المفخمة والمرققة تعد صوتًا واحدًا، أو فونيمًا واحدًا [1].

2- الاختلاف في أصل الراء: هل هو التفخيم أم الترقيق؟:

أولا: عند القدماء:

اختلف العلماء في ذلك، فذهب بعضهم إلى القول بأصالة التفخيم في الراء، ومن هؤلاء مكي، الذي استدل على ذلك بقوله: (إن كل راء غير مكسورة فتغليظها جائز، وليس كل راء يجوز فيها الترقيق؛ ألا ترى أنك لو قلت رغدا ورقدًا ونحوه بالترقيق لغيرت لفظ الراء إلى نحو الإمالة، وهذا لا يمال، ولا علة فيه توجب الإمالة؟!) [2].

ومن هؤلاء أيضًا الإمام الشاطبي، وقد بين ذلك في قوله:

وفيما عدا الذي قد وَصَفْتُه ... على الأصل بالتفخيم كن مُتَعَمِّلا

قال الشارح: والمعنى: اعمل بالتفخيم الذي هو الأصل في الراءات، فيما عدا ما ذكرته من القواعد التي يرقق ورش بمقتضاها بعض الراءات، والقواعد التي يرقق جميع القراء السبعة بمقتضاها بعض الراءات، والله أعلم [3].

وقد ذهب إلى هذا أيضًا أبو حيان [4]، وابن القاصح، الذي ذكر أن الأصل في الراء التفخيم؛ بدليل أنه لا يفتقر إلى سبب من الأسباب، والترقيق ضرب من الإمالة، فلا بد له من سبب [5].

(1) راجع: الأصوات اللغوية/ 66.
(2) الكشف 1/ 209، وانظر: النشر 2/ 108.
(3) انظر: الوافي/ 170.
(4) ارتشاف الضرب 1/ 248.
(5)سراج القارى/ 116، وانظر: ص 120.

وقد ذكر ابن الجزري أن القول بأن أصل الراء التفخيم، وإنما ترقق لسبب، هو مذهب الجمهور، وقد احتجوا لذلك بكونها متمكنة في ظهر اللسان، فقربت بذلك من الحنك الأعلى، الذي به تتعلق حروف الإطباق، وتمكنت منزلتها لما عرض لها من التكرار، حتى حكموا للفتحة فيها بأنها في تقدير فتحتين، كما حكموا للكسرة فيها بأنها في قوة كسرتين[1].

وذهب بعض العلماء إلى أن الراء ليس لها أصل في التفخيم ولا في الترقيق، وإنما يعرض لها ذلك بحسب حركتها، فترقق مع الكسرة لتسفلها، وتفخم مع الفتحة والضمة لتصعدهما، فإذا سكنت جرت على حكم المجاور لها، ومن الأدلة التي ساقها أصحاب هذا الرأي أنهم قالوا: (قد وجدناها ترقق مفتوحة ومضمومة إذا تقدمها كسرة أو ياء ساكنة، فلو كانت في نفسها مستحقة للتفخيم لبعد أن يبطل ما تستحقه في نفسها لسبب خارج عنها، كما كان ذلك في حروف الاستعلاء) [2].

كما ذكروا أن كلام العرب على تمكينها من الطرف إذا انكسرت، فيحصل الترقيق المستحسن فيها إذ ذاك، وعلى تمكينها إلى ظهر اللسان إذا انفتحت أو انضمت، فيحصل لها التغليظ الذي يناسب الفتحة والضمة، وقد تستعمل مع الفتحة والضمة من الطرف، فترقق إذا عرض لها سبب، كما يتبين في هذا الباب في رواية ورش، وقد مال ابن الجزري إلى الرأى الثاني، فقال:

والحق في ذلك أن يقال إن من زعم أن أصل الراء التفخيم إن كان يريد إثبات هذا الوصف للراء مطلقًا، من حيث إنها راء، فلا دليل عليه، وإن كان يريد بذلك الراء المتحركة بالفتح أو الضم، وأنها لما عرض لها التحريك بإحدى الحركتين قويت بذلك على

(1) راجع: النشر 2/ 108.
(2) النشر 2/ 108، وانظر: النجوم 138- 9 أ.

التفخيم، فلا يجوز ترقيقها إذ ذاك، إلا إن وجد سبب، وحينئذ يتصور فيها رعي السبب فترقق، ورفضه، فتبقى على ما استحقته من التفخيم؛ بسبب حركتها، فهذا كلام جيد، والله أعلم[1].

ثانيًا: عند المحدثين:

مال المحدثون إلى أن الأصل في الراء هو التفخيم، وذكروا (أنها جاءت في العربية قديمًا وحديثًا في أكثر المواقع مفخمة) [2].

وقال الدكتور/ إبراهيم أنيس (ليس يغني عنا شيئًا أن نبحث في: هل الأصل في الراء التفخيم أم الترقيق؟ ولكن الكثرة فيما ورد من الراءات جاء مفخمًا؛ وذلك لأن نسبة شيوع الفتحة في اللغة العربية حوالي 460 في كل ألف من الحركات -قصيرها وطويلها- في حين أن الكسرة حوالي 184 والضمة 146، على أنه مما لا شك فيه أن العرب كانوا يستقبحون تفخيم الراءات المكسورة، وينسبون تفخيم الراء المكسورة إلى العوام وإلى النبط، حسب ما روي في كتب القدماء) [3].

3- هل الترقيق الذي في الراء إمالة؟

عبر كثير من القراء والنحاة عن الترقيق الذي في الراء بالإمالة، فمن القراء الإمام الداني [4] ومكي [5] وأبو شامة [6]، ومن النحاة سيبويه [7] والفارسي [8] وأبو حيان [9] وابن يعيش [10].

---

(1) راجع: النشر 2/ 109-110.

(2) علم الأصوات: بالمبرج/ 118.

(3) الأصوات اللغوية/ 66.

(4) انظر: التيسير/ 55، والموضح 96/ ب.

(5) الكشف 1/ 209.

(6) راجع: إبراز المعاني/ 248.

(7) الكتاب 4/ 142.

(8) الحجة 1/ 291.

(9) انظر: الهمع 2/ 203.

(10) شرح المفصل 9/ 64-65.

وقد اعترض ابن الجزري على ذلك، فقال: (وقد عبر قوم عن الترقيق في الراء بالإمالة بين اللفظين، كما فعل الداني وبعض المغاربة، وهو تجوز؛ إذ الإمالة أن تنحو بالفتحة إلى الكسرة وبالألف إلى الياء كما تقدم، والترقيق إنحاف صوت الحرف، فيمكن اللفظ بالراء مرققة غير ممالة، ومفخمة ممالة، وذلك واضح في الحس والعيان، وإن كان لا يجوز رواية مع الإمالة إلا الترقيق، ولو كان الترقيق إمالة لم يدخل على المضموم والساكن، ولكانت الراء المكسورة ممالة، وذلك خلاف إجماعهم) [1].

كما ذكر بعض العلماء أن الترقيق والإمالة، وإن كانا يشتركان في السبب -وهو الكسر والياء- وفي المانع -وهو الحروف المستعلية كما سيأتي- إلا أنهما حقيقتان مختلفتان؛ فالترقيق إنحاف ذات الحرف، أي جعله نحيفًا ضعيفًا، والإمالة الصغرى أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء قليلًا؛ ولهذا يمكن الإتيان بأحدهما دون الآخر[2].

مذهب الإمام نافع في تفخيم الراء وترقيقها:

من المعروف أن الراء لا تخلو من أن تكون متحركة أو ساكنة، والمتحركة لا تخلو من أن تكون مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة [3].

أولا: الراء المفتوحة:

1- إذا كانت الراء مفتوحة ووقعت وسط الكلمة أو آخرها، وكان قبلها ياء ساكنة أو كسرة لازمة متصلة بها، فقد انفرد الإمام نافع من رواية ورش بترقيقها في ذلك [4].

فمثالها متوسطة بعد الياء الساكنة: الخيرات في قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَٰتُ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ٨٨﴾ [التوبة: 88]، وميراث في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحديد: 10].

---

(1) النشر 2/ 90-91.

(2) بتصرف من: النجوم/ 137-138.

(3) انظر: النشر 2/ 91-92.

(4) راجع: النشر 2/ 93، والإتحاف/ 93-94.

وبعد الكسرة اللازمة المتصلة بها: دراستهم في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ ١٥٦﴾ [الأنعام: 156]، والقردة في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [المائدة: 60].

ومثالها متطرفة بعد الياء الساكنة: الخير في قوله تعالى: ﴿وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۩ ٧٧﴾ [الحج: 77].

والطير في قوله تعالى: ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: 20].

وبعد الكسرة اللازمة المتصلة بها: أكابر في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: 123].

والحناجر في قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْءَازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: 18].

وأنبه هنا إلى أن الكسرة إذا انفصلت عن الراء –بأن كانت الكسرة في كلمة والراء في كلمة أخرى– فالراء تفخم في رواية ورش، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ [مريم: 64]، ونحو برشيد في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ٩٧﴾ [هود: 97]، ونحو لربك في قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ٢﴾ [الكوثر: 2].

لأن حرف الجر وإن اتصل خطًّا فهو في حكم المنفصل؛ لأنه مع مجروره كلمتان (1).

المستثنى لورش من الحكم السابق:

استثنى ورش من ترقيق الراء المفتوحة المسبوقة بكسرة لازمة أصلين، هما:

(1) انظر: النجوم/ 139-140، وشرح النظم الجامع/ 80، والوافي/ 162. (ولمزيد من الإيضاح أذكر أن المراد بالكسرة اللازمة هي التي تكون على حرف أصلي أو منزل منزلته، يخل إسقاطه بالكلمة، والعارضة بخلاف ذلك، وهو ياء الجر ولامه وهمزة الوصل، وقيل: العارضة ما كانت على حرف زائد، وتظهر فائدة الخلاف – كما قال البنا الدمياطي– في مرفقا من قوله تعالى: ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا ١٦﴾ [الكهف: 16]، في قراءة كسر الميم وفتح الفاء، فعلى الأول تكون لازمة، فترقق الراء معها، وعلى الثاني تكون عارضة، فتفخم. راجع: الإتحاف/ 97.

الأصل الأول [1]: أن يقع بعدها حرف استعلاء؛ فإذا وقع بعدها حرف استعلاء، فإنه يفخمها كسائر القراء، وقد وقع ذلك في لفظين، هما:

(صراط) -كيف جاء؛ رفعًا ونصبًا وجرًّا منونًا وغير منون-، نحو قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ ﴾ [الحجر: 41]، وقوله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ﴾ [الفاتحة: 6]، وقوله تعالى: ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الأنعام: 161].

(وفراق): وقد جاء في موضعين، هما قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾ [الكهف: 78]، وقوله تعالى: ﴿ وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ ﴿٢٨﴾ ﴾ [القيامة: 28].

قال أبو شامة: إن التفخيم أليق بحروف الاستعلاء من الترقيق؛ لما يلزم المرقق من الصعود بعد النزول، وذلك شاق مستثقل [2].

كما ورد أيضًا أن الترقيق يكون لزوال منافرة الكسرة وتفخيم الراء، ولو رققت لبقيت المنافرة التي بين الكسرة وبين تفخيم حروف الاستعلاء [3].

الأصل الثاني: أن تتكرر الراء، فإذا تكررت والثانية مفتوحة أو مضمومة، فإنها تفخم في رواية ورش كسائر القراء [4]، وقد وقع ذلك في ثلاث كلمات، هي (ضرارًا) في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا ﴾ [التوبة: 107]، و(فرارًا) في قوله تعالى: ﴿ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا ﴾ [الكهف: 18]، و(الفرار) في قوله تعالى: ﴿ قُل لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلْفِرَارُ ﴾ [الأحزاب: 16].

والسبب في تفخيمها هنا أن الراء لما وقعت آخر الكلمة مفتوحة أو مضمومة -وهي حرف تكرير- تعد لتكريرها بمنزلة راءين مفتوحتين أو مضمومتين، صارت من أجل

(1) انظر: النشر 2/ 93، والإتحاف/ 93-94، وشرح النظم الجامع/ 83.
(2) إبراز المعاني/ 254.
(3) انظر: القصد النافع/ 108.
(4) انظر: التيسير/ 56، والنشر 2/ 93.

ذلك بمنزلة حرف مستعل بهذه الصفة، فقويت على فتح ما قبلها؛ فلذلك فتحت الراء معها؛ حتى يكون العمل من وجه واحد [1]، وقال أبو شامة: لم ترقق الأولى -وإن كان قبلها كسرة- لأجل الراء التي بعدها؛ فالراء المفتوحة والمضمومة تمنع الإمالة في الألف، كما تمنع حروف الاستعلاء، فكذا تمنع الترقيق، ثم قال:

فإذا فخمت الأولى اعتدل اللفظ، وانتقل اللسان من تفخيم إلى تفخيم، فهو أسهل [2]. أما إذا تكررت الراء وكانت الأولى مفتوحة والثانية مكسورة -كما في (بشرر) من قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا تَرْمِى بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ ﴿٣٢﴾﴾ [المرسلات: 32]- فقد ورد عن ورش ترقيق الراء الأولى في هذا اللفظ، وهذا مما اختص ورش بترقيقه.

وهذا اللفظ خارج عن أصل ورش المتقدم، وهو ترقيق الراء لأجل كسر قبلها؛ أما ترقيق الراء الأولى في هذا اللفظ فهو من أجل الكسرة التي على الراء الثانية المتأخرة [3]، قال مكي: إن الراء الأولى لما أتى بعدها راء مكسورة -وهي حرف تكرير، والكسرة عليها مقام كسرتين، ولم يحل بينهما حائل- قويت الكسرة، فعملت في الراء الأولى، فقربت فتحة الأولى إلى الترقيق الذي هو بين اللفظين؛ لتقرب من كسرة الراء الثانية، فيعمل اللسان عملًا يقرب بعضه من بعض [4].

وقد ورد أن ذلك مستعمل في كلام العرب، وأنهم يقولون ضعفت من الكِبِر، فيميلون فتحة الباء نحو الكسرة لقوة كسرة الراء [5].

كما ذكر النحاة أن الراء المكسورة تمال لها الفتحة التي قبلها، سواء كانت على الراء مثل الضرر أو على حرف استعلاء؛ كالمطر، أو على غيرهما، مثل الكبر [6].

---

(1) راجع: الموضح 98/ أ، ب.

(2) إبراز المعاني/ 250.

(3) راجع في ذلك: إبراز المعاني/ 252، والنشر 2/ 98، وسراج القارئ/ 118.

(4) الكشف 1/ 215.

(5) القصد النافع/ 111.

(6) راجع: شرح الشافية 3/ 28، وشرح الأشموني 4/ 233.

وترقيق الراء الأولى في (بشرر) من أجل كسرة الراء الثانية المرققة للجميع، يعتبر ترقيقًا للترقيق، كالإمالة للإمالة في رأي [1].

2- قلت -فيما سبق- إن ورشًا يرقق الراء المفتوحة المتوسطة والمتطرفة إذا سبقتها كسرة لازمة متصلة بها، فإذا فصل بين الكسرة وبين الراء بساكن، فإن ورشًا يرققها أيضًا، ولكن بشروط أربعة:

الشرط الأول: ألا يكون الفاصل الساكن حرف استعلاء، وقد وقع ذلك في القرآن في أربعة أحرف:

الأول: الصاد من (إصرا): في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا﴾ [البقرة: 286]، ومن (إصرهم): في قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾ [الأعراف: 157].

ومن (مصرا) المنونة: في قوله تعالى: ﴿ٱهْبِطُواْ مِصْرًا﴾ [البقرة: 61].

وغير المنونة: في قوله تعالى: ﴿لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ﴾ [يونس: 87]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱدْخُلُواْ مِصْرَ﴾ [يوسف: 99]، وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ﴾ [الزخرف: 51].

الثاني: الطاء: من (قطرا): في قوله تعالى: ﴿أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴿٩٦﴾﴾ [الكهف: 96]، ومن فطرت في قوله تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ [الروم: 30].

الثالث: القاف من (وقرا): في قوله تعالى: ﴿فَٱلْحَٰمِلَٰتِ وِقْرًا ﴿٢﴾﴾ [الذاريات: 2].

وقد فخم ورش الراء؛ لوقوع حرف الاستعلاء بعدها في الألفاظ السابقة بلا خلاف.

الرابع: الخاء: من (إخراج) -كيف وقع- وذلك كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة: 85]، والراء مرققة مع الخاء هنا لورش بلا خلاف، ولم يعتبر الخاء هنا

(1) النجوم/ 144، وانظر: النشر 2/ 106.

حاجزًا، وأجراه مجرى غيره من الحروف المستفلة [1]؛ وذلك لضعفها بالهمس [2]، وإنما اعتد بالصاد مع مشاركته للخاء في الهمس؛ لتحصنه بالإطباق والصفير اللذين هما من صفات القوة [3].

الشرط الثاني: ألا يكون بعده حرف استعلاء، وقد وقع ذلك في (إعراضًا)، من قوله تعالى: ﴿أَوۡ إِعۡرَاضًا﴾ [النساء: 128]، وفي إعراضهم، من قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكَ إِعۡرَاضُهُمۡ﴾ [الأنعام: 35]، والراء في هذين اللفظين مفخمة لورش [4].

كذلك وقع في الإشراق من قوله تعالى: ﴿بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِشۡرَاقِ ۝١٨﴾ [ص: 18]، ولكن اختلف عن ورش في رائه، فورد فيها الترقيق من أجل كسرة حرف الاستعلاء بعدها، وروى فيها التفخيم، وهو القياس [5]، قال الإمام الداني: لا أعلم خلافًا بين أهل الأداء لقراءة ورش عن نافع من المصريين وغيرهم، في إخلاص فتح الراء في ذلك [6].

الشرط الثالث: أن لا تتكرر الراء في الكلمة، فإذا تكررت (كمدرارًا)، من قوله تعالى: ﴿يُرۡسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡكُم مِّدۡرَارٗا ۝١١﴾ [نوح: 11]، في الموضعين [7]، و(إسرارًا) من قوله تعالى: ﴿وَأَسۡرَرۡتُ لَهُمۡ إِسۡرَارٗا ۝٩﴾ [نوح: 9]، فإن ورشًا يفخمها في ذلك [8].

الشرط الرابع: أن لا تكون الكلمة أعجمية، والذي في القرآن من ذلك ثلاثة أسماء، هي: (إبراهيم، وإسرائيل، وعمران)؛ فالراء تفخم في هذه الأسماء -حيث ذكرت في

(1) انظر: النشر 2/ 93، وانظر: سراج القارئ/ 117.
(2) الإتحاف/ 94.
(3) النجوم/ 141.
(4) النشر 2/ 93، والإتحاف/ 94.
(5) انظر: النشر 2/ 93، 98.
(6) الموضح/ 98/ ب، وانظر: إبراز المعاني/ 256.
(7) الموضعان هما: سورة هود/ من الآية/ 52، وسورة نوح من الآية/ 11.
(8) النشر 2/ 93، والإتحاف/ 94، والوافي/ 163.

القرآن الكريم- وإن وجد فيها سبب الترقيق [1]، فوجه التفخيم في ذلك التنبيه على العجمة [2]، وقيل إن سبب تفخيم الراء في الأسماء الأعجمية هو أن الاسم الأعجمي لما لم يكن له أصل في كلام العرب، وامتنع من الصرف؛ لثقله باجتماع علتين فرعيتين فيه، وهما: التعريف والعجمة في إبراهيم وإسرائيل، والعجمة وزيادة الألف والنون في عمران، امتنع من الإمالة؛ إذ لو أميل لخرج بذلك عن غرض العرب؛ إذ الإمالة عندهم باب تخفيف، وهم يستثقلون هذه الأسماء، فكما منعتها العرب من الجر والتنوين، كذلك منعتها من الإمالة إعلامًا بثقلها [3].

3- **المختلف فيه من ترقيق الراء المفتوحة:**

اختلف الرواة في ترقيق الراء المفتوحة لورش في أصل مطرد وألفاظ مخصوصة:

أولًا: الأصل المطرد: وهو المنون على أي وزن كان، سواء أكانت الراء فيه بعد كسرة مجاورة، نحو: شاكرًا في قوله تعالى: ﴿شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ ۚ ٱجْتَبَىٰهُ وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ١٢١﴾ [النحل: 121]، وصابرًا في قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ٤٤﴾ [ص: 44]، وما شابه ذلك، أم فصل فيه بين الراء والكسرة بساكن صحيح مظهر أو مدغم؛ فالمظهر وقع في ستة ألفاظ هي (ذكرًا) من قوله تعالى: ﴿وَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا ٩٩﴾ [طه: 99].

و(سترًا) من قوله تعالى: ﴿لَّمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا ٩٠﴾ [الكهف: 90]، و(إمرًا) من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا ٧١﴾ [الكهف: 71]، و(وزرًا) من قوله تعالى: ﴿مَّنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُۥ يَحْمِلُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وِزْرًا ١٠٠﴾ [طه: 100]، و(حجرًا) من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ

---

(1) راجع: النشر 2/ 93-94، والوافي/ 163.

(2) إبراز المعاني/ 250، وأنبه إلى أن لفظ إرم من قوله تعالى: ﴿إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ ٧﴾ [الفجر: 7] قد اختلفوا في عجميته وعربيته، وسيأتي الكلام فيه.

(3) انظر: القصد النافع/ 110، والمراد بالإمالة هنا الترقيق. انظر: النجوم/ 143.

﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا ۝٥٣﴾ [الفرقان: 53]، و(صهرًا) من قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾ [الفرقان: 54].

و(المدغم) جاء في لفظين، هما (سرًّا) من قوله تعالى: ﴿وَيُنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [إبراهيم: 31]، و(مستقرًّا) من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: 40].

أو كانت الراء بعد ياء ساكنة، سواء أكانت الياء حرف لين نحو (خيرًا) في قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧﴾ [الزلزلة: 7]، و(طيرًا) في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ۝٣﴾ [الفيل: 3] أم حرف مد ولين، نحو (قديرًا) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ۝٤٤﴾ [فاطر: 44]، و(خبيرًا) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ۝٣٥﴾ [النساء: 35]، و(تقديرًا) في قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝٢﴾ [الفرقان: 2]، و(تطهيرًا) في قوله تعالى: ﴿وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ۝٣٣﴾ [الأحزاب: 33].

فاختلف في كل ما ذكرته من المنون، فقيل يرقق كله، ويجري مجرى غيره من المرقق، وهو القياس، وقيل يستثنى كله ويفخم من أجل التنوين الذي لحقه [1]. وذكر ابن الجزري أن الجمهور ذهب إلى التفصيل في ذلك، فاستثنوا ما كان بعد ساكن صحيح مظهر، وهو الكلمات الست (ذكرًا) وأخواتها، فتفخم، ولم يستثنوا المدغم، وهو (سرًّا) و(مستقرًّا)؛ من حيث إن الحرفين في الإدغام كحرف واحد؛ إذ اللسان يرتفع بهما ارتفاعة واحدة من غير مهلة ولا فرجة، فكأن الكسرة قد وليت الراء في ذلك.

واستثنى بعض هؤلاء -أي بعض الجمهور- من المفصول بالساكن الصحيح المظهر لفظ (صهرًا)، فرققوه؛ من أجل خفاء الهاء، ثم قال ابن الجزري: ثم اختلف هؤلاء الذين ذهبوا إلى التفصيل -أي الجمهور- فيما عدا ما فصل بالساكن الصحيح، فذهب بعضهم إلى ترقيقه في الحالين، سواء أكان بعد ياء ساكنة أم بعد كسرة مجاورة.

(1) النشر 2/ 94، والإتحاف/ 95.

وذهب الآخرون إلى تفخيم ذلك وصلًا؛ من أجل التنوين، والوقف عليه بالترقيق.

أما مذهب غير الجمهور، فقد ذكره ابن الجزري حين قال: وذهب آخرون إلى ترقيق كل منون، ولم يستثنوا (ذكرًا) وبابه [1]، وذكر البنا الدمياطي أن الكل قد أجمع على استثناء (مصرًا، وإصرًا وقطرًا ووقرًا)؛ من أجل حرف الاستعلاء [2].

ثانيًا: الألفاظ المخصوصة: اختلف الرواة عن ورش في ألفاظ مخصوصة جاء فيها سبب الترقيق؛ لكن الرواية جاءت فيها بالوجهين: التفخيم والترقيق، وهذه الألفاظ -كما ذكرها ابن الجزري- هي:

1- إرم من قوله: ﴿إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ ﴿٧﴾﴾ [الفجر: 7]، فروي فيه الترقيق؛ من أجل الكسرة، وروي فيه التفخيم؛ من أجل العجمة [3]، وقد ورد أن الاختلاف في ترقيق هذا اللفظ وتفخيمه راجع إلى الاختلاف في كونه عربيًّا أم عجميًّا [4].

2- سراعًا في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [المعارج: 43].

وذراعًا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ﴿٣٢﴾﴾ [الحاقة: 32].

وذراعيه في قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: 18].

روي فيها التفخيم؛ من أجل العين، وروي فيها الترقيق من أجل الكسرة [5].

3- افتراء في قوله تعالى: ﴿ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: 140]، وفي قوله تعالى: ﴿ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: 138]، ومراء في قوله تعالى: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا﴾ [الكهف: 22].

---

(1) راجع: النشر 2/ 95-96.

(2) انظر: الإتحاف/ 96.

(3) النشر 2/ 96.

(4) انظر: إبراز المعاني/ 249، وسراج القارئ/ 117.

(5) النشر 2/ 96.

روي فيها التفخيم؛ من أجل الهمزة، وروي فيها الترقيق؛ من أجل الكسرة [1].

وقد ذكر الإمام الداني في (سراعًا، وافتراء) أن العين والهمزة حرفا حلق من حيز الألف والفتح من الألف؛ لذلك جاء الفتح -أي التغليظ- فيهما [2].

4- ساحران في قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه: 63].

وتنتصران في قوله تعالى: ﴿ يُرۡسَلُ عَلَيۡكُمَا شُوَاظٞ مِّن نَّارٖ وَنُحَاسٞ فَلَا تَنتَصِرَانِ ٣٥ ﴾ [الرحمن: 35].

وطهرا، كما في قوله تعالى: ﴿أَن طَهِّرَا بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلۡعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ١٢٥﴾ [البقرة: 125].

روي فيها التفخيم؛ من أجل ألف التثنية، وروي فيها الترقيق؛ من أجل الكسرة [3].

5- عشيرتكم في قوله تعالى: ﴿ وَإِخۡوَٰنُكُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ وَعَشِيرَتُكُمۡ وَأَمۡوَٰلٌ ٱقۡتَرَفۡتُمُوهَا ﴾ [التوبة: 24]، روي فيه التفخيم، وروي فيه الترقيق [4].

6- حيران في قوله تعالى: ﴿ كَٱلَّذِي ٱسۡتَهۡوَتۡهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِي ٱلۡأَرۡضِ حَيۡرَانَ ﴾ [الأنعام: 71]، روي فيه التفخيم، وروي فيه الترقيق [5].

قال مكي: (فأما حيران وعشيرتكم فالترقيق والتغليظ فيها متساو في العلة؛ لأن الياء قريبة من الراء [6]، ولم يحل بين الراء والياء حائل؛ فكلا الوجهين قوي في النظر والقياس،

---

(1) النشر 2/ 97.

(2) راجع: الموضح/ 99/ أ.

(3) النشر 2/ 97، وانظر: الإتحاف/ 94.

(4) النشر 2/ 97، والإتحاف/ 94.

(5) النشر 2/ 97، والإتحاف/ 94.

(6) يقصد في الصفات، وقد سبق ذكر ذلك.

والتغليظ هو الأصل فيهما، وبالوجهين قرأت فيهما [1].

7- وزرك في قوله تعالى: ﴿ وَوَضَعۡنَا عَنكَ وِزۡرَكَ ﴿٢﴾ ﴾ [الشرح: 2].

وذكرك في قوله تعالى: ﴿ وَرَفَعۡنَا لَكَ ذِكۡرَكَ ﴿٤﴾ ﴾ [الشرح: 4].

روي فيهما التفخيم؛ من أجل تناسب رءوس الآي، وروي فيها الترقيق على القياس[2].

8- وزر في قوله تعالى: ﴿ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰ ﴿٣٨﴾ ﴾ [النجم: 38].

روي فيه التفخيم، وروي فيه الترقيق [3].

وذكر مكي في قوله تعالى: (وزرك، ووزر أخرى) أنه لما كان الحائل حرفًا قويًّا من حروف الصفير قوي في الإحالة بين الكسرة والراء، فضعف الترقيق، فغلظت الراء؛ لأنه أصلها [4].

9- إجرامي في قوله تعالى: ﴿ قُلۡ إِنِ ٱفۡتَرَيۡتُهُۥ فَعَلَيَّ إِجۡرَامِي وَأَنَا۠ بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُجۡرِمُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [هود: 35]، روي فيه التفخيم، وروي فيه الترقيق [5].

وقد ورد أن التفخيم فيه (هو الأصل، ولبعد الكسرة عن الراء؛ لكونها على حرف من حروف الحلق، فبعدت الكسرة؛ لبعد حرف الحلق عن الراء) [6].

10- حذركم في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذۡرَكُمۡ ﴾ [النساء: 71].

---

(1) الكشف 1/ 213.
(2) النشر 2/ 97.
(3) النشر 2/ 97، والإتحاف/ 94.
(4) الكشف 1/ 213.
(5) النشر 2/ 97.
(6) الكشف 1/ 213، والمراد بُعد مخرج حرف الحلق عن الراء.

روي فيه التفخيم، وروي فيه الترقيق، وهو القياس [1].

11- لعبرة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾ [النازعات:26].

وكِبْرَه في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِي تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١﴾﴾ [النور: 11].

روي فيهما التفخيم، وروي فيهما الترقيق [2].

قال مكي في تفخيم حذركم، ولعبرة أنه لما كانت الكسرة فيهما على حرف من حروف الحلق، بعدت الكسرة من الراء، كبعد مخرج حروف الحلق منها، وأيضًا فقد حال بين الراء والكسرة حرف قوي، وهو الذال -أي في حذركم- والباء -أي في لعبرة- فضعف الترقيق، وقوي التغليظ؛ لأنه الأصل، والأصل أبدًا أقوى من الفرع [3].

12- حصرت في قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: 90]. روي فيه التفخيم وصلًا؛ من أجل حرف الاستعلاء بعده، وروي فيه الترقيق في الحالين، ولا خلاف في ترقيقه وقفًا.

قال ابن الجزري: والأصح ترقيقها في الحالين، ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعده؛ لانفصاله وللإجماع على الترقيق في قوله تعالى: ﴿ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف: 5]، وقوله تعالى: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا﴾ [يس:6]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنذِرْ ﴿٢﴾﴾ [المدثر: 1-2]، وعدم تأثير حرف الاستعلاء في ذلك؛ من أجل الانفصال، والله أعلم [4].

---

(1) النشر 2/ 98، وانظر: الإتحاف/ 95.
(2) النشر 2/ 98، والإتحاف/ 95.
(3) راجع: الكشف 1/ 213.
(4) النشر 2/ 98، وانظر: الإتحاف/ 95.

ثانيًا: الراء المضمومة:

إذا كانت الراء مضمومة ووقعت وسط الكلمة أو آخرها بعد ياء ساكنة أو كسر، أو حال بينها وبين الكسر ساكن، سواء أكانت في ذلك منونة أم غير منونة – فقد أجمع القراء على تفخيمها في ذلك كله، إلا الإمام نافع من رواية ورش؛ فقد ورد عنه في ذلك وجهان: التفخيم، والترقيق، قال ابن الجزري: إن الترقيق هو رواية الجمهور، وهو الأصح نصًّا ورواية وقياسًا، والله أعلم [1].

وأمثله ذلك كما يأتي [2]:

1- مثال المتوسطة بعد الياء الساكنة: كبيرهم في قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾ [الأنبياء: 63].

2- مثال المتوسطة بعد الكسر: الصابرون في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ۝١٠﴾ [الزمر: 10].

3- مثال المتطرفة المنونة بعد الياء الساكنة: خبير في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ ۝٢٧﴾ [الشورى: 27].

4- مثال المتطرفة غير المنونة بعد الياء الساكنة: العير في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ﴾ [يوسف: 70].

5- ومثال المنونة التي فصل بينها وبين الكسر بساكن –غير الياء-: ذكر في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ ۚ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ ۝٤٩﴾ [ص: 49].

---

(1) راجع: النشر 2/ 99-100، والإتحاف/ 96.
(2) النشر 2/ 99.

ومثال غير المنونة التي فصل بينها وبين الكسر بساكن -غير الياء-: السحر في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٨١﴾﴾ [يونس: 81].

المختلف فيه من ترقيق الراء المضمومة:

اختلف الذين رووا الترقيق في الراء المضمومة في لفظين، هما عشرون: في قوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: 65]، وكبر في قوله تعالى: ﴿كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾ [غافر: 56].

فجاء عنهم في هذه اللفظين وجهان: التفخيم والترقيق [1].

وقد ورد أن وجه التفخيم في (عشرون) أن الكسرة لما كانت بعيدة من الراء -لكونها على حرف حلق، وطالت الكلمة، وقويت الشين في الإحالة بين الراء والكسرة بالتفشي الذي فيها- لم يعتد بالكسرة، فغلظت الراء؛ لأن التغليظ هو الأصل [2].

أما التفخيم في (كبر) فقيل من أجل القلقلة والشدة الموجودتين في الحائل الذي حال بين الكسرة والراء، وهو الباء، والقياس في هذين اللفظين هو الترقيق [3]؛ لأن أصل ورش الترقيق في ذلك من أجل الكسرة [4].

ثالثًا: الراء المكسورة:

أجمع القراء [5] -نافع وغيره- على تفخيم الراء المكسورة، من غير خُلف عن أحد منهم، سواء أكانت الراء أول الكلمة، نحو: رجال في قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾

---

(1) النشر 2/ 100، والإتحاف/ 96.

(2) انظر: الكشف 1/ 212.

(3) انظر: القصد النافع/ 109.

(4) غيث النفع/ 140.

(5) النشر 2/ 100، 101، وانظر: نهاية القول المفيد/ 95، والإتحاف/ 96.

[الأحزاب: 23]، أم كانت في وسط الكلمة، نحو: الطارق في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ ١﴾ [الطارق: 1]، أم كانت في آخر الكلمة في حالة الوصل، نحو: المعمور في قوله تعالى: ﴿وَٱلْبَيْتِ ٱلْمَعْمُورِ ٤﴾ [الطور: 4].

قال مكي: إن الراء المكسورة إذا كان يرقق لها ما قبلها، فهي أولى بالترقيق، وترقيقها إجماع من القراء، وعلة ذلك أن التفخيم ضرب من إشباع الفتح، فلو فخمت المكسورة لأدخلت فيها طرفًا من الفتح، وهذا لا يتمكن، ولا يقدر عليه، ولا هو من كلام العرب، لا يكون فتح في كسر في شيء من الكلام [1].

وقد ذكر ابن الجزري أن تفخيم الراء المكسورة (قبيح في المنطق؛ لذلك لا يستعمله معتبر، ولا يوجد إلا في ألفاظ العوام والنبط) [2].

رابعًا: الراء الساكنة:

إذا كانت الراء ساكنة، فقد أجمع القراء -نافع وغيره- على ترقيقها في الأحوال الآتية:

1- إذا وقعت متوسطة بعد كسر لازم، ولم يقع بعدها حرف استعلاء، نحو: شرعة في قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: 48]، والفردوس في قوله تعالى: ﴿كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ١٠٧﴾ [الكهف: 107].

فإذا وقع بعدها حرف استعلاء -غير مكسور- فلا خلاف في تفخيمها من أجل حرف الاستعلاء، والذي ورد منها في القرآن كذلك خمسة ألفاظ، هي: قرطاس في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ﴾ [الأنعام: 7]، وفرقة في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ﴾ [التوبة: 122].

وإرصادًا في قوله تعالى: ﴿وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [التوبة: 107].

---

(1) الكشف 1/ 215، 216.

(2) النشر 2/ 108، 109، وانظر: الأصوات اللغوية/ 66.

ومرصادًا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ﴿٢١﴾﴾ [النبأ: 21].

وبالمرصاد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ ﴿١٤﴾﴾ [الفجر: 14].

أما إذا كان حرف الاستعلاء مكسورًا، فقد جاء ذلك في لفظ واحد، هو (فرق) في قوله تعالى: ﴿فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ ﴿٦٣﴾﴾ [الشعراء: 63].

وقد اختلفوا في هذا اللفظ، فقيل: يرقق من أجل كسر حرف الاستعلاء، وقيل: يفخم على القياس. قال ابن الجزري: والوجهان صحيحان، إلا أن النصوص متواترة على الترقيق، وقال الإمام الداني: إن من الناس من يفخم راء فرق؛ من أجل حرف الاستعلاء، قال: والمأخوذ به الترقيق؛ لأن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته لتحركه بالكسر [1].

2- إذا كانت الراء متطرفة بعد كسر، نحو (استغفر) في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴿٥٥﴾﴾ [غافر: 55]، و(اصبر) في قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ ۚ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ ﴿١٠٩﴾﴾ [يونس: 109]، فلا خلاف في ترقيق الراء في ذلك؛ لوقوعها ساكنة بعد كسر، وذكر ابن الجزري أنه لا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعدها في هذا القسم؛ لانفصاله عنها [2]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا ﴿٥﴾﴾ [المعارج: 5]، وقوله تعالى: ﴿أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾ [نوح: 1]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ﴾ [لقمان: 18].

المختلف فيه من الراء الساكنة:

إذا كانت الراء ساكنة ووقعت متوسطة بعد فتح، فقد أجمع القراء على تفخيمها، وذلك نحو (خردل) في قوله تعالى: ﴿إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ﴾ [لقمان: 16]، و(العرش) في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: 5].

---

(1) النشر 2/ 103، وانظر: نهاية القول المفيد/ 97، والإتحاف/ 97، والنجوم/ 145، 146.
(2) النشر 2/ 104، وانظر: الإتحاف/ 97، 98، ونهاية القول المفيد/ 97، 98.

لكني أنبه إلى أن الأئمة اختلفوا في ثلاث كلمات هي: (قرية، ومريم، والمرء)، أما قرية ومريم كيف وقعتا في القرآن، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً﴾[الإسراء: 16] وقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي سَمَّيۡتُهَا مَرۡيَمَ وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ٣٦﴾[آل عمران: 36].

فذهب بعض الأئمة إلى ترقيق الراء فيهما؛ من أجل سكونها ووقوع الياء بعدها.

وذهب المحققون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما، قال ابن الجزري: وهو الصواب، وعليه العمل في سائر الأمصار، وهو القياس الصحيح، وقد غلط الحافظ أبو عمر والداني القائلين بخلافه.

كما ذهب بعضهم إلى الأخذ بالترقيق لورش، وبالتفخيم لغيره، قال ابن الجزري: والصواب المأخوذ به هو التفخيم للجميع؛ لسكون الراء بعد فتح، ولا أثر لوجود الياء بعدها في الترقيق، ولا فرق بين ورش وغيره في ذلك.

أما المرء في قوله تعالى: ﴿بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَزَوۡجِهِۦ﴾ [البقرة: 102]، وفي قوله تعالى: ﴿ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ﴾ [الأنفال: 24]، فذهب بعض الأئمة إلى ترقيق الراء فيها لجميع القراء؛ من أجل كسرة الهمزة بعدها، وذهب آخرون إلى ترقيقها لورش، وقال الداني: إن تفخيمها أقيس؛ لأجل الفتحة قبلها، وبه قرأت.

وقال ابن الجزري: إن التفخيم هو الأصح، والقياس لورش وجميع القراء (1).

وقد ورد أن سبب الترقيق -وهو الكسرة والياء- إنما يعتبر في هذا الباب إذا تقدم على الراء، وأما إذا تأخر -كما في الألفاظ الثلاثة المتقدمة- فلا عبرة به، وإن حكي عن بعض العرب اعتباره، لكن لا يلزم من اعتبار بعض العرب له جواز القراءة به من دون رواية، ولم توجد في ذلك رواية ولا نص يوثق به (2).

---

(1) راجع: النشر 2/ 101، 102، وانظر: نهاية القول المفيد/ 96، 97.

(2) النجوم/ 147.

كما ذكر ابن القاصح أيضًا أن الكسرة والياء إنما يوجبان الترقيق إذا كانا قبل الراء؛ أما إذا وقعتا بعد الراء، فإنهما لا يوجبان الترقيق، ويفخم ذلك كله على الإطلاق، وقد رققه بعضهم، واعتمد مع ضعف الرواية على صحة القياس [1] .

وأنبه إلى أنه فيما عدا المواضع التي رقق فيها القراء الراء الساكنة والمواضع التي اختلف فيها بين الترقيق والتفخيم - فقد اتفق القراء على تفخيمها في جميع أحوالها الباقية[2].

ثانيًا: ترقيق اللام وتغليظها

والمقصود من تغليظ اللازم تسمينها، لا تسمين حركتها، والتفخيم مرادفه، والترقيق ضدهما، إلا أن المستعمل في اللام التغليظ، وفي الراء التفخيم [3].

مخرج اللام وكيفية نطقها وصفتها:

أما مخرجها فمن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، مما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية [4].

أما كيفية نطقها وصفتها: فاللام صوت جانبي، يتكون بأن يعتمد طرف اللسان على أصول الأسنان العليا مع اللثة، بحيث توجد عقبة في وسط الفم تمنع مرور الهواء منه، ولكن مع ترك منفذ لهذا الهواء من جانبي الفم أو من أحدهما، وهذا هو معنى الجانبية، وتتذبذب الأوتار الصوتية عند النطق به، فاللام صوت أسناني لثوي جانبي مجهور [5].

---

(1) انظر: سراج القارئ/ 119.

(2) انظر: النشر 2/ 101-104.

(3) النشر 2/ 111، والإتحاف/ 98.

(4) سر الصناعة 1/ 52.

(5) علم اللغة العام، القسم الثاني (الأصوات)/ 166-167.

وقد سمى ابن جني صوت اللام (بالمنحرف)؛ لأن اللسان ينحرف فيه مع الصوت، وتتجافى ناحيتا مستدق اللسان عن اعتراضهما على الصوت، فيخرج الصوت من تينك الناحيتين ومما فويقهما [1].

ومع أن اللام من حروف الاستفال المرققة، إلا أنها -كما ذكرت سابقًا- تغلظ في بعض الأحوال [2]، وسيتضح ذلك عند بيان مذهب الإمام نافع في تغليظ اللام.

كما ذكر ابن الجزري أن الأصل في اللام الترقيق؛ لأن اللام لا تغلظ إلا لسبب، وهو مجاورتها حرف الاستعلاء، وليس تغليظها إذ ذاك بلازم؛ بل ترقيقها إذا لم تجاور حرف الاستعلاء هو اللازم [3].

الفرق بين اللام المغلظة وبين اللام المرققة من الناحية الصوتية:

ذكر المحدثون أن الفرق بين اللام المغلظة وبين اللام المرققة من الناحية الصوتية يوجد في موضع مؤخرة اللسان، فمؤخرة اللسان ترتفع ناحية الطبق في حالة اللام المفخمة، وتنخفض إلى قاع الفم في حالة اللام المرققة، ومع هذا الفرق إلا أنهما عائلة صوتية واحدة وفونيم واحد [4].

مذهب الإمام نافع في تغليظ اللام:

انفرد الإمام نافع من رواية ورش بتغليظ اللام المفتوحة -سواء أكانت متوسطة أم متطرفة- إذا وقعت بعد الصاد أو الطاء أو الظاء، بشرط أن تكون هذه الحروف المتقدمة على اللام مفتوحة أو ساكنة، سواء أخففت اللام أم شددت [5].

---

(1) انظر: سر الصناعة 1/ 72.

(2) راجع: ص 178، وانظر: تاريخ آداب العرب 1/ 124، والعربية ولهجاتها/ 97.

(3) النشر 2/ 111، وانظر: الإتحاف/ 98-99.

(4) راجع: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي/ 48.

(5) انظر: التيسير/ 58، وإبراز المعاني/ 261-262، والنشر 2/ 111-112، والإتحاف 99، والنجوم/ 53أ.

وأمثلة ذلك كما يأتي:

1- الصاد المفتوحة مع اللام المخففة، نحو: الصلاة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: 45].

2- الصاد المفتوحة مع اللام المشددة، نحو: يصلبوا في قوله تعالى: ﴿أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [المائدة: 33].

3- الصاد الساكنة مع اللام، نحو: فصل في قوله تعالى: ﴿وَفَصۡلَ ٱلۡخِطَابِ ٢٠﴾ [ص: 20].

4- الطاء المفتوحة مع اللام المخففة، نحو: طلبًا في قوله تعالى: ﴿فَلَن تَسۡتَطِيعَ لَهُۥ طَلَبٗا ٤١﴾ [الكهف: 41].

5- الطاء المفتوحة مع اللام المشددة، نحو: المطلقات في قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ﴾ [البقرة: 228].

6-الصاد الساكنة مع اللام، نحو: مطلع في قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ٥﴾ [القدر: 5].

7- الظاء المفتوحة مع اللام المخففة، نحو: ظلموا في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ [النساء: 64].

8- الظاء المفتوحة مع اللام المشددة، نحو: ظلام في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ٤٦﴾ [فصلت: 46].

9- الظاء الساكنة مع اللام، نحو: فيظللن في قوله تعالى: ﴿فَيَظۡلَلۡنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهۡرِهِۦٓ﴾ [الشورى: 33].

قال مكي: إن علة من فخم هذا النوع أنه لما تقدم اللام حرف مفخم مطبق مستعل، أراد أن يقرب اللام نحو لفظه، فيعمل اللسان في التفخيم عملًا واحدًا، وهذا هو معظم مذاهب العرب في مثل هذا، يقربون الحرف من الحرف؛ ليعمل اللسان عملًا واحدًا، ويقربون الحركة؛ ليعمل اللسان عملًا واحدًا (1).

المختلف فيه من تغليظ اللام:

1- إذا وقع بعد اللام ألف ممالة، فروى بعضهم تغليظها؛ من أجل الحرف قبلها، وروى بعضهم ترقيقها؛ من أجل الإمالة، وذلك نحو: مصلى، صلى، فصلى، يصلى، سيصلى، يصلاها، وذهب آخرون إلى الفصل في ذلك بين رءوس الآي وبين غيرها، فرققوها في رءوس الآي للتناسب، وغلظوها في غيرها لوجود الموجب قبلها.

والذي وقع من ذلك رأس آية ثلاثة مواضع، هي: قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾﴾ [القيامة: 31]، وقوله تعالى: ﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾﴾ [الأعلى: 15]، وقوله تعالى: ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ﴿١٠﴾﴾ [العلق: 10].

أما ما وقع منه غير رأس آية فسبعة مواضع (2)، هي قوله تعالى: ﴿مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: 125]، حال الوقف، وقوله تعالى: ﴿يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا ﴿١٨﴾﴾ [الإسراء: 18]، وقوله تعالى: ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ﴿١٥﴾﴾ [الليل: 15]، وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى يَصْلَى ٱلنَّارَ ٱلْكُبْرَىٰ ﴿١٢﴾﴾ [الأعلى: 12]، وقوله تعالى: ﴿وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴿١٢﴾﴾ [الانشقاق: 12]، وقوله تعالى: ﴿تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً ﴿٤﴾﴾ [الغاشية: 4]، وقوله تعالى: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴿٣﴾﴾ [المسد: 3].

لكني أنبه هنا إلى أنه إذا غلظت اللام في ذوات الياء -نحو (صلى ويصلى)، وما شابهه مما اختلف فيه- فإنما تغلظ مع فتح الألف المنقلبة، وإذا أميلت الألف المنقلبة في ذلك،

(1) الكشف 1/ 219، وانظر: الإتحاف/ 99.

(2) انظر: النشر 2/ 116، والإتحاف/ 100، والنجوم/ 157.

فإنها تمال مع ترقيق اللام، سواء أكانت رأس آية أم غيرها؛ إذ التغليظ والإمالة ضدان لا يجتمعان، وهذا مما لا خلاف فيه (1).

ومن المعروف -كما ذكرت سابقًا- أن الإمام نافعًا من رواية ورش كان يقرأ ما كان من ذوات الياء ووقع رأس آية، ولم يكن فيه ها مؤنث بالإمالة بين بين، فيكون له في رءوس الآي الثلاث المتقدمة: الإمالة مع ترقيق اللام (2).

أما ما كان من ذوات الياء ولم يقع رأس آية، وليس فيه راء -وذلك كالمواضع السبعة المتقدمة- فقد ذكرت له فيها وجهان: الإمالة بين بين والفتح؛ (فإن أمال ورش في هذه السبعة فلا تغليظ، وإن لم يمل فالتغليظ، وقد رجح الداني التغليظ، وقال أبو شامة: إن سبب ترجيحه وجود سببه سابقًا، وتقدم اللام المغلظة على الألف الممالة، فيعمل السبب عمله قبل وجود ما تدخلها الإمالة) (3).

2- إذا فصل بين الحرف المستعلي المتقدم على اللام وبين اللام بألف:

وقد وقع ذلك مع الصاد في فصالا من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ﴾ [البقرة: 233]، وفي يصالحا من قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصَّلِحَا﴾ [النساء: 128].

ومع الطاء في طال في ثلاثة مواضع، هي قوله تعالى: ﴿أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ ٱلْعَهْدُ﴾ [طه: 86].

وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ طَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ﴾ [الأنبياء: 44]، وقوله تعالى: ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ﴾ [الحديد: 16].

---

(1) وانظر: الإتحاف/ 100.

(2) راجع: إبراز المعاني/ 264.

(3) سورة النساء، من الآية/ 128، وهي قراءة الإمام نافع وابن كثير وأبو عمر وابن عامر (يَصَّالحا) بفتح الياء والصاد وتشديدها، وإثبات ألف بعدها مع فتح اللام، وقرأ الكوفيون -عاصم وحمزة والكسائي- (يصلحا) بضم الياء وسكون الصاد مع تخفيفها وحذف الألف. راجع: الإتحاف/ 194، والوافي/ 249.

فاختلف في اللام من ذلك، فروي عن ورش ترقيقها من أجل الفاصل بينهما، وروي عنه التغليظ؛ اعتدادًا بقوة الحرف المستعلي، وقيل: إن التغليظ هو الأقوى قياسًا، والأقرب إلى مذاهب رواة التفخيم (1)، وذكر الإمام الداني أن التفخيم هو الأوجه؛ لأن الفاصل ألف والفتح منه (2)، كما أجاز أبو حيان التفخيم في ذلك (3). وذكر ابن الجزري أن الوجهين صحيحان؛ لكنه رجح التغليظ؛ لأن الحاجز ألف، وليس بحصين (4).

3- اللام المتطرفة إذا وقف عليها، وأعني بذلك كل لام متطرفة كانت تغلظ في حالة الوصل، ووقف عليها بالسكون. وقد وقع ذلك في الكلمات الآتية:

1- يُوصَل، في قوله تعالى: ﴿وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾ [البقرة: 27]، وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾ [الرعد: 21].

2- فَصَل، في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ﴾ [البقرة: 249].

3- فصَّل، في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: 119].

4- بَطَل، في قوله تعالى: ﴿فَوَقَعَ ٱلْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١١٨﴾﴾ [الأعراف: 118].

5- ظَلّ، في قوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ (5).

6- فَصْلَ، في قوله تعالى: ﴿وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ ﴿٢٠﴾﴾ [ص: 20].

فروي في الوقف على هذه اللام لورش وجهان: التغليظ إلغاء للعارض؛ لأن السكون عارض وفي التغليظ دلالة على حكم الوصل في مذهب من غلظ، والترقيق اعتدادًا بالعارض (6).

---

(1) النشر 2/ 113، 114، وانظر: الإتحاف/ 99.

(2) الموضح/ 104، وانظر: إبراز المعاني/ 264.

(3) انظر: ارتشاف الضرب 1/ 248.

(4) النشر 2/ 114، وانظر: النجوم/ 155.

(5) سورة النحل/ من الآية/ 58، وسورة الزخرف/ من الآية/ 17.

(6) بتصرف من: النشر 2/ 114، والنجوم/ 156.

وقال الإمام الداني: إن التغليظ أقيس؛ بناء على الوصل [1].

4- اللام الساكنة الأولى من (صلصال)، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن صَلۡصَٰلٖ﴾ [الحجر: 26]، فروي عن ورش فيها التغليظ؛ لوقوعها بين صادين، كما روي له فيها أيضًا الترقيق، قال ابن الجزري: إن الترقيق هو الأصح رواية وقياسًا؛ حملا على سائر اللامات السواكن [2]، وقد ذكر مكي أن اللام الساكنة مرققة لجميع القراء على كل حال، وهو الأصل سوى (صلصال)؛ فقد روي عن ورش تغليظ اللام الأولى فيه؛ لأجل كون اللام بين حرفي الإطباق، ولا نظير له؛ فذلك مما يقوي التغليظ؛ ليعمل اللسان عملاً واحدًا، وروي عنه ترقيقها، وبالوجهين آخذ، والترقيق هو الأصل، وعليه جماعة القراء [3].

وفي النهاية أنبه إلى شيئين، هما:

أولًا: أنه إذا تحركت اللام بالضم أو الكسر أو سكنت، فلا خلاف في ترقيقها [4]، وذلك نحو فَطَلّ، في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمۡ يُصِبۡهَا وَابِلٞ فَطَلّٞ﴾ [البقرة: 265]، ونحو يصلي في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُصَلِّي عَلَيۡكُمۡ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾ [الأحزاب: 43]، ونحو طلْع في قوله تعالى: ﴿طَلۡعٞ نَّضِيدٞ ١٠﴾ [ق: 10].

وكذلك لا خلاف في ترقيقها إذا كانت الحروف الثلاثة المستعلية المتقدمة عليها متحركة بالكسر أو الضم [5]، نحو ظلال في قوله تعالى: ﴿هُمۡ وَأَزۡوَٰجُهُمۡ فِي ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ ٥٦﴾ [يس: 56]، ونحو ظلل في قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: 210].

---

(1) الموضح/ 104/ أ، وانظر: التيسير/ 58، وتحبير التيسير/ 75، والوافي/ 172.
(2) النشر 2/ 114.
(3) الكشف 1/ 221.
(4) عدا ما اختلف فيه حال الوقف، وفي صلصال.
(5) انظر: الموضح/ 104 أ.

ثانيًا: أن القراء وأئمة أهل الأداء أجمعوا على تفخيم اللام من اسم الله -عز وجل- إذا تقدمها فتح أو ضم، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱللَّهُ ﴾ [المائدة: 119]، وقوله تعالى: ﴿ رُسُلُ ٱللَّهِ ﴾ [الأنعام: 124]، سواء أكان في حالة الوصل أم مبدوءًا به (1). أعني أنه إن فصل هذا الاسم مما قبله وابتدئ به، فتحت همزة الوصل، وغلظت اللام من أجل الفتحة (2)، كذلك يفخم هذا الاسم الأعظم من غير وجود حرف استعلاء فيه، وقد اختص بذلك اسمه؛ تفخيمًا له وتعظيمًا (3)، وسواء أزيد عليه الميم نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ ﴾ [الأنفال: 32]، أم لا (4)، وقد شذ من رقق اللام فيه إذا وقعت بعد فتح أو ضم، أما إذا وقعت بعد كسرة فلا خلاف في ترقيقها، سواء أكانت الكسرة لازمة أم عارضة زائدة أم أصلية (5)، نحو بالله في قوله تعالى: ﴿ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ ﴾ [البقرة: 285]، وقوله تعالى: ﴿ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [القصص: 87]، وقوله تعالى: ﴿ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ ﴾ [الإخلاص: 1-2]؛ لكسر التنوين.

***

(1) انظر: التيسير/ 58، والكافي/ 53،54، وارتشاف الضرب 1/ 48، وسراج القارى/ 122.

(2) انظر: النشر 2/ 115.

(3) إبراز المعاني/ 265.

(4) انظر: نهاية القول المفيد/ 100.

(5) النشر 2/ 115، وانظر: الإتحاف/ 99.

الفصل السابع
اختلاف الصيَغ

أولا: صيغ الأسماء:

1- ما جاء على وزن (فِعَال):

قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: 251]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج: 40].

قرأ المدنيان ويعقوب (دفاع) بكسر الدال وألف بعد الفاء، وقرأ الباقون بفتح الدال وإسكان الفاء من غير ألف، أي (دفع) (1).

والقراءة الأولى: يجوز أن تكون مصدر دَفَع، نحو كتب كتابًا، أو مصدر دافع، بمعنى دَفَع، نحو: قاتلهم الله، بمعنى قتلهم، أما القراءة الثانية فهي مصدر دَفَع، نحو: ضرب ضربًا(2).

قال أبو حاتم: ودافع ودفع بمعنى واحد، واختار أبو عبيدة قراة الجمهور: دفع، وأنكر قراءة دفاع، وقال: لأن الله تعالى لا يغالبه أحد (3).

ويستفاد من كلام مكي بن أبي طالب أن المفاعلة التي من اثنين لا معنى لها هنا؛ لأن الله هو الدافع عن المؤمنين وغيرهم ما يضرهم، ولا يدافعه أحد فيما يدفع، فحمله على دفاع أولى، وذكر مكي أن من غلط قراءة (دفاع) فقد توهم فيه باب المفاعلة من اثنين، وليس به (4).

---

(1) النشر 2/ 230.

(2) البحر 2/ 269، وإبراز المعاني/ 364.

(3) راجع: إعراب القرآن للنحاس 1/ 328، والجامع لأحكام القرآن 2/ 1067.

(4) انظر: الكشف 1/ 305، والجامع لأحكام القرآن 2/ 1067.

2- **ما جاء على وزن (مَفْعَل):**

قوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾﴾ [النساء: 31].

وقوله تعالى: ﴿لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُۥ﴾ [الحج: 59].

قرأ المدنيان (مَدخلًا) بفتح الميم في الموضعين، وقرأ الباقون بضم الميم فيهما [1]. ومدخل بالفتح هي قراءة أهل المدينة، وهي تحتمل وجهين:

الوجه الأول: أنها مصدر دخل، وتكون منصوبة على إضمار فعل، والتقدير: وندخلكم فتدخلون مدخلًا، فدخول ومدخل مصدران للثلاثي.

الوجه الثاني: أنها اسم مكان، وتنتصب على أنها مفعول به، أي وندخلكم مكانًا، وحسن ذلك؛ لأنه قد وصف بالكريم في قوله تعالى: (ومقام كريم) [2].

أما القراءة بالضم فتحتمل وجهين أيضًا:

الوجه الأول: أن تكون مصدرًا، أي إدخالًا، والمفعول محذوف، أي: وندخلكم الجنة إدخالًا.

الوجه الثاني: أن تكون بمعنى المكان، فتكون مفعولًا به [3].

قال الزمخشري: ومدخلًا -بضم الميم وفتحها- بمعنى المكان والمصدر فيهما [4].

3- **ما جاء على وزن (فَعَل):**

(أ) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَـٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: 94].

---

(1) النشر 2/ 249.

(2) راجع: الكشف 1/ 386-387، والجامع لأحكام القرآن 2/ 1731.

(3) الكشاف 1/ 522.

(4) النشر 2/ 251، والإتحاف/ 193.

قرأ المدنيان وابن عامر وحمزة وخلف (السَّلَم) بحذف الألف، وقرأ الباقون بإثباتها، أي (السلام) [1].

قال الفراء: السَّلَم: الاستسلام والإعطاء بيده [2]، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَلْقَوْاْ إِلَى ٱللَّهِ يَوْمَئِذٍ ٱلسَّلَمَ ﴾ [النحل: 87]، والمعنى -كما قال القرطبي-: أي لا تقولوا لمن ألقى بيده واستسلم لكم، وأظهر دعوتكم: لست مؤمنًا، كما ذكر القرطبي أن السَّلم أشبه عند أهل النظر؛ لأنه بمعنى الانقياد والتسليم [3].

أما السلام (بالألف) فهو التحية، أي تحية الإسلام، والمعنى -كما قال مكي-: أي لا تقولوا لمن حياكم تحية الإسلام لست مؤمنًا، فتقتلوه، لتأخذوا سلبه [4].

وقال ابن عطية: يحتمل أن يراد بالسلام: الانحياز والترك، قال الأخفش يقال: فلان سلام إذا كان لا يخالط أحدًا، قال أبو عبد الله الرازي في معنى ذلك: أي لا تقولوا لمن اعتزلكم ولم يقاتلكم لست مؤمنًا، وأصله من السلامة؛ لأن المعتزل عن الناس طالب للسلامة [5].

وقد قيل إن السلام، والسَّلم بمعنى واحد، قال الزمخشري: قرئ السلم والسلام، وهما الاستسلام، وقيل الإسلام، وقيل التسليم، الذي هو تحية الإسلام [6]، وقد نقل القرطبي عن البخاري: السَّلم، والسِّلم، والسلام بمعنى واحد، وقرئ بها كلها [7].

---

(1) معاني القرآن للفراء 1/ 283.
(2) الجامع لأحكام القرآن 3/ 1908.
(3) إملاء ما من به الرحمن 1/ 191.
(4) الكشف 1/ 395.
(5) راجع: البحر 3/ 329، والجامع لأحكام القرآن 3/ 1908.
(6) الكشاف 1/ 554.
(7) الجامع لأحكام القرآن 3/ 1908.

(ب) قوله تعالى: ﴿ٱسۡلُكۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٖ وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهۡبِ﴾ [القصص:32]. قرأ المدنيان، والبصريان، وابن كثير: (الرَّهَب) بفتح الراء والهاء، ورواه حفص بفتح الراء وإسكان الهاء، وقرأ الباقون بضم الراء وإسكان الهاء[1]، والرهب بفتح الراء والهاء، وبفتح الراء وإسكان الهاء، وبضم الراء وإسكان الهاء، كلها لغات، بمعنى الخوف [2]، وقيل: إن من سكن الهاء مع فتح الراء فقد ذهب إلى التخفيف، مثل: شَعْر وشَعَر، ونَهْر ونَهَر [3].

وقيل: إن الرَّهَب هو: الكم في لغة حمير: قال الزمخشري: ومن بدع التفاسير أن الرهب الكُم في لغة حمير، وأنهم يقولون: أعطني مما في رهبك، وليت شعري كيف صحته في اللغة؟!، وهل سمع من الأثبات الثقات الذين ترتضى عربيتهم؟! ثم ليت شعري كيف موقعه في الآية؟! وكيف تطبيقه المفصل كسائر كلمات التنزيل؟!، على أن موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ ما كان عليه ليلة المناجاة إلا زُرمانقة [4] من صوف لا كُم لها [5]. وقد عقب أبو حيان على كلام الزمخشري فقال: أما قوله وهل سمع من الأثبات؟ فهذا مروي عن الأصمعي، وهو ثقة ثبت، وأما قوله: كيف موقعه من الآية؟ فقالوا: معناه: أخرج يدك من كمك، وكان قد أخذ العصا بالكم [6].

(ج) قوله تعالى: ﴿قَالَ نُوحٞ رَّبِّ إِنَّهُمۡ عَصَوۡنِي وَٱتَّبَعُواْ مَن لَّمۡ يَزِدۡهُ مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥٓ إِلَّا خَسَارٗا ٢١﴾ [نوح: 21].

---

(1) النشر 2/ 341.

(2) انظر: الكشف 2/ 173، والإتحاف/ 342، وإملاء ما من به الرحمن 2/ 178.

(3) الحجة لأبي زرعة/ 544.

(4) **الزرمانقة:** بالضم: جبة من صوف. القاموس المحيط، مادة (زرق).

(5) الكشاف 3/ 175.

(6) البحر المحيط 7/ 118.

قرأ المدنيان وابن عامر وعاصم: (ووَلَده) بفتح الواو واللام، وقرأ الباقون بضم الواو وإسكان اللام [1].

وفتح الواو واللام، وضم الواو وإسكان اللام لغتان في الواحد (الوَلد)؛ كالبَخَل والبُخْل، والعَدَم والعُدْم، وقيل المضموم جمع المفتوح؛ كأَسَد وأُسْد، ووثَنَ ووثُنْ، وخَشب وخُشْب [2].

وقال الأخفش: الولد بالفتح: الابن والابنة، والوُلد بالضم: الأهل [3].

وروى شبل عن مجاهد قال: وُلْده: زوجه وأهله، وروى خارجة عن أبي عمرو بن العلاء: وُلْده: عشيرته وقومه [4].

4- **ما جاء على وزن (فِعْل):**

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾﴾ [الأعراف: 190]، قرأ المدنيان وأبو بكر: (شِرْكًا) بكسر الشين وإسكان الراء مع التنوين، وقرأ الباقون بضم الشين وفتح الراء والمد وهمزة مفتوحة من غير تنوين، أي (شركاء) [5].

والقراءة الأولى على أنها مصدر، قدر فيه حذف مضاف، تقديره: جعلا له ذا شرك أو ذوي شرك، فيرجع ذلك إلى معنى أنهم جعلوا لله شركاء [6]، وفسر الشرك في هذه القراءة بالنصيب، قال العكبري: إن (شِرْكًا) فيه وجهان؛ أحدهما: تقديره: جعلا لغيره شرْكًا أي

(1) النشر 2/ 391.
(2) راجع: الكشف 2/ 92، البحر 8/ 341، والحجة لابن خالويه/ 353، وإبراز المعاني/ 585، والإتحاف/ 424.
(3) الكشف 2/ 92.
(4) إعراب القرآن للنحاس 5/ 40.
(5) النشر 2/ 273.
(6) الكشف 1/ 486.

نصيبًا، والثاني: جعلا له ذا شرك، فحذف في الموضعين المضاف (1). أما القراءة الثانية (شركاء) فعلى أنها جمع شريك (2).

5- ما جاء على وزن (فِعْلاء):

قوله تعالى: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْءَاكِلِينَ ٢٠﴾ [المؤمنون: 20].

قرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو (سِيناء) بكسر السين، وقرأ الباقون بفتحها (3).

ولفظ (سيناء) أصله سرياني، كسر السين وفتحها فيه لغتان (4)، وقد نسب الفتح إلى جمهور العرب، والكسر إلى بني كنانة (5).

وطور سيناء قيل: هو جبل فلسطين، وقيل: بين مصر وأيلة، ومنه نودي موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ(6)، وقال مجاهد، الطور: الجبل، والسيناء: الحجارة المباركة (7).

6- ما جاء على وزن (فِعَل):

(أ) قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا﴾ [النساء: 5].

قرأ نافع وابن عامر (قِيَما) بغير ألف، وقرأ الباقون بإثبات الألف أي (قيامًا) (8).

وقيمًا وقيامًا بمعنى واحد، قال الزمخشري: أي التي تقومون بها وتنتعشون، ولو ضيعتموها لضعتم، فكأنها في أنفسها قيامكم وانتعاشكم، وقرئ قيمًا بمعنى قيامًا، كما جاء عوذًا بمعنى عياذًا (9).

---

(1) إملاء ما من به الرحمن 1/ 290.

(2) الإتحاف/ 234.

(3) النشر 2/ 328.

(4) الحجة لابن خالويه/ 256، والحجة لأبي زرعة/ 484.

(5) البحر 6/ 393، والإتحاف/ 318.

(6) الكشاف 3/ 29، وأنوار التنزيل 2/ 104.

(7) الحجة لأبي زرعة/ 484.

(8) النشر 2/ 247.

(9) الكشاف 1/ 500.

وقال الفراء: إن قيامًا أي التي بها تقومون قوامًا وقيامًا، وقرأ نافع المدني: (قيمًا)، والمعنى -والله أعلم- واحد [1]، وقال الكسائي: (قيامًا وقوامًا وقيمًا ثلاث لغات، والمعنى واحد) [2]، كما ذكر الأخفش أن في المصدر ثلاث لغات: القوام والقيام والقيم[3].

وقيل إن قيم مصدر مقصور من قيام، وحذفت الألف منه كما حذفت من خيم، وأصله خيام، وذهب البصريون -غير الأخفش- إلى أن قيمًا جمع قيمة، وذكروا أنه لو كان مصدرًا لما أعل، كما لم يعلوا حولًا وعوضًا، وذكر أبو حيان أنه قد أجيب عن ذلك بأنه اتبع فعله في الإعلال فأعل؛ لأنه مصدر بمعنى القيام [4]، وقال أبو علي الفارسي: إنه لا يصح أن يكون جمع قيمة؛ لأنه قد قرئ به في قوله تعالى: ﴿دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الأنعام: 161]، ولا يصح معنى القيمة هنا، وعلى أنها جمع قيمة يكون المعنى: إن الأموال كالقيم للنفوس؛ إذْ كان بقاؤها بها، هذا ما ذكره العكبري [5]، كما ذكر مكي بن أبي طالب أن معنى قوله تعالى: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾، أي دينًا ثابتًا، لا ينسخ بغيره كما نسخت الشرائع قبله، فهو مصدر صفة للدين، ولو كان جمع قيمة لصار معناه: دينًا معادلًا بغيره، وهذا لا يصح؛ لأن الإسلام لا يعد له شيء [6].

(ب) قوله تعالى: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: 111].

---

(1) معاني القرآن للفراء 1/ 256.
(2) الحجة لأبي زرعة/ 191.
(3) الكشف 1/ 377.
(4) انظر: البحر 3/ 170.
(5) إملاء ما من به الرحمن 1/ 167.
(6) الكشف 1/ 376.

قرأ المدنيان وابن عامر: (قِبَلًا) بكسر القاف وفتح الباء، وقرأ الباقون بضمهما(1)، وقِبَلًا معناه مقابلة أي معاينة، وقيل بمعنى ناحية وجهة، أما قُبُل فهو جمع قبيل (2)، والقبيل قيل هو النوع، أي نوعًا نوعًا، وصنفًا صنفًا، وقال الفراء والزجاج: قبيل بمعنى كفيل، أي كفلًا بصدق محمد ﷺ، يقال: قبلت الرجل أقبله قبالة، أي: كفلت به، والقبيل والكفيل والضمين بمعنى واحد (3).

وقيل إن القراءتين بمعنى واحد، قال مكي: ويجوز أن يكون معنى قُبُلًا: مواجهة، أي: يعاينونه ويواجهونه. حكى أبو زيد: لقيت فلانا قُبْلا ومقابلة، وقَبَلا وقُبُلا، كله بمعنى المواجهة، فيكون الضم كالكسر في المعنى، وتستوي القراءتان، ويدل على أن القراءة بالضم بمعنى المقابلة قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾ [يوسف:26]، فهذا من المقابلة لا غير؛ ألا ترى أن بعده (من دبر)؟ (4)، فالدبر ضد القبل (5).

وإلى هذا ذهب أبو حيان، وحسنه، فقال: وقيل قُبُلًا بمعنى قِبَلا، أي مقابلة ومواجهة، ومنه أتيتك قُبُلا لا دبرًا، وهذا القول عندي أحسن لاتفاق القراءتين (6).

(ج) قوله تعالى: ﴿ أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا ﴾ [الإسراء: 92].

قرأ المدنيان وابن عامر وعاصم: (كِسَفًا) بفتح السين، وقرأ الباقون بالإسكان (7).

وكِسَفًا بالفتح جمع كِسْفة -جمع تكسير- نحو: كِسْرة وكِسَر، وسِدرة وسِدَر (8). والكِسْفة: القطعة، والكَسف بالفتح المصدر، والمعنى أو تسقط السماء علينا قطعًا، أي

---

(1) النشر 2/ 261-262.

(2) راجع: الحجة لابن خالويه/ 148، والإتحاف/ 215.

(3) البحر 4/ 205، 206.

(4) يريد قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ ﴾ [يوسف: 27].

(5) الكشف 1/ 446، 447.

(6) البحر 4/ 206.

(7) النشر 2/ 309.

(8) البيان في غريب إعراب القرآن 2/ 96.

قطعة بعد قطعة، وكَسْفًا بالإسكان الاسم المفرد، كالطحن اسم الدقيق، والمعنى أو تسقط السماء علينا قطعة واحدة تظللنا (1).

قال الفراء: سمعت أعرابيًّا يقول: أعطني كِسْفة من ثوبك، يريد قطعة، كقولك: خِرقة.

وقال الزجاج: قرئ كِسْفًا وكِسَفًا، فمن قرأ كِسَفا جعلها جمع كِسْفة، وهي القطعة، ومن قرأ كِسْفا جعله واحدًا، قال: أو تسقطها طبقًا علينا (2).

وقيل إن كسفًا بإسكان السين وفتحها لغتان، جمع كسفة، أي القطعة (3).

قال مكي: ويجوز أن يكون (الكسْف) بالإسكان: جمع كسفة، كتمرة وتمر، فيكون في المعنى كقراءة من فتح بمعنى قطعًا (4).

7- ما جاء على وزن (مَفْعُلة):

قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: 280].

قرأ نافع: (مَيْسُرة) بضم السين، وقرأ الباقون بفتحها (5)، والضم والفتح في (ميسرة) لغتان، إلا أن الفتح أفصح وأشهر (6). جاء في اللسان: اليُسْر واليَسَار والميسَرة والميسُرة: السهولة والغنى (7). وضم السين -مع أنه قليل جدًّا إلا أنه- لغة أهل الحجاز، وقد جاء منه نحو المقبُرة، والمسرُبة، والمأدُبة (8)، وقيل إن الضم هو لغة هذيل (9).

---

(1) الكشف 2/ 51.
(2) لسان العرب 5/ 3877، مادة (كسف).
(3) إبراز المعاني/ 564.
(4) الكشف 2/ 51.
(5) النشر 2/ 236.
(6) الحجة لابن خالويه/ 103، وإبراز المعاني/ 377.
(7) لسان العب 6/ 4958 مادة (يسر).
(8) الإتحاف/ 166.
(9) الكشف 1/ 319.

أما فتح السين فهو لغة أهل نجد، وقد ذكر النحاس أن الفتح أفصح اللغات [1].

8- **ما جاء على وزن (مَفعِل):**

قوله تعالى: ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا ﴿١٦﴾﴾ [الكهف: 16].

قرأ المدنيان وابن عامر: (مَرفِقًا) بفتح الميم وكسر الفاء، وقرأ الباقون بكسر الميم وفتح الفاء [2]. والقراءتان لغتان بمعنى واحد، قال الزمخشري: قرئ بفتح الميم وكسرها، وهو ما يرتفق به أي ينتفع به [3]، وقيل هما لغتان فيما يرتفق به، وأما من اليد فبكسر الميم وفتح الفاء لا غير [4]. وزعم الأخفش سعيد أن فيه ثلاث لغات جيدة: مِرفَق، ومَرفِق، ومَرفَق، فمن قال مِرفَق جعله مما ينتقل ويعمل به، مثل: مِقطَع، ومن قال مَرفِق جعله كمسَجِد؛ لأنه من رَفَقَ يَرْفُقُ، كسجد يَسْجُد، ومن قال مَرفَق جعله بمعنى الرفق [5].

وذكر الفراء أن أهل الحجاز يقولون مَرفِقا بفتح الميم وكسر الفاء، فيما ارتفقت به، ويكسرون مرفق الإنسان، والعرب قد يكسرون الميم منهما جميعًا [6].

9- **ما جاء على وزن (فَعْل):**

(أ) قوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ۖ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٧٦﴾﴾ [الإسراء: 76].

قرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر: (خلفك) بفتح الخاء وإسكان اللام من غير ألف، وانفرد ابن العلاف عن أصحابه عن روح بالتخيير بين هذه القراءة، وبين كسر

---

(1) إعراب القرآن للنحاس 1/ 342.
(2) النشر 2/ 310.
(3) الكشاف 2/ 475.
(4) البحر 6/ 107.
(5) إعراب القرآن للنحاس 2/ 450، 451.
(6) البحر 6/ 107.

الخاء وفتح اللام وألف بعدها، أي (خلافك)، وكذلك قرأ الباقون[1]، وخلفك وخلافك بمعنى واحد، أي: بعدك [2]، حكى الأخفش أن خلافك بمعنى خلفك، ومعنى خلفك وخلافك: بعدك [3]، وقال الفراء: إن معنى (خلافك) بالألف أي مخالفتك [4]، غير أن ابن خالويه ذكر أن خلفك وخلافك لغتان، معناها بعدك، وليس من المخالفة [5].

(ب) قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ مَآ أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا ﴾ [طه: 87].

قرأ المدنيان وعاصم: (بمَلكنا) بفتح الميم، وقرأ حمزة والكسائي وخلف بضمها، وقرأ الباقون بالكسر [6].

قال ابن خالويه: من فتح أراد المصدر من قولهم: مَلَك يَمْلِك مَلْكًا، ومن كسر أراد اسم الشيء المملوك، كقولك: هذا الغلام مِلكي، وهذه الجارية مِلك يميني، ومن ضم أراد: بسلطاننا، ودليله قوله تعالى: (لِمَنِ المُلْكُ اليومَ)، يريد السلطان [7].

وقيل: إن معنى الضم أنه لم يكن لنا مُلك فنخلف موعدك لسلطانه، وإنما أخلفناه بنظر أدى إليه فعل السامري، وفتح الميم مصدر من مَلك أمره، أي ما فعلناه بأنا ملكنا الصواب، بل غلبتنا أنفسنا، وكسر الميم أكثر استعماله فيما تحوزه اليد، ولكنه يستعمل فيما يبرمه الإنسان من الأمور [8].

---

(1) النشر 2/ 308.
(2) انظر: البحر 6/ 66، وإبراز المعاني/ 564، والإتحاف/ 285.
(3) الكشف 2/ 50.
(4) الحجة لأبي زرعة/ 408.
(5) الحجة لابن خالويه/ 220.
(6) النشر 2/ 321، 322.
(7) الحجة لابن خالويه/ 246.
(8) الإتحاف/ 306.

وقيل: إن كسر الميم وضمها وفتحها في (ملكنا) لغات، والمعنى واحد [1].

10- ما جاء على وزن (فَعْلة):

قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ﴾ [البقرة: 249].

قرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو: (غَرْفَة) بفتح الغين، وقرأ الباقون بضمها [2]، والقراءة بالفتح بمعنى المصدر، وبالضم بمعنى المغروف [3]، قال أبو زرعة: الغَرفة: المصدر، تقول: اغترفت غَرفة، والغُرفة: الاسم، ومثله: الأَكلة المرة الواحدة، والأُكلة: اللقمة [4]، وذكر النحاس أن الفتح في هذا أولى؛ لأن الغرفة بالضم هي ملء الشيء، يقع للقليل والكثير، والغرفة بالفتح للمرة الواحدة، وسياق الكلام يدل على القليل، فالفتح أشبه [5].

وقيل إن فتح الغين وضمها في (غرفة) لغتان بمعنى واحد [6]، قال أبو حيان: قيل هما بمعنى المصدر، وقيل: بمعنى المغروف، وكان أبو علي يرجح ضم الغين، ورجحه الطبري أيضًا؛ لأن (غَرفة) بالفتح مصدر على غير الصدر، ولو جاء على الصدر لقيل اغترافة، إلا أن أبا حيان رفض فكرة ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى، فذكر أن هذا الترجيح الذي يذكره المفسرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي؛ لأن هذه القراءات كلها صحيحة ومروية ثابتة عن رسول الله ﷺ، ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية، فلا

---

(1) البحر 6/ 268، والإتحاف/ 306.
(2) النشر 2/ 230.
(3) الكشف 1/ 381.
(4) الحجة لأبي زرعة/ 140.
(5) إعراب القرآن للنحاس 1/ 327.
(6) الجامع لأحكام القرآن 2/ 1061.

يمكن فيها ترجيح قراءة على قراءة [1]، كما ذكر القرطبي أنه لم يقل اغترافة؛ لأن الغرف والاغتراف واحد [2].

11- ما جاء على وزن (فَعِل):

قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٢٥﴾﴾ [الأنعام: 125].

قرأ المدنيان وأبو بكر (حَرِجا) بكسر الراء، وقرأ الباقون بفتحها [3]، والحَرَج -كما روى ابن عباس-: موضع الشجر الملتف، فكأن قلب الكافر لا تصل إليه الحكمة، كما لا تصل الراعية إلى الموضع الذي يلتف فيه الشجر، وأهل اللغة أيضًا يقولون: الشجر الملتف يقال له الحَرَج، والحرِج في اللغة أضيق الضيق، قال الزجاج: والذي قال ابن عباس صحيح حسن، فالمعنى عند أهل اللغة أنه ضيق جدًّا [4]، وقد اختلف في فتح الراء وكسرها عند عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فسأل ابن الخطاب رجلًا من كنانة راعيًا، فقال: ما الحَرَجَة عندكم، قال الحَرَجة الشجرة تكون بين الأشجار، لا تصل إليها راعية ولا وحشية ولا شيء. فقال عمر: كذلك قلب المنافق، لا يصل إليه شيء من الخير.

وذكر مكي أن القراءة بالكسر على أنه اسم فاعل؛ كفَرِق وحَذِر، ومعناه الضيق، وقد تكرر المعنى، وحسن ذلك هنا لاختلاف اللفظ [5].

(1) انظر: البحر 2/ 265.
(2) الجامع لأحكام القرآن 2/ 1016.
(3) النشر 2/ 262.
(4) معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2/ 318، 319.
(5) انظر: الكشف 1/ 450، 451.

وقد ورد أن الفتح والكسر لغتان بمعنى واحد، قال الفراء: وهو في كسره وفتحه بمنزلة: الوَحَد والوَحِد، تقوله العرب في معنى واحد [1].

12- **ما جاء على وزن (فُعْل):**

(أ) لفظ (أكل) -كيف وقع في القرآن الكريم، سواء كان مقترنًا بلام التعريف، أو ضمير المذكر أو ضمير المؤنث، أو مجردًا من كل ذلك- نحو قوله تعالى: ﴿فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ﴾ [البقرة: 265].

وقوله تعالى: ﴿مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ﴾ [الأنعام: 141].

وقوله تعالى: ﴿وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ﴾ [الرعد: 4].

وقوله تعالى: ﴿ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾ [سبأ: 16].

فقرأه نافع وابن كثير بإسكان الكاف، ووافقهما أبو عمرو في (أكلها) خاصة، وقرأه الباقون بضم الكاف [2].

والأُكُل: ثمر النخل والشجر، وكل ما يؤكل فهو أُكْل، ومن معانيه أيضًا الرزق، يقال: إنه لعظيم الأُكْل في الدنيا، أي عظيم الرزق، والأُكْل أيضًا الحظ من الدنيا، كأنه يؤكل [3].

والضم والإسكان في الكاف لغتان، وقيل: الضم هو الأصل، والإسكان على التخفيف[4]، وقال ابن خالويه: إن هذه اللفظة لما اتصلت بالمكنى ثقلت، وتوالي الضمتين أيضًا ثقيل، فخفف بالإسكان [5].

---

(1) معاني القرآن للفراء 1/ 353، 354.

(2) راجع: النشر 2/ 216، البحر 2/ 312، وشرح النظم الجامع/ 13.

(3) انظر: لسان العرب 1/ 101، 102، مادة (أكل).

(4) الكشف 1/ 314.

(5) الحجة لابن خالويه/ 102.

(ب) قوله تعالى: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ﴾ [المائدة: 42].

وقوله تعالى: ﴿وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ﴾ [المائدة: 63].

قرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة وخلف: (السُّحْت) بإسكان الحاء، وقرأ الباقون بضمها (1).

والسُّحْت: كسب ما لا يحل، والرشوة في الحكم (2)، قال القرطبي: والسُّحُت والسُّحْت لغتان قرئ بهما (3).

وجاء في اللسان: السُّحُت والسُّحْت: كل حرام قبيح الذكر، وقيل: هو ما خبث من المكاسب وحرم، فلزم عنه العار (4)، وعن الحسن: كان الحاكم في بني إسرائيل إذا أتاه أحدهم برشوة جعلها في كمه فأراها إياه، وتكلم بحاجته، فيسمع منه، ولا ينظر إلى خصمه، فيأكل الرشوة، ويسمع الكذب (5).

(ج) لفظ (أذن) -كيف وقع في القرآن الكريم، سواء أكان مقترنًا بلام التعريف أم مجردًا منها، وسواء أكان مفردًا أم مثنى- نحو قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: 45].

وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ [التوبة: 61].

وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾ [لقمان: 7].

فقرأه نافع بإسكان الذال، وقرأه الباقون بضمها (6).

(1) راجع: النشر 2/ 216، والإتحاف/ 142.

(2) غريب القرآن للسجستاني/ 128.

(3) الجامع لأحكام القرآن 3/ 2181، والحجة لأبي زرعة/ 225.

(4) لسان العرب 3/ 1949، مادة (سحت).

(5) الكشاف 1/ 614.

(6) راجع: النشر 2/ 216، والإتحاف/ 142، وشرح النظم الجامع/ 113.

وقيل: إن إسكان الذال وضمها لغتان [1]، ووصفهما ابن خالويه بأنهما فصيحتان [2]، وقيل: إن الإسكان هو الأصل، وإنما ضم اتباعًا، وقيل التحريك هو الأصل، وإنما أسكن تخفيفًا [3]، جاء في اللسان: الأُذْن والأُذُن (يخفف ويثقل): من الحواس، ورجل أُذْن وأُذُن مستمع لما يقال له، قابل له [4].

(د) قوله تعالى: ﴿ فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰٓ أَنسَوْكُمْ ذِكْرِى وَكُنتُم مِّنْهُمْ تَضْحَكُونَ ﴿١١٠﴾ ﴾ [المؤمنون: 110].

وقوله تعالى: ﴿ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٦٣﴾ ﴾ [ص: 63].

قرأ المدنيان وحمزة والكسائي وخلف: (سُخْرِيًّا) بضم السين في الموضعين، وقرأ الباقون بكسرها فيهما [5].

وضم السين وكسرها قيل: هما لغتان بمعنى واحد، مصدر سخر منه، أي استهزأ به، فهما بمعنى الهزء، وفي ياء النسب زيادة قوة في الفعل، كما قيل الخصوصية في الخصوص، وإلى هذا ذهب الخليل وأبو زيد الأنصاري وسيبويه، وذهب أبو عبيدة والكسائي والفراء إلى أن ضم السين من السخرة والاستخدام والعبودية، والكسر من السخر وهو الاستهزاء [6].

(هـ) قوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾ [يس: 55].

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو (شُغْل) بإسكان الغين، وقرأ الباقون بضمها [7].

---

(1) الكشف 1/ 410، وإبراز المعاني/ 428.

(2) الحجة لابن خالويه/ 176.

(3) البحر 3/ 495.

(4) لسان العرب 1/ 52، مادة (أذن).

(5) النشر 2/ 329.

(6) راجع: الكشاف 3/ 44، والبحر 6/ 423، والإتحاف/ 321.

(7) راجع: النشر 2/ 216، والإتحاف/ 142.

وإسكان الغين وضمها قيل: هما لغتان بمعنى واحد [1]، ووصفهما ابن خالويه بأنهما فصيحتان، وقيل: الأصل الضم، والإسكان تخفيف [2]، قال أبو حيان: والظاهر أن الشغل هو النعيم الذي قد شغلهم عن كل ما يخطر بالبال [3].

(و) قوله تعالى: ﴿ فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ ﴾ [الواقعة: 55].

قرأ المدنيان وعاصم وحمزة: (شُرْب) بضم الشين، وقرأ الباقون بفتحها [4]، وضم الشين على أنه اسم مصدر، وهو منصوب على المصدر، أي شُرْبًا مثل شُرب الهيم، ثم حذف الموصوف والمضاف [5].

وقال الزمخشري: قرئ بالحركات الثلاث، فالفتح والضم مصدران، وعن جعفر الصادق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أيام أكل وشَرب بفتح الشين، وأما المكسور فبمعنى المشروب، أي ما يشربه الهيم، وهي الإبل التي بها الهيام [6]، فيكون المكسور اسمًا لا مصدرًا، كالطحن والرعي، وذكر أبو حيان أن المضموم اسم لما يشرب [7].

وقد ورد أن الفتح والضم لغتان بمعنى واحد [8]، وكانت العرب تقول أريد شُرب الماء وشَرب الماء [9].

---

(1) إعراب القرآن للنحاس 3/ 401، والجامع لأحكام القرآن 6/ 5488، وإبراز المعاني/ 660.

(2) الحجة لابن خالويه/ 299.

(3) البحر 6/ 342.

(4) النشر 2/ 383.

(5) راجع: مشكل إعراب القرآن 2/ 253، والبيان في إعراب غريب القرآن 2/ 417.

(6) الكشاف 4/ 56.

(7) انظر: البحر 8/ 210.

(8) الحجة لابن خالويه/ 341.

(9) الحجة لأبي زرعة/ 696.

(ز) قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ [نوح: 23].

قرأ المدنيان (وُدًّا) بضم الواو، وقرأ الباقون بفتحها [1].

وضم الواو وفتحها لغتان في (ود)، وهم اسم صنم كانوا يعبدونه في الجاهلية على عهد نوح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، يقال إن كلبًا كانت تعبده، فكانوا يقولون: عبد وَد، وعبد وُد [2]، والقراءة بالضم هي قراءة أهل المدينة [3].

13- **ما جاء على وزن (فُعُل):**

قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا ﴿٧٤﴾﴾ [الكهف: 74].

وقوله تعالى: ﴿وَعَذَّبْنَٰهَا عَذَابًا نُّكْرًا ﴿٨﴾﴾ [الطلاق: 8].

قرأ المدنيان ويعقوب وابن ذكوان وأبو بكر (نُكُرًا) بضم الكاف، وقرأ الباقون بإسكانها[4].

وضم الكاف وإسكانها لغتان؛ كالشُغُل والشُغْل [5]، قال الزمخشري (نُكْرا) وقرئ بضمتين، وهو المنكر [6]، وقيل إن من قرأ بالضم فقد أتى به على الأصل، ومن سكن فإنه استثقل ضمتين متواليتين [7].

---

(1) النشر 2/ 391.

(2) راجع: الكشف 2/ 337، والحجة لأبي زرعة/ 726.

(3) إعراب القرآن للنحاس 5/ 41.

(4) انظر: الكشف 2/ 69، وإملاء ما من به الرحمن 2/ 106.

(5) الكشاف 2/ 493.

(6) إعراب القرآن للنحاس 2/ 467، والحجة لابن خالويه/ 228.

(7) انظر: الإتحاف/ 143.

وأحب أن أنبه إلى أنه قد ورد أن ضم العين في (فُعُل) هو لغة الحجازيين، أما إسكانها فهو لغة تميم وأسد وعامة قيس [1]. وذكر النحاس أن لغة أهل الحجاز وبني أسد الثُّلُث والرُّبُع إلى العُشُر، ولغة بني تميم وربيعة الثُّلْث بإسكان اللام إلى العُشْر [2].

14- ما جاء على وزن (فُعْلان):

لفظ (خطوات) -حيث وقع في القرآن الكريم- نحو قوله تعالى:

﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾ [البقرة: 168].

فقرأه نافع وأبو عمرو وحمزة وخلف وأبو بكر بإسكان الطاء، وقرأه الباقون بضمها[3].

قال الزجاج: أكثر القراءة خُطُوات بضم الخاء والطاء، وإن شئت أسكنت الطاء (خُطْوات)؛ لثقل الضمة [4]، وقال ابن خالويه: إن من ضم فقد أتى بلفظ الجمع على حقيقة ما وجب له؛ لأنه جمع خُطْوة، ودليله قوله تعالى: ﴿وَهُمۡ فِي ٱلۡغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ٣٧﴾ [سبأ: 37]؛ لأنه جمع غُرْفَة، ومن سكن فقد خفف الكلمة؛ لاجتماع ضمتين متواليتين وواو، فلما كانوا يسكنون ذلك مع غير الواو كان السكون مع الواو لثقلها أولى، والخطوة بفتح الخاء الاسم، وبضمها قدر ما بين قدميك [5].

وقيل: إن ضم الطاء وإسكانها في خطوات لغتان بمعنى واحد [6].

قال أبو حيان: (فالخطوة بالضم عبارة عن المسافة التي يخطو فيها؛ كالغرفة والقبضة، وهما عبارتان عن الشيء المغروف والمقبوض، وفي جمعها بالألف والتاء لغات ثلاث:

---

(1) إعراب القرآن للنحاس 1/ 439.

(2) راجع: النشر 2/ 216، والإتحاف/ 141، وشرح النظم الجامع/ 113.

(3) راجع: النشر 2/ 216، والإتحاف/ 142.

(4) معاني القرآن وإعرابه للزجاج/ 225.

(5) الحجة لابن خالويه/ 91-92.

(6) إملاء ما من به الرحمن 1/ 75.

إسكان الطاء -كحالها في المفرد-، وهي لغة تميم وناس من قيس، وضمة الطاء -اتباعًا لضمة الخاء- وفتح الطاء) [1].

وقد ورد أن ضم الطاء من خطوات هو لغة أهل الحجاز [2].

15- **ما جاء على وزن (فَعِلة):**

قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِى عَيْنٍ حَمِئَةٍ ﴾ [الكهف: 86].

قرأ نافع وابن كثير والبصريان وحفص (حمئة) بغير ألف بعد الياء وهمز الياء، وقرأ الباقون بالألف وفتح الياء من غير همز، أي (حامية) [3].

وقراءة (حمئة) بالهمز من غير ألف صفة مشبهة، يقال: حمئت البئر تحمأ حمأ، أما قراءة (حامية) بالألف والياء فهي اسم فاعل من حمي يحمى [4].

والحمأة: الطين المتغير اللون والرائحة [5]، أما (حامية) فهي بمعنى حارة [6]، قال ابن عباس: كنت عند معاوية فقرأ (تغرب في عين حامية)، فقلت: ما نقرؤها إلا حمئة، فقال لعبد الله بن عمرو بن العاص: كيف تقرؤها؟ فقال: كما قرأتها يا أمير المؤمنين، قال ابن عباس: فقلت في بيتي نزل القرآن، فأرسل معاوية إلى كعب: أين تجد الشمس تغرب في التوراة؟ فقال: أما العربية فأنتم أعلم بها، وأما أنا فأجد الشمس في التوراة تغرب في ماء وطين، أراد أنها تغرب في عين ذات حمئة [7].

---

(1) البحر 1/ 477.
(2) الكشف 1/ 273-274، والإتحاف/ 141.
(3) النشر 2/ 314.
(4) الإتحاف/ 294.
(5) إعراب القرآن للنحاس 2/ 470.
(6) البحر 6/ 159، وإبراز المعاني/ 575.
(7) الحجة لأبي زرعة/ 430.

وروى أبي بن كعب أن النبي ﷺ قرأ (حمئة) بالهمز، وكذلك قرأ علي رضي الله عنه، وقال مكي: إن القراءة بالهمزة لا تنافي القراءة بغير همز؛ فقد تكون الشمس تغرب في عين حارة ذات حمأة، فيجتمع في ذلك المعنيان جميعًا، والقراءتان جميعًا [1].

وقال ابن جرير: والصواب أنهما قراءتان مشهورتان، وأيهما قرأ القارئ فهو مصيب، كما ذكر ابن كثير أيضًا أنه لا منافاة بين معنيهما؛ إذ قد تكون حارة لمجاورتها وهج الشمس عند غروبها، وملاقاة الشعاع بلا حائل، وحمئة في ماء وطين أسود، كما قال كعب الأحبار[2].

16- **ما جاء على وزن (مُفْعَل):**

(أ) قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴿٩﴾﴾ [الأنفال: 9].

قرأ المدنيان ويعقوب: (مُرْدَفين) بفتح الدال، وقرأ الباقون بكسرها [3]، ومردَفين بالفتح اسم مفعول، أما مردِفين بالكسر فهو اسم فاعل، وهما من أردف.

ذكر الفراء أن (مردَفين) بالفتح أي فعل بهم ذلك، ومردِفين بالكسر أي متتابعين [4]، وقال الزجاج: يقال: رَدِفت الرجل إذا ركبت خلفه، وأرْدَفته إذا أركبته خلفي، ويقال: أَرْدَفْتُ الرجل إذا جئت بعده، فمعنى مُردِفين يأتون فرقة بعد فرقة، ويقرأُ: مردَفين [5].

وقال الزمخشري: أردفته إياه إذا اتبعته، ويقال أردفته كقولك: اتبعته إذا جئت بعده[6]. واختار أبو عبيدة قراءة الفتح، قال: وتأويله أن الله تعالى أردف المسلمين بهم، وفسرها أبو

(1) الكشف 2/ 74.
(2) تفسير القرآن العظيم لابن كثير 3/ 102.
(3) النشر 2/ 275-276.
(4) معاني القرآن للفراء 1/ 404، وانظر: إبراز المعاني/ 89.
(5) معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2/ 445.
(6) الكشاف 2/ 146.

عمرو على قراءة الكسر: أردف بعضهم بعضًا [1]، وذكر مكي أن مُردَفين بالفتح على ما لم يسم فاعله؛ لأن الناس الذين قاتلوا يوم بدر أردفوا بألف من الملائكة، أي أنزلوا إليهم؛ لمعونتهم على الكفار، فمُردَفين بفتح الدال نعت لألف، وقيل هو حال من الضمير المنصوب في ممدكم: أي ممدكم في حال إردافكم بألف من الملائكة، أما مُردِفين بالكسر فعلى ما سمي فاعله، وهو صفة لألف، أي بألف من الملائكة مردفين لكم، يأتون لنصركم بعدكم، حكى الأخفش: بنو فلان يردفوننا، أي يأتون بعدنا، فيكون المعنى: فاستجاب لكم ربكم أني ممدكم بألف من الملائكة جائين بعد استغاثتكم ربكم، وقيل إن معناه بألف من الملائكة مردفين غيرهم خلفهم لنصركم [2].

وحكى أبو عبيدة أن رَدِفني وأردَفني واحد [3].

(ب) لفظ (المخلصين) –حيث وقع في القرآن الكريم– نحو قوله تعالى:

﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ ۚ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [يوسف: 24].

قرأ المدنيان والكوفيون [4] (المُخْلَصين) بفتح اللام، وقرأه الباقون بكسرها [5].

والمخلصين بالفتح اسم مفعول، وبالكسر اسم فاعل، وهما من أخلص، والمعنى على قراءة الفتح: أي الذين أخلصهم الله لطاعته، أي اجتباهم وأخلصهم من السوء، أما قراءة الكسر فمعناها الذين أخلصوا دينهم لله [6]. قال مكي: وقراءة الفتح أحب إليَّ؛ لأنهم لم يخلصوا أنفسهم لعبادة الله إلا من بعد ما اختارهم الله وأخلصهم لذلك [7].

---

(1) إبراز المعاني/ 489.

(2) الكشف 1/ 489.

(3) الكشف 1/ 489، وإبراز المعاني/ 489.

(4) الكوفيون هم عاصم وحمزة والكسائي.

(5) النشر 2/ 295.

(6) راجع: أنوار التنزيل 1/ 492، وإبراز المعاني/ 534.

(7) الكشف 2/ 10.

(ج) قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴿٥١﴾ ﴾ [الدخان: 51].

قرأ المدنيان وابن عامر (مقام) بضم الميم، وقرأ الباقون بفتحها [1]، وضم الميم على أنها مصدر، أو اسم مكان، من أقام يقيم؛ لأن المصدر منه، واسم المكان مُفْعَل.

أما فتح الميم فعلى أنها مصدر، أو اسم مكان، من قام يقوم؛ لأن المصدر منه، واسم المكان مَفْعَل، فالقراءتان بمعنى [2].

وقيل إن المقام بالفتح: المشهد والمجلس، وبالضم يمكن أن يراد به المكان، ويمكن أن يكون مصدرًا، ويقدر فيه المضاف، أي في موضع إقامة [3]. وذكر الفراء أن مقام بالفتح أجود في العربية؛ لأنه للمكان، وأنكر النحاس على الفراء ترجيحه إحدى القراءتين على الأخرى، فقال: وهذا مما ينكر على الفراء أن يقال للقراءات التي قد روتها الجماعة عن الجماعة، هذه أجود من هذه؛ لأنها إذا روتها الجماعة عن الجماعة قيل: هكذا أنزل؛ لأنهم لا يجتمعون على ضلالة، فكيف تكون إحداهما أجود من الأخرى [4]؟!

17- ما جاء على وزن (مُفْعِل):

قوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾ [النحل: 62]

قرأ المدنيان: (مُفْرِطون) بكسر الراء، وقرأ الباقون بفتحها [5].

والقراءة بكسر الراء على أنها اسم فاعل من الإفراط في المعاصي، أي أنهم مسرفون مكثرون، تقول: أفرط فلان في كذا، إذا تجاوز الحد وأسرف.

---

(1) النشر 2/ 371.

(2) الكشف 2/ 91.

(3) الجامع لأحكام القرآن 7/ 5972.

(4) إعراب القرآن للنحاس 4/ 136.

(5) النشر 2/ 304.

أما القراءة بالفتح فعلى أنها اسم مفعول، بمعنى أنهم مقدمون إلى النار، معجلون إليها، من أفرطت فلانًا وفرطته في طلب الماء: إذا قدمته، وقيل: إن المعنى أنهم متروكون في النار منسيون فيها، من أفرطت فلانًا خلفي: إذا خلفته ونسيته [1].

18- **ما جاء على وزن (مُسْتَفعِلة):**

قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ۝٥٠﴾ [المدثر: 50].

قرأ المدنيان وابن عامر: (مُسْتَنْفَرة) بفتح الفاء، وقرأ الباقون بكسرها [2]، وفتح الفاء على أنه اسم مفعول بمعنى مُنَفَّرة، أي ينفرها القناص [3]. قال أبو حيان والمعنى: استنفرها فزعها من القسورة، وقال ابن عباس، وأبو موسى الأشعري، وقتادة، وعكرمة: القسورة: الرماة، وقال ابن عباس أيضًا وأبو هريرة وجمهور من اللغويين: الأسد، وقال ابن جبير: رجال القنص، وهو قريب من الأول [4]، وقال ابن الأعرابي القسورة: أول الليل، والمعنى: فرت من ظلمة الليل [5].

أما كسر الفاء فعلى أنه اسم فاعل بمعنى نافرة [6] قال الزمخشري: والمستنفرة الشديدة النفار، كأنها تطلب النفار من نفوسها في جمعها له وحملها عليه، شبههم في إعراضهم عن القرآن واستماع الذكر والموعظة وشرادهم عنه بحُمر جدت في نفارها مما أفزعها [7].

---

(1) راجع: الكشاف 2/ 415، والحجة لأبي زرعة/ 3961، وأنوار التنزيل 1/ 560.

(2) النشر 2/ 393.

(3) راجع: إملاء ما من به الرحمن 2/ 273، والإتحاف/ 427.

(4) أي الرماة.

(5) البحر 8/ 380-381.

(6) الإتحاف/ 427.

(7) الكشاف 4/ 187، 188.

19- ما جاء على وزن (مَفَاعِل):

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ١٠﴾ [الأعراف: 10]. روى خارجة [1] عن نافع (معائش) بالهمز [2]، وقد وردت هذه القراءة أيضًا عن الأعرج وزيد بن علي، والأعمش، وابن عامر [3]، وأكثر النحاة يخطئون هذه القراءة؛ لأن الياء في معيشة أصلية، والهمز إنما يكون في الياء الزائدة، قال الزجاج: وأكثر القراء على ترك الهمز في (معايش)، وقد رووها عن نافع مهموزة، وجميع النحويين البصريين يزعمون أن همزها خطأ، وذكروا أن الهمز إنما يكون في هذه الياء إذا كانت زائدة نحو صحيفة وصحائف، فأما معايش فمن العيش، الياء أصلية، وصحيفة من الصحف؛ لأن الياء زائدة، فأما ما رواه نافع من معائش، فلا أعرف له وجهًا، إلا أن لفظ هذه الياء التي من نفس الكلمة أسكن في معيشة، فصار على لفظ صحيفة، فحمل الجمع على ذلك)[4].

وقال مكي: (معايش جمع معيشة، ووزنه مفاعل، ووزن معيشة مَفْعِلة، وأصلها مَعْيِشَة، ثم ألقيت حركة الياء على العين والميم زائدة؛ لأنها من العيش، فلا يحسن همزها؛ لأن الياء أصلية، كان أصلها في الواحد الحركة، ولو كانت زائدة كان أصلها في الواحد السكون لهمزتها في الجمع، نحو: سفائن، واحدها سفينة، على فعيلة، فالياء زائدة، وأصلها في الواحد السكون. وكذلك تهمز في الجمع إذا كان في موضع الياء ألف أو واو زائدتان، نحو: عجائز، ورسائل؛ لأن الواحدة عجوز، ورسالة، وقد روى خارجة عن نافع همز

(1) **خارجة:** هو خارجة بن مصعب، أبو الحجاج الضبعي السرجسي، أخذ القراءة عن نافع وأبي عمر، وله شذوذ كثيرة عنهما، لم يتابع عليه. غاية النهاية 1/ 268.

(2) السبعة/ 278.

(3) البحر/ 4/ 271.

(4) معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2/ 353-354.

معائش، ومجازة أنه شبه الياء الأصلية بالزائدة، فأجراها مجراها، وفيه بعد، وكثير من النحويين لا يجيزه)[1].

أما أبو عثمان المازني فقد بالغ في تخطئة الإمام نافع، فقال: (فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة معائش بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحنًا نحوًا من هذا) [2]، هكذا عبر المازني عن رأيه في القراءة، وفي الإمام نافع أيضًا، وقد جانبه الصواب في ذلك؛ لما يأتي:

1- أن الإمام نافعًا من الأئمة السبعة الذين اشتهروا بالضبط، وقد قال عن نفسه: قرأت على سبعين من التابعين، فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شذ فيه واحد تركته.

فهو من الفصاحة والضبط والثقة بالمحل الذي لا يجهل.

2- أن هذه القراءة -كما ذكرت- قد وردت عن الأعرج، وزيد بن علي، والأعمش، وابن عامر، وهم أيضًا أصحاب فصاحة، وأهل للثقة، والإتقان، والحفظ، وفيهم ابن عامر أحد الأئمة السبعة، كما أن فيهم الأعرج، وهو من كبار التابعين، وهو أيضًا شيخ نافع، ولعل نافعًا قد نقل هذه القراءة عنه.

3- (أن قول المازني إن نافعًا لم يكن يدري ما العربية هي شهادة على النفي؛ فلو فرضنا أنه لا يدري ما العربية -وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب- فهو لا يلزمه ذلك؛ إذ هو فصيح متكلم بالعربية، ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء) [3].

4- أن الفراء قد قال: (وربما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون أنها فعيلة لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف، وقد همزت العرب المصائب وواحدتها مصيبة، شبهت بفعيلة؛ لكثرتها في الكلام) [4].

---

(1) مشكل إعراب القرآن 1/ 306.

(2) انظر: المنصف لابن جني، شرح تصريف المازني 1/ 308.

(3) انظر: البحر المحيط 4/ 271.

(4) معاني القرآن للفراء 1/ 373، 374.

5- أنه سمع أقائيم بالهمز، والقياس أقاويم، قال ابن عصفور: (والذي سمع من ذلك أقائيم، في جمع أقوام، وأصله أقاويم، فأبدل من الواو المكسورة همزة، وإن كانت غير أول تشبيهًا لها بالواو المكسورة، إذا وقعت أولًا) (1).

6- ذكر أبو حيان: أننا لسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة، كما ذكر أيضًا أن الذين نقلوا هذا ثقات، فوجب قبول ما نقلوه إلينا، ولا مبالاة في مخالفة نحاة البصرة في هذا (2).

ثانيًا: صيغ الأفعال:

1- ما كان ماضيه على وزن (فَعَل):

(أ) قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ ۚ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَآءَهُمْ وَنَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ ﴿١٢٧﴾ ﴾ [الأعراف: 127].

قرا المدنيان (3) وابن كثير: (سَنَقْتُل) بفتح النون وإسكان القاف وضم التاء، من غير تشديد، وقرأ الباقون بضم النون وفتح القاف وكسر التاء، وتشديدها.

وقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَنجَيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ ۖ يُقَتِّلُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴿١٤١﴾ ﴾ [الأعراف: 141].

قرأ نافع: (يَقْتُلُون) بفتح الياء وإسكان القاف وضم التاء من غير تشديد، وقرأ الباقون بضم الياء وفتح القاف وكسر التاء مشددة (4).

---

(1) الممتع لابن عصفور 1/ 340.
(2) انظر: البحر المحيط 4/ 271.
(3) المدنيان: نافع وأبو جعفر.
(4) النشر 2/ 271، والإتحاف/ 229، 230.

والقراءة بالتخفيف في الموضعين: من قَتَل، وبالتشديد من قَتَّل. قال الفراء: (قَتَلت القوم وقتَّلتهم: إذا فشا القتل جاز التشديد) [1].

وذكر الزمخشري أنه يقال: قَتَل الرجل، وقَتَّل الرجال [2]، فالتخفيف في الموضعين على إرادة فعل القتل مرة واحدة، أما التشديد فعلى إرادة تكرير القتل بأبناء بعد أبناء [3].

(ب) قوله تعالى: ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ [هود: 81].

وقوله تعالى: ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَٱتَّبِعْ أَدْبَٰرَهُمْ ﴾ [الحجر: 65].

وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى ﴾ [طه: 77].

وقوله تعالى: ﴿ ۞ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِىٓ إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ ﴿٥٢﴾ ﴾ [الشعراء: 52].

وقوله تعالى: ﴿ فَأَسْرِ بِعِبَادِى لَيْلًا إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الدخان: 23].

قرأ المدنيان وابن كثير: (فاسر) بوصل الألف في هذه المواضع الخمسة، ويكسرون النون من «إن» للساكنين وصلًا، ويبدئون بكسر الهمزة.

وقرأ الباقون بقطع الهمزة مفتوحة [4].

والقراءتان مبنيتان على الفعل الذي أخذ منه هذا الأمر (فأسر).

وفيه لغتان: سرى، وأسرى، فعلى لغة سرى جاءت همزة الوصل في الأمر، كقولك: ارم من رمى، وعلى لغة أسرى جاءت همزة القطع، كقولك: من أعطى: أعط [5].

(1) معاني القرآن للفراء 1/ 391.

(2) أساس البلاغة 1/ 354.

(3) انظر: الحجة لابن خالويه/ 162، والحجة لأبي زرعة/ 294.

(4) النشر 2/ 290.

(5) انظر: إبراز المعاني/ 519.

وقد جاءت قراءة الإمام نافع على اللغة الأولى، وهي سرى وسرى وأسرى لغتان فصيحتان مشهورتان، نزل بهما القرآن [1]، قال الله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ﴾ [الإسراء: 1]، وقال: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴿٤﴾﴾ [الفجر: 4]، يقال: سريت وأسريت: إذا سرت ليلًا.

وقال جماعة -منهم أبو عمر والشيباني-: يقال: سرى في أول الليل، وأسرى من آخره [2].

(ج) قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ مِن بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِّلشَّارِبِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [النحل: 66].

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٢١﴾﴾ [المؤمنون: 21].

قرأ نافع وابن عامر ويعقوب وأبو بكر: (نَسْقِيكُم) بفتح النون في الموضعين، وقرأ الباقون بضم النون فيهما [3]، وفتح النون من سقى؛ أما الضم فمن أسقى، وسقى وأسقى لغتان فصيحتان، وكلتاهما وردت في القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴿٢١﴾﴾ [الإنسان: 21]، وقال: ﴿وَأَسْقَيْنَاكُم مَّاءً فُرَاتًا ﴿٢٧﴾﴾ [المرسلات: 27].

وقيل: هما بمعنى واحد، يقال: سقيته وأسقيته، أي: جعلت له شربًا، فتكون القراءتان بمعنى واحد على هذه اللغة، قال الشاعر -فجمع بينهما-:

---

(1) انظر: الكشف 1/ 535، وإعراب القرآن للنحاس 2/ 296.

(2) انظر: الحجة لأبي زرعة/ 7.

(3) النشر 2/ 304.

سَــقى قَــومي بنــي مَجْــدٍ وأَســقى   نُمَـــيرًا والقبائـــلَ مـــن هِـــلال

وهو دعاء للجميع بها يخصب بلادهم، أي رزقهم الله سقيًا لبلادهم يخصبون منها(1)، وذهب الخليل وسيبويه إلى التفريق بينهما، فذكرا أن معنى سقيته: ناولته فشرب، وأن معنى أسقيته: جعلت له سقيا (2).

وقال الفراء: إن العرب تقول لكل ما كان من بطون الأنعام ومن السماء أو من نهر يجري لقوم: أسقيت، فإذا سقاك ماء لشفتك قالوا: سقاه، ولم يقولوا: أسقاه، ثم قال الفراء: وربما قالوا لما في بطون الأنعام ولماء السماء: سقى وأسقى، ثم ذكر بيت الشاعر السابق (3).

(د) قوله تعالى: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا ﴿٦٧﴾﴾ [مريم:67].

قرأ نافع وابن عامر وعاصم: (يَذْكُر) بتخفيف الذال والكاف مع ضم الكاف، وقرأ الباقون بتشديدهما مع فتح الكاف (4).

والقراءة بالتخفيف مضارع ذكر، أما القراءة بالتشديد فهي مضارع تذكر، والأصل يتذكر، أدغمت التاء في الذال، فصارت يذكر (5).

قال الفراء: الذكر نقيض النسيان، والذكر أيضًا: ما ذكرته بلسانك وأظهرته، وجاء في اللسان: والتذكر: تذكر ما أنسيته، وذكرت الشيء بعد النسيان وتذكرته وأذكرته غيري

---

(1) راجع: الكشف 2/ 39، وإبراز المعاني/ 559.

(2) انظر: إعراب القرآن للنحاس 2/ 401.

(3) انظر: لسان العرب 3/ 2043، مادة (سقى).

(4) النشر 2/ 318.

(5) انظر: البحر 6/ 207، والإتحاف/ 300.

وذكرته بمعنى [1]. وقال العكبري: (يذكر) بالتشديد، أي يتذكر، وبالتخفيف منه أيضًا أو من الذكر باللسان [2].

وقال مكي: إن من خفف جعله من الذكر الذي يكون عقيب النسيان والغفلة، ومن شدد جعله من التذكر الذي هو بمعنى التدبر [3].

(هـ) قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج: 40].

قرأ المدنيان وابن كثير: (لَهُدِمت) بتخفيف الدال، وقرأ الباقون بتشديدها [4].

والقراءة بتخفيف الدال من هدم، أما القراءة بالتشديد فهي من هدَّم والتخفيف والتشديد لغتان فاشيتان، غير أن التشديد فيه تكثير، فمن خفف فعلى إرادة المرة الواحدة، ومن شدد فعلى إرادة تكرير الفعل [5]. جاء في اللسان: الهدم: نقيض البناء، وهَدَمه يهدمه هدمًا وهَدَّمه فانهدم، وتهدَّم، وهدَّموا بيوتهم: شدد للكثرة [6].

وقال مكي: قرأ الحرميان بالتخفيف؛ لأنه يقع للقليل والكثير، وهو أخف، وقرأ الباقون بالتشديد؛ لكثرة الصوامع والبيع والصلوات والمساجد [7].

---

(1) انظر: لسان العرب 3/ 1507، 1508، مادة (ذكر).
(2) إملاء ما من به الرحمن 2/ 115.
(3) الكشف 2/ 90.
(4) النشر 2/ 227.
(5) انظر: الحجة لابن خالويه/ 254، والحجة لأبي زرعة/ 479.
(6) لسان العرب 6/ 4636، مادة (هدم).
(7) الكشف 2/ 121.

(و) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ﴿٥﴾﴾ [المنافقون: 5].

قرأ نافع: (لَوَوا) بتخفيف الواو الأولى، وقرأ الباقون بتشديدها [1].

وقراءة الإمام نافع من لوى مخففًا، وقراءة الباقين على التكثير من لوّى الرباعي [2]، ومعناهما واحد، قال الزمخشري: لووا رءوسهم: عطفوها وأمالوها إعراضًا عن ذلك واستكبارًا، قرئ بالتخفيف والتشديد للتكثير [3]، وجاء في اللسان: لويت أعناق الرجال في الخصومة، شدد للكثرة والمبالغة، وألوى الرجل برأسه، ولوى رأسه: أمال وأعرض[4]، والقراءة بالتخفيف هي قراءة أهل المدينة [5]، وجميع ما في القرآن من هذه المادة جاء مخففًا، وذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ﴾ [آل عمران: 153]، وقوله تعالى: ﴿يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم﴾ [آل عمران: 78]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟﴾ [النساء: 135]، وقوله تعالى: ﴿لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾ [النساء: 46]، فهو يدل على التخفيف أيضًا؛ لأن اللّي مصدر للوى، مثل طوى طيًّا، قال مكي: ولولا الجماعة لاخترت التخفيف؛ إذ عليه أتى جميع ما في القرآن منه [6].

(ز) قوله تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ ﴿٥١﴾﴾ [القلم: 51].

---

(1) النشر 2/ 288.
(2) الإتحاف/ 416.
(3) الكشاف 4/ 110.
(4) لسان العرب 5/ 4108، مادة (لوى).
(5) البحر 8/ 273.
(6) الكشف 2/ 322.

قرأ المدنيان: (يَزلقونك) بفتح الياء، وقرأ الباقون بضمها [1]، وقراءة الإمام نافع من زلق على وزن فَعَل، والقراءة الأخرى من أزلق على وزن أفعل، وزلق وأزلق لغتان بمعنى واحد [2]، يقال: زلق رأسه وأزلقه: حلقه [3].

وجاء في اللسان: أزلقه ببصره: أحدّ النظر إليه، وكذا زَلقَه زلقًا وزلَّقه، وقال الفراء: ليزلقونك، أي: ليرمون بك ويزيلونك عن موضعك بأبصارهم، كما تقول: كاد يصرعني شدة نظره، وهو بيّن من كلام العرب كثيرًا [4].

(ح) قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا بَرِقَ ٱلْبَصَرُ ﴿٧﴾ ﴾ [القيامة: 7].

قرأ المدنيان: (برَق) بفتح الراء، وقرأ الباقون بكسرها [5].

وبرَق بفتح الراء بمعنى شق بصر، وهو من البريق، أي لمع بصره من شدة شخوصه، أما برِق بكسر الراء فمعناه فزع ودهش، وأصله من برق الرجل: إذا نظر إلى البرق، فدهش[6] بصره، وقيل: إن برق -بفتح الراء وكسرها- لغتان بمعنى واحد، وهو تحير الناظر عند الموت، والعرب تقول لكل داخل بَرْقه: أي دهشة وحيرة [7].

(ط) قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتْ ﴿١٠﴾ ﴾ [التكوير: 10].

قرأ المدنيان وابن عامر ويعقوب وعاصم: (نُشِرت) بتخفيف الشين، وقرأ الباقون بتشديدها [8].

---

(1) النشر 2/ 389.

(2) الحجة لأبي زرعة/ 718.

(3) الكشاف 4/ 148.

(4) انظر: لسان العرب 3/ 1855، مادة (زلق).

(5) النشر 2/ 393.

(6) راجع: الكشاف 4/ 190، والبحر 8/ 382.

(7) الحجة لابن خالويه/ 357.

(8) النشر 2/ 398.

والقراءة الأولى من نَشَر، والثانية من نشَّر، ومعنى نشرت: بسطت، جاء في اللسان: النشر خلاف الطي، ونشر الثوب ونَحْوُه ينشره نَشْرا ونشَّره: بسطه [1]، ويذكر ابن خالويه[2] الفرق بين التخفيف والتشديد؛ حيث يقول إن من خفف أراد نشر الصحف مرة واحدة، ودليله قوله تعالى: ﴿ فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ ۝٣ ﴾ [الطور: 3]، ومن شدد أراد نشر كل صحيفة منها، فقد دام الفعل وتكرر، ودليله قوله تعالى: ﴿ أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً ۝٥٢ ﴾ [المدثر: 52].

وقد أيد النحاس قراءة التخفيف مع صحة القراءتين، فذكر أن من شدد الحجة لهم قوله تعالى: (صُحُفًا منشَّرة)، وهذا ليس من الحجج الموجبة لترك ما قرأ به من تقوم بقراءته الحجة؛ لأن نشرت يقع للقليل والكثير عند النحويين والقراءتان صحيحتان [3].

2- ما كان على وزن (يفعُل) - بضم العين في المضارع:

وأعني بذلك ما اتفق القراء على أنه على وزن فَعَل في الماضي؛ لكنهم اختلفوا في مضارعه، فقرأه الإمام نافع بالاشتراك مع بعض القراء بضم العين، وقرأه باقي القراء بكسر العين، وقد جاء ذلك في موضعين، هما:

(أ) قوله تعالى: ﴿ خُذُوهُ فَٱعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ ۝٤٧ ﴾ [الدخان: 47].

قرأ نافع وابن كثير وابن عامر ويعقوب: (فاعتُلُوه) بضم التاء، وقرأ الباقون بكسرها [4].

وضم التاء وكسرها لغتان في مضارع (عتله)، يقال: عتل يعتُل ويعتِل، مثل عكف يعكُف ويعكِف، وحشر يحشُر ويحشِر [5]، وقد قيل إنهما لغتان فصيحتان [6]، ومعنى عتله:

(1) لسان العرب 6/ 4424، مادة (نشر).

(2) الحجة لابن خالويه/ 363-364.

(3) انظر: إعراب القرآن للنحاس 5/ 158، 159.

(4) النشر 2/ 371.

(5) إبراز المعاني/ 682، 683.

(6) لسان العرب 4/ 2801، مادة (عقل).

أخذ بتلبيبه، فجره إلى حبس أو بلية [1]، وقيل معناه: جره جرًّا عنيفًا، وجذبه فحمله[2]، وذكر أبو حيان في معنى الآية: يقال للزبانية خذوه فاعتلوه، أي سوقوه بعنف وجذب [3].

(ب) قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلْمَجَٰلِسِ فَٱفْسَحُواْ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ ﴾ [المجادلة: 11].

قرأ المدنيان وابن عامر وحفص: (انشُزُوا فانشُزُوا) بضم الشين في الحرفين، واختلف عن أبي بكر، فروي عنه الضم وروي عنه الكسر، وقرأ الباقون بالكسر [4]. وضم الشين وكسرها لغتان بمعنى واحد، يقال: نشز ينشُز وينشِز [5].

قال الزمخشري: نشز الشيء: ارتفع، ونشز عن مكانه: ارتفع ونهض، وأنشزه: رفعه عن مكانه [6].

كما ذكر أن معنى انشزوا في الآية أي انهضوا للتوسعة على المقبلين، أو انهضوا عن مجلس رسول الله ﷺ إذا أمرتم بالنهوض عنه، ولا تُملوا رسول الله ﷺ بالارتكاز فيه، أو انهضوا إلى الصلاة والجهاد وأعمال الخير إذا استنهضتم ولا تثبطوا، أولا تفرطوا [7]، والضم في فانشزوا هو لغة الحجازيين، قال الفراء: قرأها الناس بكسر الشين، وأهل الحجاز يرفعونها، وهما لغتان [8].

---

(1) أساس البلاغة/ 293.
(2) لسان العرب 4/ 2801، مادة (عتل).
(3) البحر 8/ 40.
(4) النشر 2/ 385.
(5) انظر: الكشف 2/ 315، وإعراب القرآن للنحاس 4/ 379، وإبراز المعاني/ 699.
(6) أساس البلاغة/ 457.
(7) الكشاف 4/ 75.
(8) انظر: لسان العرب 6/ 4425، مادة (نشز).

3- **ما كان ماضيه على وزن (فَعَّل):**

(أ) قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيۡكُمۡۖ فَمَن يَكۡفُرۡ بَعۡدُ مِنكُمۡ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابٗا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدٗا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١١٥ ﴾ [المائدة: 115].

قرأ المدنيان وابن عامر وعاصم: (منزِّلها) بالتشديد، وقرأ الباقون بالتخفيف (1)، والقراءة الأولى من نزّل، والثانية من أنزل، قال مكي: واللغتان موجودتان في القرآن، قد أجمع على كل واحدة منهما، فالقراءتان متساويتان، غير أن التشديد فيه معنى التكثير (2)، وذكر أبو شامة أن في التشديد دلالة على التكثير والتكرير، وبناء فعَّل يكون كذلك غالبًا، ونزل وأنزل واحد في التعدية (3)، وجاء في اللسان أن: تنزله وأنزله ونزَّله بمعنى.

قال سيبويه: وكان أبو عمرو يفرق بين نزَّلت وأنزلت، ولم يذكر وجه الفرق. قال أبو الحسن: لا فرق عندي بين نزلت وأنزلت إلا صيغة التكثير في نزَّلت (4).

(ب) قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ وَخَلَقَهُمۡۖ وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتِۭ بِغَيۡرِ عِلۡمٖۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ١٠٠ ﴾ [الأنعام: 100].

قرأ المدنيان: (وخرَّقوا) بتشديد الراء، وقرأ الباقون بتخفيفها (5) والقراءة الأولى من خرَّق، والثانية من خرَق، قال الفراء: ومعنى خرقوا، واخترقوا، وخلقوا، واختلقوا: افتروا(6).

ويقال: خلق الكلمة واختلقها وخرقها واخترقها، إذا ابتدعها كذبًا (7).

---

(1) النشر 2/ 256، والإتحاف/ 204.

(2) الكشف 1/ 423.

(3) إبراز المعاني/ 334.

(4) انظر: لسان العرب 6/ 4399، مادة (نزل)

(5) النشر 2/ 260، 261.

(6) معاني القرآن للفراء 1/ 348.

(7) لسان العرب 2/ 1142، 1143، مادة (خرق).

وقال الزمخشري: يجوز أن يكون من خرق الثوب إذا شقه، أي اشتقوا له بنين وبنات، وقد سئل الحسن عن هذه الكلمة، فقال: كلمة عربية، كانت العرب تقولها: كان الرجل إذا كذب كذبة في نادي القوم، يقول له بعضهم: قد خرقها والله (1).

وقراءة الإمام نافع بالتشديد على التكثير، وينكشف معنى التكثير هنا؛ لأن المشركين ادعوا أن لله بنات، وهم الملائكة، والنصارى ادعت أن المسيح ابن الله، واليهود ادعت أن عزيرًا ابن الله، وكل طائفة من هؤلاء عالم لا يحصى، فكثر ذلك من كفرهم، فشدد الفعل لمطابقة المعنى، تعالى اللَّهُ عَمَّا يقُولُون عُلُوًّا كَبِيرًا (2).

(ج) قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٨﴾ ﴾ [الأنفال: 18].

قرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو: (موهِّن) بتشديد الهاء، وقرأ الباقون بتخفيفها (3).

والقراءة الأولى من وهَّن، والثانية من أوهن، وهما لغتان، والتشديد أبلغ (4).

والوَهَن: الضُّعف في العمل والأمر، وكذلك في العظم، ورجل واهن في الأمر والعمل، وموهون في العظم والبدن، وقد وهَنَ العظم يهِن وَهْنا وأوهنه يُوهِنه ووهَّنته توهينًا (5).

ويرجح قراءة التشديد ما ذكره الله تعالى من تثبيت أقدام المؤمنين بالغيث، وربطه على قلوبهم، وتقليله إياهم في أعين الكافرين عند القتال، فذلك منه شيء بعد شيء، وحال بعد

---

(1) الكشاف 2/ 41.
(2) راجع: الكشف 1/ 443، وإبراز المعاني/ 454.
(3) النشر 2/ 276.
(4) الحجة لابن خالويه/ 170.
(5) انظر: لسان العرب 6/ 4934، 4935، مادة (وهن).

حال، في وقت بعد وقت، فكأنه أوقع الوهن بكيد الكافرين مرة بعد مرة، فكان الأولى بالفعل أن يشدد؛ لتردد هذه الأفعال (1).

(د) قوله تعالى: ﴿وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا ﴿١٨﴾﴾ [الكهف: 18].

قرأ المدنيان وابن كثير: (ولملِّئت) بتشديد اللام الثانية، وقرأ الباقون بالتخفيف، والتخفيف والتشديد في ملئت لغتان (2)، فالتخفيف من مَلَأ، والتشديد من ملَّأ.

والتشديد فيه معنى المبالغة (3)، وذكر ابن خالويه أن التشديد في القراءة على إرادة تكرير الفعل والدوام عليه (4).

(هـ) قوله تعالى: ﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ﴿٨١﴾﴾ [الكهف: 81].

وقوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾ [التحريم: 5].

وقوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا رَٰغِبُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [القلم: 32].

قرأ المدنيان وأبو عمرو: (يبدِّلهما، ويبدِّله، ويبدِّلنا) بتشديد الدال، وقرأ الباقون بتخفيفها (5).

والقراءة الأولى من بدَّل، والقراءة الثانية من أبدل. قال مكي: إن التخفيف والتشديد لغتان بمعنى واحد، مثل نجّى وأنجى، ونزّل وأنزل (6)، وإلى هذا ذهب القرطبي (7).

(1) الحجة لأبي زرعة/ 309.
(2) راجع: النشر 2/ 310، وإبراز المعاني/ 567.
(3) الكشاف 2/ 476، وأنوار التنزيل 2/ 7.
(4) الحجة لابن خالويه/ 222.
(5) النشر 2/ 314.
(6) الكشف 2/ 72.
(7) الجامع لأحكام القرآن 5/ 4076.

وذكر أبو علي الفارسي [1] أن بدّل وأبدل يتقاربان في المعنى، إلا أن بدل ينبغي أن يكون أرجح في المعنى؛ لما جاء في التنزيل من قوله تعالى: ﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [البقرة: 59]، وقوله: ﴿لَا تَبۡدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [يونس: 64]، ولم يجئ فيه الإبدال، وقوله: ﴿ وَإِذَا بَدَّلۡنَآ ءَايَةٗ مَّكَانَ ءَايَةٖ ﴾ [النحل: 101]، وقوله: ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعۡدِ خَوۡفِهِمۡ أَمۡنٗا ﴾ [النور: 55]، وقوله: ﴿ وَبَدَّلۡنَٰهُم بِجَنَّتَيۡهِمۡ جَنَّتَيۡنِ ﴾ [سبأ: 16].

وقيل: إن هناك فرقًا في المعنى بين الصيغتين، ودليل ذلك قول العرب، وقد كانت تقول: أبدلت الشيء من الشيء إذا أزلت الأول وجعلت الثاني مكانه، وأما بدَّلت الشيء من الشيء فمعناه غيرت حاله وعينه، والأصل باق، كقولك: بدلت قميصي جبة، وخاتمي حلقة، فأما إذا قالوا: أبدلت غلامي جارية، وفرسي ناقة لم يقولوه إلا بالألف، هذا هو مذهب العرب ولفظها [2]. وفي معجم لسان العرب ما يقرب من هذا القول [3].

(و) قوله تعالى: ﴿ فَقَدَرۡنَا فَنِعۡمَ ٱلۡقَٰدِرُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [المرسلات: 23].

قرأ المدنيان والكسائي: (فقدَّرنا) بتشديد الدال، وقرأ الباقون بتخفيفها [4]، والقراءة الأولى من قدَّر، والثانية من قدر. قال العكبري: إن من شدد الفعل نبه على التكثير [5]، والقراءة بالتشديد من التقدير، وهي قراءة الإمام علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه-، أما القراءة بالتخفيف فهي من القدرة [6].

قال الزمخشري: (فقدرنا): أي فقدرنا ذلك تقديرًا، (فَنِعْم القَادِرُون): أي فنعم المقدرون له نحن، أو فقدرنا على ذلك فنعم القادرون عليه نحن، والأولى أولى؛ لقراءة من قرأ (فقدرنا) بالتشديد [7].

---

(1) انظر: إبراز المعاني/ 573.

(2) الحجة لابن خالويه/ 229.

(3) انظر: لسان العرب 2/ 231، مادة (بدل).

(4) النشر 2/ 397.

(5) إملاء ما من به الرحمن 2/ 278.

(6) راجع: البحر 8/ 406، والإتحاف/ 430.

(7) الكشاف 4/ 203.

وقال مكي: إن القراءة بالتشديد من التقدير، كأنه مرة بعد مرة، وقد أجمعوا على التشديد في قوله تعالى: ﴿ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ﴿١٩﴾ ﴾ [عبس: 19]، أي فقدره نطفة، ثم علقة، ثم مضغة، ثم، ثم [1]، وذكر أبو زرعة أن التشديد هنا لأن المولى سبحانه وتعالى ذكر الخلق فقال: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ﴿٢٠﴾ فَجَعَلْنَٰهُ فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿٢١﴾ إِلَىٰ قَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿٢٢﴾ ﴾[المرسلات:20-22]، فذلك منه فعل متردد، فشدد إرادة تردد الفعل على سنن العربية [2].

وذهب جماعة من اللغويين إلى أن التخفيف والتشديد في ذلك لغتان بمعنى واحد، ويجمع هذا المعنى بين اللغتين، فقال الفراء: هما لغتان، والعرب تقول: قُدِر عليه الموت وقُدِّر، وقدر عليه رزقه وقدر، وقيل للكسائي، لم اخترت التشديد -أي في قوله تعالى: (فقدرنا فنعم القادرون)-، فقال: هذا بمنزله قوله تعالى: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [الطارق: 17] [3] ثم أمهلهم، ولم يقل: مهلهم، فجمع بين اللغتين [4]، وذكر الزمخشري أن قَدَر عليه رزقه وقَدَّر: قتر [5]، كما ذكر النحاس أنه لا ينكر أن تأتي لغتان بمعنى واحد في موضع واحد [6].

(ز) قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا ٱلْجَحِيمُ سُعِّرَتْ ﴿١٢﴾ ﴾ [التكوير: 12].

قرأ المدنيان وابن ذكوان وحفص ورويس: (سُعِّرت) بتشديد العين، وقرأ الباقون بتخفيفها [7]. والقراءة الأولى من سعَّر، والثانية من سَعَر، وسعرت بمعنى أوقدت [8]،

---

(1) انظر: الكشف 2/ 358.
(2) انظر: الحجة لأبي زرعة/ 743، 744.
(3) يريد قوله تعالى: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴿١٧﴾ ﴾ [الطارق: 17].
(4) انظر: الحجة لأبي زرعة/ 744.
(5) أساس البلاغة/ 357، مادة (قدر).
(6) انظر: إعراب القرآن للنحاس 5/ 117.
(7) النشر 2/ 398.
(8) غريب القرآن للسجستاني/ 130.

والسعير في اللغة: شدة حر النار وسرعة توقدها [1]. وجاء في اللسان: سعر [2] النار والحرب يَسْعَرْهُا سَعْرًا وأسعرها وسعَّرها: أوقدها وهيجها، والتشديد في سعَّرت للمبالغة والتكثير؛ وذلك لكثرة إيقاد جهنم، أي مرة بعد مرة، ولقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا ﴿٩٧﴾﴾ [الإسراء: 97]، فأتى بلفظ الزيادة، فهذا يدل على كثرة تسعيرها مرة بعد مرة، فحق ذلك التشديد [3].

(ح) قوله تعالى: ﴿وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴿١٢﴾﴾ [الانشقاق: 12].

قرأ نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي: (يُصَلَّى) بضم الياء وفتح الصاد وتشديد اللام، وقرأ الباقون بفتح الياء وإسكان الصاد وتخفيف اللام [4].

والقراءة الأولى من صلَّى والثانية من صَلَى، يقال: صلَّيته أُصلِّيه تصلية، وصَلَى يصلي فهو صال، من صليت النار، أي قاسيت حرها [5]، وقد ورد كل من التشديد والتخفيف في القرآن الكريم، قال الزمخشري [6]: قرئ: ويصلّى سعيرًا، كقوله: ﴿وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ ﴿٩٤﴾﴾ [الواقعة: 94]، ويُصلَى بضم الياء والتخفيف، كقوله: ﴿وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: 115]، وذكر ابن خالويه أن المراد بالتشديد في القراءة: دوام العذاب عليهم، ودليله قوله: (وتصلية جحيم)؛ لأن وزنها تفعلة، وتفعلة لا تأتي إلا مصدرًا لفعَّلته بتشديد العين، كقولك: عزيته تعزية [7].

---

(1) الحجة لابن خالويه/ 366.

(2) لسان العرب 3/ 2015، مادة (سعر).

(3) راجع: الكشف 2/ 363، والحجة لأبي زرعة/ 751.

(4) النشر 2/ 399.

(5) انظر: الحجة لأبي زرعة/ 755، 756.

(6) الكشاف 4/ 235.

(7) الحجة لابن خالويه/ 366.

4- **ما كان ماضيه على وزن (أَفْعَلَ):**

(أ) قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ [آل عمران: 176].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ۚ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٦٥﴾﴾ [يونس: 65].

وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى لَيَحْزُنُنِىٓ أَن تَذْهَبُوا۟ بِهِۦ﴾ [يوسف: 13].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّجْوَىٰ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ لِيَحْزُنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [المجادلة: 10].

قرأ نافع: (يُحزِنك، ويُحزِنني، ويُحزِن) بضم الياء وكسر الزاي، وقرأ الباقون بفتح الياء وضم الزاي [1].

والقراءة الأولى من أَحْزَن، والثانية من حَزَن، وهما لغتان، حكى سيبويه: أحزنت الرجل: إذا جعلته حزينًا، فضمت الياء في المستقبل؛ لأنه رباعي، ويقال حَزَن الرجل يَحزُن: لغة، وحِزِن يحزَن لغة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [البقرة: 38]، ويقال حزَّنته: جعلت فيه حزنًا، كما تقول: كحلته، جعلت فيه كحلًا [2].

وذكر العكبري أن حَزَن: حدث له الحزن، وحزَّنْته أحدثت له الحزن، وأَحْزَنْته: عرضته للحزن [3].

وقد ورد أن حزنه هي لغة قريش؛ أما أحزنه فهي لغة تميم [4]، كما ذكر علماء اللغة: أن يحزنك بفتح الياء وضم الزاي هي اللغة الفصيحة الفاشية المجمع عليها [5].

---

(1) انظر: النشر 2/ 244، والإتحاف/ 182.
(2) انظر: الكشف 1/ 365.
(3) إملاء ما من به الرحمن 1/ 158.
(4) انظر: لسان العرب 2/ 861، مادة (حزن).
(5) راجع: الكشف 1/ 365، وإعراب القرآن للنحاس 1/ 419، والجامع لأحكام القرآن 2/ 1527.

كما ورد أيضًا أنها اللغة العالية [1]، وأنبه هنا إلى أن الإمام نافعًا قرأ بهذه اللغة، هو وباقي الأئمة السبعة [2] في قوله تعالى: ﴿ لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ ﴾ [الأنبياء: 103].

ولم يقرأ الإمام نافع بهذه اللغة في (يحزن) -حيث وقع في القرآن الكريم- إلا في هذا الموضع [3].

وقد خص الإمام نافع هذا الموضع بفتح الياء وضم الزاي للجمع بين اللغتين [4].

(ب) قوله تعالى: ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ (٣٣) ﴾ [الأنعام: 33].

قرأ نافع والكسائي: (يُكْذِبونك) بالتخفيف، وقرأ الباقون بالتشديد [5]، والقراءة الأولى من أكذب، والثانية من كذَّب، وقد ورد أن التخفيف والتشديد في ذلك لغتان بمعنى، مثل أنزل ونزل، وأعظمت الرجل وعظمته، كما ورد أيضًا أن هناك فرقًا بين أكذب وكذب؛ فقد ذكر الكسائي أن العرب تقول: أكذبت الرجل إذا أخبرت أنه جاء بالكذب، وكذبته إذا أخبرت أنه كذاب [6].

وقال الزجاج: معنى كذَّبته: قلت له كذبت، ومعنى أكذبته: أريته أن ما أتى به كذب[7].

وقال الفراء: إن معنى التخفيف -والله أعلم- لا يجعلونك كذابًا، وإنما يريدون أن ما جئت به باطل؛ لأنهم لم يجربوا عليه ﷺ كذبًا فيكذبوه، وإنما أكذبوه، أي ما جئت به

---

(1) لسان العرب 2/ 861، مادة (حزن).
(2) الإتحاف/ 182.
(3) شرح النظم الجامع/ 129.
(4) الكشف 1/ 365.
(5) النشر 2/ 257-258.
(6) راجع: الكشف 1/ 430، والبحر 4/ 111، والحجة لأبي زرعة/ 247، 248.
(7) لسان العرب 5/ 3841، مادة (كذب).

كذب لا نعرفه، والتكذيب أن يقال كذبت، كما ذكر الفراء أن القراءة بالتخفيف هي قراءة الإمام علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه- [1].

ومما يدل أيضًا على أنهم أكذبوا ما جاء به، ولم يكذبوه هو ﷺ (أنه كان عندهم الصادق الموسوم بالصدق، ولكنهم كانوا يجحدون بآيات الله، وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: كان رسول الله ﷺ يسمى الأمين، فعرفوا أنه لا يكذب في شيء؛ ولكنهم كانوا يجحدون، وكان أبو جهل يقول: ما نكذبك؛ لأنك عندنا صادق، وإنما نكذب ما جئتنا به)[2].

(ج) قوله تعالى: ﴿ وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴿٢٠٢﴾ ﴾ [الأعراف: 202].

قرأ المدنيان: (يُمِدونهم) بضم الياء وكسر الميم، وقرأ الباقون بفتح الياء وضم الميم[3].

والقراءة الأولى من «أمد»، والثانية من «مد»، وهما لغتان [4]، وأصل المد الزيادة، وكل شيء دخل في شيء فكثره فقد مده [5].

وقال الزمخشري: مد الجيش وأمده: إذا زاده وألحق به ما يقويه ويكثره، وكذلك مد الدواة وأمدها: زادها ما يصلحها، ومددت السراج والأرض: إذا استصلحتهما بالزيت والسماد، ومده الشيطان في الغي وأمده: إذا واصله بالوساوس حتى يتلاحق غيه، ويزداد انهماكًا فيه [6].

وقال بعض أهل العلم: مد زاد من الجنس، وأمد زاد من غير الجنس.

---

(1) راجع: معاني القرآن للفراء 1/ 331، ولسان العرب 5/ 3841، مادة (كذب).
(2) الكشاف 2/ 14، 15.
(3) النشر 2/ 275.
(4) الكشف 1/ 487.
(5) البحر 1/ 63.
(6) الكشاف 1/ 188.

وقال يونس: مد في الخبر وأمد في الشر [1]، وقد ذكر بعض العلماء عكس ذلك، فذكروا أن الصيغة المستعملة في الشر أو المكروه هي (مد)، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾ [البقرة: 15]، وقوله: ﴿وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا ﴿٧٩﴾﴾ [مريم: 79].

وأن الصيغة المستعملة في الخير أو المحبوب هي (أمد)، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَأَمْدَدْنَاهُمْ بِفَاكِهَةٍ﴾ [الطور: 22]، وقوله تعالى: ﴿وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ﴾ [نوح: 12].

وذكروا أن فتح الياء هو الاختيار؛ لأن مد تستعمل في الشر، والغي هو الشر [2]، والقراءة بضم الياء هي قراءة أهل المدينة، وقد ذكر النحاس أن جماعة من أهل العربية ينكرون قراءة أهل المدينة، منهم أبو حاتم، وأبو عبيد، قال أبو حاتم: لا أعرف لها وجهًا، إلا أن يكون المعنى يزيدونهم في الغي، وحكى جماعة من أهل اللغة -منهم أبو عبيد-: أنه يقال إذا كثر شيء شيئًا بنفسه: مده، وإذا كثر بغيره قيل: أمده، وحكى عن محمد بن يزيد أنه احتج لقراءة أهل المدينة قال: يقال مددت له في كذا، أي زينته له واستدعيته أن يفعله، وأمددته في كذا، أي أعنته برأي، أو غير ذلك [3].

(د)قوله تعالى: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ ﴿١١﴾﴾ [الأنفال: 11].

قرأ المدنيان (يُغشِّيكم): بضم الياء وكسر الشين وياء بعدها، وقرأ الباقون -ما عدا ابن كثير وأبو عمرو- كذلك، إلا أنهم فتحوا الغين، وشددوا الشين، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الياء والشين وألف بعدها [4].

وقراءة المدنيان من أغشى، وقراءة الباقين -ما عدا ابن كثير وأبو عمرو- من غَشَّى بالتشديد، وقراءة ابن كثير وأبو عمرو من غَشَى بالتخفيف.

---

(1) البحر المحيط 1/ 63.

(2) راجع: الكشف 1/ 487، 488، وإبراز المعاني/ 487.

(3) الجامع لأحكام القرآن 4/ 2788.

(4) النشر 2/ 276.

والتخفيف والتشديد -أعني: غشَّى وأغشى- لغتان بمعنى، وكلتاهما وردت في القرآن الكريم [1]، قال الله تعالى: ﴿فَأَغْشَيْنَٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ۝٩﴾ [يس: 9] وقال: ﴿فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّىٰ ۝٥٤﴾ [النجم: 54]، والغشاء: الغطاء [2]، قال أبو حيان: إن معنى يغشيكم به أي يغطيكم به، وهو استعارة، جعل ما غلب عليهم من النعاس غشيانًا لهم [3].

(هـ) قوله تعالى: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ ۝٦٧﴾ [المؤمنون: 67].

قرأ نافع: (تُهجِرون) بضم التاء وكسر الجيم، وقرأ الباقون بفتح التاء وضم الجيم [4].

وقراءة نافع من أهجر، والقراءة الأخرى من هجر.

ومعنى أهجر أي نطق بالهُجر بالضم، وهو الفحش، يقال: من أكثر أهجر [5]، وأهجر إهجارًا، أي أفحش في منطقه [6]. وقيل: إن الهُجر هو الهذيان، وما لا خير فيه من الكلام، من أهجر المريض، إذا هذى، وأتى بما لا يفهم عنه، ولا تحته معنى يُحصّل، وكانوا إذا سمعوا القرآن لغوا فيه، وتكلموا بالفحش، وهذوا وسبوا [7].

أما هجر بالفتح فهي بمعنى القطيعة [8]، من هَجَر يَهْجُر هجرًا وهجرانًا، أي أنكم تهجرون النبي ﷺ، وما يتلى عليكم من كتابي [9]، وقال ابن عباس: تهجرون الحق وذكر الله وتقطعونه، من الهجر [10].

---

(1) راجع: الكشف 1/ 490، والجامع لأحكام القرآن 4/ 2808، وإبراز المعاني/ 475.
(2) لسان العرب 5/ 3261، مادة (غشى).
(3) انظر: البحر المحيط 4/ 467.
(4) النشر 2/ 329.
(5) أساس البلاغة/ 479.
(6) الإتحاف/ 319.
(7) راجع: مشكل إعراب القرآن 2/ 113، والحجة لابن خالويه/ 258.
(8) أنوار التنزيل 2/ 111.
(9) راجع: الحجة لأبي زرعة/ 489، والبيان في غريب إعراب القرآن 2/ 187.
(10) البحر 6/ 413.

(و) قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا ٦٧ ﴾ [الفرقان: 67].

قرأ المدنيان وابن عامر: (يُقتِروا) بضم الياء وكسر التاء، وقرأ ابن كثير والبصريان (1) بفتح الياء وكسر التاء، وقرأ الباقون بفتح الياء وضم التاء (2)، والقراءة الأولى من أقتر، أما القراءة الثانية والثالثة فهي من قتر، إلا أن ابن كثير والبصريين كسروا التاء في المضارع، والباقون ضموا التاء في المضارع أيضًا، وكسر التاء وضمها في المضارع لغتان، يقال: (قتر يقتِر ويقتُر، مثل عكف يعكِف ويعكُف) (3).

وأقتر وقتر لغتان، معناهما قلة الإتقان (4) أو الإفتقار أو التضييق. جاء في اللسان أن قتَر وأقتر وقتّر بمعنى واحد، وقتّر على عياله يَقْتُر ويقتِر قَتْرا وقتُورًا، أي ضيق عليهم في النفقة، وكذلك التقتير والإقتار ثلاث لغات، والإقتار: التضييق على الإنسان في الرزق، يقال: أقتر الله رزقه، أي ضيقه وقلله، وقتر الرجل وأقتر: افتقر (5)، وأقتر هي لغة أهل المدينة، وذكر النحاس أن أقتر عند أبي حاتم ليس لها إلا معنى واحد، وهو: افتقر، ولذلك فقد تعجب أبو حاتم من قراءة أهل المدينة؛ لأن أهل المدينة عنده لا يقع في قراءتهم الشاذ، فإنما يقال: أقتر يُقتِر: إذا افتقر، كما قال عز وجل: ﴿وَعَلَى ٱلۡمُقۡتِرِ قَدَرُهُۥ﴾ [البقرة: 236]، وتأول أبو حاتم لهم أن المسرف يفتقر سريعًا، وقال النحاس: إن هذا تأويل بعيد،

---

(1) البصريان هما: أبو عمر ويعقوب. الإتحاف/ 330.

(2) النشر 2/ 334.

(3) الحجة لأبي زرعة/ 513، 514.

(4) الحجة لابن خالويه/ 266.

(5) انظر: لسان العرب 5/ 3525، مادة (قتر).

ولكن التأويل لهم أن أبا عمر الجَرْمي حكى عن الأصمعي أنه يقال للإنسان إذا ضيق: قَتَر يقْتُر ويقتِر، وقتَّر يُقتِّر، وأقتر يُقتِر [1].

وقال أبو حيان: أنكر أبو حاتم لغة أقتر، وقال: أقتر إذا افتقر، وغاب عنه ما حكاه الأصمعي وغيره من أن أقتر بمعنى ضيق [2].

(ز) قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذۡ أَدۡبَرَ ٣٣﴾ [المدثر: 33].

قرأ نافع ويعقوب وحمزة وخلف وحفص: (إذ) بإسكان الذال من غير ألف بعدها، (أَدْبر) بهمزة مفتوحة وإسكان الدال بعدها، وقرأ الباقون: (إذا) بألف بعد الذال، (دَبَر) بفتح الدال من غير همزة قبلها [3].

وقراءة «أدبر» على أفعل، أما قراءة دبر فهي على (فَعَل)، وأدبر ودبر قيل هما لغتان بمعنى، يقال دبر الليل وأدبر، كقبل بمعنى أقبل، وقيل: إن أدبر بمعنى تولى، ودبر بمعنى انقضى، وورد أن العرب كانت تقول: أدبر عني: أي تولى، ودبر بمعنى جاء خلفي، قال الزمخشري: قيل هو من دبر الليل النهار إذا خلفه [4].

5- ما كان ماضيه على وزن (فَاعَل):

(أ) قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ٩﴾ [البقرة: 9].

---

(1) انظر: إعراب القرآن للنحاس 3/ 167.

(2) البحر المحيط 6/ 514، وانظر: الإتحاف 330.

(3) النشر 2/ 393.

(4) راجع: الكشاف 4/ 186، والحجة لابن خالويه/ 355، والإتحاف/ 427. (والقراءة بإسكان الذال في (إذ) على أنها ظرف لما مضى من الزمان، أما قراءة (إذا) فعلى أنها ظرف لما يستقبل من الزمان. انظر: الإتحاف/ 427).

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: (يخدعون) من قوله تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ بضم الياء والف بعد الخاء وكسر الدال (يُخادِعون)، وقرأ الباقون بفتح الياء وسكون الخاء وفتح الدال من غير ألف (يخدعون) [1].

والقراءة الأولى يخادعون مضارع خَادَعَ، والثانية يخدعون مضارع خدع، والخَدْع: إظهار خلاف ما تخفيه [2].

وصيغة فاعل كما تكون في أحد معانيها للتشارك بين اثنين نحو ماشيته [3]، فإنها تقع كثيرًا في اللغة للواحد من غير أن يشاركه ثان، نحو: عاقبت اللص، وطارقت الفعل [4].

وعلى هذا يمكن أن تكون القراءتان في الآية بمعنى واحد، ويدل على هذا قول أبي عبيدة: إن يخادعون الله: يخدعون، وأنشد أبو زيد:

وخادعت المنية عنك سرا فلا جزع الأوانِ ولا رواعا

قال الفارسي: وفيما أنشده أبو زيد دلالة على صحة تفسير أبي عبيدة، أن يخادعون: يخدعون، ألا ترى أن المنية لا يكون منها خداع، كما لا يكون من الله سبحانه ولا من رسوله، فكذلك قوله: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ يكون على لفظ فاعل، وإن لم يكن الفعل إلا من واحد، كما كان الأول كذلك [5].

وقال مكي: وحمل القراءتين على معنى واحد أحسن، وهو أن خادع وخدع بمعنى واحد في اللغة، فيكون (وما يخادعون، وما يخدعون) بمعنى واحد من فاعل واحد [6].

---

(1) النشر 2/ 207.
(2) لسان العرب 2/ 1112، مادة (خدع).
(3) شذا العرف/ 41.
(4) انظر: لسان العرب 2/ 1112، مادة (خدع).
(5) الحجة للفارسي 1/ 235-236، ويقصد بالأول قوله تعالى: ﴿ يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾.
(6) الكشف 1/ 227.

وقال أبو حيان في توجيه قراءة (وما يخادعون إلا أنفسهم): إن المعنى في الخداع إنما هو الوصول إلى المقصود من المخدوع، بأن ينفعل له فيما يختار، وينال منه ما يطلب على غرة من المخدوع وتمكن منه وتفعل له، ووبال ذلك ليس راجعًا للمخدوع، إنما وباله راجع إلى المخادع، فكأنه ما خادع ولا كاد إلا نفسه، بإيرادها موارد الهلكة، وهو لا يشعر بذلك؛ جهلًا منه بقبيح انتحاله، وسوء مآله، وعبر عن هذا المعنى بالمخادعة، على وجه المقابلة، وتسمية الفعل الثاني باسم الفعل الأول المسبب له.

قال أبو حيان: ويؤيد هذا المنزع هنا أنه قد يجيء من واحد، كعاقبت اللص، وطارقت الفعل، ويحتمل أن تكون المخادعة على بابها من اثنين، فهم خادعون أنفسهم حيث منوها الأباطيل، وأنفسهم خادعتهم؛ حيث منتهم أيضًا كذلك فكأنها محاورة بين اثنين [1].

(ب) قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ﴾ [البقرة: 85].

قرأ المدنيان وعاصم والكسائي ويعقوب: (تُفَادوهم) بضم التاء وألف بعد الفاء، وقرأ الباقون بفتح التاء وسكون الفاء من غير ألف [2].

والقراءة الأولى من فادى، والثانية من فدى.

ومعنى تفادوهم في اللغة: تطلقونهم بعد أن تأخذوا منهم شيئًا، وفاديت نفسي أطلقتها بعد أن دفعت شيئًا [3].

وقراءة تفادوهم تحتمل أن تكون مبنية على أصل المفاعلة، فقد ذكر مكي أن علة من قرأ (تفادوهم) أنه بناه على أصل المفاعلة من اثنين؛ لأن كل واحد من الفريقين يدفع من عنده من الأسارى، ويأخذ من عند الآخرين من الأسرى، فكل واحد مفاد فاعل، والفاعلان بابهما المفاعلة [4]، وقال أبو زرعة: إن هذا فعل من فريقين، أي يفدي هؤلاء

(1) البحر 1/ 57.
(2) النشر 2/ 218.
(3) البحر 1/ 291.
(4) الكشف 1/ 252.

أساراهم من هؤلاء، وهؤلاء أساراهم من هؤلاء، وكان أبو عمرو يقول: تعطوهم ويعطونكم [1]، كما يمكن أن تكون القراءتان بمعنى واحد؛ لأن المفاعلة كما تكون من اثنين فإنها تكون أيضًا من واحد كما سبق، قال أبو حيان: (معنى تفادوهم: تفدوهم؛ إذْ المفاعلة تكون من اثنين، ومن واحد، ففاعل بمعنى فعل المجرد، وهو أحد معانيها [2].

6- ما كان ماضيه على وزن (فَعِل):

(أ) (متم) في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ١٥٨﴾ [آل عمران: 158].

(ومتنا) في نحو قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ٨٢ ﴾ [المؤمنون: 82].

(ومت) في نحول قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ٦٦ ﴾ [مريم: 66].

اختلف الأئمة في (مُتُّم، ومِتْنا، ومِتُّ) الماضي المتصل بضمير التاء، أو النون أو الميم حيث جاء، فقرأ نافع وحمزة والكسائي وخلف بكسر الميم في ذلك كله، وجمع حفص بين الكسر والضم في آل عمران، وقرأ الباقون بالضم في الجميع [3].

والموت: خلق من خلق الله تعالى، والموت والموَتَان ضد الحياة [4]، وضم الميم وكسرها في جميع ذلك لغتان: يقال: مات يموت، فعلى هذا جاء الضم، كقولك من قام:

---

(1) الحجة لأبي زرعة/ 104، 105.

(2) البحر 1/ 291.

(3) راجع: النشر 2/ 242-243، والإتحاف/ 181.

(4) لسان العرب 6/ 4294، مادة (موت).

يقوم قمت، ويقال: مات يمَاتُ، كخاف يخاف، فعلى هذا جاء الكسر كخفت، فيكون الضم من فَعَل يفعُل كقتل يقتل، والكسر من فَعِل يفعَل كعلم يعلم (1).

قال العكبري: إن كسر الميم في (متم) لغة، يقال: مات يَمَات، مثل خاف يخاف، فكما تقول: خفت تقول: مِت (2)، وقد ورد أن كسر الميم في ذلك هو لغة أهل الحجاز، فقد ورد أنهم كانوا يقولون مِتم مثل نِمتم، من مات يمات، أما ضم الميم من مات يموت، فهو لغة سفلى مضر (3)، وقد ذكر مكي بن أبي طالب أن: مات يمات مثل دام يدام، لغة معروفة، حكاها الكوفيون، فتكسر الميم؛ لتدل على أن عين الفعل مكسورة (4).

وأنبه هنا إلى أن أصل الكلمة في قراءة الكسر هو مَوِت على فَعِل، كخوف، استثقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى الميم بعد سلب حركة الميم، فصارت مِوْت، ثم حذفت الواو للساكنين، فصارت مت (5).

(ب) قوله تعالى: ﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ ۚ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ١٩٣﴾ [الأعراف: 193].

وقوله تعالى: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ٢٢٤﴾ [الشعراء: 224].

قرأ نافع: (يَتْبَعُوكم، ويَتْبَعُهُم) بإسكان التاء مع فتح الباء في الموضعين، وقرأ الباقون بفتح التاء مشددة مع كسر الباء فيهما (6).

(1) إبراز المعاني/ 400.
(2) إملاء ما من به الرحمن 1/ 155.
(3) انظر: إعراب القرآن للنحاس 1/ 415، والجامع لأحكام القرآن 2/ 1489، والبحر المحيط 3/ 96.
(4) الكشف 1/ 362.
(5) راجع: الحجة لأبي زرعة/ 179، والإتحاف/ 181.
(6) النشر 2/ 273-274.

والقراءة الأولى من تبع والثانية من اتَّبعَ، وقد ورد أنهما لغتان فصيحتان [1]، فقيل: هما بمعنى. حكى أبو زيد: رأيت القوم فاتَّبَعْتُهُم، إذا سبقوك فأسرعت نحوهم، وتَبِعْتهم مثله، وقد قال الله تعالى: ﴿ فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾ [الشعراء: 60]، وقال: ﴿ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ﴾ [الأعراف: 176].

وقال بعض أهل اللغة بوجود فرق بينهما، وذكروا أن تبع مخففًا، إذا مضى خلفه ولم يدركه، واتبع مشددًا: إذا مضى خلفه فأدركه [2].

(ج) قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟ ﴾ [البقرة: 246].

وقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ ﴿٢٢﴾ ﴾ [محمد: 22].

قرأ نافع: (عسِيتم) بكسر السين في الموضعين، وقرأ الباقون بالفتح فيهما [3].

قال العكبري: الجمهور على فتح السين؛ لأنه على فَعَل مثل رمى، ويقرأ بكسرها، وهي لغة، والفعل منها عسِي مثل حشِي، واسم الفاعل عسٍ مثل عم [4]، وقال مكي: إن كسر السين لغة في عسى إذا اتصل بمضر خاصة، وقد حكي في اسم الفاعل عسٍ، فهذا يدل على كسر السين في الماضي [5]، كما ذكر أبو علي الفارس أن وجه الكسر قول العرب: هو عسٍ، بذلك مثل حرٍ وشج، وقد جاء فَعَل وفَعِل في نحو: نَعَم، ونَعِم، وكذلك عسَيتَ

(1) الحجة لابن خالويه/ 169.

(2) انظر: الكشف 1/ 486، والجامع لأحكام القرآن 4/ 2778.

(3) النشر 2/ 230.

(4) إملاء ما من به الرحمن 1/ 103 (وعلى هذا تكون عسى ليست جامدة).

(5) الكشف 1/ 303.

وعسِيتَ، فإن أسند الفعل إلى ظاهر فقياس عسيتم أن يقال عَسِي زيد، مثل رضي، فإن قيل فهو القياس، وإن لم يقل فسائغ أن تأخذ باللغتين، فستعتمل إحداهما في موضع الأخرى(1).

وقد ورد أن أهل الحجاز يكسرون السين مع المضمر خاصة (2)، وذكر أبو حيان أنه ينبغي أن يقيد المضمر بتاء المتكلم والمخاطب ونون الإناث، نحو: عسِيتُ، وعسِيتَ، وعسِين؛ لأن المحفوظ عن العرب كسر السين من عسى عند اتصالها بهذه الثلاثة على سبيل الجواز، والفتح فيما سوى ذلك على سبيل الوجوب (3).

7- **ما كان ماضيه على وزن (تَفعَّل):**

قوله تعالى: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ وَتَنشَقُّ ٱلۡأَرۡضُ وَتَخِرُّ ٱلۡجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ ﴾ [مريم: 90].

قرأ المدنيان وابن كثير والكسائي وحفص: (يَتَفَطَّرْن) بالتاء وفتح الطاء مشددة، وقرأ الباقون بالنون وكسر الطاء مخففة (ينفطرن) (4).

والقراءة الأولى مضارع تفطر، أما القراءة الثانية فهي مضارع انفطر، قال ابن خالويه: والتشديد والتخفيف لغتان فصيحتان، معناهما التشقق (5).

وفي التشديد معنى التكرير والتكثير والمبالغة، قال أبو شامة: إن المقصود هنا تعظيم أمر قولهم وتهويله، فناسب التشديد (6).

***

(1) راجع: الجامع لأحكام القرآن 2/ 1052، والبحر 2/ 255.
(2) البحر 2/ 555، وإبراز المعاني/ 364.
(3) انظر: البحر 2/ 255.
(4) النشر 2/ 319.
(5) الحجة لابن خالويه/ 239.
(6) إبراز المعاني/ 586.

الفصل الثامن
مسائل نحويَّة متفرِقة

أولا: كسر همزة إن وفتحها:

من المعروف أنَّ إنَّ وأخواتها ينصبن الاسم، ويرفعن الخبر، وهمزة إن تارة يجب كسرها وتارة يجب فتحها، وتارة يجوز فيها الأمران، كما هو مبين في علم النحو [1].

ففي مواضع جواز الكسر والفتح جاءت قراءة الإمام نافع ومعه بعض القراء بالكسر في بعض المواضع، والفتح في المواضع الأخرى، بينما جاءت قراءة غيرهم مخالفة لقراءتهم، وذلك كما يأتي:

(أ) المواضع التي قرأها الإمام نافع -ومعه بعض القراء- بكسر همزة إن، وقرأها غيرهم بفتح الهمزة:

1- قوله تعالى: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنِّي قَدۡ جِئۡتُكُم بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ﴾ [آل عمران: 49].

قرأ المدنيان: (إنِّي أخلق) بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها [2]، والكسر إما على القطع والابتداء، أي أنه جعل الكلام مستأنفًا مبتدأً به، فكسر الهمزة من إني [3]، وإما على إضمار القول، أي ورسولًا يقول إني [4].

2- قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ إِنِّي لَكُمۡ نَذِيرٞ مُّبِينٌ ٢٥﴾ [هود: 25].

---

(1) انظر شرح الأشموني 1/269، 273 وما بعدها، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم/ 162 وما بعدها.
(2) النشر 2/240.
(3) الكشف 1/ 344، ومشكل إعراب القرآن 1/ 141.
(4) الحجة لابن خالويه/ 109.

قرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة: (إِنِّي لكم) بكسر الهمزة، وقرأ الباقون [1] بفتحها. والكسر على إضمار القول [2]، أي: فقال إني لكم [3].

3- قوله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴿١١٩﴾﴾ [طه: 119].

قرأ نافع وأبو بكر: (وإِنَّكَ لا) بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بالفتح [4]، والكسر إما على الاستئناف، فيكون جملة منقطعة عما قبلها، وإما بالعطف على جملة إن الأولى [5] في قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾﴾ [طه: 118].

4- قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴿١٩﴾﴾ [الجن: 19].

قرأ نافع وأبو بكر: (وإِنَّه لما قام) بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها [6]. والكسر على العطف [7] على قوله تعالى: ﴿فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ﴿١﴾﴾ [الجن: 1]، فتكون هي وما دخلت عليه في محل نصب، عطفًا على مقول القول.

(ب) المواضع التي قرأها الإمام نافع -ومعه بعض القراء- بفتح الهمزة، وقرأها غيرهم بكسر الهمزة:

1- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ۖ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۖ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾ [الأنعام: 54].

(1) النشر 2/ 288.
(2) البحر 5/ 214، الإتحاف/ 255.
(3) إبراز المعاني/ 513.
(4) النشر 2/ 322.
(5) شرح الأشموني 1/ 278، وشرح التصريح 1/ 220.
(6) النشر 2/ 392.
(7) الحجة لابن خالويه/ 354، والحجة لأبي زرعة/ 727.

قرأ المدنيان وابن عامر وعاصم ويعقوب: (أنه من عمل) بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بالكسر [1]. والفتح يجوز أن يكون بدلًا من (الرحمة)؛ بدل الشيء من الشيء وهو هو، و(أَنَّ) في موضع نصب (بكتب)، كأنه قال: كتب ربكم على نفسه أنه من عمل [2].

ويجوز الفتح على إضمار مبتدأ [3]، قال أبو حاتم: يجوز أن تكون في موضع رفع على ضمير (هي أنه)، كأنه فسر الرحمة، فقال هي أنه [4].

كما يجوز الفتح على تقدير حرف الجر اللام [5]، وحرف الجر إذا دخل على إن -لفظًا أو تقديرًا- فتح همزتها [6].

2-قوله تعالى: ﴿ إِن تَسْتَفْتِحُواْ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ ۖ وَإِن تَنتَهُواْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ وَلَن تُغْنِيَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْـًٔا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٩﴾ ﴾ [الأنفال: 19].

قرأ المدنيان وابن عامر وحفص: (وأَنَّ الله) بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بالكسرة [7]، والفتح على إضمار حرف الجر، أي ولأن الله مع المؤمنين [8].

3- قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٨﴾ ﴾ [الطور: 28].

قرأ المدنيان والكسائي: (أَنَّه هو) بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بالكسر [9].

والفتح على تقدير لام العلة، أي لأنه [10].

---

(1) النشر 2/ 258.

(2) الكشف 1/ 433، ومشكل إعراب القرآن 1/ 267، 268.

(3) إعراب القرآن للنحاس 2/ 182.

(4) الحجة لأبي زرعة/ 252.

(5) الإتحاف/ 209.

(6) شرح التصريح 1/ 218.

(7) النشر 2/ 276.

(8) إبراز المعاني/ 491.

(9) النشر 2/ 378.

(10) شرح التصريح 1/ 218، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 1/ 279.

ثانيًا: ما قرأه الإمام نافع - ومعه بعض القراء- بكسر الهمزة وسكون النون، وقرأه غيرهم بفتح الهمزة وسكون النون:

وقد وقع ذلك في قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ۝٥﴾ [الزخرف: 5].

فقرأ المدنيان وحمزة والكسائي وخلف: (إنْ كنتم) بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتح الهمزة (1).

وقد استقام معنى الشرط في الآية، وإن كانوا مسرفين على البتّ، كما قال الزمخشري؛ لأنه من الشرط الذي يصدر عن المدل بصحة الأمر المتحقق لثبوته، كما يقول الأجير: إن كنت عملت لك فوفني حقي، وهو عالم بذلك؛ ولكنه يخيل في كلامه أن تفريطك في الخروج عن الحق فعل من له شك في الاستحقاق، مع وضوحه استجهالًا له (2).

وجواب إن ما قبلها لأنها لم تعمل في اللفظ، ونظيره: ﴿وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝٢٧٨﴾ [البقرة: 278]، وقيل: الجواب محذوف، دل عليه ما تقدم، كما تقول: (أنت ظالم إن فعلت). وذكر الزجاج أن معنى الكسر الحال؛ لأن في الكلام معنى التقرير والتوبيخ (3).

ثالثًا: استعمال كان ناقصة وتامة:

تستعمل كان ناقصة، فتدخل على المبتدأ والخبر، وهي ترفع المبتدأ ويسمى اسمًا لها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، وقد قيل إن هذا هو مذهب البصريين، أما جمهور الكوفيين فذهبوا إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئًا، إنما هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، وقد اتفق الفراء -وهو كوفي- مع البصريين فيما ذهبوا إليه.

---

(1) النشر 2/ 368.

(2) الكشاف 3/ 478.

(3) الجامع لأحكام القرآن 7/ 5882، 5883.

وتستعمل كان تامة، فتسند إلى الفاعل وتكتفي به، أي أنها تستغني بمرفوعها عن منصوبها، فلا تحتاج إلى خبر، وهذا هو الصحيح عند ابن مالك، وإليه أشار بقوله: (وذو تمام ما برفع يكتفي)[1]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: 280].

وقد تتبعت قراءة الإمام ومن وافقه من القراء، فوجدت أن (كان) استعملت في قراءتهم تامة، بينما استعملت في قراءة غيرهم ناقصة، وذلك فيما يأتي:

1- قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ﴾ [النساء: 11].

قرأ المدنيان: (واحدةٌ) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب[2]، والرفع على أن كان تامة وواحدة فاعل[3]، فهي لا تحتاج إلى خبر، ومعناها حدث أو وقع[4]، والتقدير: فإن وقع أو حدث إرث واحدة أو حكم واحدة[5].

2- قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ [النساء: 40].

قرأ المدنيان: (حسنةٌ) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب[6]، ورفع حسنة على أن كان تامة، والتقدير وإن تقع أو توجد[7].

ولم يأت هنا لفظ كان؛ بل جاء ما تصرف منه.

---

(1) بتصرف: شرح الأشموني 1/ 225، 226، 235، وشرح التصريح 1/ 184، 290، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم/ 136.

(2) النشر 2/ 247، 248.

(3) البحر 3/ 182.

(4) مشكل إعراب القرآن 1/ 182.

(5) الكشف 1/ 378.

(6) النشر 2/ 249.

(7) الكشاف 1/ 527، البحر 3/ 251.

3- قوله تعالى: ﴿ وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَلَا تُظۡلَمُ نَفۡسٞ شَيۡـٔٗاۖ وَإِن كَانَ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٍ أَتَيۡنَا بِهَاۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الأنبياء: 47].

4- قوله تعالى: ﴿ يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ فَتَكُن فِي صَخۡرَةٍ أَوۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَأۡتِ بِهَا ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٞ ﴿١٦﴾ ﴾ [لقمان: 16].

قرأ المدنيان: (مثقالُ) برفع اللام في الموضعين، وقرأ الباقون بنصبها فيهما [1].

والرفع في مثقال في الموضعين على أن (كان) تامة، والتقدير: وإن وجد مثقال [2].

رابعًا: تثقيل إن وتخفيفها:

إذا خففت (إنَّ) المكسورة، فيجوز فيها حينئذ الإعمال والإهمال، إلا أن إهمالها أكثر من إعمالها؛ لأنها إذا خففت يزول اختصاصها بالأسماء، أما إعمالها فهو جائز؛ استصحابًا لحكم الأصل فيها [3].

وذكر أبو حيان أن تخفيف (إن) المكسورة هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه لا يجوز تخفيفها؛ لا معملة ولا مهملة؛ لأن الخفيفة عندهم حرف ناف، وليس مخففًا من الثقيلة [4].

وقد جاءت قراءة الإمام نافع ومعه بعض القراء بتخفيف (إنّ) المكسورة، في حين قرأها غيرهم بتثقيلها، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ رَبُّكَ أَعۡمَٰلَهُمۡۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ﴿١١١﴾ ﴾ [هود: 111].

---

(1) النشر 2/ 324.

(2) الإتحاف/ 310، الحجة لابن خالويه/ 249.

(3) شرح الأشموني 1/ 288، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم/ 178.

(4) ارتشاف الضرب 2/ 149.

فقرأ نافع وابن كثير وأبو بكر: (وإنْ كلا) بإسكان النون مخففة، وقرأ الباقون بتشديدها[1]، وأجمعت السبعة على نصب كلا [2].

وقراءة الإمام نافع على إعمال (إن) المخففة عمل الثقيلة؛ اعتبارًا لأصلها الذي هو التثقيل[3]. وقد ورد أن إعمال (إنْ) المخففة هو لغة لبعض العرب [4].

وحكى سيبويه أن الثقة أخبره أنه سمع بعض العرب يقول: إنْ عمرًا لمنطلق [5]، قال ابن الناظم: وعليه قراءة نافع وابن كثير وأبي بكر في الآية [6].

خامسًا: تثقيل أن وتخفيفها:

إذا خففت (أَنَّ) المفتوحة فيبقى عملها وجوبًا؛ لتحقيق مقتضاها، وهو إفادة معناها في الجملة الاسمية؛ لأنها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة، ولكن يجب في اسمها أن يكون مضمرًا لا مظهرًا، وأن يكون محذوفًا لا مذكورًا عند ابن مالك [7].

وقد قرأ الإمام نافع -ومعه بعض القراء- بتخفيف (أن) المتفوحة، وقرأها غيرهم بتثقيلها فيما يأتي:

1- قوله تعالى: ﴿ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيۡنَهُمۡ أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [الأعراف: 44].

قرأ نافع والبصريان وعاصم (أنْ) بإسكان النون مخففة، ورفع (لعنة)، وقرأ الباقون بتشديد النون ونصب (لعنة) [8].

---

(1) النشر 2/ 290، 291.

(2) البحر 5/ 266.

(3) الكشاف 2/ 295، شرح الأشموني 1/ 288.

(4) النشر 2/ 291.

(5) البحر 5/ 266، إبراز المعاني/ 523.

(6) شرح الألفية لابن الناظم/ 178.

(7) شرح التصريح 1/ 232.

(8) النشر 2/ 269.

وأن في قراءة نافع هي المخففة من الثقيلة، ورفع (لعنة) على الابتداء، وقيل إن (أن) مفسرة [1]، أي أنها تفسير لما أذنوا به [2].

2- قوله تعالى: ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ۝٧﴾ [النور: 7].

3- قوله تعالى: ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝٩﴾ [النور: 9].

فقرأ نافع ويعقوب بإسكان النون مخففة فيهما، ورفع (لعنة)، واختص نافع بكسر الضاد وفتح الباء من (غضب) ورفع الجلالة بعده، واختص يعقوب برفع الباء من (غضب)، وقرأ الباقون بتشديد النون فيهما ونصب لعنة وغضب [3].

و(أَنْ) في قراءة نافع هي المخففة من الثقيلة، ورفع (لعنة) على الابتداء؛ أما كسر الضاد وفتح الباء من (غضب) فعلى أنه فعل ماض، يرتفع به الاسم بعده [4]. والملاحظ هنا أن المخففة من الثقيلة قد وليها الفعل الماضي (غضب) في قراءة الإمام نافع، وقد اعترض على ذلك بعض العلماء، فقال مكي: ولا تخفف (أن) المفتوحة إلا وبعدها الأسماء، فتضمر معها الهاء [5]. وقال أبو علي: وأهل العربية يستقبحون أن يليها الفعل إلا أن يفصل بينها وبينه بشيء، نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل:20]، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ﴾ [طه: 89]، وأما قوله تعالى: ﴿أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ [النمل: 8]، فبورك على معنى الدعاء، فلم يجز دخول الفواصل؛ لئلا يفسد المعنى.

(1) البحر 4/ 301.

(2) الحجة لأبي زرعة/ 283.

(3) النشر 2/ 330، 331.

(4) الكشف 2/ 134.

(5) السابق والصفحة.

وقد رد أبو حيان على هذه الاعتراضات بأنه لا فرق بين (أن غضب الله) وبين (أن بورك)، في كون الفعل بعد (أن) دعاء، ولم يبين ذلك الفارسي، ويكون غضب دعاء، وقد ذكر النحاة أنه إذا كان الفعل دعاء لا يفصل بينه وبين أن بشيء [1].

سادسًا: تثقيل لكن وتخفيفها:

من المعروف أن (لكن) من أخوات إن، وهي تنصب المبتدأ وترفع الخبر؛ أما إذا خففت (لكن)، فالصحيح أنه يبطل عملها، وتليها الجملة الاسمية والفعلية، ونقل عن يونس والأخفش أنها قد تعمل [2]، وقد قرأ الإمام نافع ومعه بعض القراء بتخفيف (لكن)، وقرأها غيرهم بتثقيلها فيما يأتي:

1- قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [البقرة: 177].

2- قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [البقرة: 189].

قرأ نافع وابن عامر بتخفيف النون من (ولكنْ) ورفع (البِرُّ) بعدها، وقرأ الباقون بتشديد النون ونصب (البِرَّ) [3].

والقراءة بتخفيف نون (لكن) على أنها المخففة من الثقيلة، جيء بها لمجرد الاستدراك، فلا عمل لها، ورفع (البرُّ) بعدها على الابتداء [4].

قال الفراء: للعرب في (لكن) لغتان: تشديد النون، وإسكانها، فمن شددها نصب بها الأسماء، ومن خففها وأسكن نونها لم يعملها في شيء؛ اسم ولا فعل [5].

---

(1) راجع البحر 6/ 434.

(2) ارتشاف الضرب 2/ 151، البحر 1/ 327، مغني اللبيب 1/ 292، شرح الأشموني 1/ 294.

(3) النشر 2/ 319، والإتحاف/ 153.

(4) الإتحاف/ 153.

(5) معاني القرآن للفراء 1/ 464، 465.

سابعًا: ما قرأه الإمام نافع - وحده أو معه بعض القراء- بالرفع وقرأه غيرهم بالنصب أو الخفض:

وأنبه هنا -قبل الحديث في هذا الموضوع- إلى أني قد تحدثت عن المرفوع بعد كان التامة، وكذا الأسماء المرفوعة بعد الحروف الناسخة المخففة، وبينت قراءة الإمام نافع، ومن قرأ مثله فيها، وهنا أبين قراءة الإمام نافع ومن قرأ مثله في ما رفع من الأسماء والأفعال غير ما سبق، فأقول:

أولًا: الأسماء التي قرأها الإمام نافع وحده أو معه بعض القراء بالرفع، في حين قرأها غيرهم بالنصب أو الخفض:

1- قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِۚ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [الأعراف: 32].

قرأ الإمام نافع: (خالصةٌ) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب [1]، و(خالصة) بالرفع يجوز أن تكون خبرًا بعد خبر، وهذا ما ذهب إليه الزجاج، كما تقول: زيد عاقل لبيب، والمعنى: قل هي ثابتة للذين ءامنوا في الحياة خالصة يوم القيامة [2].

وعلى هذا الرأي يكون قوله: (للذين ءامنوا) خبر المبتدأ (هي)، ويجوز أن تكون (خالصة) بالرفع خبرًا للمبتدأ (هي)، وقوله: (للذين ءامنوا) متعلق بالخبر [3].

2- قوله تعالى: ﴿ الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿١﴾ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴿٢﴾ ﴾ [إبراهيم: 1-2].

---

(1) النشر 2/ 269.

(2) الحجة لأبي زرعة/ 281.

(3) إبراز المعاني/ 473.

قرأ المدنيان وابن عامر: (اللهُ الذي) برفع الهاء في لفظ الجلالة، وقرأ الباقون بخفضها[1]، والرفع إما على أنه مبتدأ خبره الموصول، وإما على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي هو الله [2].

2-قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَآ أَصۡغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ٣ ﴾ [سبأ: 3].

قرأ المدنيان وابن عامر ورويس: (عالمُ) برفع الميم، وقرأ الباقون بالخفض [3]، ويجوز في (عالمُ) بالرفع أن يكون مبتدأ خبره لا يعزب عنه، ويجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: هو عالم [4].

4- قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ٣٩ ﴾ [يس: 39].

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وروح: (والقمرُ) برفع الراء، وقرأ الباقون بالنصب [5]، والرفع إما على الابتداء، وإما بالعطف على (الليل) [6]، والتقدير ومن آياته القمر أو وآية لهم القمر [7].

5-قوله تعالى: ﴿ عَٰلِيَهُمۡ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضۡرٞ وَإِسۡتَبۡرَقٞۖ وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٖ وَسَقَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ شَرَابٗا طَهُورًا ٢١ ﴾ [الإنسان: 21].

---

(1) النشر 2/ 298.
(2) إعراب القرآن للنحاس 2/ 363، والإتحاف/ 271.
(3) النشر 2/ 349.
(4) الكشف 2/ 201.
(5) النشر 2/ 353.
(6) من قوله تعالى: ﴿ وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ [يس: 37].
(7) الكشاف 3/ 322، 323، والجامع لأحكام القرآن 6/ 5473.

وقد اختلف الأئمة في لفظين من ألفاظ هذه الآية، هما:

1- قوله: (عاليْهِم)، فقرأه المدنيان وحمزة بإسكان الياء وكسر الهاء، وقرأه الباقون بفتح الياء وضم الهاء.

2- قوله: (وإستبرقٌ)، قرأه نافع وابن كثير وعاصم بالرفع، وقرأه الباقون بالخفض[1]، والقراءة بإسكان الباء وكسر الهاء تحتمل أن يكون (عاليهم) مبتدأً خبره (ثياب سندس)، أي ما يعلوهم من لباسهم ثياب سندس [2]، وتحتمل أن يكون عاليهم خبر مقدم، وثياب مبتدأ مؤخر [3].

أما (إستبرق) بالرفع فعلى أن (خضر) نعت (للثياب)، والإستبرق معطوف عليها، ودليله قوله [4]: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا﴾ [الكهف: 31].

6- قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿٢٢﴾﴾ [البروج: 21-22].

قرأ نافع: (محفوظٌ) برفع الظاء، وقرأ الباقون بخفضها [5]، والرفع على أنه صفة للقرآن، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر: 9]، أي هو محفوظ في القلوب، لا يلحقه خطأ ولا تبديل [6].

---

(1) النشر 2/ 396.

(2) الكشاف 4/ 199.

(3) الإتحاف/ 429.

(4) الحجة لابن خالويه/ 359.

(5) النشر 2/ 399.

(6) البحر 8/ 452.

ثانيًا: الأفعال التي قرأها نافع وحده -أو معه بعض القراء- بالرفع وجاءت في قراءة غيرهم بالنصب:

1- قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ ﴾ [البقرة: 214].

قرأ نافع: (يقولُ) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب (1).

والرفع هنا على أنها حال قد مضت، وحكيت على ما وقعت، فهي حال محكية (2)، فالرفع هنا كالرفع في: سرت حتى أدخلها، وقد مضيا جميعًا، أي كنت سرت فدخلت، قال النحاس: فعلى هذا القراءة بالرفع، وهي أبين وأصح معنى، أي وزلزلوا حتى الرسول يقول، أي حتى هذه حاله؛ لأن القول إنما كان عن الزلزلة غير منقطع منها (3).

2- قوله تعالى: ﴿ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٣٥﴾ ﴾ [الشورى: 34-35].

قرأ المدنيان وابن عامر: (ويعلمُ) برفع الميم، وقرأ الباقون بنصبها (4)، والرفع إما على الاستئناف؛ لأن الجزاء وجوابه تم قبله، فاستؤنف ما بعد ذلك، وإما على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وهو يعلم (5).

3- قوله تعالى: ﴿ ۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾ ﴾ [الشورى: 51].

قرأ نافع: (يرسلُ) برفع اللام، وقرأ الباقون بنصبها (6).

---

(1) النشر 2/ 277.
(2) البحر 2/ 140.
(3) إعراب القرآن للنحاس 1/ 305.
(4) النشر 2/ 367.
(5) الكشف 2/ 251، 252.
(6) النشر 2/ 368.

والرفع قيل على الاستئناف، أي وهو يرسل [1]، وقيل إن الرفع هنا على الحال، عطفًا على ما يتعلق به (من وراء)؛ إذ تقديره: أو يسمع من وراء حجاب، و(وحيًا) مصدر في موضع الحال، عطف عليه ذلك المقدر المعطوف عليه (أو يرسل)، والتقدير إلا موحيًا أو مسمعًا من وراء حجاب أو مرسلًا [2]، وقد ورد أن الرفع هو قراءة أهل المدينة [3].

ثامنًا: ما قرأه الإمام نافع - وحده أو معه بعض القراء- بالنصب، وجاء في قراءة غيرهم بالرفع أو الخفض:

1-قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾ [النساء: 95].

قرأ المدنيان وابن عامر والكسائي وخلف: (غيرَ) بنصب الراء، وقرأ الباقون بالرفع[4].

ونصب (غير) قيل على الاستثناء من القاعدين، وهو استثناء منقطع عن الأول، والمعنى: لا يستوى القاعدون إلا أولي الضرر؛ فإنهم يساوون، وقد قيل: إن هذه الآية لما نزلت شكا ابن أم مكتوم إلى رسول الله ﷺ عجزه عن الجهاد في سبيل الله، فاستثنى الله أهل الضرر من القاعدين، وأنزل: (غيرُ أولي الضرر)، قال الفراء: قد ذُكر أن (غير) نزلت بعد أن ذكر فضل المجاهد على القاعد، فكان الوجه فيه الاستثناء والنصب.

وقيل: إن النصب في (غير) على الحال من القاعدين، والمعنى: لا يستوي القاعدون في حال صحتهم والمجاهدون، كما تقول: جاءني زيد غير مريض، أي جاءني زيد صحيحًا[5].

---

(1) الجامع لأحكام القرآن 7/ 5873.
(2) البحر 7/ 527، والإتحاف/ 384.
(3) إعراب القرآن للنحاس 4/ 93، البحر 7/ 527.
(4) النشر 2/ 251.
(5) بتصرف من: معاني القرآن للفراء 1/ 283، 284 والحجة لأبي زرعة /210، 211.

2- قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾ [المائدة: 6].

قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص: (وأَرجلَكم) بنصب اللام، وقرأ الباقون بالخفض [1]. والنصب في (وأرجلَكُم) عطفًا على (وجوهَكم وأيديَكُم)؛ لأن الجميع ثابت غسله من جهة السنة [2]، قال الزمخشري: قرأ جماعة وأرجلكم بالنصب، فدل على أن الأرجل مغسولة [3]، وذكر ابن خالويه: أن من نصب فقد رد بالواو على أول الكلام؛ لأنه عطف محدودًا على محدود؛ لأن ما أوجب الله غسله فقد حصره بحد، وما أوجب مسحه فقد أهمله بغير حد [4].

3- قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾ [المائدة: 119].

قرأ نافع: (يومَ) بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع [5].

والنصب على أنه ظرف لقال، والتقدير: قال الله تعالى: ما تقدم ذكره في هذا اليوم، أو قال الله هذا الذي قصصته عليكم ينفع ذلك اليوم، ويجوز أن تكون (يوم) ظرف خبر (لهذا)، و(هذا) مبتدأ، والتقدير: هذا اليوم يوم ينفع الصادقين، أو: هذا الذي ذكرناه من كلام عيسى واقع يوم ينفع، وتكون جملة هذا يوم ينفع جملة محكية بقال.

وبني (يوم) -إذا كان خبرًا- على الفتح؛ لإضافته إلى غير اسم متمكن، وهذا على مذهب الكوفيين الذين لا يشترطون كون الفعل مبنيًّا في بناء الظرف المضاف إلى الجملة، وقد احتج الكوفيون لذلك بقراءة نافع، فـ (يوم) مبني عندهم هنا؛ لإضافته إلى الجملة الفعلية.

---

(1) النشر 2/ 254.

(2) إبراز المعاني/ 427.

(3) الكشاف 1/ 597.

(4) الحجة لابن خالويه/ 129.

(5) النشر 2/ 256.

أما البصريون فقد منعوا بناء ما يضاف إلى المضارع، وخصوا ذلك بالمضاف إلى الماضي، نحو: على حين عاتبت؛ لأن المضارع معرف والماضي مبني، فسرى البناء إلى ما أضيف إليه، فعلى قول البصريين يكون (يوم) هنا معربًا لا مبنيًّا [1].

4- قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ ۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٩٤﴾﴾ [الأنعام: 94].

قرأ المدنيان والكسائي وحفص: (بينَكم) بنصب النون، وقرأ الباقون برفعها [2]، والنصب على أنه ظرف، والعامل فيه ما دل عليه الكلام من عدم وصلهم، وتقديره: لقد تقطع وصلكم بينكم، فوصلكم المضمر هو الناصب لبين، وذهب الأخفش إلى أن من نصب (بينكم) جعله مرفوعًا في المعنى بتقطع؛ لكنه لما جرى في أكثر الكلام منصوبًا تركه في حال الرفع على حاله منصوبًا؛ لكثرة استعماله كذلك [3].

5- قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ ﴿٥٥﴾﴾ [الأنعام: 55].

قرأ المدنيان: (سبيلَ) بنصب اللام، وقرأ الباقون برفعها [4].

و(سبيل) بالنصب على أنها مفعول تستبين، أي لتستبين أنت سبيل، أي تتبينها وتعرفها، من استبان الشيء المعدى [5].

6- قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا ۖ وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: 26].

---

(1) بتصرف: البحر 4/ 63، وإبراز المعاني/ 437، وشرح الأشموني 2/ 257.

(2) النشر 2/ 260.

(3) مشكل إعراب القرآن 2/ 279.

(4) النشر 2/ 258.

(5) إبراز المعاني/ 444، والإتحاف/ 209.

قرأ المدنيان وابن عامر والكسائي: (ولباسَ) بنصب السين، وقرأ الباقون برفعها [1]، والنصب قيل عطفًا على (لباس) في قوله: ﴿أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾، أي وأنزلنا لباس التقوى[2].

وقال العكبري: إنه بالنصب معطوف على ريشًا، فإن قيل: كيف ينزل اللباس والريش؟ قيل: لما كان الريش واللباس ينبتان بالمطر، والمطر ينزل، جعل ما هو المسبب بمنزلة السبب[3].

7- قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْعَزِيزُ ﴿٦٦﴾ ﴾ [هود: 66].

8- قوله تعالى: ﴿يُبَصَّرُونَهُمْ ۚ يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ ﴿١١﴾﴾ [المعارج: 11].

قرأ المدنيان والكسائي: (يومَئذ) بفتح الميم في الموضعين، وقرأ الباقون بكسرها فيهما[4].

9- قوله تعالى: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴿٨٩﴾ ﴾ [النمل: 89].

قرأ المدنيان والكوفيون: (يومَئذ) بفتح الميم، وقرأ الباقون بكسرها [5].

والقراءة بفتح الميم في (يومئذ) في هذه الآيات على أن (يومًا) مبني على الفتح؛ لإضافته إلى غير متمكن، وهو إذ [6].

---

(1) النشر 2/ 268.

(2) الكشف 1/ 461.

(3) إملاء ما من به الرحمن 1/ 157.

(4) النشر 2/ 289.

(5) النشر 2/ 340.

(6) الكشاف 2/ 279.

10- قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُدۡخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَلُؤۡلُؤٗاۖ وَلِبَاسُهُمۡ فِيهَا حَرِيرٞ ٢٣ ﴾ [الحج: 23].

11- قوله تعالى: ﴿ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَلُؤۡلُؤٗاۖ وَلِبَاسُهُمۡ فِيهَا حَرِيرٞ ٣٣ ﴾ [فاطر: 33].

قرأ المدنيان وعاصم: (ولؤلؤًا) بالنصب في الموضعين، ووافقهم يعقوب في الموضع الأول، وقرأ الباقون بالخفض في الموضعين [(1)].

والنصب قيل عطفًا على موضع أساور؛ لأن من زائدة [(2)]، والتقدير يحلون فيها أساور من ذهب ولؤلؤًا [(3)]، وقيل إن النصب على إضمار فعل تقديره: ويحلون لؤلؤًا، وقد ورد أن الذي سهل عليهم قراءتها بالنصب هو كتابتها بالألف في الموضعين [(4)].

تاسعًا: ما قرأه الإمام نافع - ومعه بعض القراء- بالجزم وجاء في قراءة غيرهم بالرفع:

1- قوله تعالى: ﴿ إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ٢٧١ ﴾ [البقرة: 271].

قرأ المدنيان وحمزة والكسائي وخلف: (ويكفِّرْ) بجزم الراء، وقرأ الباقون برفعها [(5)].
والجزم عطفًا على موضع الفاء في: (فهو خيرٌ لكم)، فهي في موضع جزم؛ لأنها جواب شرط [(6)].

---

(1) النشر 2/ 326.
(2) زائدة: أي صلة.
(3) الكشف 2/ 117، 118.
(4) الحجة لابن خالويه/ 252.
(5) النشر 2/ 236.
(6) الكشف 1/ 317.

عاشراً: ما قرأه الإمام نافع - ومعه بعض القراء- مضافًا إلى ما بعده، وجاء في قراءة غيرهم غير مضاف:

1- قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا ﴾ [المائدة: 95].

قرأ المدنيان وابن عامر: (كفارةُ) بغير تنوين، (طعامِ) بالخفض، وقرأ الباقون بالتنوين، ورفع طعام [1].

وقراءة (كفارة) بغير تنوين و(طعام) بالخفض هي قراءة أهل المدينة. وذكر النحاس أنها على إضافة الجنس [2]، كما ذكر الزمخشري أن خفض (طعام) على الإضافة، وهذه الإضافة مبينة، كأنه قيل: أو كفارة من طعام مساكين، كقولك: خاتم فضة بمعنى خاتم من فضة، ورفع (كفارة) على أنه خبر لمبتدأ محذوف، كأنه قيل: أو الواجب عليه كفارة [3].

وقد اعترض أبو حيان على ما ذكره الزمخشري من أن الإضافة هنا مبينة، وذكر أن الإضافة المبينة ليست من هذا الباب؛ لأن خاتم فضة من باب إضافة الشيء إلى جنسه، والطعام ليس جنسًا للكفارة إلا بتجوز بعيد جدًّا، وقد وجه أبو حيان قراءة نافع بأنها على الإضافة، والإضافة تكون بأدنى ملابسة؛ إذ الكفارة تكون كفارة هدى وكفارة طعام وكفارة صيام [4].

2- قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَخۡلَصۡنَٰهُم بِخَالِصَةٖ ذِكۡرَى ٱلدَّارِ ﴿٤٦﴾ ﴾ [ص: 46].

---

(1) النشر 2/ 255.
(2) إعراب القرآن للنحاس 2/ 41.
(3) الكشاف 1/ 645.
(4) البحر 4/ 20، 21.

قرأ المدنيان: (بخالصةِ) بغير تنوين، وقرأ الباقون بالتنوين [1]، و(خالصة) بغير تنوين على الإضافة، أي إضافة خالصة إلى ذكرى.

قال القرطبي: من أضاف (خالصة) إلى (الدار) فهي مصدر بمعنى الإخلاص، والذكرى مفعول به أضيف إليه المصدر، أي بإخلاصهم ذكرى الدار، ويجوز أن يكون المصدر مضافًا إلى الفاعل، والخالصة مصدر بمعنى الخلوص، أي بأن خلصت لهم ذكرى الدار، وهي الدار الآخرة أو الدنيا [2].

حادي عشر: ما قرأه الإمام نافع - ومعه بعض القراء- بالتنوين وجاء في قراءة غيرهم بلا تنوين:

1- قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا ٤﴾ [الإنسان: 4].

قرأ المدنيان والكسائي وأبو بكر ورويس وهشام: (سلاسلًا) بالتنوين، ووقفوا عليه بالألف، بدلًا من التنوين، وقرأ الباقون بغير تنوين، ونقل عن هؤلاء الباقين اختلافهم في الوقف على (سلاسلا) بالألف [3].

2- قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيۡهِم بِـَٔانِيَةٖ مِّن فِضَّةٖ وَأَكۡوَابٖ كَانَتۡ قَوَارِيرَاْ ١٥﴾ [الإنسان: 15].

قرأ المدنيان وابن كثير والكسائي وخلف وأبو بكر: (قواريرًا) بالتنوين، ويقفون عليه بالألف، وقرأ الباقون بغير تنوين، وكلهم وقف عليه بالألف إلا حمزة ورويسا [4].

3- قوله تعالى: ﴿قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٖ قَدَّرُوهَا تَقۡدِيرٗا ١٦﴾ [الإنسان: 16].

قرأ المدنيان والكسائي وأبو بكر: (قواريرًا) بالتنوين، ووقفوا عليه بالألف [5]، وقرأ الباقون بغير تنوين [6].

---

(1) النشر 2/ 361.
(2) الجامع لأحكام القرآن 7/ 5662.
(3) النشر 2/ 394/ 395.
(4) النشر 2/ 395.
(5) النشر 2/ 395.
(6) البحر 8/ 397.

والقراءة بالتنوين أو الصرف في (سلاسلا)، وكذا في (قواريرا) في الموضعين عند الإمام نافع ومن معه تحتمل الأوجه التالية:

الوجه الأول: أنها لغة لبعض العرب، فقد حكى الكسائي أن بعض العرب يصرفون كل ما لا ينصرف إلا (أفعل منك)، وقال الأخفش: سمعنا من يصرف هذا ويصرف جميع ما لا ينصرف (1). وقد ورد أن الذين يصرفون مطلقًا هم بنو أسد (2).

الوجه الثاني: أن صرف هذه الكلمات لأنها جمع كسائر الجموع؛ فقد جمعها بعض العرب فصارت كالواحد، فانصرفت كما ينصرف الواحد، ألا ترى إلى قول النبي ﷺ لحفصة: (إنكن لأنتن صواحبات يوسف)؟!، فجمع صواحب بالألف والتاء كما يجمع الواحد، فصار كالواحد في الحكم، وحكى الأخفش مواليات فلان، جمع موالي، فصار كالواحد (3).

الوجه الثالث: أن من صرف هذه الكلمات فقد اتبع مرسوم المصحف فيها؛ لأنهن مكتوبات في المصحف بالألف (4)، وقد نص الإمام أبو عبيد على كتابتهن بالألف في مصاحف أهل الحجاز والكوفة، قال: ورأيتها في مصحف عثمان بن عفان: الأولى (قواريرا) بالألف مثبتة، والثانية كانت بالألف فحُكَّت، ورأيت أثرها بينًا هناك (5).

كما ذكر أبو حيان أن الصرف ثابت في مصاحف المدينة ومكة والكوفة والبصرة، وفي مصحف أبي وعبد الله (6).

---

(1) الكشف 2/ 352.
(2) الإتحاف/ 429.
(3) مشكل إعراب القرآن 2/ 436.
(4) الحجة لأبي زرعة /838، 839.
(5) النشر 2/ 396.
(6) البحر 8/ 394.

ثاني عشر: ما قرأه الإمام نافع - وحده أو معه غيره- بالياء، وجاء في قراءة غيرهم خلاف ذلك:

وقد وجدت أن القراءة بالياء قد تنوعت في قراءة نافع ومن معه إلى نوعين:

النوع الأول: ما كانت الياء فيه للغيبة.

النوع الثاني: ما كانت الياء فيه للتذكير.

أولًا: ما كانت الياء فيه للغيبة:

1-قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [البقرة: 85].

قرأ نافع وابن كثير ويعقوب وخلف وأبو بكر: (يعملون) بالياء على الغيبة، وقرأ الباقون بالتاء على الخطاب (1).

والقراءة بالياء لأن المولى عز وجل قال قبل ذلك: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: 85]، فيكون قوله: (عما يعملون) إخبارًا عنهم (2).

أما القراءة بالتاء فهي حملًا على ما تقدم من الخطاب في قوله: ﴿يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ﴾، وقوله: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ﴾، وقوله: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾، فلما تكرر الخطاب حمل عليه (3).

---

(1) انظر: النشر 2/ 218.

(2) الحجة لأبي زرعة/ 105.

(3) الكشف 1/ 253.

2- قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ٤٨﴾ [آل عمران: 48].

قرأ المدنيان وعاصم ويعقوب: (يعلمه) بالياء على الغيبة، وقرأ الباقون بالنون [1].

قال مكي: وحجة من قرأ بالياء أنه رده على لفظ الغيبة التي قبله في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ﴾ [آل عمران: 45]، أي يبشرك بعيسى، ويعلمه الكتاب، وأيضًا فإن قبله: ﴿كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ﴾ [آل عمران: 47]، وقوله: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرًا﴾ [آل عمران: 47]، فكله بلفظ الغيبة، فجرى: (ويعلمه) عليه [2]. أما القراءة بالنون فهي إخبار من الله بنون العظمة [3].

قال الطبري: (والصواب من القول عندنا أنهما قراءتان مختلفتان غير مختلفي المعاني، فبأيهما قرأ القارئ فهو مصيب في ذلك؛ لاتفاق معنى القراءتين في أنه خبر عن الله عز وجل بأنه يعلم عيسى الكتاب) [4].

3- قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يَغۡشَىٰهُمُ ٱلۡعَذَابُ مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۡ وَيَقُولُ ذُوقُواْ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٥٥﴾ [العنكبوت: 55].

قرأ نافع والكوفيون: (ويقول) بالياء، وقرأ الباقون بالنون [5].

والقراءة بالياء على الإخبار عن الله [6]، والمعنى: يقول الله -عز وجل-، ويحتمل أن يكون الملك الموكل بهم هو الذي يقول: ذوقوا، أما القراءة بالنون فهي نون العظمة، أو

(1) النشر 2/ 240، والإتحاف/ 174.
(2) الكشف 1/ 344.
(3) الإتحاف/ 174.
(4) جامع البيان 3/ 189.
(5) النشر 2/ 343.
(6) الكشف 2/ 180.

نون جماعة الملائكة. قال القرطبي: والقراءتان ترجعان إلى معنى: أي يقول الملك بأمرنا: ذوقوا [1].

4- قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾ ﴾ [الجاثية: 6].

قرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو وروح وحفص: (يؤمنون) بالياء على الغيبة، وقرأ الباقون بالتاء على الخطاب [2].

والقراءة بالياء [3]، ردًّا على قوله قبلها: ﴿لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾﴾ [الجاثية: 3]، وقوله: ﴿لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥﴾﴾ [الجاثية: 5] وذكر مكي [4] أن الذين قرأوا بالياء ردوه على لفظ الغيبة التي قبله، وهو قوله تعالى: ﴿لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾﴾ [الجاثية: 4].

وقال البيضاوي: قرأ الحجازيان وحفص وأبو عمرو وروح: (يؤمنون) بالياء؛ ليوافق ما قبله [5]. قال أبو عبيدة: مع هذا قد خاطب النبي ﷺ فقال: ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الجاثية:6]، فكيف يجوز أن يقال للنبي ﷺ: ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾﴾ [الجاثية:6]؟! أي تؤمن أنت وهم؟ بل إنما قال: (فبأي حديث بعد الله وآياته يؤمن هؤلاء المشركون، وشاهدها قوله تعالى: ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [المرسلات: 50]، لم يختلف فيه أنه بالياء، فهذه مثلها [6].

5- قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴿٣٠﴾ ﴾ [ق: 30].

---

(1) راجع: البحر 7/ 156، والجامع لأحكام القرآن 6/ 5073.

(2) انظر: النشر 2/ 371-372، والإتحاف/ 389.

(3) الحجة لأبي زرعة/ 659.

(4) الكشف 2/ 268.

(5) أنوار التنزيل 2/ 379.

(6) الحجة لأبي زرعة/ 659، 660.

قرأ نافع وأبو بكر: (يقول) بالياء، وقرأ الباقون بالنون [1]، والقراءة بالياء على الغيبة[2] قال مكي [3]: من قرأ بالياء فقد أجراه على الإخبار عن الله -جل ذكره-؛ لتقدم ذكره في قوله: ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ ﴾ [ق: 26]، وفي قوله: ﴿ رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ ﴾ [ق: 27].

قال الزمخشري: قرئ: (نقول) بالنون والياء، وعن سعيد بن جبير: يوم يقول الله لجهنم[4].

أما القراءة بالنون فهي على الخطاب من الله تعالى، وهي نون العظمة [5].

ثانيًا: ما كانت الياء فيه للتذكير:

1- قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَـٰيَـٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ ﴾ [البقرة: 58].

قرأ المدنيان: (يغفر) بالياء على التذكير، وقرأ ابن عامر بالتاء على التأنيث، واتفق هؤلاء على ضم حرف المضارعة وفتح الراء، وقرأ الباقون بالنون وفتحها وكسر الفاء في الموضعين [6].

والقراءة بالياء لأنه حال بين الفعل والفاعل، ولأن تأنيث الخطايا غير حقيقي [7].

أما القراءة بالتاء فلأن لفظ الخطايا مؤنث؛ لأنها جمع خطيئة على التكسير، أما القراءة بالنون فهي إخبار عن الله -عز وجل-، وقد حسنت القراءة بالتاء والياء في (نغفر)، وإن

---

(1) النشر 2/ 376.
(2) البحر 8/ 127.
(3) الكشف 2/ 285.
(4) الكشاف 4/ 9.
(5) الجامع لأحكام القرآن 7/ 6188.
(6) انظر: النشر 2/ 215.
(7) إملاء ما من به الرحمن 1/ 38.

كان قبله إخبار عن الله في قوله: (وإذ قلنا)؛ لأنه قد علم أن ذنوب الخاطئين لا يغفرها إلا الله تعالى، فاستغني عن النون، وورد الفعل إلى الخطايا المغفورة (1).

وورد أن ابن مسعود وابن عباس قالا: إذا اختلفتم في الياء والتاء فاجعلوها ياء، وذكر أبو عبيد عن ابن مسعود أنه قال: ذكِّروا القرآن، وإذا اختلفتم في الياء والتاء فاجعلوها ياء؛ فإنه أكثر ما جاء في القرآن من هذا النوع، أتى مذكرًا بإجماع من القراء، قال الله -جل ذكره-: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ﴾ [آل عمران: 13]، وقال: ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ﴾ [الأنعام: 157]، وقال: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: 67].

وهو كثير أتى على التذكير بإجماع (2).

2- قوله تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا (٤٤)﴾ [الإسراء: 44].

قرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر وأبو بكر الطيب عن التمار عن رويس: (يسبح) بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث (3).

والقراءة بالياء لأنه قد فصل بينه وبين المؤنث بـ (له)، ولأنه تأنيث غير حقيقي؛ أما القراءة بالتاء فهي حمل على تأنيث لفظ السموات (4).

3- قوله تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا (٩٠)﴾ [مريم: 90].

وقوله تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِن فَوْقِهِنَّ﴾ [الشورى: 5].

---

(1) الجامع لأحكام القرآن 1/ 353.
(2) الكشف 1/ 238، 239.
(3) النشر 2/ 307، والإتحاف/ 284.
(4) الكشف 2/ 48.

قرأ نافع والكسائي: (يَكَاد) بالياء على التذكير في الآيتين، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث فيهما [1].

والقراءة بالياء قيل لتقدم الفعل [2]، وقيل لأن السموات جمع قليل، والعرب تذكر فعل المؤنث إذا كان قليلًا؛ كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ ﴾ [التوبة: 5]، قال ابن الأنباري: سألت ثعلب: لم صار ذلك كذلك؟ فقال: لأن الجمع القليل قبل الكثير، والمذكر قبل المؤنث، أما القراءة بالتاء فلتأنيث لفظ السموات [3].

4- قوله تعالى: ﴿ ۞ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣٥﴾ ﴾ [النور: 35].

قرأ نافع وابن عامر وحفص: (يُوْقَدُ) بياء مضمومة وإسكان الواو وتخفيف القاف ورفع الدال على التذكير، وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر وخلف كذلك، إلا أنهم بالتاء على التأنيث، وقرأ ابن كثير والبصريان وأبو جعفر بتاء مفتوحة، وفتح الواو والدال وتشديد القاف [4].

فقراءة الإمام نافع ومن معه (يوقد) بالياء، فتعود على المصباح [5]، وقيل: للكوكب[6]، أما قراءة حمزة ومن معه: (توقد) بالتاء فتعود على الزجاجة؛ لأنها مؤنثة [7]، أي توقد الزجاجة، وقيل: تعود على المشكاة [8].

---

(1) النشر 2/ 319.

(2) الجامع لأحكام القرآن 5/ 4195.

(3) الحجة لأبي زرعة/ 448.

(4) راجع: النشر 2/ 332، والإتحاف/ 325.

(5) البحر 6/ 456.

(6) الحجة لأبي زرعة/ 448.

(7) راجع: إملاء ما من به الرحمن 2/ 156.

(8) إبراز المعاني/ 615.

أما قراءة ابن كثير ومن معه: (تَوَقَّد) فهي فعل ماض، وفاعلها ضمير يعود على المصباح، قال النحاس في هذه القراءة وفي قراءة الإمام نافع: وهاتان القراءتان متقاربتان؛ لأنهما جميعًا للمصباح، وهو أشبه بهذا الوصف؛ لأنه الذي ينير ويضيء، وإنما الزجاج وعاء له(1).

5-قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ۖ وَلَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ﴿٥٢﴾﴾ [غافر: 52].

قرأ نافع والكوفيون: (ينفع) بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث (2).

ذكر مكي أن التذكير في الفعل حملًا على (العذر)؛ لأن العذر والمعذرة سواء، وأيضًا فإن الفصل وقع بين المؤنث وفعله بالمفعول؛ أما التأنيث في الفعل فلتأنيث لفظ المعذرة(3).

ثالث عشر: ما قرأه الإمام نافع - وحده أو معه غيره- بالتاء، وجاء في قراءة غيرهم خلاف ذلك:

وقد وجدت أن التاء في قراءة الإمام نافع ومن معه قد تنوعت إلى نوعين:

النوع الأول: ما كانت فيه للخطاب.

النوع الثاني: ما كانت التاء فيه للتأنيث.

أولًا: ما كانت التاء فيه للخطاب:

1-قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴿١٦٥﴾﴾ [البقرة:165].

(1) الجامع لأحكام القرآن 6/ 4654.
(2) النشر 2/ 365.
(3) الكشف 2/ 245.

قرأ نافع وابن عامر ويعقوب: (ولو ترى) بالخطاب، واختلف عن ابن وردان، وقرأ الباقون بالغيبة [1]، قال الزجاج: من قرأ: (ولو ترى) فإن التاء خطاب للنبي ﷺ، يراد به الناس [2]، وورد أن الخطاب للسامع، وجواب لو على القولين مقدر [3].

2- قوله تعالى: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَـٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ ٱلْعَيْنِ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِي ٱلْأَبْصَـٰرِ ﴿١٣﴾ ﴾ [آل عمران: 13].

قرأ المدنيان ويعقوب: (ترونهم) بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيبة [4]، وقد اختلف العلماء فيمن وجه إليه الخطاب في (ترونهم) اختلافًا واسعًا، خلاصته أن الخطاب قيل للمسلمين، وقيل لليهود، وقيل للمشركين [5]، وذكر أبو شامة أن الخطاب يحتمل أن يكون للثلاثة، وبين وجهة كل احتمال [6].

3- قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَمَا رَبُّكَ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٢٣﴾ ﴾ [هود: 123].

قرأ المدنيان ويعقوب وحفص وابن عامر: (تعملون) بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيبة[7]. قال مكي: وحجة من قرأ بالتاء أنه على الخطاب للنبي ﷺ، ردوه على ما قبله

(1) النشر 2/ 224.
(2) معاني القرآن وإعرابه للزجاج 1/ 223.
(3) قال أبو حيان: (والتقدير على قراءة من قرأ بالتاء من فوق: لعلمت أيها السامع أن القوة لله جميعًا، أو لعلمت يا محمد إن كان الخطاب في (ولو ترى) له، وقد كان ﷺ على علم بذلك، ولكنه خوطب والمراد أمته، فإن فيهم من يحتاج لتقوية علمه بمشاهدة مثل هذا). البحر 1/ 471.
(4) النشر 2/ 238.
(5) راجع معاني القرآن للفراء 1/ 195، والكشف 1/ 336، والبحر 2/ 394.
(6) انظر: إبراز المعاني/ 382.
(7) النشر 2/ 262، 263.

من الخطاب في قوله: فاعبده وتوكل عليه، وهو أمر للنبي ﷺ، والمراد به هو وأمته، والتقدير: قل لهم يا محمد: ما ربي بغافل عما تعملون [1].

4-قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ سَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ فَتَعْرِفُونَهَا ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [النمل: 93].

قرأ المدنيان وابن عامر ويعقوب وحفص: (تعملون) بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيبة[2].

ووجه القراءة بالخطاب هنا هو تقدم الخطاب في قوله: (سيريكم آياته فتعرفونها)، فيكون الكلام على نسق واحد، والقراءة بالخطاب هنا هي قراءة أهل المدينة [3].

5-قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَا۟ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الروم: 39].

قرأ المدنيان ويعقوب: (لتربوا) بالخطاب وضم التاء وإسكان الواو، وقرأ الباقون بالغيبة وفتح الياء والواو [4].

والقراءة بالخطاب في (لتربوا) لأن ما قبله خطاب، وهو قوله: (وما أتيتم من ربا)، فرد الخطاب على الخطاب، والتقدير: لتصيروا ذوي ربا، أي: ذوي زيادة [5]: قال الزمخشري:

قرئ: (لتربوا)، أي لتزيدوا في أموالهم [6].

---

(1) الكشف 1/ 538.

(2) النشر 2/ 263.

(3) انظر: الجامع لأحكام القرآن 6/ 4963.

(4) النشر 2/ 344.

(5) النشر 2/ 184.

(6) الكشاف 3/ 223..

وقال أبو حيان: قرأ الجمهور: (ليربوا) بالياء وإسناد الفعل إلى الربا، وابن عباس وقتادة والحسن وأبو رجاء والشعبي ونافع وأبو حيوة بالتاء مضمومة، وإسناد الفعل إليهم [1].

6- قوله تعالى: ﴿ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧٠﴾ ﴾ [يس: 70].

قرأ المدنيان وابن عامر ويعقوب: (لتنذر) بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيبة [2].

7- قوله تعالى: ﴿ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً ۚ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ ﴿١٢﴾ ﴾ [الأحقاف: 12].

قرأ المدنيان وابن عامر ويعقوب: (لتنذر) بالخطاب، واختلف عن البزي، وقرأ الباقون بالغيبة [3].

والخطاب في (لتنذر) في الآيتين للرسول ﷺ [4]، أي لتنذر يا محمد؛ لأنه هو النذير لأمته [5]، كما قال -عز وجل-: ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [البقرة: 119].

8- قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ ۖ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَقْضُونَ بِشَىْءٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿٢٠﴾ ﴾ [غافر: 20].

قرأ نافع وهشام: (تدعون) بالخطاب، واختلف عن ابن ذكوان، وقرأ الباقون بالغيبة[6]، قال الزمخشري: قرئ: (يدعون) بالتاء والياء [7]، والخطاب هنا للكفار، أي: قل

(1) البحر 7/ 174.
(2) النشر 2/ 355.
(3) النشر 2/ 372، 373.
(4) انظر: البحر 7/ 346، 8/ 59.
(5) راجع: الكشف 2/ 220، والحجة لأبي زرعة/ 603.
(6) النشر 2/ 364، 365.
(7) الكشاف 3/ 422.

لهم يا محمد: الذين تدعون أيها المشركون من دونه (1).

9- قوله تعالى: ﴿ فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٨٩﴾ ﴾ [الزخرف: 89].

قرأ المدنيان وابن عامر: (تعلمون) بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيبة (2).

والخطاب هنا هو من خطاب النبي ﷺ للمشركين بالتهديد (3)، وقال البيضاوي: قرأ نافع وابن عامر بالتاء، على أنه من المأمور بقوله (4).

10- قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ ﴿٢٠﴾ وَتَذَرُونَ الْآخِرَةَ ﴿٢١﴾ ﴾ [القيامة: 20-21].

قرأ المدنيان والكوفيون: (تحبون)، و(تذرون) بالخطاب في الكلمتين، وقرأ الباقون بالغيبة فيهما (5).

والخطاب في الكلمتين قيل لكفار قريش المنكرين للبعث (6)، وقيل: لعموم بني آدم. قال الزمخشري -في قوله تعالى-: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ ﴿٢٠﴾﴾ [القيامة: 20]، كأنه قال: بل أنتم يا بني آدم؛ لأنكم خلقتم على عجل، وطبعتم عليه، تعجلون في كل شيء؛ ومن ثم تحبون العاجلة (7).

وقال البيضاوي في قوله: ﴿ بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ ﴿٢٠﴾ وَتَذَرُونَ الْآخِرَةَ ﴿٢١﴾ ﴾ [القيامة: 20، 21]: تعميم للخطاب؛ إشعارًا بأن بني آدم مطبوعون على الاستعجال، وإن كان الخطاب للإنسان، والمراد الجنس(8).

---

(1) راجع: الكشف 2/ 242، والبحر 7/ 457.
(2) النشر 2/ 370.
(3) الجامع لأحكام القرآن 7/ 5945.
(4) أنوار التنزيل 2/ 373.
(5) النشر 2/ 393.
(6) البحر 8/ 388.
(7) الكشاف 4/ 192.
(8) أنوار التنزيل 2/ 523.

ثانيًا: ما كانت التاء فيه للتأنيث:

1- قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَوْلَا يَأْتِينَا بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّهِۦٓۚ أَوَلَمۡ تَأۡتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِي ٱلصُّحُفِ ٱلۡأُولَىٰ ١٣٣ ﴾ [طه: 133].

قرأ نافع والبصريان وابن جماز وحفص: (تأتهم) بالتاء على التأنيث، واختلف عن ابن وردان، وقرأ الباقون بالياء على التذكير [1].

والقراءة بالتاء حملًا على لفظ بينة [2]؛ لأن لفظ بينة مؤنث؛ أما القراءة بالياء فلأن تأنيث البينة غير حقيقي [3].

2- قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوٓاْ إِن نَّتَّبِعِ ٱلۡهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفۡ مِنۡ أَرۡضِنَآۚ أَوَلَمۡ نُمَكِّن لَّهُمۡ حَرَمًا ءَامِنٗا يُجۡبَىٰٓ إِلَيۡهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَيۡءٖ رِّزۡقٗا مِّن لَّدُنَّا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ٥٧ ﴾ [القصص: 57].

قرأ المدنيان ورويس: (تجبى) بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالياء على التذكير [4]. ذكر القرطبي أن القراءة بالتاء لأجل الثمرات؛ أما القراءة بالياء فلأنه حال بين الاسم المؤنث وبين فعله حائل، وأيضًا فإن الثمرات جمع، وليس بتأنيث حقيقي [5].

رابع عشر: الأفعال المضارعات التي قرأها الإمام نافع - وحده أو معه غيره- بالنون وجاء في قراءة غيرهم خلاف ذلك:

1- قوله تعالى: ﴿ مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ١٨٦ ﴾ [الأعراف: 186].

---

(1) النشر 2/ 322، 323.

(2) البحر 6/ 292.

(3) انظر: الكشف 2/ 108، وإبراز المعاني/ 596.

(4) النشر 2/ 342.

(5) الجامع لأحكام القرآن 6/ 5016.

قرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: (وندرهم) بالنون، وقرأ الباقون بالياء(1).

والنون هنا هي نون العظمة، أي نحن نذرهم، وهي إخبار من المولى -عز وجل- عن نفسه، أما الياء فهي للغيبة (2).

2- قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٣﴾ ﴾ [النساء: 13].

قرأ المدنيان وابن عامر: (ندخله) بالنون، وقرأ الباقون بالياء (3).

3- قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿١٤﴾﴾ [النساء: 14].

قرأ المدنيان وابن عامر: (ندخله) بالنون، وقرأ الباقون بالياء (4).

4- قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ وَمَن يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٧﴾ ﴾ [الفتح: 17].

قرأ المدنيان وابن عامر: (ندخله، ونعذبه) بالنون، وقرأهما الباقون بالياء (5).

---

(1) النشر 2/ 273.
(2) راجع الحجة لأبي زرعة/ 303، والإتحاف/ 233.
(3) النشر 2/ 248.
(4) النشر 2/ 248.
(5) النشر 2/ 248.

5- قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (9)﴾ [التغابن: 9].

قرأ المدنيان وابن عامر: (نكفر عنه، وندخله) بالنون، وقرأهما الباقون بالياء [1].

6- قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا (11)﴾ [الطلاق: 11].

قرأ المدنيان وابن عامر: (ندخله) بالنون، وقرأه الباقون بالياء [2]، والنون في هذه المواضع السبعة السابقة هي نون العظمة، وهي إخبار من الله -جل ذكره- عن نفسه، أما الياء فهي للغيبة [3].

7- قوله : ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ (19)﴾ [فصلت: 19].

قرأ نافع ويعقوب: (نحشر) بالنون وفتحها وضم الشين، وقرأ الباقون بالياء وضم الشين، والقراءة بالنون على أنها نون العظمة [4]، قال مكي: قرأ نافع بالنون ونصب الأعداء على الإخبار من الله -جل ذكره- عن نفسه، رده على قوله: ﴿وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [فصلت: 18]، فعطف مخبرًا عن نفسه على مخبر عن نفسه، وهو هو، فذلك أحسن في مطابقة الكلام، وبناء آخره على أوله، أما القراءة بالياء فهي على لفظ الغيبة على ما لم يسم فاعله [5].

(1) النشر 2/ 248.
(2) النشر 2/ 248.
(3) راجع: الكشف 1/ 381، والإتحاف/ 187.
(4) الإتحاف/ 381.
(5) الكشف 2/ 248.

خامس عشر: الألفاظ التي قرأها الإمام نافع - وحده أو معه غيره- بالإفراد أو التثنية أو الجمع، وجاءت في قراءة غيرهم خلاف ذلك:

(أ) الألفاظ التي قرأها الإمام نافع وحده أو معه غيره مفردة، وجاءت في قراءة غيرهم مجموعة:

1-قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي فَخُذۡ مَآ ءَاتَيۡتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ١٤٤﴾ [الأعراف: 144].

قرأ المدنيان وابن كثير وروح: (برسالتي) بغير ألف بعد اللام على التوحيد، وقرأ الباقون بألف على الجمع أي (رسالاتي) (1).

ذكر أبو علي أن من أفرد هذه الأسماء، فلأنها تدل على الكثرة، وإن لم تجمع، كما تدل عليها الألفاظ الموضوعة للجمع، ومما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَّا تَدۡعُواْ ٱلۡيَوۡمَ ثُبُورٗا وَٰحِدٗا وَٱدۡعُواْ ثُبُورٗا كَثِيرٗا ١٤﴾ [الفرقان: 14].

فوقع الاسم على الجمع كما يقع على الواحد، فكذلك الرسالة.

أما من جمع فلأن الرسل يرسلون بضروب من الرسائل؛ كالتوحيد والشرائع، فلما اختلفت الرسائل حسن أن يجمع، كما حسن أن تجمع أسماء الأجناس إذا اختلفت، ألا ترى أنك تقول: (رأيت تمورًا كثيرة، ونظرت في علوم كثيرة)؟!، فتجمع هذه الأسماء كما تجمع غيرها من الأسماء (2).

2- قوله تعالى: ﴿وَقَدۡ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ فَلِلَّهِ ٱلۡمَكۡرُ جَمِيعٗاۖ يَعۡلَمُ مَا تَكۡسِبُ كُلُّ نَفۡسٖۗ وَسَيَعۡلَمُ ٱلۡكُفَّٰرُ لِمَنۡ عُقۡبَى ٱلدَّارِ ٤٢﴾ [الرعد: 42].

---

(1) النشر 2/ 272، وأنبه هنا إلى أن ابن الجزري قد ذكر أن المدنيان وابن عامر ويعقوب وأبو بكر قد قرأوا (رسالته) من قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: 67]، بالألف على الجمع، وقرأه الباقون بغير ألف على التوحيد. النشر 2/ 255.

(2) الحجة لأبي زرعة/ 232، هامش 2.

قرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو: (الكافر) على التوحيد، وقرأ الباقون على الجمع [1].

والمقصود من الإفراد قيل: هو أبو جهل فقط، والحجة في ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا ﴿٤٠﴾﴾ [النبأ: 40]، وهو ما ذكره ابن عباس، وقيل: إن المقصود به الجنس، والمعنى: سيعلم كل من كفر من الناس [2].

أما الجمع في القراءة فالمراد منه كل الكفار؛ لأن التهديد في الآية لم يقع لكافر واحد؛ بل لجميع الكفار، فمن جمع فقد أتى به على المعنى، فوافق اللفظ المعنى [3].

قال مكي: (والقراءتان ترجعان إلى معنى واحد؛ لأن الجمع يدل بلفظه على الكثرة، والواحد الذي للجنس يدل بلفظه على الكثرة، فهما سواء) [4].

2- قوله تعالى: ﴿ فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ﴾ [الروم: 50].

قرأ المدنيان والبصريان وابن كثير وأبو بكر: (أثر) بقصر الهمزة وحذف الألف بعد الثاء على التوحيد، وقرأ الباقون بمد الهمزة بعد الثاء على الجمع أي (آثار)[5].

والأثر: بقية الشيء [6].

وذكر الزمخشري: أثر رحمة الله؛ لأن رحمة الله هي الغيث وأثرها النبات، ومن قرأ بالجمع فلأن معنى آثار الرحمة النبات، واسم النبات يقع على القليل والكثير؛ لأنه مصدر سمي به ما ينبت [7].

---

(1) النشر 2/ 298.
(2) راجع: البحر 5/ 401، والحجة لأبي زرعة/ 375.
(3) راجع: الكشف 2/ 23، والحجة لابن خالويه/ 202.
(4) الكشف 2/ 24.
(5) النشر 2/ 345.
(6) القاموس المحيط 1/ 375، مادة (أثر).
(7) انظر: الكشاف 3/ 226.

وقال البيضاوي في قوله تعالى: (فانظر إلى أثر رحمت الله)، أي أثر الغيث من النبات والأشجار وأنواع الثمار؛ ولذلك جمعه ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص [1].

(ب) ما قرأه الإمام نافع -ومعه بعض القراء- مثنى، وجاء في قراءة غيرهم مفردًا:

قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ ﴿٣٨﴾ ﴾ [الزخرف: 36-38].

قرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر وأبو بكر: (جاءانا) بألف بعد الهمزة على التثنية، وقرأ الباقون بغير ألف على التوحيد [2].

والقراءة بالتثنية على أن المراد الكافر وقرينه، وقد جعلا في سلسلة واحدة، فيقول الكافر للشيطان: (يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين).

أما القراءة بالتوحيد فإن كان ظاهرها الإفراد، إلا أن المعنى لهما جميعًا [3].

وقال أبو حيان: (جاءانا) على التثنية، أي العاشي والقرين، أعاده على لفظ (من)، والشيطان القرين، وإن كان من حيث المعنى صالحًا للجمع [4]، وذكر النحاس أن قراءة نافع هي البينة؛ لأن الضمير يعود على (من) والقرين، وقراءة الإفراد هي بمعنى ذلك، أي حتى إذا جاءنا هو وقرينه، والعرب تحذف مثل هذا، كما يقال: (كحلت عيني) يراد العينان[5].

---

(1) أنوار التنزيل 2/ 224.
(2) النشر 2/ 369.
(3) الجامع لأحكام القرآن 7/ 5910.
(4) البحر 8/ 16.
(5) انظر إعراب القرآن للنحاس 4/ 110.

(ج) الألفاظ التي قرأها الإمام نافع -وحده أو معه غيره- مجموعة، وجاءت في قراءة غيرهم مفردة:

1-قوله تعالى: ﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾ ﴾ [البقرة: 81].

قرأ المدنيان: (خطيئاته) على الجمع، وقرأ الباقون (خطيئته) على الإفراد [1].

والخطيئة: الذنب على عمد [2]. قال مكي: قرأ نافع بالجمع، حمله على معنى الإحاطة، والإحاطة إنما تكون بكثرة المحيط [3]، وقال: أحاط به الرجال، وأحاط الناس بفلان: إذا داروا به، ولا يقال أحاط زيد بعمرو، فالإحاطة لا تكون لشيء مفرد، وإنما تكون لجمع أشياء [4]، قال أبو حيان في قراءة الجمع: والمعنى أنها أخذته من جميع نواصيه، ومعنى الإحاطة به أن يوافى على الكفر والإشراك، هذا إذا فسرت الخطيئة بالشرك، ومن فسرها بالكبيرة فمعنى الإحاطة به أن يموت وهو مصر عليها، فيكون الخلود على القول الأول المراد به الإقامة لا إلى انتهاء، وعلى القول الثاني المراد به الإقامة دهرًا طويلًا؛ إذ مآله إلى الخروج من النار [5].

أما من قرأ بالإفراد، فقد ذكر مكي أن ذلك على تأويل أن الخطيئة هي الشرك، فوحده على هذا المعنى، وتكون السيئة: الذنوب، وهي بمعنى السيئات، ويجوز أن يكون لفظ الخطيئة مفردًا يراد به الكثرة، كما قال تعالى: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ ﴾ [النحل:

(1) النشر 2/ 218.
(2) لسان العرب 2/ 1193، مادة (خطأ).
(3) الكشف 1/ 249.
(4) راجع الحجة لابن خالويه/ 83، والحجة لابن زرعة/ 102.
(5) البحر 1/ 279.

18]، أي نعم الله؛ لأن المعدود لا يكون إلا كثيرًا، فتكون الخطيئة: الكبائر، والسيئة: الدنوب [1].

2- قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٞ طَعَامُ مِسۡكِينٖ﴾ [البقرة: 184].

قرأ المدنيان وابن عامر: (مساكين) على الجمع، وقرأ الباقون (مسكين) على الإفراد [2].

وقراءة مساكين هي قراءة أهل المدينة [3]، ووجه القراءة بالجمع أن فيها ردًّا للكلام على ما قبله؛ لأن ما قبله جمعًا، وهو قوله: (وعلى الذين)، فكل واحد يلزمه إذا أفطر طعام مسكين، فالذي يلزم جميعهم، إذا أفطروا طعام مساكين كثيرة، على كل واحد عن كل يوم أفطره مسكين، فالجمع أولى لهذا المعنى [4].

قال أبو حيان: من قرأ مساكين فقد قابل الجمع بالجمع، ومن أفرد فعلى مراعاة أفراد العموم، أي وعلى كل واحد ممن يطيق الصوم لكل يوم يفطره إطعام مسكين، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾[النور: 4]، أي فاجلدوا كل واحد منهم ثمانين جلدة [5].

3- قوله تعالى: ﴿قَالَ قَآئِلٞ مِّنۡهُمۡ لَا تَقۡتُلُواْ يُوسُفَ وَأَلۡقُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّ﴾ [يوسف: 10].

وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ وَأَجۡمَعُوٓاْ أَن يَجۡعَلُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّ﴾ [يوسف: 15].

قرأ المدنيان: (غيابات) بالألف على الجمع، وقرأ الباقون بغير ألف على التوحيد [6].

---

(1) انظر: الكشف 1/ 249.

(2) النشر 2/ 226.

(3) إعراب القرآن للنحاس 1/ 286.

(4) الكشف 1/ 283.

(5) البحر 2/ 37.

(6) النشر 2/ 293.

وغيابة كل شيء: قعره منه، كالجب والوادي [1]، وكل ما غيب عنك شيئًا فهو غيابة[2].

وقال الزمخشري: غيابة الجب: غوره، وما غاب منه عن عين الناظر، وأظلم من أسفله[3].

ووجه القراءة بالجمع أن كل ما غاب عن النظر من الجب غيابة، فالمعنى ألقوه فيما غاب عن النظر من الجب، وذلك أشياء كثيرة تغيب عن النظر منه [4].

وقيل: إن من جمع فقد أراد ظلم البئر ونواحيها؛ لأن البئر لها غيابات، فجعل كل جزء منها غيابة، فجمع على ذلك [5].

أما من أفراد فقيل إنه أراد موضع وقوعه فيه، وما غيبه منه؛ لأنه جسم واحد شغل مكانًا واحدًا [6].

4- قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴿٧٤﴾ ﴾ [الفرقان: 74].

قرأ المدنيان وابن كثير ويعقوب وابن عامر وحفص: (وذرياتنا) بالألف على الجمع، وقرأ الباقون بغير ألف على الإفراد [7].

والذرية: ولد الرجل [8]، وقيل: أولاد وأولاد الأولاد [9].

(1) لسان العرب 5/ 3323، مادة (غيب).
(2) راجع: أساس البلاغة/ 331، مادة (غيب)، وغريب القرآن للسجستاني/ 166.
(3) الكشاف 2/ 305.
(4) انظر: الكشف 2/ 5.
(5) انظر: الحجة لأبي زرعة/ 355.
(6) الحجة لابن خالويه/ 193.
(7) النشر 2/ 335.
(8) القاموس المحيط 2/ 35، مادة (ذر).
(9) غريب القرآن للسجستاني/ 105.

قال أبو علي: الذرية تكون واحدة، وتكون جمعًا، فمن قرأ وذريتنا على الأفراد أراد الجمع، فاستغنى عن جمعه لما كان جمعًا، ومن جمع فكما تجمع هذه الأسماء التي تدل على الجمع، نحو: قوم وأقوام (1).

وقال ابن خالويه: إن من جمع فقد رد أول الكلام على آخره، وزاوج بين قوله: (وأزوجنا) و(ذرياتنا)، ومن وحد فقد أراد الذرية، وإن كان لفظها لفظ التوحيد فمعناها معنى الجمع (2).

(هـ) قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [لقمان: 20].

قرأ المدنيان وأبو عمرو وحفص: (نِعَمهُ) بفتح العين وهاء مضمومة على التذكير والجمع، وقرأ الباقون بإسكان العين وتاء منونة منصوبة على التأنيث والتوحيد أي (نِعْمةً) (3).

والنعمة: كل نفع قصد به الإحسان، وكل ما أدى إلى الانتفاع وصححه، فهو نعمة(4).

والنعم: جمع نعمة، كسدرة وسدر، وقيل: إن المراد من الجمع في القراءة: جميع النعم التي ينعم الله بها على عباده، وهي لا تحصى كثرة، وقد قال تعالى: ﴿شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ﴾ [النحل: 121]، وهذا دليل على الجمع، والهاء كناية عن اسم الله -عز وجل-.

أما قراءة (نعمة) على الإفراد فقد قيل إن الإفراد هنا يدل على الجمع أيضًا، وقد قال تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النحل: 18]، فالقراءتان بمعنى، وقيل: إن المراد بالنعمة في قراءة الإفراد، هي نعمة الإسلام، وهو ما ذكره ابن عباس؛ لأنها جامعة لكل النعم، وما سواها يصغر في جنبها (5).

---

(1) الحجة لأبي زرعة/ 515، هامش (1).

(2) الحجة لابن خالويه/ 266، 267.

(3) النشر 2/ 247.

(4) الكشاف 3/ 234-235.

(5) راجع: الكشف 2/ 189، والجامع لأحكام القرآن 6/ 5155، والحجة لابن خالويه/ 286.

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدأنا الله، بعد أن عشت زمنًا ليس بالقصير مع قراءة الإمام نافع، وأخرجت ما كمن منها في بطون أمهات كتب القراءات والتفسير واللغة، ووثقته، واستقصيت هذه القراءة استقصاء كاملًا، واستوعبت ما تضمنته من ظواهر، وتناولت هذه الظواهر بالبحث والدراسة، وعرضتها على آراء النحاة واللغويين؛ حتى يمكن معرفة القواعد والأسس التي ترجع إليها هذه القراءة – أمكنني – بفضل الله وعونه وتوفيقه– أن أصل إلى ما يأتي:

ففي الفصل الأول: كان التعريف بالإمام نافع:

وفيه تحدثت عن نسبه، والكنى التي كني بها، ومولده، وولائه، وأخلاقه، ومكانته وأقوال العلماء في قراءاته، ومنهجه في التلقي والإقراء، ثم انتقلت للحديث عن صلته برواية الحديث، وأقوال السلف في ذلك، وانتهيت إلى أن الإمام نافعًا قد وثقه غير واحد في هذا الموضوع.

ثم ذكرت تراثه العلمي، وأثبت أن الإمام نافعًا ألف بعض الكتب المتصلة بعلوم القرآن، ثم تعرضت لأشهر شيوخه، وهم: أبو جعفر، ومسلم بن جندب، وعبد الرحمن ابن هرمز، ويزيد بن رومان، وشيبة بن نصاح؛ فعرفت بهم، ذاكرًا صلتهم برواية الحديث، وأقوال السلف فيهم، وقد تضمن الحديث عن أشهر شيوخه، الحديث عن أسانيد قراءته؛ بقصد توثيقها من ناحية اتصال سندها برسول الله ﷺ، وانتهيت في ذلك إلى أن الإمام نافعًا قد أخذ قراءته عن شيوخ أجلاء، شُهِد لهم بالفضل والضبط والإتقان، وأن قراءته صحيحة الأركان ومنها اتصال سندها برسول الله ﷺ.

ثم تحدثت في هذا الفصل أيضًا عن تلاميذ الإمام نافع، وبينت أنهم خلق كثير، رحلوا إليه من الأمصار المختلفة، ثم ذكرت من كل مصر من هذه الأمصار بعض تلاميذه، وعرَّفتَ بهم.

ثم تناولت -بتفصيل يسير وغير ممل- أشهر تلاميذه، وراويا قراءته، وهما ورش وقالون، ومدى صلتهما بالإمام نافع.

والفصل الثاني: كان موضوعه الهمز والتخفيف في قراءة الإمام نافع:

وبدأته بذكر المعاني التي يدور حولها الهمز في اللغة والاصطلاح، واختلاف القدماء والمحدثين في تحديد مخرج الهمزة وصفتها، محاولًا الربط بين آرائهم في ذلك.

ثم انتقلت للحديث عن مذهب الإمام نافع في الهمز والتخفيف.

فذكرت مذهبه في الهمز المفرد في جميع أقسامه، ولاحظت أن التخفيف كان هو السائد في قراءته لهذا النوع من الهمز.

ثم تحدثت عن مذهبه في الهمزتين المجتمعتين في كلمة، وأثبت أنه قد ورد عنه في هذا النوع تحقيق الأولى وتسهيل الثانية بين بين، وإدخال ألف بين الهمزة المحققة والمسهلة، كما جاء عند إبدال الثانية من المفتوحتين ألفًا.

ثم تناولت مذهبه في الهمزتين المجتمعتين من كلمتين المتفقتين في الحركة، وبينت أن رواية قالون عنه في هذا النوع جاءت متعلقة بالهمزة الأولى، فكان يسقط الأولى من المفتوحتين، ويسهل الأولى من المكسورتين، ومن المضمومتين بين بين.

أما رواية ورش عن نافع فقد جاءت متعلقة بالهمزة الثانية، فروي عنه فيها وجهان: التسهيل بين بين، وإبدالها حرفًا ساكنًا من جنس حركتها، ثم ذكرت مذهبه في الهمزتين المجتمعتين من كلمتين المختلفتين في الحركة، وبينت أنه كان يخفف الثانية منهما، وكيفية هذا التخفيف.

ثم انتقلت للحديث عن مذهبه في نقل الحركة، وأن النقل نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد، وأن ورشًا هو الذي اختص بروايته عن نافع، وأن قالونًا روى النقل أيضًا في مواضع قليلة جدًّا.

وبينت شروط النقل، والحروف التي ينقل إليها، وما اختلف فيه، وما امتنع النقل إليه من الحروف، وأسباب ذلك، ذاكرًا ما نقله سيبويه من أن النقل هو لغة الحجاز.

ثم وضحت أن الإمام نافعًا استعمل جميع أنواع تخفيف الهمز في قراءته، وأن هذا ليس مستغربًا على الإمام نافع؛ لأنه حجازي، ومن المعروف أن التخفيف كان هو الشائع على ألسنة الحجازيين؛ أما تحقيق الهمز فكان هو الشائع على ألسنة أهل نجد من تميم وقيس وأسد.

الفصل الثالث: وخصصته لدراسة الفتح والإمالة في قراءة الإمام نافع:

وتحدثت فيه عن معنى الفتح، وأقسامه، موضحًا أن الفتح الشديد يعدل عنه القراء، ولا يستعملونه، وهو في القراءة مكروه ومعيب.

ثم ذكرت تعريفات القراء والنحاة للإمالة، وهل هناك فرق بين هذه التعريفات أم لا. كما ذكرت أيضًا أقسام الإمالة، وبينت أنها إما شديدة وإما متوسطة، وعرفت كل قسم.

ثم تعرضت لمعنى الفتح والإمالة عند المحدثين، وأثبت أنه لا فرق بين إمالة الفتحة وبين إمالة ألف المد؛ لأن العملية العضوية في الحالتين واحدة.

ثم أوردت أسباب الإمالة، موضحًا أنها ترجع إلى شيئين؛ أحدهما: الكسرة، والآخر: الياء، ثم قلت: إن فائدة الإمالة تعود إلى تناسب الأصوات، وتقريب بعضها من بعض، وصيرورتها من نمط واحد.

ثم انتقلت إلى الحديث عن مذهب نافع في الفتح والإمالة، فذكرت مذهبه في ذوات الياء، بعد أن بينت المراد منها، وانتهيت في ذلك إلى أن الإمام نافعًا كان له في ذوات الياء وجهان: الفتح والإمالة بين بين.

ثم وضحت مذهبه في ذوات الواو، وبينت أنه ذهب إلى الفتح فيها، ما لم تكن رأس آية، أو رسمت في المصحف بالياء؛ فقد جاء عنه في ذلك الإمالة بين بين، كما نبهت إلى اختلاف النحاة في إمالة ألفات ذوات الواو.

ثم ذكرت مذهبه في ذوات الراء، ولاحظت أن الإمالة انتشرت في ألفاتها، وبينت سبب ذلك، والعلاقة الصوتية بين الراء والإمالة.

ثم نقلت مذهبه في رءوس الآي، موضحًا أنه لم يفرق بين الواوي واليائي فيها؛ حتى تتشاكل، وتكون على نمط واحد.

كما ذكرت أيضًا مذهبه في فواتح السور، موضحًا أنه ذهب إلى إمالة بعض ألفات أسماء حروف الهجاء الواقعة في فواتح السور.

ثم تحدثت عن الإمالة السائدة في قراءة نافع، وبينت أنها الإمالة المتوسطة، أو التي تسمى بين بين، وأن هذا النوع هو المفضل عند القراء والنحاة.

ثم تعرضت لأسباب وجود الإمالة في قراءة الإمام نافع، ووضحت أن المعروف عن أهل الحجاز هو الفتح، كما أن المعروف عن أهل نجد -من تميم وقيس وأسد- هو الإمالة، كما أثبت أن الحجازيين كانوا يميلون في مواضع قليلة.

الفصل الرابع: كان لدراسة الإظهار والإدغام في قراءة نافع:

وعرفت فيه الإظهار عند علماء اللغة والقراءات، ثم أتبعته بتعريف الإدغام في اللغة، وفي اصطلاح القراء والنحاة، وانتهيت في ذلك إلى أن تعريف ابن الجزري أَوْفى التعريفات، وبينت سبب ذلك.

ثم أوردت معنى الإدغام عند المحدثين، وذكرت أنه عندهم لون من ألوان تأثر الأصوات بعضها ببعض حين تتجاور، وبينت أقسامه عندهم، ومعنى كل قسم.

ثم ذكرت فائدة الإدغام، وقلت إنه يؤدي إلى تيسير عملية النطق، والاقتصاد في الجهد العضلي، وتناولت أقسام الإدغام، وأحكامه عند القراء، وذكرت شرطه وسببه وموانعه.

وتحدثت عن أقسام الإدغام الصغير، وبينت أنه ينقسم إلى واجب وممتنع وجائز، وتناولت -بالتفصيل- الإدغام الجائز؛ لأنه هو الذي شاع بين جمهور القراء، وكان محل الخلاف فيما بينهم.

ووضحت مذهب الإمام نافع فيه، وما جاء عنه من إدغام في هذا النوع، والمسوغات الصوتية التي أدت إلى هذا الإدغام.

ثم ناقشت ما ورد عن نافع من إخفاء النون الساكنة والتنوين في الخاء والغين، وبينت وجه هذا الإخفاء.

ثم أثبت أن الإمام نافعًا كان من الذين يؤثرون الإظهار، ويعد في ذلك ممثلًا لبيئته الحجازية، التي شاع الإظهار على ألسنتها، وذلك بعكس البيئة البدوية، التي كانت تؤثر الإدغام.

الفصل الخامس: وكان موضوعه: المد والقصر في قراءة الإمام نافع:

وبدأته بتعريف المد والقصر في اللغة والاصطلاح، والحروف التي يدخلها المد، وأسباب ذلك، ورأي علم الأصوات الحديث في هذه الحروف.

ثم بينت أن حرف المد تجري عليه أحكام المد والقصر، سواء أكانت له صورة مرسومة في المصحف أم لا، وعلى هذا الأساس تحدثت عن هاء الضمير والمراد بالصلة فيها، وكيفية وقوعها في القرآن الكريم، ومذهب الإمام نافع فيها، وما جاء فيها من لغات للعرب.

ثم تحدثت عن ميم الجمع، وكيفية وقوعها في القرآن الكريم، ومذهب الإمام نافع فيها، وما أتى فيها من لغات للعرب.

ثم انتقلت للحديث عن أقسام المد، وبينت أنه ينقسم إلى أصلي وفرعي.

وبينت أن سبب المد الفرعي إما لفظي وإما معنوي، وأن اللفظي إما همز وإما سكون، ووضحت سبب إطالة أصوات المد مع الهمز والسكون.

ثم تحدثت عن وحدة قياس الصوت عند القراء والمحدثين، واختلاف القراء في نسبة إطالة أصوات المد، أو فيما سموه بمراتب المد، وأسباب هذا الاختلاف.

ثم ذكرت أقسام المد بسبب الساكن الذي يأتي بعد حرف المد، ثم أتبعته بذكر أقسام المد بسبب الهمز الذي يأتي قبل أو بعد حرف المد. وقد أثبت مذهب الإمام نافع في كل قسم من هذه الأقسام، وانتهيت في ذلك أن الإمام نافعًا كان من أكثر القراء مدًّا؛ فقد كان

المد شائعًا في قراءته؛ بل إنه انفرد ببعض أنواع المد؛ كمد البدل، ومد اللين إذا كان بعد حرف اللين همزة.

ثم تحدثت عن السبب المعنوي، وأقسامه، وبينت أن المد للسبب المعنوي وسط لا يبلغ الإشباع؛ وذلك لضعف سببه عن السبب اللفظي.

ثم وضحت أن المد هو الذي يناسب الإمام نافعا؛ لأن البيئة الحجازية كانت معروفة بالتأني في النطق وتحقيق الأصوات، فكانت تستوفي كمية الصائت الطويل حتى تصل إلى الهمزة، بعكس البيئة البدوية، التي كانت تميل إلى السرعة في النطق؛ مما يؤدي بها إلى كثير من الحذف.

الفصل السادس: وخصصته لدراسة التفخيم والترقيق في قراءة الإمام نافع:

وقد بينت في هذا الفصل معنى التفخيم والترقيق في اللغة والاصطلاح، والحروف المفخمة والمرققة.

وتحدثت عن تفخيم الراء وترقيقها، وتضمن الحديث عن ذلك بيانًا بمخرج الراء وصفتها وكيفية نطقها، ومعنى تفخيم الراء وترقيقها عند المحدثين من علماء الأصوات، وذكرت أن تفخيمها وترقيقها يكمن في مؤخرة اللسان؛ فإذا ارتفعت مؤخرة اللسان نحو الحنك الأعلى فإن ذلك يؤدي إلى التفخيم، أما إذا انفخضت إلى قاع الفم فإن ذلك يؤدي إلى الترقيق.

ثم ذكرت الاختلاف في أصل الراء: هل هو التفخيم أم الترقيق؟، ونقلت آراء القدماء والمحدثين في ذلك.

ثم انتقلت لبيان مذهب الإمام نافع في تفخيم الراء وترقيقها، فبينت أنه انفرد بترقيق الراء المفتوحة إذا وقعت وسط الكلمة أو آخرها، وكان قبلها ياء ساكنة أو كسرة لازمة متصلة بها؛ ثم ذكرت ما استثناه نافع من رواية ورش في ذلك.

ثم بينت أن القراء أجمعوا على تفخيم الراء المضمومة إذا وقعت وسط الكلمة أو آخرها بعد ياء ساكنة أو كسر، أو حال بينها وبين الكسر ساكن، إلا الإمام نافعًا من رواية

ورش؛ فقد جاء عنه في هذه الراء وجهان: التفخيم والترقيق، ثم ذكرت مذهبه في الراء المكسورة والراء الساكنة.

ثم تحدثت عن مذهبه في تغليظ اللام وترقيقها، فذكرت أنه انفرد بتغليظ اللام المفتوحة، سواء كانت متوسطة أو متطرفة، إذا وقعت بعد الصاد أو الطاء أو الظاء، بشرط أن تكون هذه الحروف مفتوحة أو ساكنة.

وتضمن الحديث عن مذهبه في اللام بيانًا بمخرج اللام، وكيفية نطقها، وصفتها، والفرق بين اللام المغلظة والمرققة.

الفصل السابع: تناولت فيه ظاهرة اختلاف الصيغ في قراءة الإمام نافع:

إذ لاحظت أن قراءة الإمام نافع اشتملت على كثير من الألفاظ التي جاءت على صيغ تختلف عما جاءت عليه نفس الألفاظ في القراءات الأخرى، وذلك مثل بدل وأبدل، وهدّم وهدم، ودفاع ودفع، وغيرها، فقمت بدراسة هذا اللون من اختلاف القراءات؛ بقصد التعرف إلى الفروق المعنوية بين دلالات الصيغ المختلفة، وأثر ذلك على معاني الآيات الوارد فيها الخلاف.

فبدأت بدراسة صيغ الأسماء، ثم درست صيغ الأفعال.

وقد تبين لي أنه لا تعارض بين هذه الصيغ، وأنها كانت -في الكثير الغالب- تؤدي معاني متآلفة، كما تبين لي أيضًا أن الإمام نافعًا قد جمع بين الصيغتين المختلف فيهما في بعض الأحوال؛ كجمعه بين حزن وأحزن.

الفصل الثامن: وكان موضوعه (مسائل نحوية متفرقة) في قراءة الإمام نافع:

إذ إنني وجدت في قراءة الإمام نافع كثيرًا من المسائل الجديرة بالبحث في هذا النوع من اختلاف القراءات ،ومن أمثلة ذلك:

كسر همزة إن وفتحها، واستعمال كان ناقصة وتامة، وتثقيل إنّ وتخفيفها، وتثقيل أنَّ وتخفيفها، وتثقيل لكن وتخفيفها.

وقد قمت بدراسة هذه النواسخ، وبينت مذهب الإمام نافع ومن وافقه فيها.

كما وجدت كثيرًا من الألفاظ المرفوعة والمنصوبة والمجزومة والمنونة في قراءة نافع ومن وافقه، قد جاءت في القراءات الأخرى على خلاف ذلك.

كما رأيت كثيرًا من الألفاظ التي قرأها الإمام نافع ومن وافقه بالتاء، وبالياء، وبالنون، وبالإفراد وبالتثنية، وبالجمع؛ بينما جاءت نفس الألفاظ في القراءات الأخرى على خلاف ذلك.

وقد درست هذا اللون من القراءات، وأثبت الوجه الصحيح والمناسب لقراءة الإمام نافع ومن وافقه في هذا كله.

وبعد هذا العرض الموجز لفصول الرسالة، يمكن أن ألخص النتائج العامة التي أسفر عنها البحث في النقاط الآتية:

1- أن الإمام نافعًا كان قارئًا إمامًا، ضابطًا، جليلًا، متقنًا، محدّثًا، شهد له بذلك ووثقه كثير من السلف.

2- أخذ الإمام نافع قراءته عن شيوخ مشهود لهم بالفضل والعدل والضبط، وكان منهم من قرأ على أبي هريرة وابن عباس؛ لذلك فقد انعقد الإجماع على أن قراءة الإمام نافع قراءة متواترة صحيحة الأركان، ومنها اتصال سندها برسول الله ﷺ.

3- أن الإمام نافعًا اختار لنفسه منهجًا متميزًا في التلقي والإقراء؛ فقد قال عن نفسه: قرأت على سبعين من التابعين، فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شك فيه واحد تركته، حتى اتبعت هذه القراءة، كما ورد أنه كان يقرئ الناس بجميع القراءات.

4- أثبت البحث أن الإمام نافعًا كانت له بعض الكتب المؤلفة في علوم القرآن.

5- أكد البحث أن الإمام نافعًا قرأ بإبدال الهمزة الثانية من الهمزتين المفتوحتين -كما في نحو (أأنذرتهم)- ألفًا، ولا وجه لإنكار الزمخشري لها، وقوله بأنها لحن وخروج عن كلام العرب؛ وذلك للجمع بين الساكنين على غير حده، وأثبت البحث أنها قراءة صحيحة، لا تدفع باختيار المذاهب -كما قال أبو حيان-، وأن ما ذهب إليه الزمخشري هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك.

6- أثبت البحث أن إبدال الهمزة الثانية في (أئمة) ياء، هو قراءة صحيحة قرأ بها نافع، وأبو عمرو، وابن كثير، وهي أيضًا ثابتة عن العرب، ولا وجه لإنكار النحاة لها، وقولهم بأنه لم يأت في القراءة قلب الهمزة الثانية في (أئمة) ياء، وقولهم أيضًا: إن من صرح بالياء فهو لاحن محرف.

7- أن الإمام نافعًا خفف الهمز في قراءته بشكل ملحوظ، واستخدم في ذلك جميع أنواع التخفيف المعروفة.

8- أن تخفيف الهمزة كان من هو الشائع على ألسنة البيئة الحجازية التي ينتمي إليها الإمام نافع؛ لذلك فهو يعد في قراءته ممثلًا لبيئته.

9- أثبت البحث أن الفتح الشديد يعدل عنه القراء، وهو في القراءة مكروه ومعيب.

10- ذكر النحاة أن الراء المفتوحة تمنع الإمالة، وأثبت البحث أن نافعًا قد قرأ بالإمالة في نحو: بشرى، ورأى، والقرار، وأن الإمالة كانت منتشرة في ألفات ذوات الراء عنده.

11- أن الإمالة المفضلة عند القراء والنحاة هي الإمالة المتوسطة، أو التي تسمى بين بين.

12- أن الإمالة في قراءة الإمام نافع كانت تحقق الانسجام الصوتي، ومشاكلة الألفاظ بعضها مع بعض، وقد كانت المشاكلة من الأمور المستحبة عند العرب.

13- أن الحجازيين كانوا يميلون في مواضع قليلة.

14- أثبت البحث أن القراء لم يتعرضوا في الإدغام إلَّا للتأثر الرجعي الذي يتأثر فيه الصوت الأول بالثاني؛ وذلك لأن القراء ملزمون بما ورد في القرآن من أمثلة دون زيادة، فهم أتباع رواية.

15- تبين من خلال البحث أن أصل الإدغام في حروف الفم واللسان، وأن أكثر حروف اللسان من طرفه؛ وذلك لأن اللسان أقدر أعضاء النطق على الحركة، والناطق يستطيع بواسطة لسانه أن ينتج عددًا من الأصوات بمجرد وضع لسانه في موضع معين،

وتغيير صفة نطقه، وأن هذه المرونة التي يتصف بها اللسان في جزئه الأمامي هي التي أتاحت لمجموعة أصوات الفم هذه الكثرة.

16- أن الإدغام نادر بين أصوات الحلق لقلتها؛ ولأن هذه الأصوات غير مستعدة بطبيعتها لفناء الأصوات فيها.

17- تبين من خلال البحث أن الإمام نافعًا كان من الذين يؤثرون الإظهار في قراءته، ويعد في ذلك ممثلًا لبيئته الحجازية، التي كانت تعرف بالإظهار في نطقها.

18- أكد البحث على أن حرف المد الذي لم ترسم له صورة في المصحف، تجري عليه أحكام المد الذي له صورة في المصحف.

19- أثبت البحث أن الإمام نافعًا كان ينفرد ببعض أنواع المد؛ وذلك كمد البدل ومد اللين، إذا كان بعد حرف اللين همزة.

20- يعد الإمام نافع من الذين كثر المد في قراءتهم.

21- أثبت البحث أن الذي يناسب الإمام نافعًا هو المد؛ لأن بيئته الحجازية كانت تميل إلى التأني في النطق، وتحقيق الأصوات، فتستوفي كمية الصائت الطويل حتى تصل إلى الهمزة، بعكس القبائل البدوية التي كانت تميل إلى السرعة في النطق؛ مما يؤدي بها إلى كثير من الحذف، فالذي يناسبها هو القصر.

22- انفراد الإمام نافع بترقيق الراء المفتوحة إذا كانت وسط الكلمة أو آخرها، ووقعت بعد ياء ساكنة، أو كسرة لازمة متصلة بها.

23- انفراد الإمام نافع بترقيق اللام المفتوحة إذا كانت متوسطة أو متطرفة، ووقعت بعد الصاد أو الطاء أو الظاء، بشرط أن تكون هذه الحروف مفتوحة أو ساكنة.

24- ثبت من خلال البحث أنه لا تعارض بين الصيغ التي اختلف فيها القراء؛ فأكثر هذه الصيغ جاءت لمعاني متآلفة، كما أن أكثرها أيضًا لغات، ومن أمثلة ذلك:

(أ) ورد أن السَّلم والسِّلم والسلام بمعنى واحد، وقرئ بها كلها.

(ب) قال الكسائي: إن قِيامًا وقَوامًا وقِيما ثلاث لغات، والمعنى واحد.

(ج) ورد أن ضم العين في فعل كسُحُت وأُذن هو لغة أهل الحجاز، وأن إسكانها هو لغة تميم وأسد وعامة قيس.

(د) ورد أن حزنه لغة قريش، وأحزنه لغة تميم.

25- أن الهمز في معائش قد جاء مثله في كلام العرب، وأن الإمام نافعًا لم ينفرد بالهمز في معائش؛ بل شاركه في ذلك: الأعرج، وزيد بن علي والأعمش، وابن عامر، وكلهم ثقات، فوجب قبول هذه القراءة والأخذ بها، وعدم الالتفات إلى ما ذكره المازني في ذلك.

12- أثبت البحث الوجوه الإعرابية السليمة لقرءاة الإمام نافع، والتي لا تخل بالمعنى العام للآية.

22- ثبت من خلال البحث أن القراءة سنة متبعة، لا تخضع لقواعد النحاة وقوانينهم، وإن كانت لا تخالف سنن العربية.

وبعد:

فليس بشرًا من يعتقد أنه قد وصل إلى درجة الكمال، فلا تعن له الهفوة، ولا تَعْرِض له الذَلَّة، وحسبي في بحثي هذا أني قد اجتهدت، فإن كنت قد أصبت فبفضل من الله وحسن توفيقه، وإنْ كانت الأخرى، فإنَّ الكمال لله وحده، وإني لأرفع أكف الضراعة إلى الله أن يجعلنا في رحاب قرآنه، ومن خدمة كتابه، إنه نعم المولى ونعم النصير.

المراجع

أولا: المخطوطات:

1- جامع البيان، لأبي عمرو الداني، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم 3م قراءات.

2- جمال القراء وكمال الإقراء، لأبي الحسن علم الدين علي بن محمد السخاوي، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم: 259 قراءات طلعت.

3- طبقات القراء المشهورين، لشمس الدين أبي عبد الله الذهبي، مخطوط بمكتبة الأزهر تحت رقم: 4934.

4- القصد النافع لبغية الناشئ، لمحمد بن محمد بن إبراهيم الأموي، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم: 460 قراءات.

5- لطائف الإشارات في وجوه القراءات، للإمام القسطلاني، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم: 123 قراءات.

6- المبهج في القراءات السبعة القراء ويعقوب وابن محيصن وخلف واختيار الريدي، لأبي محمد عبد الله المعروف بسبط الخياط البغدادي، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم: 681 قراءات.

7- الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة، لأبي عمرو الداني، مخطوط بمكتبة الأزهر تحت رقم: 1270.

ثانيًا: المطبوعات:

1- القرآن الكريم.

2- الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط/ دار نهضة مصر.

3- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، المعروف بأبي شامة الدمشقي، تحقيق: د/ إبراهيم عطوه عوض، ط/ الحلبي.

4- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، تأليف: الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد المعروف بالبنا الدمياطي، صححه وعلق عليه: علي محمد الضباع، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني بالقاهرة.

5- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ط/ الرابعة 1398هـ = 1978م.

6- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء)، تأليف: الدكتور/ عبد الصبور شاهين، ط/ الأولى 1408هـ = 1987م.

7- أثر القرآن الكريم في اللغة العربية، تأليف: الشيخ أحمد حسن الباقوري، ط/ الثالثة، دار المعارف.

8- أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي، اعتنى بنشره: فريتس كريكو، ط/ بيروت.

9- ارتشاف الضرب من كلام العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ مصطفى أحمد النماس، ط/ الأولى 1404هـ = 1984م.

10- الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية، تأليف: محمد محمد سالم محيسن، نشر مكتبة الكليات الأزهرية.

11- أساس البلاغة، للزمخشري، ط/ دار المعرفة، بيروت 1402هـ = 1982م.

12- أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: الأستاذ/ محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي بدمشق 1957م.

13- الأصوات والتجويد، تأليف: الدكتور/ إبراهيم نجا، مطبعة السعادة/ 1396هـ = 1976م.

14- أصوات اللغة، تأليف: د/ عبد الرحمن أيوب، ط/ الثانية 1968م، مطبعة الكيلاني.

15- أصوات اللغة العربية، تأليف الدكتور/ عبد الغفار حامد هلال، ط/ الثانية 1408هـ = 1988م.

16- أصوات اللغة العربية - دراسة نظرية وتطبيقية، تأليف: الدكتور/ محمد حسن جبل، دار أبو العينين لطباعة الأوفست بطنطا.

17- الأصوات اللغوية، تأليف: الدكتور/ إبراهيم أنيس، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية.

18- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، تأليف: مصطفى صادق الرافعي، ط/ الثامنة.

19- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د/زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط/ الثانية 1405هـ = 1985م.

20- الأعلام، تأليف، خير الدين الزركلي، ط/ السادسة 1984م، وط/ دار العلم للملايين.

21- الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، تحقيق: الدكتور/ عبد المجيد قطامش، ط/ الأولى 1403هـ.

22- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تأليف: أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: د/ إبراهيم عطوة عوض، ط/ الحلبي الثانية 1389هـ = 1969م.

23- إنباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف: الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط/ الأولى 1374هـ = 1955، دار الكتب المصرية.

24- الأنساب، للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، ط/ الأولى، حيدر آباد 1962م.

25- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي، ط/ الحلبي الثانية 1388هـ = 1968م.

26- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ط/ الثانية 1403هـ = 1983م، دار الفكر.

27- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، تأليف: الشيخ عبد الفتاح القاضي، ط/ الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية، مطبعة دار العالم العربي.

28- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، ط/ الأولى 1376هـ = 1957م.

29- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د/ طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب 1400هـ = 1980م.

30- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط 3، 1401هـ = 1981م.

31- تايخ آداب العرب، تأليف: مصطفى صادق الرافعي، ط/ الرابعة 1394هـ = 1974م، بيروت.

32- تاريخ الأدب، تأليف: حفني ناصف، ط/ الثالثة 1973م.

33- تاريخ القرآن، تأليف: الدكتور/ عبد الصبور شاهين، دار الكاتب العربي القاهرة 1966م.

34- تاريخ القراء العشرة ورواياتهم وتواتر قراءاتهم ومنهج كل في القراءة، تأليف: الشيخ/ عبد الفتاح القاضي، مطبعة المشهد الحسيني بالقاهرة.

35- التاريخ الكبير لأبي عبد الله إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، ط/ حيدر آباد.

36- تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، للإمام ابن الجزري، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح القاضي، والشيخ محمد الصادق قمحاوي، ط/ الأولى 1392هـ = 1972م.

37- تذكرة الحفاظ، للإمام الذهبي، ط/ دار الفكر العربي.

38- التطور اللغوي - مظاهره وعلله وقوانينه، تأليف: الدكتور/ رمضان عبد التواب، ط/ الأولى 1404هـ = 1983م.

39- التطور النحوي للغة العربية، لبرجشتراسر، تصحيح وتعليق: الدكتور/ رمضان عبد التواب 1402هـ = 1982م، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض.

40- التعريفات، تأليف: السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، ط/ الحلبي.

41- تفسير القرآن العظيم، تأليف: الحافظ ابن كثير، ط/ الحلبي.

42- تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط 2، 1395هـ = 1975م.

43- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، ط/ الأولى، حيدر آباد 1327هـ.

44- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للإمام جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، نسخة مصورة عن النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية.

45- التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل.

46- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، عني بتصحيحه: أتوبوتزل، ط/ إستانبول، مطبعة الدولة 1930م.

47- الثقات، لابن حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي، ط/ الأولى، حيدر آباد 1401هـ = 1981م.

48- ثلاثة كتب في الحروف للخليل بن أحمد وابن السكيت والرازي، تحقيق: د/ رمضان عبد التواب، ط/ الأولى 1402هـ = 1982م.

49- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، ط/ بيروت 1405هـ = 1984م.

50- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله القرطبي، ط/ دار الشعب.

51- الجمع الصوتي الأول للقرآن الكريم، أو المصحف المرتل، تأليف: الدكتور/ لبيب السعيد، ط/ الثانية، دار المعارف.

52- حاشية الخضري علي ابن عقيل، للشيخ الخضري، المطبعة البهية بمصر 1301هـ.

53- حاشية الصبان على شرح الأشموني، تأليف: محمد بن علي الصبان ط/الحلبي.

54- حجة القراءات، لأبي زرعة بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت.

55- الحجة في القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلبي، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب.

56- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط/ الثانية 1397هـ = 1977م، دار الشروق.

57- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط/ الثانية بيروت.

58- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، لصفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي، تحقيق: الشيخ محمود عبد الوهاب فايد، الناشر، مكتبة القاهرة.

59- دراسة الصوت اللغوي، تأليف: الدكتور/ أحمد مختار عمر، ط/ الثالثة 1405هـ = 1985م، عالم الكتب.

60- دراسات في علم اللغة، تأليف: الدكتور كمال بشر، ط/ دار المعارف 1971م، ط/ التاسعة بيروت 1981م.

61- دراسات في فقه اللغة، تأليف: الدكتور/ صبحي الصالح، ط/ التاسعة بيروت 1981م.

62- دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني، علق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي.

63- دول الإسلام، لشمس الدين أبي عبد الله الذهبي، ط/ الأولى، حيدر آباد 1337هـ.

64- ذكر أخبار أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ط/ ليدن 1934م.

65- رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات، تأليف: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة نهضة مصر 1380هـ = 1960م.

66- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين الألوسي، ط/ الرابعة، بيروت 1405هـ = 1985م.

67- السبعة، لابن مجاهد، تحقيق: د/ شوقي ضيف، ط/ الثانية دار المعارف.

68- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، لابن القاصح، ط/ الأولى 1317هـ.

69- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق الأساتذة: مصطفى السقا، محمد الزفزاف، إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، ط/ الأولى - الحلبي 1374هـ = 1954م.

70- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناءوط، وعلي أبو زيد، ط/ الثالثة 1405هـ = 1985م.

71- الشافية، لابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/ بيروت 1395هـ = 1975م.

72- شذا العرف في فن الصرف، للشيخ أحمد الحملاوي، بدون طبعة.

73- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، ط/ الثانية، بيروت 1399هـ = 1979م.

74- شرح الأشموني علي ألفية بن مالك، لعلي بن محمد الأشموني، ط/ الحلبي.

75- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق: د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ط/ بيروت دار الجبل.

76- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: الدكتور/ عبد الرحمن السيد، ط/ الأولى.

77- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، ط/ الحلبي.

78- شرح الشاطبية المسمى إرشاد المريد إلى مقصود القصيد، للشيخ علي محمد الضباع، مطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة.

79- شرح شافية ابن الحاجب، للشيخ رضي الدين الأستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/ بيروت 1395هـ = 1975م.

80- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب - بيروت.

81- شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع، تأليف: الشيخ عبد الفتاح القاضي، الناشر مكتبة تاج بطنطا 1959م.

82- صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، ط/ بيروت الأولى 1407هـ = 1987م.

83- الطبقات الكبرى لابن سعد، ط/ بيروت، دار صادر.

84- ظاهرة التنوين في اللغة العربية، تأليف: الدكتور/ عوض المرسي جهاوي، ط/ الأولى 1403هـ = 1982م.

85- العربية ولهجاتها، تأليف: الدكتور/ عبد الرحمن أيوب، ط الأولى 1968م.

86- علم الأصوات، تأليف: برتيل مالبرج، تعريب ودراسة: د/ عبد الصبور شاهين الناشر، مكتبة الشباب.

87- علم اللغة العام، القسم الثاني - الأصوات، تأليف: الدكتور كمال بشر، ط/ دار المعارف 1971م.

88- علم اللغة العام، تأليف: الدكتور/ توفيق شاهين، ط/ الأولى 1400هـ = 1980م.

89- علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي، تأليف: الدكتور/ محمود السعران، ط/ بيروت، دار النهضة.

90- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبندر الدين أبي محمد العيني، ط/ الأولى 1392هـ = 1972م.

91- غاية النهاية في طبقات القراء، للإمام ابن الجزري، عني بنشره: برجشتراسر، مكتبة المتنبي بالقاهرة.

92- غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب، للإمام أبي بكر السجستاني، صححه وعلق عليه: الشيخ مصطفى عناني، مطبعة حجازي بالقاهرة.

93- غيث النفع في القراءات السبع، لسيدي علي النوري الصفاقسي، ط الأولى 1317هـ.

94- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للإمام أحمد بن حجر العسقلاني.

صححه وعلق عليه: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ط/ بيروت، دار المعرفة.

95- فقه اللغة، تأليف: الدكتور علي عبد الواحد وافي، ط/ الثامنة، دار نهضة مصر.

96- الفهرست، للنديم أبي الفرج محمد بن يعقوب، المعروف بالوراق، تحقيق: رضا تجدد بن علي زين الدين المازندراني، ط/ طهران 1305هـ = 1971م.

97- في التطور اللغوي، تأليف: الدكتور/ عبد الصبور شاهين، مكتبة دار العلوم.

98- في الدراسات القرآنية واللغوية - الإمالة في القراءات واللهجات العربية، تأليف: الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط/ الثانية 1391هـ = 1971م، دار نهضة مصر.

99- في علوم القرآن - مدخل ودراسة وتحقيق، تأليف: الدكتور/ السيد رزق الطويل، ط/ الأولى 1405هـ = 1985م.

100- في اللهجات العربية، تأليف: الدكتور إبراهيم أنيس، ط/ الخامسة، مكتبة الأنجلو.

101- القاموس المحيط للفيروز آبادي، ط/ الحلبي الثانية 1371هـ = 1952م.

102- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، تأليف: الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

103- القرآن وعلومه في مصر، تأليف: الدكتور عبد الله خورشيد، ط/ دار المعارف 1970م.

104- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للإمام الذهبي، ط/ الأولى، بيروت 1403هـ = 1983م.

105- الكافي في القراءات، لمحمد بن شريح الرعيني الأندلسي، ط/ الحلبي 1254هـ = 1930م.

106- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، ط/ الثانية 1405هـ = 1985م.

107- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرد، مكتبة المعارف، بيروت.

108- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط 2، 1402هـ = 1982م، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض.

109- كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د/ عبد الله درويش، مطبعة العاني ببغداد 1386هـ = 1967م.

110- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، ط/ الحلبي الأخيرة 1392هـ = 1972م.

111- كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون، للعلامة مصطفى بن عبد الله بن القسطنطيني، المعروف بحاجي خليفة، ط/ دار الفكر 1042هـ = 1982م.

112- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: الدكتور/ محيي الدين رمضان، ط/ الثانية 1401هـ = 1981م، مؤسسة الرسالة.

113- لسان العرب، لابن منظور، ط/ دار المعارف.

114- لطائف البيان في رسم القرآن، تأليف: الشيخ، أحمد محمد أبو زيتحار، ط/الثانية، مطبعة محمد علي صبيح بمصر.

115- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، تأليف: الدكتور/ عبده الراجحي، ط/ دار المعارف 1969م.

116- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، تأليف: الدكتور رمضان عبد التواب، ط/ الأولى 1403هـ = 1982م.

117- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، تأليف: الإمام أبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، ط/ الأولى، حيدر آباد 1337هـ.

118- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبي الفضل إبراهيم، ط/ الحلبي.

119- مشاهير علماء الأمصار، تصنيف: محمد بن حبان البستي، عني بتصحيحه: م. فلايشهمر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة 1379هـ = 1959م.

120- مشكاة المصابيح، للشيخ ولي الدين محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تعليق: ناصر الدين الألباني، ط/ الأولى 1380هـ = 1961م.

121- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين محمد السواس، ط/ الثانية، دار المأمون للتراث.

122- المعارف، لابن قتيبة الدينوري، صححه وعلق عليه: محمد إسماعيل عبد الله، ط/ الأولى 1353هـ = 1934م.

123- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: د/ عبد الجليل شلبي، نشر المكتبة المصرية بيروت.

124- معاني القرآن، للفراء، ط/ دار الكتب المصرية 1374هـ = 1955م.

125- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، ط/ الأخيرة، دار المأمون.

126- معجم قبائل العرب، تأليف: عمر رضا كحالة، ط/ بيروت 1968م.

127- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للإمام الذهبي، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، ط/ الأولى.

128- مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/ محمد علي صبيح بمصر.

129- المقتضب، للمبرد، تحقيق: د/ محمد عبد الخالق عضيمة، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر 1386هـ.

130- مقدمتان في علوم القرآن، وهما مقدمة كتاب المباني، ومقدمة ابن عطية، تحقيق: آرثر جفري، تصحيح: عبد الله إسماعيل الصاوي، ط الثانية 1392هـ = 1972م.

131- المكرر فيما تواتر من القراءات وتحرر، لعمر بن قاسم المعروف بالنشار، ط/ الحلبي 1354هـ = 1930م.

132- الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط/ بيروت الرابعة 1399هـ = 1979م.

133- منار الهدى في الوقف والابتدا، تأليف: أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، ط/ الحلبي 1323هـ = 1934م.

134- مناهج البحث في اللغة، تأليف: الدكتور: تمام حسان، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

135- مناهل العرفان في علوم القرآن، تأليف: محمد عبد العظيم الزرقاني، ط/ الثالثة.

136- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، للإمام ابن الجزري، دار الكتب العلمية بيروت 1400هـ = 1980م.

137- المنصف شرح تصريح المازني، لابن جني، تحقيق الأستاذين: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط/الحلبي 1373هـ.

138- منهج الفرقان في علوم القرآن، تأليف: الشيخ محمد علي سلامة، ط 1937م - 1938م.

139- المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق الشاطبية، تأليف: الدكتور/ محمد سالم محيسن، مطبعة النهضة الجديدة 1389هـ = 1969م، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية.

140- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط/ الحلبي، الأولى.

141- النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، لسيدي إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي، ط دار الكتب المصرية.

142- النشر في القراءات العشر، للإمام ابن الجزري، صححه وراجعه: الأستاذ علي محمد الضباع، ط/ دار الفكر.

143- نهاية القول المفيد في علم التجويد، تأليف: الشيخ محمد مكي نصر، ط/ الحلبي 1349هـ.

144- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للإمام السيوطي، ط/ بيروت، دار المعرفة.

145- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، تأليف: الشيخ عبد الفتاح القاضي، الناشر: مكتبة ومطبعة عبد الرحمن محمد لنشر القرآن الكريم والكتب الإسلامية بمصر.

146- وفيات الأعيان، لابن خلكان، ط/ بيروت، دار صادر 1397هـ = 1977م.

❊ ❊ ❊

فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

❊❊❊